

مركز تحقيق التراث

شرح كتاب سيبويه

لأبي سعيد السيرافي
(٣٦٨هـ)

الجزء الثاني

مققه وعلو عليه

الدكتور رمضان عبد التواب
رئيس قسم اللغة العربية بأداب عبد شمس
والعبد السابو للكلية



المجلة المصرية للدراسات التراثية

١٩٩٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

كان المفروض أن يظهر هذا الجزء مع ثلاثة أجزاء أخرى من شرح السيرافي على كتاب سيبويه ، في غضون عام ١٩٧٢ م ، فقد تم الاتفاق بيني وبين الزملاء الكرام : الدكتور محمود حجازي ، والدكتور فهمي أبو الفضل ، والدكتور محمد هاشم عبد الدايم ، على تحقيق هذا الكتاب العظيم ونشره في مركز تحقيق التراث بدار الكتب المصرية . وبعد أن وافق على ذلك الدكتور السيد محمود الشنيطي رئيس الهيئة العامة للكتاب آنذاك ، بدأنا العمل في تحقيق الكتاب في أواخر عام ١٩٦٩ م ، فجمعنا مخطوطاته المختلفة من شتى مكتبات العالم ، وقدرنا الكتاب في ثمانية عشر جزءاً وجزأين للفهارس ، وعقدنا العزم على إخراجه في خمس سنوات ، في كل سنة أربعة أجزاء . ووضع مركز تحقيق التراث تحت تصرفنا كل الإمكانيات المتاحة ، لإنجاز هذا العمل الضخم في الزمن المقرر له ، كما عمل مع اللجنة الرباعية فريق من مساعدي الباحثين ، تحت إشراف مدير المركز المرحوم الدكتور طه الحاجري .

وفي أواخر عام ١٩٧١ م ، أنهيت تحقيق هذا الجزء الثاني ، كما فرغ الدكتور فهمي أبو الفضل من تحقيق الجزء الثالث ، والدكتور محمد هاشم عبد الدايم من تحقيق الجزء الرابع . أما الجزء الأول فقد تركه الدكتور محمود حجازي وسافر في إعاره إلى الكويت ، وأعجله سفره هذا عن إتمام تحقيق هذا الجزء ، وبعد سفره بقليل توفي إلى رحمة الله الدكتور فهمي أبو الفضل ، ووجدتني مضطراً أنا والدكتور محمد هاشم عبد الدايم ، إلى ترك ما في أيدينا من أعمال ، والجلوس لأكثر من ثلاثة أشهر متواصلة ، في سبيل إنجاز تحقيق الجزء الأول من الكتاب ، بإلحاح شديد من رئيس الهيئة ، حتى يمكن البدء في نشر الأجزاء الأربعة الأولى من الكتاب دفعة واحدة ، حسب وعده لنا في ذلك الزمان السحيق .

ومضى عام آخر ، أنجزت فيه تحقيق قدر كبير من الجزء الخامس ، كما أخذ الدكتور محمد هاشم عبد الدايم في تحقيق الجزء الثامن من الكتاب . ثم سافر كلانا في إعاره إلى السعودية في أواخر عام ١٩٧٢ م ، وكنت أتردد على الهيئة في كل صيف ، لأرى كيف تنتقل الأجزاء الأربعة الأولى من خطة إلى خطة ، ومن مكتب مسئول إلى عهدة مسئول آخر ، مع الموعد تلو الموعد يبعث الكتاب من مرقده ، ونفض غبار النسيان عنه . كما تعلل بعضهم بأن الهيئة لا يمكن أن تنشر كتاب سيوييه بتحقيق الأستاذ عبد السلام هارون ، وشرحه للسيرافي بتحقيقنا في وقت واحد ، وظلت هذه التعللات على لسان المسؤولين ردحاً من الزمن ، حتى نفضت الهيئة يدها من كتاب سيوييه ، وتركت إكمال نشره لبعض مكاتب القطاع الخاص ، وتولى رئاسة الهيئة الزميل الكريم الدكتور عز الدين إسماعيل ، وحين علم بقصة الكتاب ، أمر بأن يدفع به إلى المطبعة على الفور .

وهنا كانت المفاجأة ؛ إذ اختفى الجزء الأول من الكتاب المحقق ، من الهيئة ولم يظهر له أثر . وكان من الممكن أن يقف هذا اللغز المحير للعقول أمام صدور الكتاب ، لولا أن الله تعالى كان قد ألهمنى أن احتفظ منه بصورة على ميكروفيلم ، عندما سلمت أصوله للمركز في عام ١٩٧٢ م ، فأخرجته من مكتبتى فى منزلى ، ليكبر على ورق بالهيئة ، وهنا كانت المفاجأة الثانية ، إذ اكتشفت أن بالفيلم حوالى أربعين صفحة بيضاء ، أهمل المصور فى التقاطها من الأصول ، فجلست حوالى شهر لإكمال هذا الحرم ، واستدراك ذلك الخطأ فى التصوير ، حتى صدر الجزء الأول بعد لأى فى عام ١٩٨٦ م .

وحملت بعض نسخه إلى الزميل الدكتور محمد هاشم عبد الدايم ، وكان لداء العضال قد ألزمه الفراش لعدة شهور ، ففرح به غاية الفرح ، وتمنى أن يخرج فى حياته الجزء الرابع ، الذى انفرد هو بتحقيقه ، ولكن الأمانة لم تتحقق ؛ إذ لقي ربه الكريم بعد ذلك بأسابيع ، أسكنه الله فسيح جناته ، ورحمه رحمة واسعة .

وما كان لهذا الجزء الثانى أن يرى النور ، لولا همة الدكتور سمير سرحان رئيس الهيئة العامة للكتاب ، وعناية الأستاذ على عبد المحسن مدير المركز ولجنة السيرافى السابقة والحالية وأخص بالذكر السادة الدكتور عبد المجيد دياب ومرزوق على إبراهيم وسيد على حسين ومصطفى موسى ، لعنايتهم بتصحيح تجارب هذا الجزء ومتابعة شئون إخراجة على هذا الوجه المرضى . فإلى هؤلاء جميعاً أتوجه بخالص الشكر والتقدير . وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

منيل الروضة فى ١٥/١٢/١٩٨٨ أ.د. رمضان عبد انتواب

[الأفعال الخمسة]^(١)

قال سيبويه^(٢) : اعلم أن التثنية إذا لحقت الأفعال المضارعة ، علامة للفاعلين ، لحقتها أَلِفٌ ونونٌ ، ولم تكن الألفُ حَرْفَ الإعراب ؛ لأنك لم تُرِدْ أن تثنى « يَفْعَلُ »^(٣) هذا البناء ، فتضمُّ^(٤) إليه « يَفْعَلُ »^(٥) آخر ، ولكنه^(٦) إنما ألحقته هذا علامة^(٧) للفاعلين ، ولم تكن مُنَوِّنةً ولا تلزمُها^(٨) الحركة ؛ لأنه يدركُها الجزمُ والسكون ، فتكون الأولى^(٩) حرفَ الإعراب ، والثانية^(١٠) كالتنوين ، فلما^(١١) كانت حالها^(١٢) في الواحد ، غيرَ حال الاسم وفي التثنية لم تكن^(١٣) بمنزلة ، فجعلوا إعرابه في الرفع ثبات النون ؛ ليكون^(١٤) له في التثنية علامة للرفع^(١٥) ، كما كان في الواحد ؛ إذ مُنِعَ حرفَ الإعراب ، وجعلوا النون مكسورة كحالتها في الاسم ، ولم يجعلوها حرفَ إعراب^(١٦) ؛ إذ كانت متحركة لا تثبت في الجزم .

-
- (١) من هامش ب .
 (٢) بولاق ١ / ٥
 (٣) في ح « أفعل » .
 (٤) في ت « وتضم » .
 (٥) في بولاق ، دس « يفعل » .
 (٦) في بولاق دت « ولكنك » .
 (٧) كلمة « علامة » ساقطة من ح دس .
 (٨) ح « يلزمها » .
 (٩) بولاق « الأول » .
 (١٠) بولاق « والآخر » .
 (١١) هارون ١٩ / ١ « فكما » .
 (١٢) بولاق « كان حال يفعل » .
 (١٣) بولاق « لم يكن » .
 (١٤) د ، بولاق « لتكون » .
 (١٥) في ق وبولاق « علامة الرفع » وفي ت « علامة في الرفع » !
 (١٦) هارون ١٩ / ١ « الإعراب » .

قال أبو سعيد : اعلم أن الفعل لا يُثنى ولا يُجمع ؛ لأن المثنى والمجموع هو الذى يدخل فى نوع يشاركه فيه غيره ، فيشتمل النوع على آحادٍ منكورين ، فتضمُّ بالتثنية واحداً من النوع إلى آخر منه ، وتضم بالجمع واحداً من النوع^(١) إلى أكثر منه ، كقولك : رجلٌ ورجلان ورجال ، وفرس وفرسان^(٢) وأفراس ، وليس الفعل كذلك ، لأن اللفظ الواحد من الفعل يُعبر به عما قلَّ منه^(٣) وكثُر^(٤) ، وما كان لواحدٍ ولجماعة^(٥) ، كقولك : « أَكَلَ زَيْدٌ » و « ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا » ، فيجوز أن يكون [أَكَلَ لِقْمَةً وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَكَلَ مَرَارًا وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ضَرَبَهُ مَرَّةً] وكذلك تقول : « قَامَ زَيْدٌ » ، و « قَامَ الزَّيْدَانِ » و « قَامَ الزَّيْدُونَ » . ولو كان الفعل مثنىً فى قولك : « الزَّيْدَانِ قَامَا » ومجموعاً فى قولك : « الزَّيْدُونَ قَامُوا » ؛ لَأَنَّ فِعْلَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا فِعْلُ الْآخَرِ ، لَجَازُ أَنْ يَقَالَ : « زَيْدٌ قَامَا » و « زَيْدٌ قَامُوا » إذا كان قد قام مرَّتين أو مراراً ، فإذا صح أن الفعل لا يُثنى صح أن الألف التى^(٦) تلحقه فى التثنية ، والواو التى تلحقه فى الجمع ، لغير تثنية الفعل وجمعه .

وزعم^(٨) سيبويه أن الألف والواو^(٩) قد يكونان مرَّةً اسمَ المضمرين والمضمرين ، وقد يكونان مرَّةً حرفين دالَّين على التثنية والجمع ، فإذا قلت : « الزَّيْدَانِ قَامَا » فهذه

(١) « من النوع » ساقطة من د .

(٢) د « وفرسان وفرس » .

(٣) « منه » ليست فى د .

(٤) ق « وتكثر » تحريف .

(٥) ما أثبتناه من س . وفى ت . « وجماعة » . وفى باقى النسخ « لجماعة » بغير الواو .

(٦) ما بين المعقوفين زيادة من ت .

(٧) « التى » ساقطة من ق .

(٨) ح دس « فزعم » .

(٩) س « واللام » تحريف .

الألف اسمٌ ، وهى عنده ضميرُ الزَّيْدَيْنِ المذكورينِ فإذا^(١) قلت : « الزَّيْدُونَ قامُوا » ، فهذه الواو هى اسمٌ وهى ضميرُ الزَّيْدَيْنِ ، وإذا قلت : « قَامَا أَخَوَاكَ » فهذه الألف [هى^(٢)] حرفٌ وليست باسم ، دخلت علامةً مؤدَّنةً بأن^(٣) الفعلُ لفاعِلَيْنِ ، وكذلك إذا قلت : « قامُوا إخوتُكَ » ؛ فإن الواو حرفٌ ، دخلت مؤدَّنةً بأن الفعلَ لجماعةٍ ، ومثل الألف والواو فى التثنية والجمع : النونُ لجماعةِ المؤنثِ والياءُ للمؤنثِ المخاطبةِ ، تقول : « الهِنْدَاتُ قَمْنَ » فتكون النونُ ضميرَ الجماعةِ وهى اسمٌ ؛ « وقَمْنَ الهِنْدَاتُ » فتكون حرفَ علامةٍ ، والياءُ فى المخاطبةِ للمؤنثِ لا تكون إلا ضميرًا ، كقولك : « قُومِي » للمرأة ، و « انْطَلِقِي » و « هل تَذْهَبِينَ » . وهذه الياءُ كثيرٌ من النحويين يذهبون إلى أنها علامةٌ بمنزلةِ التاء فى قولك : « قَامَتْ » .

وسيبيويه يذهب إلى أنها ضميرٌ فى آخر الكتاب ، فى : « باب الأبنية^(٤) وغيرها^(٥) » .
والذى يدل على ما ذكرنا من حكم^(٦) هذه الحروف فى كلام العرب وأشعارها ، قولهم « أَكُلُوْا الْبَرَاعِيْثُ » وقولُ الشاعر :

يلومونى فى اشتراء النَّخِيحِ ل أهلى فكلهم يعذُلُ
وأهل الذى باع يَلْحُونَه كما لِحَى البَائِعِ الأوَّلُ^(٧)

(١) د ت س « وإذا » .

(٢) زيادة من ت س .

(٣) ت « أن » .

(٤) ح س « القوافى » .

(٥) « وغيرها » ليست فى ت .

(٦) كلمة « حكم » ساقطة من د .

(٧) البيتان فى شرح التصريح ٢٧٦/١ لأمية . وقال الشنقيطى فى الدرر اللوامع ١٤٢/١ « ولعله ابن أبى الصلت »
والأول فى ديوان أمية بن أبى الصلت ق ٧/٧ ص ١٦ عن بعض كتب النحو . وهو غير منسوب فى شرح الأشموى
٤٧/٢ وابن يعيش ٨٧/٣ : ٧/٧ والعينى على الخزانة ٤٦٠/٢ وقال عنه فى شرح شواهد المغنى ٢٦٥ : « قال
العينى : لم أقف على اسم قائله ... قلت : عزاء السخاوى فى المفصل إلى أحبيحة بن الجلاح ، وأورده بلفظ : قومى
فكلهم يعذُل » . وقال ابن الدهان فى القرة : يرويه الفراء بالميم : ألوم ، والبصرى يرويه باللام : يعذُل » .

وقال آخر :

أَلْفَيْتَا عَيْنِنَاكَ عِنْدَ الْقَفَا أُولَى فَأُولَى لَكَ ذَا وَاقِيهِ^(١)

وقال الفرزدق :

وَلَكِنْ دِيَايُ أَبُوهُ وَأُمُّهُ بِحُورَانَ يَعْصِرْنَ السَّلِيْطَ أَقَارِبُهُ^(٢)

فهذه الحروف عند سيبويه في وقوعها أسماء مرة وحروفاً^(٣) مرة بمنزلة التاء في قولك : « قُلْتُ » و « قَالَتْ » ، فالتاء في « قُلْتُ » اسمُ المتكلم ، والتاء في « قَالَتْ »^(٤) علامة تؤذن بأن^(٥) الفعل للمؤنث^(٦) . وقد قال أبو عثمان^(٧) وغيره من النحويين : إن الألف في « قَامَا » ، والواو في « قَامُوا » حرفان لا يدلان^(٨) على الفاعلين والفاعلين المضمرين ، وأن الفاعل^(٩) في النية ، كما أنك إذا قلت : « زَيْدٌ قَامَ » ففي « قَامَ » ضمير في النية ، وليست له علامة ظاهرة^(١٠) ، فإذا تثنى وجمع فالضمير أيضاً في النية ، غير أن له علامة .

(١) البيت لمعمر بن ملقظ الطائي وهو شاعر جاهلي (انظر معجم الشعراء للمرزباني ٥٧ ومن سمي عمرو من الشعراء ٣٠) في العيني على الخزانة ٤٥٨/٢ وشرح شواهد المغني ١١٣ في ١٢ بيتاً وهو له كذلك في شرح التصريح ٢٧٥/١ وغير منسوب في مغني اللبيب ٣٧١/٢ وابن يعيش ٨٨/٣ وفيه « واعيه » تحريف وصدره في شرح شواهد المغني ٢٦٧ وفي ح س « فأولى فأولى » تحريف .

(٢) البيت في ديوانه ص ٥٠ وسيبويه والشتنمري ٢٣٦/١ والخزانة ٣٨٦/٢ : ٣٨٨/٢ وابن يعيش ٨٩/٣ : ٧/٧ والدرر اللوامع ١٤٢/١ واللسان (سلط) ١٩٣/٩ وغير منسوب في الخزانة ٥٥٤/٤ وفي ت « وكان دياي » .

(٣) دت « اسماً مرة وحرفاً » .

(٤) ما أثبتناه من ح د ت س . وفي سائر النسخ : « قامت » .

(٥) د ت س « أن » .

(٦) ت س « لمؤنث » . وفي ق : « بأن المؤنث » تحريف .

(٧) هو أبو عثمان بكر بن محمد بن بقية المازني ، شيخ المبرد ، توفي سنة ٢٤٩ هـ . انظر ترجمته ومصادرهما في إنباه الرواة ٢٤٦/١ وهامشه .

(٨) كلمة « لا » ساقطة من ح د ت س .

(٩) في ح « الفاعل المضمر » .

(١٠) ح د ت س « وإذا » .

قال أبو سعيد : القول فيه عندي ما قاله ^(١) سيبويه : وذلك أنه لا خلاف بينهم أن التاء في « قُمْتُ » هي اسمُ المتكلم وضميره ، وقد يكون للمتكلم فعلٌ لا علامة للضمير فيه ، كقولك : « أنا أقومُ » ، و « أذهبُ » ، فإذا جاز أن يكون له فعلان ، أحدهما يكون ^(٢) ضميره في التية ، وهو : « أقومُ » ، و « أذهبُ » ، والآخر يتصل به ضميرُ المتكلم ، وهو : « قُمْتُ » ، و « ذهبتُ » ، جاز أن يكون ذلك في الغائب ، وأيضاً فإنك إذا قلت : « زيدُ قامَ » ، والزَّيدانِ قامَا » فقد حَلَّتْ هذه الألفُ والضميرُ الذي في « قامَ » محلَّ « أبوه » إذا قلت : « زيدُ قامَ أبوه » ، فلما حلَّ محلُّ ما لا يكون إلا اسماً وجب أن يكون اسماً .

فإن قال قائل : لم كان الواحد المضمَرُ المرفوعُ بلا علامة لضميره ، كقولك : « زيد قام » والاثنتان والجماعة بعلامة ^(٣) ، كقولك : « الزَّيدانِ قامَا » و « الزَّيدون قاموا » و « الهندات قمن » ؟

فإن الجواب في ذلك أن الفعلَ معلومٌ في العقول أنه لا بُدَّ له من فاعل ، كالكتابة التي لا بُدَّ لها من كاتب ، وكالبناء ^(٤) الذي لا بد له من باني ، وما أشبه ذلك ، ولا يحدث شيء منه من تلقاء نفسه ، فقد علم فاعِلُ ^(٥) لا محالة ، ولا يخلو منه الفعل ، وقد يخلو من الاثنين والجماعة ، فلما لم يخلُ الفعلُ من واحد ، لم يُحتَجَّ إلى علامة له ، ولما جاز أن يخلو من الاثنين والجماعة احتاج إلى علامة .

(١) د : « ما قال » وفي ح س : « القول فيه ما قاله سيبويه عندي » .

(٢) ق : « أن يكون » . وفي ح س : « أحدهما فيه ضميره » .

(٣) ما أثبتناه من ح س . ووفي سائر النسخ : « بلا علامة » تحريف .

(٤) في ق ي : « كالبناء » بغير الواو .

(٥) في هامش د : « الفاعل » .

فإن قال قائل : إذا جعلت الألف والواو والنون في : « قَامَا أَخَوَاكَ »^(١) و « قَامُوا إِخْوَتَكَ » و « قُتِمَنَ الْهِنْدَات » علامة تؤذن بعدد الفاعلين ، كما جعلت التاء في : « قَامَتْ هِنْدُ » مؤذنة بالتأنيث ، فلم لا يكون الاختيار « قَامَا »^(٢) أخواك »^(٣) ، كما كان الاختيار « قَامَتْ هِنْدُ » ولا يحسن « قَامَ هِنْدُ » ؟ .

فالجواب في ذلك أنها يفترقان ؛ لعل منها : أن التأنيث لازم للاسم ، موجود فيه ، وليست التثنية كذلك ؛ لأنها قد تفارق الاسم فيصير إلى^(٤) الواحد^(٥) فللزوم التأنيث لزمت علامته ؛ ولزوال التثنية لم تلزم علامتها .

وعلة أخرى : أن علامة التأنيث لا تمنع ضمير الاثنين . كقولك : « الهندان قَامَتَا » ، وعلامة الاثنين تمنع ضمير الاثنين وتشبهه^(٦) ، فكان^(٧) مالا يمنع شيئا من تصارييف الكلام أولى بالزوم مما يمنع .

وعلة أخرى : وهو^(٨) أنك إذا قلت : « قَامَا أَخَوَاكَ » جاز فيه أن تكون^(٩) الألف علامة ، وجاز أن تكون^(١٠) خبراً مقدماً ، وأن يرتفع « أَخَوَاكَ » بالابتداء ، فيكون التقدير « أَخَوَاكَ قَامَا » ، فلما كان في تقديم علامة الاثنين والجماعة ما ذكرناه^(١١) من اللبس ، لم

(١) في ق : « أخواتك » تحريف .

(٢) ما أثبتناه من ح د ت س . وفي سائر النسخ : « قام » تحريف .

(٣) في ح : « الأخوان » .

(٤) كلمة « إلى » ساقطة من ق .

(٥) ح د ت : « الوحدة » .

(٦) د : « وشبيهه » .

(٧) ما أثبتناه من د ت س . وفي سائر النسخ : « وكان » .

(٨) في ح : « وهي » .

(٩) ح س : « جاز أن يكون » .

(١٠) ح س : « يكون » .

(١١) ح د س : « ما ذكرناه » .

يلزمه (١) تقديمه ؛ لأنه لا يعلم أنه علامة (٢) فقط ، والتاء علم (٣) التأنيت ، تقدمت أو تأخرت .

وعلة أخرى : وهو أنه قد (٤) تشترك (٥) الرجال والنساء في أسماء كثيرة ، نحو « هند وأسماء وجعفر » . قال الشاعر :

تجاوزتُ هنداً رَغْبَةً عن قِتَالِهِ إلى مَالِكٍ أَعْشَوُا إلى ذِكْرِ مَالِكٍ (٦)
وَهِنْدٌ (٧) هَاهُنَا رَجُلٌ . وقال آخر :
يَا جَعْفَرُ يَا جَعْفَرُ يَا جَعْفَرُ إِنْ أَكْ دَحْدَاحًا فَأَنْتِ أَقْصَرُ (٨)

فجعفرُ هاهنا امرأة ، فلما اشترك الرجال والنساء في أسماء لزم علامة التأنيت ؛ لئلا يُظن أن الفاعل مذكرٌ ، ولحقت النونُ علامة للرفع ؛ لأن ضمير الفاعلين ، وهو الألف ، منع الإعراب الذي كان يكون في آخر الفعل ، وانفتح للألف ما قبلها ، والمضارعة الموجبة للإعراب قائمة في هذا الفعل ، فوجب إعرابه لها (٩) ، ولم يكن سبيلٌ إلى إعراب ما قبل الألف ، فجعل الإعراب بعدها ، وجعلت النونُ هي الإعراب ؛ لما ذكرنا من مشاكلتها

(١) في ت : « ما يلزم » . وفي س : « لم يلزم » .

(٢) كلمة « علامة » ساقطة من ق .

(٣) د : « علامة » .

(٤) كلمة « قد » ساقطة من د .

(٥) ح د : « يشترك » .

(٦) البيت غير منسوب في ابن يعيش ٩٣/٥ والعيني على الخزانة ٥٥٨/٤ وفي بعض رواياته : « أعشوا إلى صرء ناره » . وفي س : « رغبة عن نزاله » .

(٧) ت س : « فهند » .

(٨) البيتان غير منسوبين في ابن يعيش ٩٣/٥

(٩) س : « بها » تحريف .

حروف المد واللين ، وكسرت لالتقاء^(١) الساكنين ، وجُعل سقوطها علامة للنصب والجزم^(٢) ، والأصل في سقوطها للجزم . والنصب محمول عليه^(٣) ، كما حُمل النصب على الجرّ في الأسماء ؛ لأنّ الجرّ والجزم نظيران .

وجعلت النون علامة للرفع في خمسة أفعال ، وهي : تَفْعَلَانِ ، وَيَفْعَلَانِ ، وَتَفْعُلُونِ ، وَيَفْعُلُونِ^(٤) ، وَتَفْعَلِينَ ، وَتَفْعُلِينَ ، للمؤنث ، والعلة في ذلك كلّ واحد ؛ لأن الواو في الجمع والياء^(٥) في المؤنث قد منعنا الإعراب الذي كان في الفعل توجبه المضارعة^(٦) ، والمضارعة الموجبة^(٧) للإعراب موجودة ، وفتحت النون في الجمع والمؤنث استئقالا لكسرها مع الواو والياء . وقد مرّ نحو هذا مستقصى وجعلوا سقوط النون في هذه الأفعال كلّها علامة للجزم والنصب^(٨) ، والنصب محمول على الجزم .

ولم تكن هذه^(٩) النون في هذه الأفعال بحلها في تننية الأسماء وجمعها ؛ لأنها في الأسماء بدل من الحركة والتنوين وهي في الفعل علامة للرفع^(١٠) ؛ ولم تكن بدلاً ؛ لأنه لا تنوين في الأفعال ولا حركة لازمة ؛ لأنها تسكن في الجزم .

فإن قال قائل ؛ إذا قلت إن الألف في تننية الفعل والواو في جمعه ، إنما هو ضمير الاثنين والجماعة الفاعلين ، فَلِمَ وقعت النون علامة لرفع الفعل ، وقد فصلت بينها وبين الفعل بالفاعلين ؟ وهل في الكلام إعراب شيء ليس فيه ؟

(١) في ب ق : « لالتقاء » وهو تحريف .

(٢) د ت س ح : « للجزم والنصب » .

(٣) د : « عليه محمول » .

(٤) « ويفعلون » ساقطة من ت .

(٥) في د : « والياء » تصحيف .

(٦) ح س : « الذي كان توجبه المضارعة في الفعل »

(٧) كلمة : « الموجبة » ساقطة من س .

(٨) د : « للنصب والجزم » .

(٩) كلمة : « هذه » ليست في ح د ت س .

(١٠) د ت س : « علامة الرفع » .

فإن الجواب في ذلك أن الإعراب إنما يكون في المعرب إذا كان حركةً ؛ لأن الحركة إنما تكون في المتحرك وتوجد فيه لا غيرُ ، فإذا كان حرفاً فهو قائم بنفسه متصل بما أعرب به ، وقد صارت الألفُ التي هي ضمير الاثنين والواو التي هي ضمير الجماعة ، بمنزلة حرف من حروف الفعل ؛ لأنه لا يقوم بنفسه ، فلما كان كذلك ^(١) لحق الإعرابُ بعدهما ، وقد يفعل ^(٢) العربُ نظيرَ هذا في الأسماء الظاهرة ، من ذلك قولهم : « هذا حَبٌّ ^(٣) رُمَانِي » ، فإنما ^(٤) يريد المتكلم إضافة الحَبِّ إلى نفسه لا الرُّمَان ^(٥) ؛ لأنه لا يملكه ولكنه أضاف الرمان ^(٦) لما كان الحب مضافاً إليه ، والمضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد ، وإذا ^(٧) كان هذا من كلامهم كان ما ذكرناه أولى .

قال أبو سعيد ^(٨) : ثم نرجع إلى كلام سيبويه في الفصل الذي قدمناه . قوله : « واعلم أن التثنية إذا لحقت الأفعال ^(٩) المضارعة علامة للفاعلين » ، يعني تثنية الفاعلين المضمرين المتصلين بالفعل ، وليس يعني تثنية الفعل .

(١) عبارة : « فلما كان كذلك » ساقطة من ت .

(٢) د س : « تفعل » .

(٣) س : « أحب » تحريف .

(٤) في ت س : « وإنما » .

(٥) عبارة : « لا الرمان » ساقطة من ت .

(٦) في س : « أضاف الرمان إلى نفسه » .

(٧) د ت س : « فإذا » .

(٨) عبارة : « قال أبو سعيد » ليست في ت .

(٩) في ب ق ي ح : « بالأفعال » وأثبتنا ما في سائر النسخ تمثيلاً مع ما سبق من هذا النص .

وقوله : « لحقتها ألف ونون » ، يعنى لحقت الأفعال المضارعة ألف ونون .

وقوله^(١) : « ولم تكن^(٢) الألف حرف الإعراب » ، يعنى لم تكن^(٣) الألف حرف الإعراب فى الفعل : لأن آخر الفعل قبل الألف ، وحرف الاعراب هو الحرف الأخير^(٤) من الكلمة الذى بتمامه يتم معنى الكلمة ، والألف^(٥) هاهنا [هى^(٦)] ضمير الفاعلين .

وقوله : « لأنك لم ترد أن تثنى (يَفْعَلُ) هذا البناء ، فتضم إليه (يَفْعَلُ^(٧)) آخر » ، يعنى لأنك لم ترد تثنية الفعل فتضم فعلاً إلى فعل ، كما تضم الاسم إلى الاسم ، فتزيد ألفاً لعلامة التثنية ، وتكون^(٨) الألف فيه حرف الإعراب^(٩) ، فليست تثنية الفعل كذلك .

وقوله : « ولكنك إنما ألحقته هذا للفاعلين » ، يعنى ولكنك إنما ألحقت الفعل هذا الحرف ، وهو الألف^(١٠) ضميراً للفاعلين لا للتثنية .

وقوله : « ولم تكن منونة ولا تلزمها الحركة » ، يعنى ولم تكن الأفعال قبل هذه التثنية منونة^(١١) كالاسم ، ولا لها حركة لازمة كالاسم ؛ لأنه يدركها الجزم والسكون ، إذا قلت : « لم يَذْهَبْ » و « لم يَقُمْ^(١٢) » .

(١) كلمة : « وقوله » ساقطة من د .

(٢) س : « وإن لم يكن » .

(٣) س : « ولم يكن » .

(٤) كلمة : « الأخير » ساقطة من ح ق .

(٥) فى ق : « والفعل » تحريف !

(٦) ما بين المعقوفين زيادة من ت س د .

(٧) د س : « يفعل »

(٨) س : « يكون » .

(٩) ح د ت س : « الألف حرف الإعراب فيه » .

(١٠) فى ت : « وهو الفعل » تحريف .

(١١) ح ت : « منونة قبل هذه التثنية » .

(١٢) ح س : « لم تذهب ولم تقم » .

وقوله : « فتكون ^(١) الأولى حرف الإعراب ، والثانية كالتنوين » ، يعنى : أن الأفعال لو كانت منونة لا تفارقها الحركة قبل التننية ، ثم تُثبت كانت الألف فيها حرف والإعراب ^(٢) والنون فيها كالتنوين ، مثل الاسم . وقوله : « فتكون » جواب ^(٣) لقوله : « ولم تكن منونة » .

وقوله : « فلما كانت حالها فى الواحد غير حال الاسم ، وفى التننية ، لم تكن بمنزلة » ، يعنى : كما خالف الفعل الاسم ^(٤) فى الواحد ؛ لأن الاسم منون لازم الحركة ، وليس الفعل كذلك ، وخالف أيضا فى التننية ؛ لأن الاسم إذا شئ ضم إلى مثله ، وليس الفعل كذلك ، فلما خالفه فى الواحد ، وفى التننية أيضا خالفه ، لم يكن بمنزلة .

وقوله : « لم يكن بمنزلة » جواب لاختلافهما فى حال التوحيد والتننية .

وقوله : « فجعلوا إعرابه فى الرفع ثبات النون ؛ ليكون له فى التننية علامة الرفع كما كان فى الواحد » ، وقد مر الاحتجاج لهذا ولفظه فيه بين .

وقوله : « إذ مُنع حرف الإعراب » يعنى : إذ مُنع الفعل حرف الإعراب ، وإنما ^(٥) منع ؛ لأن الألف التى هى علامة التننية فتحت آخر الفعل ؛ لأنها يفتح ما قبلها ، وحرف الإعراب آخر الفعل ^(٦) .

وقوله : « جعلوا النون مكسورة كحالها ^(٧) فى الاسم » ، يعنى : جعلوها مكسورة لالتقاء الساكنين كما فعلوا ذلك فى الاسم .

(١) ح س : « ويكون » .

(٢) ت : « إعراب » .

(٣) فى ب ق ي د : « جوابا » وهو خطأ .

(٤) فى ح ق س : « الاسم الفعل » .

(٥) هكذا فى ت . وفى سائر النسخ بلا واو .

(٦) عبارة : « لأنها تفتح ... الفعل » ساقطة من ت بسبب ما يسمى بانتقال النظر فى القراءة .

(٧) فى ي : « لخالها » . وفى ح : « فخالها » .

وقوله : « ولم يجعلوها حرف الإعراب » ، يعنى : النون .

وقوله : « إذا^(١) كانت متحركة لا تثبت في الجزم » ، يعنى : إذا^(٢) كانت متحركة^(٣) لا تثبت في الجزم ، وذلك أن حرف الإعراب لا يسقط إذا كان متحركاً في الفعل^(٤) بدخول الجزم عليه ، كقولك : « يَذْهَبُ » ، ثم تقول : « لم يَذْهَبْ » ، وإذا^(٥) كان حرف الإعراب ساكناً في الفعل أزاله الجزم ، كقولك : « لم يَقْضِ » و « لم يَغْزُ^(٦) » و « لم يَخْشَ » . وهذه النون متحركة تذهب في الجزم ، إذا قلت : « لم يَذْهَبَا » فعلمنا أن النون ليست بحرف إعراب .

قال سيبويه^(٧) : « ولم يكونوا ليحذفوا الألف ؛ لأنها علامة الإضمار والتثنية ، فيمن قال : « أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثُ » ، وبمنزلة^(٨) التاء في : « قُلْتُ » و « قَالَتْ » .

يعنى أن الألف التى تَلْحَقُ الفعل في التثنية ، إما أن تكون علامة للإضمار^(٩) ، كقولك : « الزَّيْدَانِ لَمْ يَذْهَبَا » ، أو علامة التثنية ، كقولك : « لَمْ يَذْهَبَا الرَّجُلَانِ^(١٠) » ، ولا^(١١) تحذفها في^(١٢) الجزم ، فيبطل الضمير أو العلامة .

(١) في ح : « إذا » تحريف .

(٢) ح س : « إذ » .

(٣) ح : « كانت النون متحركة »

(٤) ح : « إذا كان الفعل متحركاً في الفعل » وهو تحريف .

(٥) ح : « فإذا » .

(٦) في ب ق س ح : « يغزو » وهو خطأ .

(٧) بولاق ٥/١ = هارون ١٩/١

(٨) في ح د س : « بمنزلة » بغير واو .

(٩) د س : « علامة الإضمار » .

(١٠) ح د س ت : « أخواك » .

(١١) ح د ت « فلا » . وفي س : « فلم » .

(١٢) كلمة : « في » ليست في ت . وفي هامش ب : « في نسخة : فلا يحذفها الجزم » .

ولم يرد بقوله : « علامة الاضمار والتثنية » في حال واحدة ، إنما ^(١) أراد : لأنها ^(٢) علامة الاضمار ، إذا تقدم المضمرون ، أو التثنية ، في لغة من قال : « أَكُلُونِي الْبَرَاغِيثُ » : لأن هؤلاء عند سيبويه جعلوا الواو في : « أَكُلُونِي » علامة تؤذن بالجماعة ، وليست ضميراً . وفي : « أَكُلُونِي الْبَرَاغِيثُ » ^(٣) ثلاثة أوجه : أحدها : ما قال .
والثاني : أن تكون « البراغيث » مبتدأة ، و « أَكُلُونِي » خبراً مقدماً ، تقديره « البراغيث أَكُلُونِي » .

والوجه الثالث : أن تكون الواو في « أَكُلُونِي » ضميراً على شرط التفسير ، « والبراغيث » بدل ^(٤) منه ، كقولك : « ضَرَبُونِي » ^(٥) وَضَرَبْتُ قَوْمَكَ ، فتضمر قبل الذكر على شرط التفسير .

وقد كان الوجه في : « أَكُلُونِي الْبَرَاغِيثُ » على تقديم علامة الجماعة ، أن يقال : « أَكَلْتَنِي الْبَرَاغِيثُ » : لأن « البراغيث » مما لا يعقل ومالا يعقل جمعه ^(٦) وضمير جمعه كالمؤنث ^(٧) ، وإن كان مذكراً ؛ تقول : « ثِيَابُكَ مُزَقَّن » و « جِهْلُكَ يَمِشِين » . قال الشاعر :
فإن تكن الأيام فرقن بيننا فقد بان محموداً أخى يوم ودعا ^(٨)

(١) س ت : « وإنما » .

(٢) س : « أنها » .

(٣) كلمة : « البراغيث » ليست في ق ي ح .

(٤) كلمة : « بدل » ساقطة من ق .

(٥) في د : « ضربوني قومك » وهو خطأ .

(٦) عبارة : « ومالا يعقل جمعه » ساقطة من د س .

(٧) في د : « كضمير المؤنث » .

(٨) البيت لحنم بن نوية من قصيدة مفضلية في المفضليات ق ٢٢/٦٧ ص ٥٣٥ « حين ودعا » وهو غير منسوب في ابن يعيش ١٠٥/٥ وفيه : « وإن تكن ... بان محمود » !

ولا يحسن أن يقول : فإن تكن الأيام فَرَّقُوا بيننا ؛ لأن الجمع بالواو لما يَعْقِلُ ، وهم الثَّقَلَانِ والملائكةُ ، وربما ذكر لما لا يَعْقِلُ فَعُلُ يكون الأغلب فيه أن يكون لما يَعْقِلُ ، فَيُجْعَلُ (١) لفظه كلفظ ما يعقل تشبيهاً ، فمن ذلك قوله عز وجل (٢) : ﴿ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ ﴾ (٣) ، فَجَمَعَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالْكَوَاكِبَ بالياء والنون ؛ وذلك لأنه (٤) وصفها بالسجود ، الذي يكون مما يعقل ، ولو (٥) أجزاها على معناها [وحققها من اللفظ (٦)] لقال : « سَاجِدَاتٍ » وقال تعالى (٧) : ﴿ قَالَتْ نَمْلَةٌ : يَا أَيُّهَا النَّملُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ ﴾ (٨) ، ولم يقل : « ادْخُلْنَ مَسَاكِنَكُمْ » ؛ لأنه أخبر عنهن بالخطاب الذي يكون لما يعقل . ولهذا نظائر كثيرة في القرآن وغيره . قال الشاعر :

شَرِبْتُ بِهَا وَالذِّيكُ يَدْعُو صَبَاحَهُ إِذَا مَا بُنُو نَعَشٍ دَنَوْا فَتَصَوَّبُوا (٩)
وَيُرَوَى : « شَرِبْتُ بِهِمْ » (١٠) . وقال : « دَنَوْا فَتَصَوَّبُوا » (١١) ، وكان حَقُّهُ أن يقول :
« دَنَوْنَنَ فَتَصَوَّبَنَ » ؛ لأنها مما لا يعقل ، إلا أنه أجزاها مُجَرَّي ما يعقل ، إذ كان دَوْرُهَا على

(١) ح س : « فجعل » .

(٢) عبارة : « عز وجل » ليست في س . ومكانها في د : « تعالى » .

(٣) سورة يوسف ١٢/٤

(٤) د : « أنه » .

(٥) ت : « فلو » .

(٦) ما بين المعقوفين زيادة من ح س .

(٧) في ت د : « عز وجل » .

(٨) سورة النمل ١٢/٢٧

(٩) البيت للناطقة الجعدي في ديوانه ق ٤/١ ص ١٠ وسيبويه والشتنمري ٢٤٠/١ والخزانه ٤٢١/٣ وشرح شواهد

المغنى ٢٦٥ ويروى : « تَمَزَّتْهَا وَالذِّيكُ » في المقتضب ٢٢٦/٢ ونور القبس ١١٢ واللسان (نعش) ٢٤٨/٨ وهو

غير منسوب في معنى اللبيب ٣٦٥/٢ وابن يعيش ١٠٥/٥

(١٠) في د : « سريت بهم » تصحيف .

(١١) عبارة : « وقالوا : دنوا فتصوبوا » مكررة في ح .

تقدير لا يختلف ، كقصد العاقل الشيء^(١) الذي يعمل^(٢) ، فجعلوا « البراغيث » مشبهة بما يعقل ، حين وُصِفَتْ بالأكل ، وصارت الألف إذا كانت إضمّاراً ، بمنزلة التاء في : « قُلْتُ » ، وإذا كانت علامة بمنزلة التاء في : « قالت » ؛ لأن التاء في : « قُلْتُ »^(٣) ضمير المتكلم ، وفي : « قالت » علامة للتأنيث^(٤) .

قال سيبويه^(٥) : « فأثبتوها في الرفع ، وحذفوها في الجزم » .

يعنى النون ، « كما حذفوا الحركة في الواحد » .

وقال^(٦) : « ووافق النصب الجزم في الحذف » .

يعنى : في حذف النون في الاثنين . وقد ذكرنا في كم شيء يوافقه ، وأنبأنا عن^(٧) العلة في ذلك .

وقال^(٨) : « كما وافق النصب الجرّ في الأسماء ؛ لأن الجزم^(٩) نظير الجرّ في الأسماء ، وليس لها^(١٠) في الجزم نصيب ، كما ليس^(١١) للفعل في الجرّ نصيب ؛ وذلك قولك : « هما يَفْعَلَانِ » و « لَمْ يَفْعَلَا » و « لَنْ يَفْعَلَا » .

وقد مر تفسير هذا كله ، وبيان علته .

(١) في ح د س : « للشيء » .

(٢) من قوله : « قال الشاعر : شربت » إلى هنا ساقط من ت .

(٣) عبارة : « وإذا كانت علامة ... في قلت » ساقطة من ت بسبب انتقال النظر .

(٤) ح د ت س : « علامة التأنيث » .

(٥) بولاق ٥/١

(٦) بولاق ٥/١ وفي ح ت : « قال » .

(٧) كلمة : « عن » ساقطة من ت .

(٨) بولاق ٥/١

(٩) في بولاق : « لأن الجزم في الأفعال » .

(١٠) في هارون ١٩/١ : « والأسماء ليس لها » . وفي بولاق : « وليس للأسماء » .

(١١) في د س ت وبولاق وهارون : « كما أنه ليس » .

قال (١) : وكذلك إذا ألحقت (٢) الأفعال علامة للجمع ، لحقتها زائدتان ، إلا أن الأولى وأو مضموم ما قبلها ، لئلا يكون الجمع كالتثنية ونونها مفتوحة بمنزلتها في الأسماء كما فعلت ذلك في التثنية ؛ لأنها وقعتا في التثنية والجمع ها هنا ، كما أنها في الأسماء كذلك ، وهو قولك (٣) : « هم يَفْعَلُونَ » و « لَمْ يَفْعَلُوا » و « لَنْ يَفْعَلُوا » . وكذلك إذا ألحقت التانيث في المخاطبة ، إلا أن الأولى ياء مكسور ما قبلها (٤) وتفتح النون ؛ لأن الزيادة التي قبلها بمنزلة الزيادة التي في جمع الأسماء (٥) في الجر والنصب ، وذلك قولك : « أَنْتِ تَفْعَلِينَ » و « لَنْ تَفْعَلِي » و « لَمْ تَفْعَلِي » (٦) .

وقد مر تفسير هذا كله .

وقال سيبويه (٨) : « فإن (٩) أردت جمع المؤنث في الفعل المضارع ، ألحقت (١٠) للعلامة نوناً ، وكانت علامة الإضمار والجمع ، فيمن قال : « أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثُ » . قال أبو سعيد (١١) : يعني أن جمع المؤنث بالنون ، كما أن جمع المذكر بالواو ، وتكون النون لضمير جماعة المؤنث في حالٍ ، وفي حالٍ تكون علامة الجمع فيمن يقدم (١٢) العلامة ، وهم الذين يقولون (١٣) : « أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثُ » .

(١) في ت وهامش ب : « قال سيبويه » . بولاق ٥/١

(٢) كلمة : « إذا » ساقطة من ي .

(٣) بولاق « ألحقت » .

(٤) ح : « قولهم » .

(٥) عبارة : « مكسور ما قبلها » ليست في ح ت س وبولاق .

(٦) في بولاق : « في الجمع وهي تكون في الأسماء » . وفي د : « في الجمع يكون في الأسماء » .

(٧) في بولاق : « ولم تفعل ولن تفعل » .

(٨) بولاق ٥/١ وفي ح د : « قال » بغير الواو .

(٩) بولاق « وإذا » .

(١٠) هارون ٢٠/١ : « ألحقت » .

(١١) جملة : « قال أبو سعيد » ليست في ت .

(١٢) ح ق : « تقدم » تصحيف .

(١٣) ت : « قالوا » .

قال (١): وأسكنت ما كان في الواحد حرف (٢) الإعراب ، كما فعلت ذلك في «فَعَلَ» حين قلت : «فَعَلْتُ» و «فَعَلْنَ» .

[قال أبو سعيد (٣) :] اعلم أن ضمير المتكلم والمخاطب وجماعة النساء ، إذا اتصل بالفعل (٤) الماضي ، سَكَنَ آخرُ الفعل ؛ كقولك : «جَلَسْتُ» و «جَلَسْنَ» ، وإنما سَكَنَ آخرُ الفعل من قِبَلِ أن هذا الضمير متحركٌ ؛ لأنه نائبٌ عن مُعْرَبٍ وهو اسم ، فإذا انضَمَّ (٥) إلى الفعل ، والفعل لا يُدْله منه ، ولا يصحُّ معناه إلا به ، ولا يجوز انفراؤه عنه إذا كان متصلاً — صار الفعل والضمير كالشيء الواحد ، واجتمع أربع متحرّكات (٦) ، وذلك غير موجود في شيء من كلامهم وأشعارهم (٧) ، إلا بحذف ، فلم يكن سبيلٌ إلى تسكين الحرف الأول ؛ لأنه (٨) لا يُبْدَأُ (٩) بساكن ، ولا إلى تسكين الحرف الثاني ؛ لأنه (١٠) بحركاته توجد الأبنية المختلفة ؛ كقولك : فَعَلَ وفَعُلَ وفِعَلَ فلزم الحرف الثالث التسكين .

وكان أولى به لِعِلَّتَيْنِ ، إحداهما : أن الحرف الثالث (١١) قد يُوقَفُ عليه بالسكون . والعلّة الأخرى : أنا لو لم نسكن الحرف الثالث ، وَجَبَ تسكينُ الرابع ، والرابع نائبٌ مُعْرَبٌ يستحقُّ الحركة من أجل ذلك ، فكان تسكينُه أولى ، ومع ذلك كان يلتبس المتكلم بالموث (١٢)

(١) بولاق ٦/١

(٢) د س : « بحرف » تحريف .

(٣) ما بين المعقوفين زيادة من د .

(٤) د : « في الفعل » .

(٥) في د : « أضيف » . وفي ت : « انضاف » ١

(٦) ح ت س : « حركات » .

(٧) ح س : « أو أشعارهم » .

(٨) س : « كأنه » تحريف .

(٩) ت : « يبتدأ » .

(١٠) ح د ت س : « لأن » .

(١١) كلمة : « الثالث » ساقطة من ت .

(١٢) في س : « بالموثثة » .

الغائبة ، إذا قلت : « جَلَسْتُ » قال^(١) : « وَأُسْكِنُ^(٢) هذا ها هنا ، وبُني على هذه العلامة ، كما أُسْكِنُ « فَعَلَ » ؛ لأنه فِعْلٌ كما أنه فِعْلٌ ، وهو متحرِّكٌ كما أنه متحرِّكٌ^(٣) » .

إِ قال أبو سعيد^(٤) : [قوله : « فأسكن هذا » ، يعني : أُسْكِنُ لَامُ الفعل من « يَفْعَلُنَ » . وهو الذي قال في أول هذا الفصل : « فبذا أردت جمع المؤنث في الفعل المضارع ألحقته للعلامة نوناً » .

وقوله : « وبُني على هذه العلامة » ، يعني : بُني اللام في « يَفْعَلُنَ » على السكون .

وقوله : « كما أُسْكِنُ فَعَلَ » ، يعني : كما تسكن اللام من « فَعَلَ » في الماضي ، إذا قلت : « فَعَلَنَ »^(٥) .

وقوله : لأنه فِعْلٌ كما أنه فِعْلٌ^(٦) ، وهو متحرِّكٌ كما أنه متحرِّكٌ » .

قال أبو سعيد^(٧) : يعني أن^(٨) الفِعْلُ^(٩) المضارع قد شارك^(١٠) الماضي في الفعلية ، وشاركه في أن آخر كل واحد منها متحرك ، فلما لزم سكون اللام في « فَعَلَنَ » الماضي ، وجب سكون اللام في^(١١) المستقبل ؛ للشركة التي بينهما من الفعلية والحركة .

(١) بولاق ٦/٦ وفي ت : « هل سيويه » .

(٢) في ح د ت س وبولاق « فأسكن » .

(٣) عبارة « كما أنه متحرك » ساقطة من ت .

(٤) ما بين المعقوفين زيادة من ت .

(٥) ت : « فعلت »

(٦) عبارة : « كما أنه فعل » ساقطة من ق .

(٧) عبارة : « قال أبو سعيد » ساقطة من ت .

(٨) في ت : « لأن » .

(٩) كلمة : « لفعل » ساقطة من ق .

(١٠) ق : « يتناول » تحريف .

(١١) عبارة : « اللام في » ساقطة من ت .

فإن قال قائل : فإن العلة التي من أجلها^(١) وجب تسكين الماضي ، هو ما ذكرت من اجتماع أربع متحركات^(٢) ، وليس ذلك في المستقبل ؛ لأن الفاء من « يَفْعَلْنَ » ساكنة .

فالجواب في ذلك أن العلة إذا لحقت شيئاً من الأفعال لمعنى ، فإنه قد^(٣) يُحمل عليه سائر الأفعال التي ليس فيها ذلك المعنى^(٤) ؛ لثلاثي يختلف منها وجه^(٥) . وقد مرَّ هذا في مثل قولنا : « وَعَدَ يَعِدُ » ، تسقط الواو ؛ لوقوعها بين ياء وكسرة ، ثم تقول : « نَعِد » و« أَعِد » و« نَعِد »^(٦) ، فتتبع الياء سائر حروف المضارعة ، وتسقط الواو فيها ، وإن لم تقع بين ياء وكسرة ؛ لينتظم منهاج الأفعال .

قال سيبويه^(٧) : « فليس^(٨) هذا بأبعد فيه — إذا كانت^(٩) هي و« فَعَلَ » شيئاً واحداً — من يَفْعَلُ ؛ إذ جاز فيها^(١٠) الإعراب حين ضارعت الأسماء وليست بأسماء^(١١) » .

(١) عبارة : « من أجلها » ساقطة من ق .

(٢) ت : « حركات » .

(٣) كلمة : « قد » ساقطة من ح س .

(٤) كلمة : « المعنى » ساقطة من ح س .

(٥) س ح : « يختلف وجهه » . وفي ت : « يختلف منها وجهان » .

(٦) د ح ت س : « تعد وأعد ونعد » .

(٧) بولاق ٦/١

(٨) بولاق : « وليس » .

(٩) س : « إذا كانت » وكذا في بولاق وهارون .

(١٠) بولاق : « جاز لهم فيها » .

(١١) هارون ٢٠/١ « باسم »

يعنى : ليس هذا التسكين فى الفعل المضارع ، وهذا الحمل على الماضى ، بأبعد فيها ، وهما مشتركان فى الفعلية ، من حمل الأفعال المضارعة على الأسماء فى الإعراب : لأن الأفعال المضارعة إنما أُعْرِبَتْ ، ولم تكن مستحقة للإعراب^(١) ، لما^(٢) فيها من مشكلة^(٣) الأسماء المستحقة للإعراب^(٤) ، فإذا جاز لهم حَمْلُ الأفعال المضارعة على الأسماء فى الإعراب ، كان حملها على الأفعال الماضية فى تسكين أواخرها ، عند لحاق النون بها ، أولى وأوجب : لأن مشكلة الفعل المضارع الماضى^(٥) أكثر من مشكلة الاسم^(٦) .

ثم قال^(٧) : « وذلك قولك : هُنْ يَفْعَلْنَ ، وَلَنْ يَفْعَلْنَ^(٨) » .

[قال أبو سعيد :]^(٩) أراد بهذا التمثيل ما قدمته فى أول الفصل ، كأنه قال : فإذا أردت جمع المؤنث فى الفعل المضارع ، ألحقته للعلامة نونا ، وذلك قولك : « هُنْ يَفْعَلْنَ » و« لَمْ يَفْعَلْنَ » و« لَنْ يَفْعَلْنَ^(١٠) » . واعترض بالاعتلال بين الجملة الممثلة وبين التمثيل .

ثم قال^(١١) : « تفتحها^(١٢) : لأنها نون جمع » .

يعنى تفتح هذه النون ، التى هى لجماعة^(١٣) المؤنث ، لأنها نون جمع . وقد تقدم

(١) فى د : « مستحقة الإعراب » .

(٢) د ت س : « بما » .

(٣) ح : « مشاركة » .

(٤) د : « المستحقة الإعراب » .

(٥) د ت س : « للماضى » .

(٦) د ت س : « مشاكلته للاسم » .

(٧) بولاق ٦/١ وفى ت : « ثم قال سيبويه » .

(٨) بعده فى بولاق : « ولم يفعلن » .

(٩) ما بين المعقوفين زيادة من ت .

(١٠) فى د س : « ولن يفعلن ولم يفعلن » .

(١١) بولاق ٦/١

(١٢) بولاق : « وتفتح » . وهارون : « وتفتحها » . وفى ق : « يفتحها » .

(١٣) فى ح : « التى هى جماعة » . وفى د : « التى لجماعة » .

الكلام^(١) في نون الجمع أنها مفتوحة ، فُحِيتْ هذه عليها ؛ لاشتراكها في الجمع ، لا لاشتراكها^(٢) في العلة الموجبة في الأصل لفتح^(٣) تلك النون^(٤) ؛ لأن العلة التي فتحت تلك من أجلها استثقال الكسرة والضمة عليها ، في « مُسْلِمِينَ » و« مُسْلِمُونَ » ، ولكنه شاركها^(٥) في الجمع .

وعلة أخرى توجب فتحها ، وهي^(٦) أنها ضمير ، وأثقل الأسماء الضمائر ، وإذا^(٧) احتجنا إلى تحريكها حركناها بأخف الحركات .

ثم قال :^(٨) « ولا تحذف لأنها علامة إضمار وجمع ، فيمن قال^(٩) : أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثُ » .

يعنى : لا تحذف هذه النون ؛ لأنها تذكر لأحد معنيين ؛ إما أن تكون ضمير الفاعلات ، فلا سبيل إلى حذف الفاعل ، وإما أن تكون علامة تُؤْذِنُ بجماعة تأتي من بعد ، فلا سبيل إلى حذفها أيضاً ؛ لأن الذى يقدّمها للعلامة ، غرضه وقصده ، تبين ما بعدها بها ، فإذا حذفها ، فقد أبطل^(١٠) ما قصد له . وقد تقدم الكلام في استقصاء هذا بما يغنى عن إعادته .

(١) كلمة « الكلام » ساقطة من د ت .

(٢) عبارة : « في الجمع لاشتراكها » ساقطة من د س بسبب انتقال النظر .

(٣) في ت : « فتح » .

(٤) كلمة : « النون » ساقطة من ح س ت .

(٥) ق : « شاركها » تحريف .

(٦) كلمة : « وهى » ساقطة من ح س

(٧) ح د ت س : « فإذا » .

(٨) بولاق ٦/١

(٩) بولاق : « في قول من قال » .

(١٠) في ت : « بطل » .

ثم قال ^(١) : « فالتون ها هنا في يَفْعَلْنَ بمنزلة في فَعَلْنَ ^(٢) » .

يعنى النون في « فَعَلْنَ ^(٣) » و« يَفْعَلْنَ » بمنزلة واحدة في تسكين ما قبلها .

ثم قال ^(٤) : « وَفُعِلَ بلامٍ يَفْعَلُ من التسكين ^(٥) ما فُعِلَ بلامٍ فَعَلَ ، لما ذكرت لك » .

يعنى فُعِلَ بها من التسكين ، لاتصال ^(٦) النون بها ، ما فُعِلَ بلامٍ فَعَلَ من التسكين للعلية ^(٧) التي ذكرها .

ثم قال ^(٨) : « ولأنها قد تبنى مع ذلك على الفتحة في قولك : هل تَفْعَلْنَ » .

قوله : « ولأنها » علة أخرى لسكون اللام في « يَفْعَلْنَ » ، وذلك أن نون التأكيد المشددة أو المخففة ، إذا ^(٩) دخلت على الفعل المضارع ، سُكِّنَ لها لام الفعل ، ثم تفتح اللام لالتقاء الساكنين ، ويبطل الإعراب الذى كان فيه بدخول هذه النون ، فإذا كانت ^(١٠) نون التوكيد التى يستغنى عنها تؤثر فى الفعل هذا التأثير ، كانت النون التى لا يستغنى عنها ، وهى ضمير جماعة المؤنث أولى بهذا التأثير .

(١) بولاق وفى ت : « ثم قال سيويه » .

(٢) فى ت : « فعلت » وهو تحريف .

(٣) عبارة : « يعنى النون فى فعلن » ساقطة من د بسبب انتقال النظر .

(٤) بولاق ٦/١

(٥) عبارة : « من التسكين » ساقطة من ح د ت س ، وليست فى بولاق وهارون .

(٦) فى د : « من التسكين يعنى لاتصال » !

(٧) فى ب ق ي : « للعلامة » وهو تحريف ، صوابه من سائر النسخ .

(٨) بولاق ٦/١ وقد سقطت من ق كلمة « ثم » .

(٩) ح د ت س : « متى دخلت » .

(١٠) ح د س : « كان » .

ثم قال (١): «وألزموا لام (٢) فَعَلَ السُّكُونُ، وبنوها على هذه (٣) العلامة، وحذفوا الحركة، لما زادوا عليها (٤)؛ لأنها ليس في الواحد آخرها حرف الإعراب (٥)، لما ذكرت لك».

يعنى: ألزموا لام (٦) «فَعَلَ» السُّكُونُ، وبنوها على العلامة التي هي السكون، وحذفوا الحركة التي كانت فيه للنون التي زادوها؛ لأن اللام قبل اتصال هذه النون بها في قولك: «فَعَلَ» لم تكن حَرَكَتُهَا حركة إعراب، وإذا كانت الحركة حركة بناء، فهي إلى السكون أقرب، فإنما أراد أن يُسهَّل (٧) الأمر في تسكين هذه اللام، إذ كانت الحركة المتروكة فيها حركة بناء، لا حركة إعراب، والسكون الذي صيرت إليه هو أيضا سكون بناء، فالأمر بينهما قريب، وقد أحكمنا علة ذلك فيما مضى من غير هذا الوجه.

وقوله (٨): «لأنها ليس في الواحد آخرها حرف إعراب».

يؤيد قول من يقول إن آخر حرف في التثنية في تقدير حركة هي إعراب، وأن التثنية والجمع معربان؛ لأن سيبويه قد جعل آخر حرف فيهما (٩) — أعني التثنية والجمع — حرف إعراب.

(١) بولاق ٦/١ وفي ت: «ثم قال سيبويه».

(٢) كلمة: «لام» ساقطة من ح س.

(٣) كلمة: «هذه» ليست في بولاق وهارون.

(٤) كلمة: «عليها» ساقطة من ح د ت س. وهي ليست في بولاق.

(٥) في ح د ت س: «إعراب». وفي بولاق: «لأنها في الواحد ليس آخرها حرف الإعراب». وفي هارون ٢٠/١: «لأنها في الواحد ليست في آخرها حرف إعراب».

(٦) كلمة: «لام» ساقطة من ق.

(٧) «يسكن ليسهل»!

(٨) بولاق ٦/١

(٩) في ب ي ح: «فيها» والتصحيح من سائر النسخ.

وقد ذكرها هنا أن اللام في « فَعَلَ » ليس بحرف إعراب ، إذ لا إعراب^(١) فيه ولا يَسْتَحِقُّه^(٢) ، فعلم أنه لم يُسَمَّ آخر حرف في التثنية والجمع حرف إعراب إلا والإعراب مقدر فيه^(٣) .

قال سيبويه :^(٤) « اعلم^(٥) أن بعض الكلام أثقل من بعض ، فالأفعال أثقل من الأسماء ؛ لأن الأسماء هي الأولى^(٦) ، وهي أشد تمكنا ، فمن ثم لم يلحقها تنوين ولحقها الجزم والسكون ، وهي^(٧) من الأسماء ، ألا ترى أن الفعل لا بُدَّ له من الاسم وإلا لم يكن كلاما ، والاسم قد يستغنى عن الفعل ؛ تقول : « الله إلهنا » و « عبد الله أخوك »^(٨) .

قال أبو سعيد : اعلم أن سيبويه قدَّم هذه المقدمة لِيُرَى خِفَّةُ الأسماء المنصرفة ، وأن الصرف فيها هو الأول ، وأن الذي منع الصرف عِلْلٌ من بعد ذلك دخلت عليه حادثة فرعية فبدأ فدلَّ على أن الفعل أثقل من الاسم في الأصل ؛ لأن الاسم يُستغنى به عن الفعل ، كقولك : « الله ربنا » ، ولا يجوز أن يقول قائل : « قام » أو غيره من الأفعال من غير أن يأتي بالفاعل ، واستدل أيضا على ذلك بأن الفعل مأخوذ من المصدر والمصدر اسم ، فالاسم إذا أصل للفعل ، فلما دلَّ على أن الاسم أخف والفعل لثقل ، ذكر أن نقصان تمكُّن الفعل عن الاسم لثقل الفعل وخِفَّةُ الاسم ؛ لأن الاسم لحفته تدخله الحركات الثلاث والتنوين بعد

(١) ت : « إذ الإعراب » تحريف .

(٢) س : « ولا استحقه » .

(٣) ت : « فيه مقدر » .

(٤) بولاق ٦١ .

(٥) في بولاق : « واعلم » .

(٦) في بولاق : « الأول » .

(٧) في بولاق : « وإنما هي » .

(٨) في د ت س وبولاق : « أخونا » . وفي ق : « أخوان » تحريف .

ذلك ، والفعل لا يدخله إلا حركتان ولا يدخله تنوين ، والعلّة الفاصلة بينها الخفة والثقل ، فجعل هذه العلّة علّة في كل ما ثقل من الأسماء ، بدخول العلل المثقلة لها عليها ، في منع التنوين وقام الحركات التي تكون^(١) في الأسماء الخفيفة ، تشبيهاً لما ثقل من الاسم بالفعل ، وأشرك بينها لاشتراكهما في الثقل ونقصانهما عن تمكن الاسم الأخف . فهذه جملة مقدّمة لهذا المعنى ، وستقف على شرحها^(٢) من كلامه في هذا الباب^(٣) ، وعلى تفصيل مسائلها وتعرفها^(٤) في باب ما ينصرف وما لا ينصرف ، إن شاء الله .

قال أبو سعيد^(٥) : «أما قوله : «اعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض» فقد فهم هذا فيما^(٦) تقدم وقوله : «والأفعال^(٧) أثقل من الأسماء ؛ لأن الأسماء هي الأولى» وقد مرّ الدليل على أن الأفعال أثقل من الأسماء^(٨) ، ومعنى قوله إن^(٩) الأسماء هي الأولى ، أنها مقدمة في الرتبة على الأفعال ؛ لأنها أصل الأفعال .

وقوله : «وهي^(١٠) أشدّ تمكناً» ، يعني الأسماء أشدّ تمكناً من الأفعال لخفتها ، وما خفّ كان أشدّ احتمالاً للزوائد .

قال أبو سعيد^(١١) : «قوله^(١٢) : «فمن ثمّ لم يلحقها تنوين ولحقها الجزم والسكون» ، يعني فمن ثمّ لم يلحق الأفعال .

(١) كلمة : «تكون» ساقطة من ق .

(٢) في ي : «سروحها» . وفي ح : «شرحها» .

(٣) في ت : «في هذا الباب من كلامه» .

(٤) ح د ت س : «وتفريعها» . ومثال ذلك في هامش ب عن نسخة أخرى .

(٥) في ح : «قال سيبويه» وهو خطأ .

(٦) ق : «مما» .

(٧) ح د س : «فالأفعال» .

(٨) عبارة : «وقد مرّ .. الأسماء» لا توجد إلا في ب ت .

(٩) س ت : «لأن» .

(١٠) ح د س : «هي» بغير الواو .

(١١) جملة : «قال أبو سعيد» ليست في ب .

(١٢) ح د ت س : «قوله» .

وقوله : « هي من الأسماء » ، يعني الأفعال من الأسماء ، كقولك : « قَتَلَ » مشتق من « القَتْل » .

وقوله : « ألا ترى أن الفعل لا بُدَّ له من الاسم وإلا لم يكن كلاما » ، يعني أنك متى ذكرت^(١) فعلا ولم تذكر فاعله لم يكن كلاما .

وقوله : والاسم قد يستغنى عن الفعل ، تقول « الله إلهنا » ، و« عبد الله أخونا » . وهذا بين^(٢) .

قال سيبويه^(٣) : « واعلم أن ما ضارع الفعل^(٤) المضارع من الأسماء في الكلام ، ووافقه في البناء ، أُجْرِيَ لفظه مُجْرَى ما يستثقلون ، ومنعوه ما يكون لما^(٥) يستخفون ، وذلك نحو « أبيض » و« أسود » و« أحمر »^(٦) ، فهذا بناء « أَذْهَبُ » و« أَعْلَمُ » ، فيكون في موضع الجر مفتوحا ، استثقلوه حيث قارب الفعل^(٧) في الكلام ، ووافقه في البناء » قال أبو سعيد : « ينبغي أن نقدم العِلْلَ المانعة للصرف^(٨) المحلَّة الأسماء محل الأفعال ليكون توطئه للجمل^(٩) التي ذكرها سيبويه في هذا الباب ، ونفسرها تفسيراً شافياً كاشفاً^(١٠) لما استبهم منه ، ولا توفيق إلا بالله .

(١) د : « متى ما ذكرت » .

(٢) عبارة : « وهذا بين » ليست في د .

(٣) بولاق ٦/١

(٤) كلمة : « الفعل » ساقطة من ق .

(٥) س : « ما » تحريف .

(٦) بعده في هارون ٢١/١ : « وأصفر » .

(٧) كلمة : « الفعل » ليست في هارون ٢١/١ وفي نص بولاق هنا تقديم وتأخير .

(٨) س : « الصرف » .

(٩) كلمة : « تلجملة » ساقطة من ي .

(١٠) كلمة : « شافيا » ساقطة من ح د ت س .

(١١) كلمة : « كاشفا » ساقطة من ق .

اعلم أن الاسم لمعنى^(١) الاسمية فيه يستحق الحركات الثلاث ، ويستحق التنوين أيضا ، وقد تقدم في أول التفسير علة ذلك ، ثم يعتور^(٢) الأسماء بعد ذلك معان مختلفة ، يحدث^(٣) ذلك^(٤) فيها نقصانا عن تمكنها ، وتلك المعانى على ثلاثة أقسام ؛ فقسم^(٥) منها ينزلها منزلة الحروف فتوجب لها البناء نحو قولك : « يا حَكَمُ » و« من قبلُ » و« من بعدُ » و« من » و« كم^(٦) » ، وقد استقصينا ذلك^(٧) في أول التفسير .

والقسم الثانى :^(٨) أن يدخل عليه مالا يغيره عن تمكنه ، كقولك : « زَيْدٌ قائمٌ^(٩) » و« مررت برجلٍ قائمٍ » و« هذه امرأة » ، « فزيد » لم يثقل لفظه بما دخل عليه من التعريف فقط ، وبقي على تمكنه ، و« قائم » لم يثقل بأن كان نعتا فقط^(١٠) ، والنعت فرع^(١١) ، و« المرأة^(١٢) » لم تنقل بأن كانت مؤنثة فقط^(١٣) .

(١) د ت س : « بمعنى » .

(٢) ح د : « تعتور » .

(٣) ي ح د : « يحدث » .

(٤) كلمة : « ذلك » ساقطة من ح د ت س .

(٥) ت : « قسم » .

(٦) في ح س : « وكم ومن » .

(٧) في ح د س : « هذا » .

(٨) كلمة « أن » ساقطة من س .

(٩) في ح : « هذا زيد » . وفي د : « زيد مررت به » . وكلمة « قائم » ساقطة من ت .

(١٠) كلمة « فقط » ليست في ق د س .

(١١) عبارة : « والنعت فرع » ليست في د .

(١٢) ح د س ت : « وامرأة » .

(١٣) كلمة « فقط » ساقطة من د .

والقسم الثالث : وهو الذى قصدنا له ، دخلت عليه من حوادث الأشياء ما أحله ^(١) محل الفعل المضارع فى منع الجر والتنوين ، ^(٢) ولم يمنعه الإعراب البتة ، كما كان فى القسم الأول .

وجملة ما يمنع الصرف ، ويُنزّل الاسم منزلة الفعل المضارع ، هى تسع علل : التأنيث ، والصفة ، والجمع ، ووزن الفعل ، والعذل ، والعجمة ، وأن يجعل الاسمان اسماً واحداً ، والتعريف ، وشبه التأنيث باللفظ والزيادة ، فهذه التسع العلل ^(٣) متى اجتمع منها ثنتان فصاعداً ، أو واحدة فى معنى ثنتين ، امتنع الاسم من الصرف ، ولم يلحقه جر ولا تنوين ، وإنما كانت هذه عللاً حادثة من قبل أن الواحد قبل الجمع من غير وجه ؛ من ذلك أن الجمع مركّب من الواحد ، فالواحد أصل له ، ومنها أن الواحد يدل على العدد والجنس ، كقولك « رجل » وكذلك الاثنان كقولك : « رجلان » ، وإذا ^(٤) جمعت فقلت ^(٥) : « رجال » دلّ على الجنس ، ولم يدل على العدد ، فالواحد أخف من الجمع ؛ لأن الجمع يحتاج إلى معنى ثانٍ يكشف عدده ، والصفة أثقل من الاسم الذى ليس بصفة ؛ لأن الصفة لا تكون صفة حتى يكون فيها معنى الفعل ، والفعل فرع على الاسم ، والاسم قبله ، وذلك قولك : « مررت برجل قائم » ^(٦) و« رأيت رجلاً منطلقاً » وهو فى معنى « يقوم » و« ينطلق » ، ويدل أيضاً ^(٧)

(١) فى د : « ما أحلته » .

(٢) ح د ت س : « التنوين والجر » .

(٣) فى ت : « العلل التسع » .

(٤) ح د ت س : « فإذا » .

(٥) ق س : « قلت » .

(٦) ت : « قام » .

(٧) كلمة : « أيضاً » ساقطة من ح س . وفى د : « على ذلك أيضاً » .

على ذلك أن الصفة لا تحسن إلا أن يتقدمها الاسم ، ألا ترى أنك إذا قلت : « جاءني طويل » ، لم يكن في حسن « جاءني رجل طويل » ، فاحتياج الصفة إلى تقدم الاسم ^(١) حتى يحسن ، كاحتياج الفعل إلى الاسم حتى يجوز .

ووزن الفعل معنى حادث : لأن الفعل حادث فوزنه لا محالة حادث . ^(٢)

والتعريف حادث : لأن الاسم نكرة في أول أمره ، مبهم في جنسه ، ثم يدخل عليه ما يفرد به بالتعريف ، حتى يكون اللفظ له دون سائر جنسه ، كقولك : « رجل » ، فيكون هذا اللفظ لكل واحد من الجنس ، ثم يحدث عهد المخاطب لواحد من الجنس بعينه ، فتقول : « الرجل » . فيكون مقصوراً على واحد بعينه ، وتقول : « زيد » ومعناه ^(٣) الزيادة ، وهي نكرة من قولك : « زاد يزيد زيداً » :

كقول الشاعر :

وَأَنْتُمْ مَعْشَرُ زَيْدٍ عَلَى مَائَةٍ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ طُرّاً فَكَيْدُونِي ^(٤)

ثم سُمي به ^(٥) رجل ، فتعرف حيث جعل لشخص بعينه فكان التعريف حادثاً .

(١) في د : « الموصوف » .

(٢) عبارة : « فوزنه .. حادث » ساقطة من د .

(٣) في ق : « ومنفاه » وهو تحريف .

(٤) البيت من قصيدة مفضلية لدى الإصبع العدواني في شرح الفضليات (لايل) ق ١٢/٣١ ص ٢٢٣ وهو في مقاييس

اللغة ٤٠/٣ وغير منسوب في شرح ابن يعيش ٣٠/١

(٥) في د « بها » .

والْعَدْلُ فرْعٌ ؛ لأن العدل^(١) إنما هو إحداث شيء في الاسم يغيره عن اللفظ الأول ، فيصير مَعْدُولاً .

وَالْعُجْمَةُ فرْعٌ ؛ لأنها دخيلة في^(٢) كلام العرب ، لأن أول ما يعتادون التكلم به كلامهم العربي ، ثم الكلام العجمي بعد ذلك .

وَجَعَلَ الاسمين اسماً واحداً هو^(٣) فرْعٌ ؛ لأنه تركيب الاسم الواحد ، فهو بعد الاسم المفرد .

وشبه التأنيث باللفظ والزيادة من أبين الأشياء أنه فرْعٌ ؛ لأن المشبه به فرْعٌ ؛ والتأنيث بعد التذكير ، من قَبْلِ أَنْ كُلُّ معلوم يصح^(٤) الإخبار عنه ؛ لأنه^(٥) يصلح^(٦) أن يعبر عنه بشيء ، والشيء مذكر ، وفي الأشياء ما لا تصلح العبارة عنه بلفظ مؤنث ، ألا ترى أنك تقول : « الله كَرِيمٌ » و « الله يَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ » و « هو أَعَزُّ الأشياء » و « هو شيء لا كالأشياء » كما قال تعالى : ﴿ قُلْ أَيْ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً ، قُلْ الله شَهِيدٌ ﴾^(٧) ، وكما قال تعالى : ﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ ﴾^(٨) ، أراد كل شيء هالك إلا الله^(٩) ، ولا يقع^(١٠) عليه [عز وجل]^(١١) لفظ كلفظ المؤنث . ويَدُلُّ على ذلك أيضاً أن التأنيث قد

(١) عبارة : « فرْعٌ لأن العدل » ساقطة في ت بسبب انتقال النظر .

(٢) في د س ت : « على » .

(٣) كلمة : « هو » ساقطة من د .

(٤) ح : « يصلح » .

(٥) ح ي س ت : « فإنه » .

(٦) ت : « يصح » .

(٧) سورة الأنعام ١٩/٦ وكلمة « شهيد » ليست في ح د س ت .

(٨) كلمة : « تعالى » ليست في ت .

(٩) سورة القصص ٢٨/٨٨

(١٠) عبارة : « أراد .. الله » ساقطة من ي .

(١١) ح د س : « فلا » .

(١٢) زيادة من ت .

يكونُ بعلاماتٍ حادثةٍ في الاسم : كقولك : « قائم » و « قائمة » فلولاً أنَّ التانيث معنيَّ حادثٍ في الاسم ، لم يُحتجَّ له إلى لفظ زائد يدلُّ عليه .

فهذه الأشياء المانعة للصرف مشبهة^(١) بثقل الأفعال ، والأسماء الممنوعة الصرف مشبهة بالأفعال : لا شراكها^(٢) في النقل ، وليست الواحدة^(٣) من هذه العلل تبلغ الاسم إذا دخلته مبلغ الفعل في الثقل ، فلا^(٤) تؤثر تأثيراً إذا انفردت في الاسم : لأن للاسم خفةً قويةً بالاسمية ، فلا يزيلها إلا علَّتان فصاعداً .

فإن قال قائل : إذا قلتم إنَّ الأسماء التي لا تنصرف مشبهة بالأفعال ، فلذلك أزلتم عنها^(٥) الجرَّ والتنوين ، فهلا أسكنتموها لمساواة الفعل : لأن الفعل لا يدخله الجرُّ والتنوين ، ويدخله السكون ؟!

ففي ذلك جوابان :^(٦) أحدهما أن ما شُبَّه بالشيء لا يجب أن يساوى به في جميع حواله المشبهة ،^(٧) فلما أشبهت هذه الأسماء الأفعال عما شملها من الثقل ، سَوَّى بينها في

(١) في ب ق ي : « مشبه » .

(٢) ق ي : « لا شراكها » .

(٣) في ب ق ي : « الواحد » .

(٤) د س : « ولا » .

(٥) كلمة : « عنها » ساقطة من س .

(٦) إلى هنا ينتهي ما عندنا من نص نسخة د وبعده : « ثم الجزء الأول من شرح كتاب سيبويه تأليف الحسن بن عبد الله السيرافي في سلخ ربيع الآخر سنة أربع وتسعين وخمس مائة » .

(٧) في ح : « المشبه به » ، وهي ساقطة من ت .

اللفظ الذى لا يكون إجحافاً بالاسم ، فَمُنْعَ التنوينَ والجُرَّ فقط ، وجُعِلَ مكانَ الجرِّ الفتح ، فَحَصَلَ الحذفُ على شىء واحد ، وهو التنوين ؛ لأنَّ الجرَّ قد جُعِلَ مكانه الفتح ولو سَكَنَّا^(١) الاسمَ لأجحفنا بحذف التنوين والحركة منه ، وتسكينُ الفعلِ فى حال الجزم لا يكون إجحافاً به ، وذلك أنه غير مُنَوَّنٍ فى الأصل ، فلم يذهب منه إلا شىء واحد .

والجواب الثانى : أن الاسم كان^(٢) محركاً بحركات ثلاث يتبع كل واحدةٍ منهنَّ تنوينٌ ، فلو سَكَنَّا الاسمَ الذى لا ينصرفُ فى حالٍ ، وحركناه فى حالٍ ، كان التسكين لا يخلو أن^(٣) يكون فى حال رفع أو جر أو نصب ، وتكون الحركة فى غيرها ، ولو فعلنا هذا لَكُنَّا^(٤) قد خالفنا بين أشياء كانت منتظمةً على حال واحدة ؛ لأنَّ هذه الحركاتِ الثلاث قد كانت مُقترنةً بالتنوين ، فإذا دخلت عليها عِلَّةٌ فغيرُ جائز أن تُزيل التنوين عن بعضها فقط ، وتُزيل الحركة والتنوين عن البعض الآخر

قال أبو سعيد^(٥) : فإن قال قائلٌ : ما أنكرتم أن يكون الذى أزاله ثَقُلَ الاسم الذى لا ينصرف هو التنوين فقط ، وفتح الاسم فى حال الجرِّ ؛ لنلاشبهه المضافَ إلى المتكلم ؟

فإن الجواب فى ذلك أن يقال : الذى أزال التنوين^(٦) هو الثقل الذى دخل عليه حتى أحلَّهُ محلَّ ما ليس فيه تنوين ، فإذا أزلنا عنه التنوين لحُلُوله محلَّ ما ليس فيه تنوين أزلنا عنه

(١) فى ت س : « اسكنا » . وفى ح : « فلو أسكنا » .

(٢) فى س : « قد كان » .

(٣) ت س : « من أن » .

(٤) ح : « كنا » .

(٥) عبارة : « قال أبو سعيد » ليست فى ت .

(٦) كلمة : « التنوين » ليست فى س .

الكسر ، لحلوله محل ما ليس فيه كسر ؛ لأن طريقها واحد^(١) ، وليس لدُع أن يدعى خلاف ما ظهر إلا ببرهان ، وقد ظهر الثقل وظهر التغيير ؛ فقلنا : التغيير الظاهر للثقل الظاهر .
فإن قال^(٢) قائل : لو كان زوال الجر عن الاسم الذي لا ينصرف ، لما ذكرت من الثقل ، لكان الرفع أولى بزواله عنه ، لأن الضم أثقل من الكسر .

فيقال^(٣) : ليس كون الضم أثقل من الكسر بمنع أن يدخل الضم ما لا يدخله الكسر ؛ لأن الفعل أثقل من الاسم ؛ ولذلك نقص عن حركاته وتنوينه ، ويدخله الضم ، ولا يدخله الكسر ، وكذلك^(٤) ما شبه به ، وجرى مجراه في الثقل ، وأعطى لفظه حركات الفعل لمشاكلتها في الثقل^(٥) .

ثم نرجع إلى الفصل الذي قدمناه من كلام سيبويه :

قوله : « اعلم أن ما ضارع الفعل المضارع من الأسماء في الكلام ، ووافقه في البناء » ، أراد به باب « أفعل » الذي مؤنثه « فعلاء » ، وهو اسم مضارع للفعل ، ومضارعه أنه صفة والفعل يوصف به أيضا ، كقولك : « مررت برجل أحمر » و « مررت برجل يأكل »^(٦) ، ومضارعه أيضا أن الفعل لا يكون إلا بفاعل ، والنعت لا يحسن إلا بمنعوت ، ومشاركته له^(٧) في البناء أن « أحمر » الهمزة فيه زائدة ، كما هي زائدة في « أذهب » ووزنها « أفعل » .

(١) في ت س : « طريق واحد » .

(٢) كلمة : « قال » ساقطة من ي .

(٣) ح : « فيقال له » . وفي ت : « قيل له » .

(٤) ح : « فكذلك » .

(٥) عبارة : « وأعطى لفظه ... في الثقل » ساقطة من ق بسبب انتقال النظر .

(٦) في ي : « يأكلون » تحريف .

(٧) ح : « إياه » وفي ت : « وموافقته إياه » .

وقوله : « أُجْرِي لَفْظُهُ مُجْرَى مَا يَسْتَقِلُّونَ » ، يعنى لفظ « أَمْر » وبابه ، مجرى الفعل وهو ما يستقلون^(١) ، و « منعوه ما يكون لما يستخفون » يعنى منعوه التنوين والجر ، الذى يكون للاسم المستخف .

وقوله : ^(٢) : « وذلك نحو : أبيض [وأحمر] ^(٣) وأسود ، فهذا بناء : أذهب ، وأعلم » .

وقوله : « فيكون فى موضع الجر مفتوحاً » ، يعنى فىكون الاسم الذى لا ينصرف فى موضع الجر مفتوحاً^(٤) ، ولا يجوز أن يقال : فىكون فى موضع الجر منصوباً ؛ لأن هذه الفتحة لم يُجِدْها فى هذه الحال عاملُ النصب ، وإنما حُمِلَ الجرُّ على النصب فى هذا الموضع ، إذ قد^(٥) سقط لفظه ، لما قدّمنا^(٦) ذكره^(٧) من مشاكلة الفعل ، فاحتيج إلى حمله على غيره . وكان حمله على النصب أولى ؛ لما بينها من المشاكلة التى أنبأها^(٨) فى الموضع الذى ذكرنا فيه حمله النصب على الجر فى تنبيه الأسماء وجمعها .

(١) عبارة : « يعنى لفظ ... يستقلون » ساقطة من ت بسبب انتقال النظر .

(٢) ح : « وهو قوله » .

(٣) ما بين المعقوفين من ح ت .

(٤) ح : « مفتوحاً فى موضع الجر » .

(٥) كلمة : « قد » ليست من ح ت .

(٦) ي : « لما قد قدمنا » .

(٧) ت : « لما قدمناه » .

(٨) فى ح : « أبدلنا » وفى ت : « قدمناها » .

وقال سيبويه^(١) : « وأما مضارعة في الصفة » .

يعنى مضارعة « أحمر » الفعل^(٢) في كونه ، أعنى كون^(٣) « أحمر » صفة .

« فإنك لو قلت : أتاني^(٤) اليوم قَوِيٌّ ، أو ألا^(٥) بارداً ، ومررت بجميل ، كان ضعيفاً ، ولم يكن في حُسْن^(٦) : أتاني رجل قَوِيٌّ ، وألا ماءً بارداً ، ومررت برجلٍ جميل » .

وقد مرَّ هذا كله .

ثم قال^(٧) : « ألا^(٨) ترى أن هذا يَقْبَحُ ها هنا ، كما أن الفعل المضارع ، لا يُتَكَلَّمُ به إلا ومعه الاسم ؛ لأنَّ الاسم قبل الصفة ، كما أنه قبل الفعل » .

يعنى : أن النعت لا يَحْسُنُ إلا بذكر المنعوت ، كما أن الفعل المضارع لا يستغنى عن الاسم . وإنما خَصَّ المضارع^(٩) ، وإن كان الماضي قد شاركه في هذا المعنى ؛ لأن التشبيه الذى ذكره^(١٠) وقع بين المضارع وبين الاسم . وقد مرَّ هذا المعنى .

(١) بولاق ٦/١

(٢) ح : « للفعل » .

(٣) ت : « أعنى في كون » .

(٤) ح : « أتانا » .

(٥) في بولاق « وألا » .

(٦) ق : « في جنس » تحريف .

(٧) بولاق ٦/١

(٨) في ح وبولاق وهارون : « أفلا » .

(٩) ح : « الفعل المضارع » .

(١٠) في ت : « قصده » .

ثم قال : ^(١) « ومع هذا أنك ترى الصفة تجرى في معنى يَفْعَلُ » .

يعنى : أنك تقول : « هذا ضَارِبٌ زيداً » و « هذا يَضْرِبُ زيداً » و « مررت برجلٍ ضاربٍ زيداً » و « يَضْرِبُ زيداً » .

ثم قال : ^(٢) « فإن كان اسماً كان أخفَّ ^(٣) ، نحو أَكَلَبٍ وَأَفْكَلٍ ، ^(٤) ينصرفان في النكرة » .

يعنى : فإن كان الذى وزنه وزن الفعل من الأسماء وليس بنعتٍ ، انصوف في النكرة ، وذلك أنه ليس فيه إلا عِلَّةٌ واحدةٌ ، وهى وزن الفعل .

فإن قيل : فَأَكْلَبٌ هى جَمْعٌ على وزن أَقْتُلُ ، فينبغى أن تمنعه من الصرف ^(٥) بهاتين العلتين .

فالجواب : أن الجمع إذا كان يُجْمَعُ ، أو يتأتى فيه الجمع ^(٦) ، كان محلُّه محلُّ الواحد ، ولم يُعْتَدَ به ثِقَلًا . وسنبين ذلك إن شاء الله فى باب مالا ينصرف . « فَأَكْلَبٌ » قد يقال فيه : « أَكَالِبُ » ، لو كُسِّرَتْ ، فلم يُعْتَدَ بجمعها وانصرفت فى النكرة .

ثم قال : ^(٧) « ومُضَارَعَةُ أَفْعَلِ الذى يكون صفة للاسم أنه يكون وهو اسمُ صفة ^(٨) » .

(١) بولاق ٦/١

(٢) بولاق ٦/١

(٣) بولاق : « كان أخف عليهم وذلك نحو » .

(٤) بولاق : « أفكل وأكلب » .

(٥) فى ت : « أن تمنعه العرب من الصرف » .

(٦) فى ت : « أو يتأتى فيه ذلك » .

(٧) بولاق ٦/١

(٨) بعده فى ت : « كما يكون الفعل صفة » .

يعنى : أن «أحمر» وبابه يكون صفة^(١) على هذا المثال ، وهو اسم ، كما يكون الفعل صفةً في قولك : «مررت برجل يضرب زيدا» . ، فشاركه في حال اسمية الفعل ، في كونها صفةً وانضم^(٢) إلى ذلك وزنُ الفعل فامتنع من الصرف .

ثم قال^(٣) : «وأما يشكرُ ، فإنه لا يكون صفةً وهو اسم ، إنما يكون صفةً وهو فعل

يعنى^(٤) أن «يشكر» و«يزيد» و«تغلب» و«أحمد» و«يعمر» والأسماء الأعلام التى على مثال الفعل لا تنصرف لوزن الفعل والتعريف ، فمتى نكرت انصرفت ، كقولك : «مررت بيشكر ويشكر آخر» ، و«ماكلُ يزيد أبا خالد» ؛ لأن هذه الأسماء متى نكرت زال التعريف عنها ، وحصل لها من الثقل وزنُ الفعل فقط ، فانصرفت ، وقد كانت هذه الأسماء ينعت بها في حال ما كانت أفعالاً ، كقولك : «مررت برجل يشكرُ زيدا» ، و«هذا رجلُ يزيدُ في البر» ، فلما سمي بها بطل المعنى الذى كان من أجله يقع النعت بها وهو الفعلية ، فلم يبق له في حال التذكير إلا وزن الفعل ، وليس كذلك «أحمر» من قبل أن «أحمر» وقع في أول أحواله صفةً على وزن الفعل ، فشارك الفعل في حال فعليته في الوزن وفي معنى الصفة ، فمنع الصرفَ لذلك .

(١) عبارة : «للاسم أنه ... صفة» ساقطة من قى بسبب انتقال النظر .

(٢) ح ت : «وانضاف» .

(٣) بولاق ٦/١ وفى ت : «وقال سيويه» .

(٤) فى ت : «قال أبو سعيد» .

وقال سيوييه^(١) : « اعلم^(٢) أن النكرة أخف عليهم من المعرفة ، وهي أشد تمكُّناً^(٣) لأن النكرة أول^(٤) ، ثم يدخل عليها ما تُعرَّف به ، فمن ثم^(٥) أكثر الكلام ينصرف في النكرة » .

قال أبو سعيد : قد تقدم من تفسيرنا ما دل على أن النكرة أخف من المعرفة ، وهي أشد تمكُّناً منها ؛ لأنها لمُفْتَتها^(٦) ، احتمل مالا تحتمله المعرفة ، واحتمالها مالا تحتمله المعرفة أنها^(٧) ، احتمل التنوين في الموضع الذي^(٨) توجد الأسماء المعارف فيه^(٩) غير منصرفة ، نحو « أحمد » و « طلحة » و « عمر » و « إبراهيم » ، إذا^(١٠) انكرت انصرفت ، فاحتملت حين خَفَّت بتنكيرها مالا تحتمله حين عُرِفَتْ .

وتمكُّن الشيء المتمكَّن هو وجوده متصرفاً في أكثر من حركة ، إذا كان اللفظ يتصرف في حركتين ، ولفظ آخر ينصرف في أكثر من ثلاث^(١١) حركات وتنوين ، فالذي ينصرف في ثلاث حركات وتنوين أشد تمكُّناً ؛ لأنه أكثر تصرفاً .

-
- (١) بولاق ٦/١
(٢) بولاق : « واعلم » .
(٣) ق : « ركننا » تحريف .
(٤) ح : « ثمة » .
(٥) س : « بخفتها » .
(٦) ح : « لأنها » .
(٧) ح ت : « المواضع التي » .
(٨) ح ت : « فيها » .
(٩) ت : « وإذا » .
(١٠) ق ح ت س : « ينصرف في ثلاث حركات » .

وقد استعمل سيبويه لفظ التمكّن في الظروف ولم يرد بها الإعراب ، قال : كل ظرف يكون مرفوعاً في حال ومنصوباً في حال فهو متمكن ، نحو قولنا اليوم واللييلة وخلقك وأمامك ؛ لأنك تقول : قمت اليوم ، وقمت^(١) اللييلة ، وقمتُ خلفك وأمامك ، فتكون ظروفاً ، ثم تقول : اليوم طيب^(٢) ، واللييلة باردة ، وخلقك واسع ، وأمامك ضيق ، فتكون^(٣) أسماء مرفوعة ، فيقال لما جرى هذا المجرى من هذه الظروف ظرف متمكن ، فليس يراد به أنه متمكن بمعنى متصرف^(٤) أنه^(٥) معرب ، إنما يراد به أنه يدخله الرفع ، وكل ظرف لا يدخله الرفع فهو غير متمكن ، وإن كان معرباً نحو « قبل » و « بعد » و « عند » ؛^(٥) تقول : « أنا عندك » و « خرجت من عندك » و « رأيته قبلك » و « من قبلك » ، ولا تقول : عندك ولا قبلك ولا بعدك مرفوعاً بوجه من الوجوه ، فهذه غير متمكنة من الظروف ، وإن كانت معربة بدخول الجر والنصب عليها .

وأما المتمكن من الأسماء فهو كل ما دخله الإعراب منصرباً كان أو غير مُنصَرِفٍ ، وإنما كان غير منصرف^(٦) متمكناً ؛ لأنه تصرف ضرباً من التصرف ، وهو تنقله من فتحة إلى ضمة ومن ضمة إلى فتحة .

(١) ح : « قمت » .

(٢) ت : « اليوم جلست » .

(٣) ح ت س : « فيكن » .

(٤) عبارة : « متمكن .. أنه » من ح ت س بسبب انتقال النظر .

(٥) في ح : « عند وبعد وقبل » . وبعده في ب ق ي : « وبعد » وهو تكرير !

(٦) ت س : « غير المنصرف » .

وقول سيبويه في آخر هذا الفصل^(١) : « فمن ثم أكثر الكلام ينصرف في النكرة » .
يعنى : من^(٢) أجل خفة التنكير وتمكن النكرة ، يكون أكثر الكلام الذى لا ينصرف متى نُكِّرَ
انصرف ، كنحو ما ذكرنا من « طلحة » وما بعده من الأسماء .

والأسماء^(٣) التى لا تنصرف في المعرفة والنكرة هى خمسة أسماء فقط : أفعل ، إذا
كان صفة ، نحو « أحمَر » و « أشقر » ، وفعلان الذى مؤنثه فعلى ، نحو « سكران »
و « غضبان » ، ومؤنثها « غضبى » و « سكرى »^(٤) ، وما كان فى آخره ألف التانيث ممدودةً
كانت أو مقصورةً ، نحو « حمراء » و « حُبلى » ، وما كان من الجمع على مثال ليس للواحد ،
نحو « مساجد » و « قناديل » ، وما كان معدولاً من العدد نحو « ثناء » و « ثلاث » إلى
« عُشَّار » ، وفيه لغتان : « فُعال » و « مَفْعَل » من الواحد إلى العشرة ، وكلتاها
لا تنصرف ، وسائر الأسماء منصرفة ، فى حال التنكير .

(١) ح : « فى آخر الفصل » .

(٢) س : « فمن » .

(٣) ح : « فالأسماء » .

(٤) ح ت س : « سكرى وغضبى » .

فإن قال قائل : لم قال سيبويه « فمن ثم أكثر الكلام ينصرف في النكرة » . ونحن نعلم أيضا أن أكثر الكلام^(١) ينصرف في المعرفة ؟

فالجواب في ذلك : أنه أراد فمن ثم أكثر الكلام الذي لا ينصرف إذا نُكِرَ انصرف لأن ما لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة أكثر مما لا ينصرف في المعرفة ولا في النكرة^(٢) .

قال سيبويه^(٣) : « واعلم أن الواحد أشد تمكُّناً من الجمع ؛ لأن الواحد الأول ، ومن ثم لم يصرفوا من الجمع ما جاء^(٤) على مثالٍ ليس يكون للواحد نحو « مساجد » و « مفاتيح » .

قال أبو سعيد : وقد تقدّم من التفسير ما دل على أن الواحد أشد تمكُّناً من الجمع . وأما قوله : « فمن ثم^(٥) لم يصرفوا من الجمع^(٦) ما جاء على مثالٍ ليس يكون للواحد نحو « مساجد ومفاتيح » . فإن « مساجد » و « مفاتيح »^(٧) وما جرى مجراها لا ينصرف ، من قبل أنه جمع ، وأنه لا نظير له من الواحد ، [وقد علمت أن الجمع على ضربين : جمع له نظير من الواحد ، وجمع لا نظير له من الواحد^(٨)] فالجمع الذي لا نظير له من الواحد هو

(١) ح ت : « ونحن نعلم أن أكثر الكلام أيضا » .

(٢) ح : « ولا النكرة » .

(٣) بولاق ٧/١

(٤) هارون : « لم يصرفوا ما جاء من الجميع » . وبولاق : « لم يصرفوا ما جاء من الجمع » .

(٥) س : « ثم » .

(٦) س : « الجميع » .

(٧) من قوله : « قال أبو سعيد » إلى هنا ساقط من ق بسبب انتقال النظر .

(٨) ما بين المعقوفين من ت .

« مَسَاجِدُ » ونحوها ، والجمع الذى له نظير من الواحد نحو « كِلَابٌ » و « فُلُوسٌ » ونظيرهما من الواحد « كِتَابٌ » و « سُدُوسٌ »^(١) ، والجمع إذا كان له نظير من الواحد لا يُعْتَدُّ به ثِقَلًا ، فالجمع الذى لا نظير له من الواحد قد اجتمع فيه معنيان يمنعان الصرف^(٢) : أحدهما أنه جمع ، والآخر أنه لا نظير له من الواحد ؛ لأن نفس الجمع لا يمنع شبه الواحد فى اللفظ ، فإذا رأيناه جمعاً ورأيناه مخالفاً للواحد ، ومخالفة الواحد هو معنى ثانٍ ، صار كأنه جمع آخر ، كأنه جُمِعَ مَرَّتَيْنِ ، مُنِعَ الصرفَ لذلك^(٣) .

فإن قال قائل : فقد رأينا هذا البناء فى الواحد ، وهو قولهم للضَّبْعِ « حَضَاجِرٌ » .

قال الخطيب :

هَلَا غَضِبْتَ لِرَحْلٍ جَا رِكَ إِذْ تُنَبِّذُهُ حَضَاجِرٌ^(٤)

قيل له : « حَضَاجِرٌ » جمع^(٥) « حَضَجِرٍ » و « الحَضَجِرُ » العظيم البطن . وإنما لُقِبَت الضبوع بهذا اللقب ، وصار علماً لها^(٦) لِعِظَمِ بَطْنِهَا ، وبُورِغِهَا فى هذا الوصف ، فجعلت كأنها

(١) هامش ب : « وهو الطيلسان » .

(٢) ح ت : « يمنعان من الصرف » .

(٣) ح ت س : « فمنع لذلك الصرف » .

(٤) البيت فى ديوانه ق ٩/٤٠ ص ١٦٨ ومادة (حضر) من الصحاح ٦٣٤/٢ واللسان ٢٧٨/٥ والناج ٥٠/٣

وحياة الحيوان ٣٠٠/١ وشرح أدب الكاتب للجوالقى ٢٧٢ وأمثال مؤرج السدوسى رقم ١٢ وغير منسوب فى

مجالس ثعلب ٣٧٦/٢ وشرح ابن عيش ٣٧/١ : ٦٤/١ وفى بعض هذه المصادر اختلاف فى الرواية . وفى ت :

« هلا عرضت » .

(٥) ت : « هى جمع » .

(٦) ح : « وصار لها علماً » .

ذاتُ بطونٍ عظامٍ . والدليل على أن « حضاجرَ » جمع « حَضَجِرَ »^(١)

قول الشاعر :

حَضَجِرُ كَأَمْ التَّوَامِينَ تَوَكَّاتٌ على مَرَفِقَيْهَا مُسْتَهْلَةٌ عَاشِرٍ^(٢)

أراد أنه عظيم البطن كمرأة^(٣) في بطنها وَلَدَانِ ، وتَمَّ لها تسعة أشهر ودخلت في العاشر ، واتَّكَاتٌ على مَرَفِقَيْهَا ، فَتَنَّا بَطْنُهَا وَعَظَمَ ، فذلك أعظم ما يكون^(٤) .

فإن قال قائل : إذا كنت تمنع الصرف في الجمع الذي لا نظير له في الواحد ، فينبغي ألا تصرف « أَكْلِبًا » ؛ إذ لا نظير له من الواحد^(٥) .

قيل له : لم يُرَدِّ سيبويه بقوله : « على مثالٍ ليس^(٦) يكون للواحد » ما ذهب إليه ، إنما أراد : على مثال لا يُجْمَعُ جمعاً ثانياً ؛ لأن ما كان على مثال يتأق في جمع ثانٍ ، فهو بمنزلة الواحد .

فإن اعترض معترضٌ فقال : في الكلام أَفْعَلُ نحو « أَنْكِ » و « أَسُنْمَةُ » ، فإن سيبويه قد نفى أن يكون في الواحد أَفْعَلُ .

(١) في ي : « حضر » تحريف .

(٢) هو ثاني بيتين بلا نسبه في سيبويه ٢٥٣/١ والسننرى ٢٥٣/١ وهو في مادة (حضر) من اللسان ٢٧٨/٥ والتاج ١٥٠/٣ وشرح ابن يعيش ٣٦/١

(٣) ح : « كأمراة » .

(٤) س : « وعظم بطنها أعظم ما يكون » .

(٥) ح : « لها في الواحد » .

(٦) ت : « لا يكون » .

ونحن نستقصي ما ينصرف ومالا ينصرف ، إذا صرنا إليه إن شاء الله .
قال سيبويه^(١) : « واعلم أن المذكر أخف عليهم من المؤنث ؛ لأن المذكر أول ،
وهو أشد تمكناً » .

وقد مر الكلام في تفسير ذلك ، والاحتجاج له .
ثم قال^(٢) : « وإنما يخرج التأنيث من التذكير » . يعني أن كل شيء مؤنث فله اسم
مذكر ، وفي الأشياء مالا يسمى باسم مؤنث ، والتأنيث^(٣) يخرج من التذكير ؛ لأن المؤنث
نفسها هي مذكر بغير اللفظ الذي أنتهت به^(٤) .

وقوله : « يخرج من التذكير » كقولك : يتفرع من التذكير ، ومثله في الكلام كثير ،
كقولك : الإنسان يخرج من النطفة ، والكبير يخرج من الصغير ، وقد خرج من زيد
شجاع ، أي^(٥) تفرع منه^(٦) ونشأ .

ثم قال^(٧) : « ألا ترى أن الشيء يقع على كل ما أخبر عنه » . وهو الذي ذكرناه ؛
إذ كان هذا اللفظ واقعا على كل مذكر ومؤنث بلفظ واحد^(٨)

(١) بولاق ٧/١

(٢) بولاق ٧/١

(٣) ت س : « فالتأنيث » .

(٤) ح ت : « أنت به » .

(٥) كلمة : « أي » ساقطة من س .

(٦) ت : « عنه » .

(٧) بولاق ٧/١

(٨) ت : « آخر » .

ثم قال^(١) : « والتنوين^(٢) علامة للأمكن عندهم والأخف عليهم » . يعنى أن التنوين علامة لما ينصرف من الأسماء ؛ لأن المتمكن يقع على ما ينصرف وعلى^(٣) مالا ينصرف ، وما ينصرف أمكن مما لا ينصرف ، فسمى المنصرف الأمكن ، إذا كان غاية في استيفاء الحركات والتنوين .

ثم قال :^(٤) « وتركه علامة لما يستثقلون » ، يعنى ترك التنوين علامة لما مُنع من الصرف^(٥)

قال سيبويه^(٦) : « وجميع مالا ينصرف ، إذا أُدْخِلَتْ^(٧) عليه الألف واللام أو أُضِيفَ ، انجرَّ ؛ لأنها أسماء أُدْخِلَ عليها ما يدخل على المنصرف ، وأُدْخِلَ فيها المجرور^(٨) ، كما يدخل في المنصرف ، ولا يكون ذلك في الأفعال ، فأمنوا^(٩) التنوين » .

قال أبو سعيد : إن سأل سائل فقال^(١٠) : إذا كان الاسم الذى لا ينصرف ، متى دخل عليه الألف واللام أو أُضِيفَ ، انصرف ؛ لأنه بالإضافة والألف واللام يخرج عن شبه

(١) بولاق ٧/١

(٢) في س وبولاق وهارون : « فالتنوين » .

(٣) كلمة : « على » ليست في ت .

(٤) بولاق ٧/١

(٥) ت س : « لما منع الصرف » .

(٦) بولاق ٧/١

(٧) بولاق : « إذا أُدْخِلَ » .

(٨) هارون ، ٢٢/١ : « الجر » .

(٩) بولاق : « آمنوا » .

(١٠) عبارة : « إن سأل سائل فقال » ساقطة من ق .

الفعل ، فينبغي أن تكون حروف الجر متى دخلت على اسم لا ينصرف ، انصرف بدخولها ، كقولك : « مَرَرْتُ بِأَحْمَرَ » وما أشبه ذلك ، ففي ذلك أربعة أجوبة^(١) :

الأول منها : أن يقال إن الإضافة والألف واللام ، متى دخلت واحدة منها على الاسم غير المنصرف ، أخرجته عن شَبِّهِ الفعل ، ثم تدخل عليه بعد ذلك العوامل ، وقد خرج عن شَبِّهِ الفعل ، فيعمل فيه ما يعمل في الأسماء المنصرفه ؛ لأنها صادفت شيئاً لا شَبَّه للفعل به ، وحروف الجر إذا دخلت على ما لا ينصرف ، دخلت على شيء مُشَبَّه للفعل ، فلم يكن لها فيه تأثير^(٢) ؛ لأنها صادفت ما يشبه الفعل .

والجواب الثاني : أن يقال قد رأينا الفعل تضاف إليه أسماء الزمان كقولك : « هذا يومٌ ينفع^(٣) زيد » ، والإضافة بمحل حروف الجر ، ولم نره يُضاف ولا يدخل عليها الألف واللام ، فلما جاز أن يُضاف إلى الفعل في حاله ، لم يكن دخول حروف الجر على الاسم المُشَبَّه له مما يُخْرِجُه عن شَبِّهِه .

فإن قال قائل^(٤) : فقد رأينا الألف واللام يدخلان^(٥) على الفعل ،

(١) ح : « أوجه » .

(٢) س : « لها تأثير فيه » .

(٣) ح س ت : « يقوم » .

(٤) كلمة : « قائل » ليست في س .

(٥) ح ت س : « تدخل » .

كقول الشاعر :

فَيُسْتَخْرَجُ اليربوعُ من نَافِثائِهِ ومن جُحْرِ ذِي الشَّيْحَةِ اليتَقَصُّ^(١)

أراد : الذى يُتَقَصُّ . قيل له : هذا شاذٌّ من أقبح ما يكون فى ضرورة الشاعر .
ولا يحتج بمثله .

والذى دَعَا الشاعر إلى ذلك ، مع الضرورة^(٢) ، أنه رأى الألف واللام تكون بمعنى « الذى » كقولك : « مَرَرْتُ بالقائِم » ، أى بالذى قام ، فجعل « اليتَقَصُّ » بمعنى^(٣) الذى يتَقَصُّ ، وأخطأ فى ذلك ؛ لأن الألف واللام إذا كانتا^(٤) بمعنى « الذى » نقل لفظ الفعل إلى اسم الفاعل .

والجواب الثالث : هو أنَّ عوامل الأسماء لا تَدْخُل على الأفعال ، وعوامل الأفعال لا تَدْخُل على الأسماء ، فلو صَرَفْنَا الاسمَ بدخول حَرف^(٥) الجر عليه ، لَوَجَبَ أن تصرفه فى كل حالٍ ، من قَبْلِ أنه لا بُدُّ له فى شىء من أحواله من دخول عامل عليه من عوامل الأسماء ، نحو إن وأخواتها^(٦) ، وكان وأخواتها ، [وظننت وأخواتها^(٧)] ، والابتداء والفعل

(١) البيت لذى الخرق الطهوى فى خزنة الأدب ١٦/١ : ٤٨٨/٢ وشرح شواهد المغنى ٥٩ وهو غير منسوب فى

شرح ابن يعيش ٢٥/١ ويروى فى هذه المصادر كلها : « بالشيحة » وروايتنا فى الأشياء والنظائر ٢١٦/١

(٢) عبارة : « ولا يحتج ... مع الضرورة » ساقطة من س .

(٣) فى س : « بمنزلة » .

(٤) ت ح : « إذ كانت » .

(٥) ت : « حروف » .

(٦) عبارة : « إن وأخواتها » ساقطة من ح .

(٧) ما بين المعقوفين زيادة من ق ي ح ت س .

وهذه الأشياء كلها لا تدخل على الأفعال ، فلو صرفنا الاسم لأجل^(١) هذه العوامل ، لبطل منع الصرف البتة .

والجواب^(٢) الرابع : هو أن الصرف إنما هو جواز الجر والتنوين في الاسم^(٣) ، ولا ينفرد أحدهما من^(٤) صاحبه ، ومتى^(٥) دخله التنوين جاز فيه الجر ، ومتى جاز فيه الجر دخله التنوين ، فإذا أضيف الاسم ، أو دخله^(٦) الألف واللام ، فالإضافة والألف واللام يقومان مقام التنوين ، فكأن الاسم قد نُون^(٧) ، وإذا نُون جاز دخول الجر عليه ، وليس كذلك إذا دخله حرف من حروف الجر ؛ لأن دخوله لا يقوم مقام التنوين الذي هو علامة الصرف .

قوله : « وجميع ما لا ينصرف إذا أدخلت عليه الألف واللام أو أضيف انجر » .
يعنى جاز دخول الجر عليه بدخول عامله ، ليس أنه بالإضافة ودخول الألف واللام ينجر لا محالة ، وهذا كلام مفهوم .

وقوله : « لأنها أسماء أدخل عليها ما أدخل على المنصرف » . يعنى الألف واللام .

(١) س : « من أجل » .

(٢) ت : « والوجه » .

(٣) ت : « على الاسم » .

(٤) ح ت س : « عن صاحبه » .

(٥) س : « فمتى » .

(٦) س : « دخلته » .

(٧) ي : « المنون » تحريف .

وقوله : « أدخل^(١) فيها المجرور ، كما يدخل في المنصرف » . يعني أضيف كما أضيف^(٢) المنصرف ، والمجرور هو المضاف إليه .

وقوله^(٣) : « ولا يكون ذلك في الأفعال » . يعني ولا يكون الألف واللام والإضافة في الأفعال . وتقدير لفظ اعتلاله هو أن يقال : لأنها أسماء دخل عليها من الإضافة والألف واللام ما لا يكون في الأفعال .

وقوله : « فأمّنوا التنوين » يعني بدخول الألف واللام والإضافة^(٤) أمّنوا أن يكون في الاسم تنوينٌ مقدر^(٥) يكون حذفه علامة لمنع الصرف ؛ لأن ما لا ينصرف فيه تنوين مقدر محذوف ، وليس ذلك فيما ذكر .

قال سيبويه^(٦) « فجميع ما يترك صرفه يُضارع^(٧) به الفعل ؛ لأنه إنما فُعِلَ ذلك به لأنه ليس له تمكّنٌ غيره ، كما أن الفعل ليس له تمكّن الاسم^(٨) » .

(١) س : « وأدخل » .

(٢) ت : « يضاف » .

(٣) كلمة : « وقوله » ساقطة من ي .

(٤) س : « بدخول الإضافة والألف واللام » .

(٥) ق ي ت س : « يقدر » .

(٦) بولاق ٧/١ وفي ت : « ثم قال » .

(٧) بولاق : « مضارع » .

(٨) عبارة : « كما أن الفعل ليس له تمكّن الاسم » ساقطة من ي .

يعنى جميع ما يترك صرفه من الأساء يضارع الفعل بالثقل الذى دخله . وقد وصفنا
كيفية .

وقوله : « وإنما فعل ذلك به » ، يعنى : وإنما فعل منع الصرف به ، يعنى بالاسم الذى
لا ينصرف ؛ « لأنه ليس له تمكن غيره » يعنى تمكن الاسم المنصرف ، « كما أن الفعل ليس
له تمكن الاسم » .

ثم قال : «^(١) وأعلم أن الآخر إذا كان يسكن فى الرفع ، حذف فى الجزم ؛ لثلا
يكون الجزم بمنزلة الرفع ، فحذفوا كما حذفوا الحركة ونون الاثنين والجمع^(٢) ، وذلك
قولهم^(٣) : « لم يرم » و « لم يغزو » و « لم يخش » ، وهو فى الرفع ساكن الآخر ، تقول : هو
يغزو ويرمى^(٤) ويخشى^(٥) .

قال أبو سعيد : إن سأل سائل فقال : إذا قلت « لم يرم » فما علامة الجزم فيه ؟
قيل له : حذف الياء .

فإن قال : كيف جاز أن يكون حذف حرف من نفس الكلمة علامة إعراب ؟
قيل له : إنما جاز ذلك^(٥) ؛ لأن هذا^(٦) الحرف مشبه للحركة ، وذلك أن الحركة منه
مأخوذة ، وعلى قول بعضهم : هو حركة مُشَبَّعة ، ومع ذلك فقد كان فى حال الرفع لا يدخله

(١) بولاق ٧/١ وفى ت : « ثم قال سيبويه » .

(٢) بولاق : « والجمع » .

(٣) بولاق وكذلك ح ت س : « قولك » .

(٤) ت وبولاق : « هو يرمى ويغزو » .

(٥) كلمة : « ذلك » ليست فى ح .

(٦) ت : « هذه » تحريف .

حركة ، كما لا تدخل الحركة حركة ، فلما أشبه الحركة ، والجزمُ يحذف ما يُصادفه من الحركات ، حذف هذه الياء ؛ إذ كانت بمنزلة الحركة فكان حذفها جزءاً ، كما يكون حذف الحركة جزءاً .

فإن قال قائل : فما قولكم في الياء والواو في حال الرفع ، هل تقولون : إن سكونها علامة الرفع ، أم علامة الرفع ضمةٌ محذوفة ؟

فإن الجواب في ذلك أن يقال : علامة الرفع ضمةٌ^(١) محذوفة ، استتقل اللفظُ بها على ياءٍ قبلها كسرة ، أو واوٍ قبلها ضمةٌ ، والنيةُ فيها الحركة ، كما أننا إذا قلنا : « يَخْشَى » فليست علامة الرفع سُكُونُ الألف ؛ لأن الألف لا تكون إلا ساكنةً ، وهي في حال^(٢) النصب أيضاً بألفٍ ، والحركة فيها مقدرة ، وإن لم يُمكن اللفظُ بها ، وكذلك الأسماء التي أواخرها^(٣) ياءٌ قبلها كسرة ؛ نحو « القاضى » و« الرأى » إذا قلت : « هَذَا القاضى » و« مَرَرْتُ بالقاضى » ، فليس علامة الجر والرفع^(٤) فيها سكون الياء ، وكذلك ما كان في آخره أَلْفٌ^(٥) ، نحو « العَصَا » و« الرَّحَى » تكون في حال النصب والرفع والجر^(٦) ساكنة الألف ، والحركات المختلفة مقدرة فيها على حَسَبِ أحواله ، ولو كان سكونُ الحرف علامة الإعراب^(٧) ؛ لوجب أن تكون « العَصَا » و« الرَّحَى » وما جرى مجراهما مبنياً ؛ لأن رفعه وجره ونصبه^(٨) بسكون الألف وهذا لا يقوله^(٩) ذولُب .

(١) كلمة : « ضمة » ساقطة من ح .

(٢) ق : « حالة » .

(٣) ت : « التي في أواخرها » .

(٤) ح ت س : « الرفع والجر » .

(٥) عبارة : « آخره أَلْف » ساقطة من س .

(٦) ت : « الجر والرفع » .

(٧) ت س : « علامة للإعراب » .

(٨) ت : « ونصبه وجره » .

(٩) ح ت س : « وهذا مالا يقوله » .

وقوله : « واعلم أن الآخر إذا كان يَسْكُنُ في الرفع » ، أراد : « يغزو » و« يرمى »^(١) ، ولم يُرد بقوله : « يَسْكُنُ في الرفع »^(٢) أن السكون هو علامة الرفع ، وإنما أراد : يسكن في حال^(٣) الرفع بالضم المقدّر .

وقوله : « حُذِفَ في الجزم ؛ لئلا يكون الجزمُ بمنزلة الرّفع » ، يعنى : حذف الحرف الساكن علامة للجزم ؛ لأنهم لو اقتصروا على حذف الضّم المقدّر ، لاستوى لفظُ الجزم والرفع ، فحذفوا شيئاً ليفرق^(٤) بينها في اللفظ .

وقوله : « فحذفوا كما حذفوا الحركة ، ونون الاثنين والجميع » ؛ يعنى : حذفوا الياء في « يرمى » كما حذفوا الحركة في « يذهب » ، ونون الاثنين والجمع^(٥) في يقومان ، ويقومون .

(١) عبارة : « أراد : يغزو ويرمى » ساقطة من ح س .

(٢) عبارة : « بقوله : يسكن في الرفع » .

(٣) س : « في حالة » .

(٤) ح س : « يفرق » .

(٥) س : « والجميع » .

﴿ هذا ^(١) باب المسند والمسند إليه ﴾

« وهو ^(٢) ما لا يستغنى ^(٣) واحد منهما عن الآخر ، ولا يجد المتكلم منه بُدًّا »
قال أبو سعيد : أما قوله : « المسند والمسند إليه » ففيه أربعة أوجه ^(٤) أجودها
وأرضاها :

أن يكون « المسند » معناه « الحديث ^(٥) » و« الخبر » ، و« المسند إليه » المحدث عنه ، وذلك على وجهين : فاعل وفعل ^(٦) : كقولك : « قَامَ زَيْدٌ » و« يَنْطَلِقُ عَمْرُو » واسم وخبر ^(٧) : كقولك : « زَيْدٌ قَائِمٌ » و« إِنَّ عَمْرًا مُنْطَلِقٌ » ، فالفعل حديث عن الفاعل ، والخبر حديث عن الاسم ، فالمسند ^(٨) هو الفعل ، وهو خبر الاسم ، والمسند إليه هو الفاعل ، وهو الاسم المخبر عنه .

(١) بولاق ٧/١

(٢) بولاق : « وبها » .

(٣) هارون ٢٣/١ : « يغنى » .

(٤) كلمة : « أوجه » ساقطة من ق

(٥) ب ق ح : « الحديث » تحريف .

(٦) ح ت س : « فعل وفاعل » .

(٧) عبارة : « كقولك ... وخبر » ساقطة من ي .

(٨) س : « والمسند » .

وإنما كان المسند الحديث ، والمسند إليه المحدث عنه^(١) . كقولنا في الحديث الذي يُحدَّث به عن النبي ﷺ^(٢) هذا الحديث^(٣) مسند إلى رسول الله ﷺ^(٤) ، فالحديث هو المُسند ، ورسول الله^(٥) هو المسند إليه

والوجه الثاني : أن يكون التقدير فيه : هذا باب المسند إلى الشيء ، والمسند ذلك الشيء إليه ، وحذف من الأول ، اكتفاءً بالثاني ، وذلك هو الأسم والخبر ، والفعل والفاعل ، وكل واحد منهما محتاج إلى صاحبه ، وكل واحد منهما مسند إلى صاحبه^(٦) ؛ لاحتياجه إلى صاحبه ، إذ لا يتم إلا به ؛ كقولك لمن تخاطبه : « إنما أمرى مُسندٌ إليك » ، أى أنا محتاج إليك فيه وأنت قيِّمه .

والوجه الثالث : أن يكون المسند هو الثاني في الترتيب على كل حال ، والمسند إليه هو الأول^(٧) ، فإذا كان فعلاً وفاعلاً ، فالمسند هو الفاعل ، والمسند إليه هو الفعل ، وإن كان مبتدأ وخبراً ، فالمسند هو الخبر ، والمسند إليه هو المبتدأ ، ويكون بمنزلة المبني والمبني عليه ، فالمبني هو الثاني فعلاً^(٨) كان أو خبراً ، والمبني عليه هو الأول ، وإنما كان الأول هو المسند إليه ، والمبني عليه^(٩) من قبل أنك جئت به ، فجعلته أصلاً لما بعده ، ولم تبنيه على شيء قبله ،

(١) عبارة : « وإنما كان المسند .. عنه » ساقطة من ت بسبب انتقال النظر .

(٢) ما بين المعقوفين من ق ي ح س .

(٣) ت س : « هذا حديث » .

(٤) ما بين المعقوفين من ق ي ح .

(٥) في ح : « والنبي ﷺ » .

(٦) عبارة : « وكل واحد منهما مسند إلى صاحبه » ساقطة من س بسبب انتقال النظر .

(٧) كلمة : « هو » ساقطة من ح س .

(٨) ت : « فاعلاً » ومثل ذلك في هامش ب .

(٩) عبارة : « هو الأول ... والمبني عليه » ساقطة من س بسبب انتقال النظر .

ثم جئت بما بعده ، وهو محتاج إلى ما قبله ، فصار فرعاً عليه ، فلذلك قيل : مبنى للثاني ، إذ كان هو الفرع ، وقيل الأول مبنى عليه ، إذ كان هو الأصل ، كما تُبنى الفروع على الأساس .

الوجه الرابع : وهو أن يكون المسند هو الأول على كل حال ، والمسند إليه الثاني على كل حال ، فإن كان فعلٌ وفاعلٌ ، فالفعل هو المسند والفاعل هو المسند إليه ، وإن كان مبتدأ وخبراً فالمبتدأ هو المسند ، والخبر هو المسند إليه ، ويكون المسند والمسند إليه بمنزلة المضاف والمضاف إليه ، في أن المضاف هو الأول ، والمضاف إليه ^(١) هو الثاني ، وذلك أن معنى الإضافة والإسناد واحد تقول : « أُسْنَدْتُ ظَهْرِي إِلَى الْحَائِطِ ^(٢) » ، و« أَضَفْتُ ظَهْرِي إِلَيْهِ . » .

قال امرؤ القيس :

فَلَمَّا دَخَلْنَاهُ أَضَفْنَا ظَهْرَنَا إِلَى كُلِّ حَارِيٍّ قَشِيبٍ مُشَطَّبٍ ^(٣)

أى أسندناها ؛ فعلى هذا الوجه يكون مسنداً ^(٤) إلى الثاني ، وذلك أنك جئت بالأول ، فَعَلِمَ أنه لا بُدَّ له من غيره ، وأنه محتاج إلى ما بعده ، فأُسْنَدْتَهُ إلى الثاني فتم ، فَتَبَيَّنَ هذه الوجوه فإنها محتملة كلها .

(١) عبارة : « في أن المضاف هو الأول والمضاف إليه » ساقطة من ح سبب انتقال النظر .

(٢) ت س : « الشيء » .

(٣) البيت في ديوانه ق ٤٩/٣ ص ٥٣ واللسان (ضيف) ١١٣/١١

(٤) في ح ت : « يكون الأول مسنداً » .

قال سيوييه^(١) « فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنى عليه » ، يعنى الخبر « وهو قولك : عبد الله أخوك ، وهذا أخوك ، ومثل ذلك : يَذْهَبُ عَبْدُ اللَّهِ » .

يعنى : فمن باب المسند والمسند إليه الذى أحكمنا معانيه ، المبتدأ وما بعده إلى قوله : « يذهب عبد الله » .

ثم قال^(٢) : « فلا بد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر^(٣) فى الابتداء » . يعنى : لابد للفعل من فاعل ، كما لابد^(٤) للابتداء من خبر ، وكل واحد منها محتاج إلى صاحبه ثم قال^(٥) : « ومما يكون بمنزلة الابتداء والخبر كان عبد الله منطلقا ، وليت زيدا منطلقا ؛ لأن هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده . »

قال أبو سعيد^(٦) : اعلم أن الاسماء التى لابد لها من أخبار هى أربعة : المبتدأ لابد له^(٧) من خبر وهو أصل هذه الأربعة ، واسم كان وأخواتها ، كقولك : كان زيد منطلقا ، وأصبح زيد ذاهبا ، وليس عمرو عندنا ، واسم إن وأخواتها ، كقولك : إن زيدا منطلقا ، وليت أباك قائم ، والمفعول الثانى^(٨) من مفعولى ظننت وأخواتها كقولك : ظننت عَبْدَكَ ذاهبا ، وحسبت أباك منطلقا .

(١) بولاق ٧/١

(٢) بولاق ٧/١

(٣) ح : « كما لابد للاسم الأول من الآخر » .

(٤) ت : « كما لم يكن بد » .

(٥) بولاق ٧/١

(٦) عبارة : « قال أبو سعيد » ليست فى ح .

(٧) ت س : « ولابد له » .

(٨) ح س : « الأول » .

غير أن ظننت وأخواتها يجوز أن يُكْتَفَى بها وبفاعليها عن المفعولين فتقول : ظننت ، وحسبت^(١) وتسكت^(٢) كما قالت العرب في مثل لها : « مَنْ يَسْمَعُ يَحُلْ »^(٣) ، أى : يُظَنُّ ويُتَّهَمُ ، يقوله الرجل إذا بُلِّغَ شيئاً عن رجل فأتهمه . ويَحُلْ من خَالَ يَخَال ، ولم يأت بمفعوليهِ ، فإذا أتيت بالمفعول الأول فلا بُدَّ له من الثانى ، وسنُجِكم هذا بأكثر من هذا الشرح إن شاء الله ، و« كان » و« إن » متى أتيت بهما ، أو بواحدة من أخواتها فلا بُدَّ أن تأتى بالاسم والخبر .

فهذه الأربعة التى ذكرناها داخلة في باب المسند والمسند إليه ؛ لأن كل واحد من الاسم والخبر ، محتاج إلى الآخر ؛ فلذلك جعل سيبويه « كان عبدُ الله منطلقاً ، وليت زيدا منطلقاً » ، بمنزلة المبتدأ والخبر^(٤) ، وأدخله في جملة ما انعقد عليه الباب .

ثم قال^(٥) : « واعلم أن الاسم أوله^(٦) الابتداء : وإنما يدخل الناصب ، والرافع سوى الابتداء ، والجار على المبتدأ^(٧) » .

(١) س : « وأحسب » .

(٢) ي : « وتسكن » .

(٣) المثل في مجمع الأمثال ١٦٩/٢ وفصل المقال ٣٢٦ وأمثال ابن رفاعه ١٠٨

(٤) كلمة : « والخبر » ساقطة من ت س .

(٥) بولاق ٧/١ وفي ت : « ثم قال سيبويه » .

(٦) بولاق : « أول أحواله » .

(٧) ح : « على الابتداء » !

قال أبو سعيد : أما قوله : « اعلم أن الاسم أوله الابتداء » فهو كلام بين ، من قبل أن المبتدأ معرّى من ^(١) العوامل اللفظية ، وتعرّى الاسم من غيره في التقدير قبل أن يقترب به غيره ؛ لأن الكلام يوضع كل كلمة منه تدل على معنى ما ، ثم تُركب فيقترب بعضها ببعض ، فيقع بها الفوائد المستفادة باقترانها ، وإن كانت كل واحدة منها قد دلت على معنى بعينه ، ثم يدخل الناصب على المبتدأ إمّا تأكيداً ، وإمّا لتغيير ^(٢) معنى ؛ فالتأكيد : « إن زيدا قائم » والمعنى زيد قائم ، وتغيير المعنى « ليت زيدا منطلق » والأصل زيد منطلق ، مبتدأ وخبر ^(٣) ، فدخلت ليت فنصبت ما كان مبتدأ وغيّرت المعنى ، والرافع الذي دخل على المبتدأ كان وأخواتها ، وظننت وأخواتها ^(٤) إذا لم يُسم فاعلوها ؛ كقولك : « كان عبد الله مُنطلقاً » ، و« ظن ^(٥) بكر أخاك » ، وهذان الرفعان هما غير الابتداء ، ودخلا على الابتداء فأزالاه ^(٦) .

(١) س : « عن » .

(٢) ق : « لتغيير » .

(٣) س ت : « زيد منطلق خبر » .

(٤) جملة : « وظننت وأخواتها » ساقطة من ق .

(٥) في ي : « ظننت » تحريف .

(٦) ت : « وأزالاه » .

وقد يدخل الجار على المبتدأ في قولك : « ما عِنْدِي مِنْ ^(١) أَحَدٍ » و« هَلْ عِنْدَكَ ^(٢) مِنْ مَالٍ ؟ » ، والمعنى « ما عِنْدِي أَحَدٌ » ، و« هَلْ عِنْدَكَ مَالٌ ^(٣) ؟ » ، فَأَحَدٌ ^(٤) ؛ ومالٌ يرتفعان بالابتداء ، ثم دخل عليهما الجار ، ومن ذلك أيضاً قولك ^(٥) : « حَسْبُكَ زَيْدٌ » ، فيكون حسب مبتدأ ، وزيد الخبر ، ثم تقول : « بِحَسْبِكَ زَيْدٌ » ، فيدخل حرف الجر على ما كان مبتدأ قبل دخوله .

وقد ظن بعض الناس أن (الباء) في « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ » و(مِنْ) في « أَخَذْتُ وَأَخَذْتُ مِنْ زَيْدٍ ^(٦) » هو ما عناه سيبويه من دخول الجر على المبتدأ ، وظن أن قوله : « المبتدأ » ما يكون مبتدأ في حال ، وهو على غير ما ظن ^(٧) ؛ لأن ما يدخل على المبتدأ هو الذي إذا نُزِعَ ^(٨) صار ^(٩) مبتدأ ، وليس ذلك في « مررت بزيد » .

(١) كلمة : « مِنْ » ساقطة من ح .

(٢) ت : « هل لك » .

(٣) عبارة : « والمعنى ... مال » ساقطة من ح بسبب انتقال النظر .

(٤) س ح : « وأحد » .

(٥) ت : « قولك أيضاً » .

(٦) ت : « مررت بزيد وأخذت من زيد » . وفي س : « ومن في أخذت من زيد » .

(٧) ح ت : « وهو الاسم على غير ما ظن » !

(٨) ب ق ي : « فرغ » تحريف .

(٩) ج س : « كان » .

قول^(١) سيبويه: «اعلم أن الاسم أوله الابتداء» يعني: المبتدأ^(٢) لأن المبتدأ هو الاسم المرفوع، والابتداء هو العامل فيه، وستقف على هذا، غير أنه اكتفى بالمصدر عن الاسم، كقولك: «أَنْتَ رَجَائِي» أي^(٣) مرجؤى^(٤).

وقوله: «إنما^(٥) يدخل الناصب»، يعني إن وأخواتها، وظننت وأخواتها^(٦)، «والرافع سوى الابتداء»، يعني كان وأخواتها، وظن وأخواتها، ورفعها^(٧) غير الرفع الذى يوجهه الابتداء والجار، وهو الباء فى «يَحْسِبُكَ زَيْدٌ» وما ذكر معه، تدخل هذه العوامل على المبتدأ، فتزيل^(٨) الابتداء^(٩) ويصير الاسم معرباً بها دون الابتداء.

قال سيبويه^(١٠) «ألا ترى أن ما كان مبتدأ قد تدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأ».

يعنى: أن الاسم المبتدأ المعرّى من العوامل اللفظية قد تدخل عليه كان وإن^(١١) وحروف الجر فيصير غير معرّى من العوامل، وإذا كان غير معرّى فقد صار غير مبتدأ.

(١) ق ح س: «قال».

(٢) عبارة: «يعنى المبتدأ» فى ت. وفى س: «يعنى أوله المبتدأ» وهو كذلك فى هامش ب.

(٣) ح ت س: «فى معنى».

(٤) ق: «من حو» تحريف.

(٥) ت س: «وإنما».

(٦) عبارة: «وظننت وأخواتها» ساقطة من ق.

(٧) س: «ورفعها».

(٨) ي: «فتزيد» وفى ق: «فيهمل» وكلاهما تحريف.

(٩) عبارة: «فتزيل الابتداء» ليست فى س.

(١٠) بولاق ٧/١

(١١) س ت: «إن وكان».

قال: ^(١) « فلا ^(٢) تصل إلى الابتداء ^(٣) ما دام مع ما ذكرت لك إلا أن تدعه » .

يعنى : لا تصل إلى الابتداء ، وهو تعرّيه من العوامل اللفظية ، وقد اقترنت به العوامل إلا أن تحذف العوامل فيصير الاسم مبتدأ ؛ وإنما ذكر سيبويه ذلك ^(٤) مستدلاً على أن المبتدأ هو الأول ، إذ كان ^(٥) لفظ المبتدأ هو موجود مع هذه العوامل ، وإنما الابتداء الرافع له زوال هذه العوامل .

وقوله : « ما دام مع ما ذكرت لك » يعنى : مادام المبتدأ مع ما ذكرت لك من العوامل إلا أن تدع ^(٦) العوامل .

ثم قال ^(٧) « وذلك أنك إذا قلت : « عبد الله مُنْطَلِق » ، إن شئت أدخلت عليه « رأيت » ^(٨) فقلت : « رأيتُ عَبْدَ اللَّهِ مُنْطَلِقاً . »

(١) بولاق ٧/٨

(٢) هارون : « ولا » .

(٣) س : « المبتدأ » .

(٤) س ت : « هذا » .

(٥) س : « إذا كان » .

(٦) ت : « تدعه » .

(٧) بولاق ٧/٨

(٨) بولاق : « أدخلت رأيت عليه » .

وقد مر نحو هذا ؛ لأن قوله « رأيتُ عبد الله منطلقاً » بمنزلة ظننتُ عبد الله منطلقاً
ثم قال^(١) « فالمبتدأ^(٢) أول^(٣) كما أن^(٤) الواحد أول العدد ، والنكرة قبل المعرفة » .
قال أبو سعيد^(٥) وقد ذكرنا أن المبتدأ أول في هذا الباب ، وذكرنا في الباب الذي
قبله أن الواحد أول العدد ، وأن النكرة^(٦) قبل المعرفة .

-
- (١) بولاق ٧/١ .
(٢) هارون ٢٤/١ : « فالابتداء » . ت : « والمبتدأ » .
(٣) ح : « الأول » وهي ليست في س .
(٤) في س وبولاق : « كما كان » .
(٥) زيادة من ت .
(٦) ت : « والنكرة » .

﴿ هذا باب اللفظ للمعاني ﴾

قال سيبويه^(١): «اعلم أنَّ من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين ، واختلاف اللفظين والمعنى واحد ، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين ، وسترى ذلك إن شاء الله^(٢)» .

قال أبو سعيد : هذا آخر الباب من كلام سيبويه^(٣) . قوله : «اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين» يحتل وجهين : يحتل أن يكون أراد باللفظين الكلمتين ، ويحتل أن يكون أراد الحركتين ؛ فإن كان أراد الكلمتين ، فهو نحو «دار» و«توب» و«إنسان» وما أشبه ذلك مما يخالف بعضه بعضاً في اللفظ والمعنى ، وعليه أكثر الكلام ، وإن كان أراد باللفظ الحركة ، فهو قولك : «ما أحسن زيدا» إذا أردت التعجب ، و«ما أحسن زيداً» ، إذا أردت أنه لم يُحسن ، و«ما أحسن زيد» إذا استفهمت أي شيء منه أحسن ، أعينه ، أم أنفه ، أم وجهه ، أم خذه^(٤) ؟

وكذلك «ضرب زيد عمراً» اختلفت حركة زيد وحركة عمرو ، لاختلاف المعنيين ، إذ كان^(٥) أحدهما فاعلاً والآخر مفعولاً^(٦)

(١) بولاق ٧/١

(٢) جملة : «إن شاء الله» ليس في ت . وفي بولاق : «إن شاء الله تعالى» .

(٣) بعده في المطبوع من كتاب سيبويه : «فاختلاف اللفظين لاختلاف هو نحو : جلس وذهب . واختلاف اللفظين والمعنى واحد نحو : ذهب وانطلق . واتفاق اللفظين والمعنى مختلف قولك : وجدت عليه من الموجدة ، ووجدت إذا أردت وجدان الضالة . وأشياء هذا كثير» . وهذا من كلام غير سيبويه ، كما نبه السيرافي على ذلك فيما سيأتي .

(٤) ح : «أوغده» .

(٥) س : «إذا كان» .

(٦) ح ت س : «مفعولاً به» .

وأما قوله : « واختلاف اللفظين ، والمعنى واحد » فهو على الوجه الذى جعلنا فيه اللفظين هما الكلمتين ، نحو : « الجلُّوس » و « القُعود » ومعناها واحد ، ولفظاها مختلفان ، ونحو : « هَلُمَّ » و « تَعَالَ » و « أَقْبِل » ، وعلى الوجه الذى جعلنا فيه اللفظين هما الحركتين ، فهو قولك : « إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ » و « زَيْدٌ قَائِمٌ » معناها واحد ، ولفظها مختلف ، ومثله قولك : « زَيْدًا ظَنَنْتُ قَائِمًا »^(١) و « زَيْدٌ ظَنَنْتُ قَائِمٌ »^(٢) ، حركاتها^(٣) مختلفة^(٤) ، ومعناها واحد .

وقوله : « واتفاق اللفظين واختلاف المعنى » على الوجه الذى جعلنا فيه اللفظين الكلمتين قولك : « عَيْنٌ » يَصْلُحُ لمعانٍ شتى مختلفة ، منها : العَيْنُ التى تُبْصَرُ بها ، ومنها عَيْنُ الرُّكْبَةِ ، وَعَيْنُ المِيزَانِ ، والعَيْنُ من عيون الماء ، ودينارُ عَيْنٍ ، وَمَطَرُ العَيْنِ الذى من نحو القِبلة ، وعَيْنُ القوم يكون الرئيس^(٥) ويكون الذى يبحث لهم عن الأخبار^(٦) ، و « جَلَسَ » إذا قَعَدَ ، و « جَلَسَ » إذا أُنِيَ نَجْدًا ، وهو جَلَسَ ، إلى^(٧) غير ذلك^(٨) كما لا يحصى كثرة .

وعلى الوجه الذى جعلنا اللفظين فيه هما الحركتين قولك : « ضَرَبَ عمرو زيدا »^(٩) ، فيكون « زيدا » مفعولا و « عمرو » فاعلا ،^(١٠) ثم تقول : ضَرَبَ زيدا^(١١) فيكون مفعولاً ، مرفوع اللفظ كلفظ الفاعل ، فاتفق لفظ الفاعل ولفظ المفعول به والمعنى مختلف .

(١) ح : « منطلقا » .

(٢) ح : « منطلق » .

(٣) ت س : « حركاتها » .

(٤) هامش به : « مختلفات » و هامش ي : « مختلفان » .

(٥) س : « للرئيس » .

(٦) انظر لمعانى كلمة « العين » فى اللغة : الكتاب المأثور عن أبى العميل الأعرابى ص ٨

(٧) عبارة : « وهو جلس إلى » ساقطة من ح س : وفى ت : « وهو جلس وغير ذلك » .

(٨) ح س : « وغير ذلك » .

(٩) ت : « زيد عمرا » .

(١٠) ت : « فاعلا وعمرو ومفعولا » .

(١١) ت : « ضرب عمرو » .

فإن قال قائل: لم أتى سيبويه بهذا الباب^(١)، وما الفائدة^(٢) فيه من طريق الإعراب؟ فإن بعض النحويين أجاب عن هذا بأن قال: أراد سيبويه باختلاف اللفظين اختلاف الكلمتين، وجعل هذا دليلاً على اختلاف الإعرابين، لاختلاف المعنيين ودليلاً على اختلاف الإعرابين والمعنى واحد، واتفاق الإعرابين والمعنى واحد^(٣)، واتفاق الإعرابين والمعنى مختلف، وهذا يُذكر عن أبي العباس المبرد^(٤)، وكان ينكر الوجه الآخر، وهو أن يقول القائل: إن سيبويه أراد اختلاف الحركتين فقط^(٥)، ويقول: لم يذهب إليه سيبويه.

قال أبو سعيد: والذي عندي في ذلك^(٦) أن الذي قصده سيبويه على ما يتوجه القول في صحته — والله أعلم — أنه أراد الإبانة عن هذا المعنى بعينه، لأنه جعله^(٧) دليلاً على شيء سواه، وذلك أن في الناس^(٨) من يزعم أنه لا يجيء لفظان مختلفان إلا ومعناهما مختلف، علمناه أو جهلناه، وهو قول جماعة من النحويين، ويحكى هذا^(٩) عن ثعلب^(١٠) عن ابن الأعرابي^(١١)، وإليه كان يذهب ثعلب^(١٢) فيما حكى لي، وعاب قوم من الناس اتفاق

(١) ت: «هذا اللفظ».

(٢) ي: «وما القائل» تحريف.

(٣) عبارة: «واتفاق الإعرابين والمعنى واحد» ليست في ت س.

(٤) كلمة: «المبرد» ليس في ي ح س. وأبو العباس المبرد هو محمد بن يزيد عبد الأكبر الأزدي اللغوي النحوي المشهور، ولد سنة ٢١٠هـ وتوفي سنة ٢٨٥هـ. انظر مقدمتنا لتحقيق كتابه «المذكر والمؤنث».

(٥) عبارة: «وهو أن يقول ... فقط» ساقطة من ح. وكلمة: «فقط» وحدها ليست في س.

(٦) ت: «في هذا».

(٧) ت: «لأنه جعله» تحريف.

(٨) ت: «من الناس».

(٩) كلمة: «هذا» ليست في ق س.

(١٠) هو أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب اللغوي النحوي الكوفي المشهور. ولد سنة ٢٠٠هـ وتوفي سنة ٢٩١هـ. انظر ترجمته ومصادرها في إنباء الرواة للقفطي ١٣٨/١ وهامشه.

(١١) هو أبو عبد الله محمد بن زياد الأعرابي، شيخ ثعلب، وأحد علماء الكوفة المشهورين. توفي سنة ٢٣١هـ. انظر ترجمته ومصادرها في إنباء الرواة ١٢٨/٣ وهامشه. وانظر ترجمتنا له في مقدمة تحقيقنا لكتابه: «البئر».

(١٢) انظره ذلك كتاب المزهر للسيوطي ٤٠٣/١.

اللفظين واختلاف المعنيين ، وقالوا : هذا يوقع اللبس ، فأراد سيبويه إبانة مذهب العرب ، وجعلهم اللفظين مختلفين لمعنى واحد ، واللفظين متفقين للمعنيين المختلفين^(١)

فإن قال قائل : لم قلتم إن اللفظين قد يجوز أن يختلفا ، ويكون معناه واحداً ؟

فإن الجواب في ذلك : إنا رأينا العرب ، ربما يتكلم القبيل منهم^(٢) بلفظ ما معنى بعينه ، ويتكلم غيرهم بلفظٍ سواه ، لذلك المعنى بعينه ، كقول بني تميم : « ثلاث عشرة » وقول أهل الحجاز « ثلاث عشرة »^(٣) ، وكقول بعضهم للطلع « طَلَع » وبعضهم يقول للطلع بعينه « إغريض »^(٤) ، وأهل المدينة يقولون للزئبق « زأووق »^(٥) وغيرهم يقول : « زئبق » لذلك المعنى بعينه ، فيها لا يحصى كثرة .

ورأينا^(٦) العرب بعضها يأخذ عن بعض^(٧) ، على حسب المخالطة لهم ، والإلف لكلامهم ، كمثل ما نعرفه من أنفسنا أننا نتكلم بلغة من اللغات في وقت ، ثم ندعها ونألف غيرها ، حتى يكون أكثر كلامنا بغيرها^(٨) ، إما أن يكون غيرها أخف منها لفظاً ، وإما أن نسمع قومًا يتكلمون بها فنألفها على طول السماع لها^(٩)

(١) ت : « لمعنيين مختلفين » .

(٢) ت : « منها » . س : « منها » .

(٣) انظر في ذلك لسان العرب (عشر) ٦ : ١٥ / ٢٤٤

(٤) في لسان العرب (غرض) ٩ : ٥ / ٦٠ : « والإغريض الطلع ... وقال ثعلب : الإغريض ما في جوف الطلعة ... ابن الأعرابي الطلع حين يثشق عنه كافوره » .

(٥) في لسان العرب (زوق) ١٢ : ١٧ / ١٥ : « الزأووق الزئبق . قال ابن المظفر : أهل المدينة يسمون الزئبق : الزأووق » .

(٦) ت : « وقد رأينا » .

(٧) ح س : « العرب يأخذ بعضها عن بعض » .

(٨) كلمة : « بغيرها » ليست في س .

(٩) كلمة : « لها » ليست في ت .

وليس تُخْرِجُ اللغةُ الثانيةُ اللغةَ الأولى أن تكون في معناها ، فكذلك ^(١) العربية ، ومثل ذلك أن أهل العراق يُسمُّون البرَّ «براً» وأهل مكة يسمونها ^(٢) «جِنَظَةً» وأهل مصر يسمونها ^(٣) «القمح» ^(٤) ، فلو أن عِرَاقِيًّا أتى مكة فتكلم «بِجِنَظَةٍ» ليفهموا عنه ، فألفها ، أو كلَّم أهلَ مِصرَ على لغتهم «بِقَمَحٍ» ثم أَلَفَ ذلك واعتاده ، ما كان يتغيَّر «البرُّ» عنده عما كان ، ولو أن ^(٥) قمحاً حُمِلَ من مصر إلى مكة ، لَسَمَّوه بعينه جِنَظَةً ، وهذا أبين من أن يُطال فيه الكلام .

ويقال لمن يُخَالِفُ هذا : أخبرنا عن قولهم : «عَلَيْهِمْ» و «عَلَيْهِمْ» و «عَلَيْهِمْ» و «عَلَيْهِمْ» و «عَلَيْهِمْ» ولأشياء ^(٦) ، هل هذه الألفاظ المختلفة لشيء واحد ، أو لأشياء ؟ فإن قال لأشياء ^(٧) ، فينبغي أن يكون الضمير العائد في «عَلَيْهِمْ» يعود إلى قوم غير الذين عاد إليهم الضمير في «عَلَيْهِمْ» ، وهذا ما ^(٨) لا أظن أحداً يستجيزه ؛ لأن الضمير يعود إلى ما تقدم ^(٩)

(١) ت : « وكذلك » .

(٢) ت : « يسمونه » .

(٣) ت ح س : « يسمونه » .

(٤) ت : « قمحا » .

(٥) س : « فلو أن » .

(٦) ح : « اللغات » .

(٧) عبارة « فإن قال لأشياء » ساقطة من س بسبب انتقال النظر .

(٨) ت : « وهذا مما » .

(٩) ت ح : « إلى من تقدم » .

وهم قوم^(١) بأعيانهم . ويلزمه أيضا أن تكون سائر اللغات في «عليهم» يختلف القوم الذين يعود إليهم الضمير .

وأما الذى عابَ العربَ فى جعل المتفقين لمعنيين مختلفين ، فهو المَعْيَبُ عليه^(٢) فى عَيْبِهِ ، وذلك أَنَّا قد بَيَّنَّا أَنَّ العربَ لِحَاجَتِهَا إِلَى اتِّفَاقِ الْقَوَافِي فى شَعْرِهَا وَانْتِظَامِ السَّجْعِ فى خُطْبِهَا وَكَلَامِهَا ، جَعَلُوا الْإِعْرَابَ دَالًّا عَلَى مَعَانِيهَا بِاخْتِلَافِ الْحَرَكَاتِ ، فَقَدَّمُوا وَأَخَّرُوا لِلتَّوَسُّعِ^(٣) فى الْكَلَامِ ، وَكَذَلِكَ أَيْضًا جَعَلُوا لِلشَّيْءِ الْوَاحِدِ^(٤) أَسْمَاءَ ، وَلِلشَّيْئَيْنِ الْمُخْتَلِفَيْنِ لَفْظًا^(٥) وَاحِدًا ، وَلَمْ يَقْتَصِرُوا عَلَى ذَلِكَ الْاسْمِ فَقَطْ^(٦) حَتَّى لَا يَكُونَ لِلْمَعْنَيْنِ الْمُخْتَلِفَيْنِ اسْمٌ غَيْرُ هَذَا الْوَاحِدِ ، أَلَا تَرَى أَنَّا إِذَا قُلْنَا «العين» الَّتِي يُبْصَرُ بِهَا ، وَقُلْنَا «العين» السَّحَابَةُ^(٧) الَّتِي تَنْشَأُ مِنَ الْقِبْلَةِ ، فَقَدْ^(٨) عَبَرْنَا عَنْهَا^(٩) بِلَفْظٍ آخَرَ ، وَقَدْ عَبَرْنَا عَنْهَا بِالْعَيْنِ ، وَكُلُّ ذَلِكَ فَعَلْتَهُ الْعَرَبُ^(١٠) ، لَمَّا ذَكَرْنَا فَاعْرِفْ ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

وفى الباب من كلام غير سيبويه^(١١) ما قد أتينا على شرحه^(١٢) ، وبالله التوفيق .

(١) عبارة ت : « ومن تقدم هم قوم » .

(٢) كلمة : « عليه » ليست فى ح ت س .

(٣) ح ت س : « للتوسع » .

(٤) كلمة : « الواحد » ليست فى ق .

(٥) ت س : « أسما » .

(٦) ت س : « فقط لها » .

(٧) كلمة : « السحابة » ساقطة من ح س .

(٨) س : « فقط » تحريف .

(٩) ب ق : « عنها » تحريف .

(١٠) ت : « وكل فعلته العرب » .

(١١) انظر ما سبق أن قلناه فى أول هذا الباب . وانظر المطبوع من سيبويه ٨/١ = هارون ٢٤/١

(١٢) س : « ما قد أتينا عليه » .

﴿ هذا ^(١) باب ما يكون في اللفظ من الأعراض ﴾

قال أبو سعيد : قوله : « من الأعراض » يعني ما يعرض في الكلام ، فيجىء على غير ما ينبغي أن يكون عليه قياسه ^(٢) .

قال سيبويه ^(٣) : « اعلم أنهم مما يحذفون الكلم ، وإن كان أصله في الكلام غير ذلك ، ويحذفون ويعوضون ، ويستغنون بالشئ عن الشئ الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطاً ، وسترى ذلك في باب ^(٤) « إن شاء الله » .

قال أبو سعيد : قوله : « مما يحذفون » أراد ربما يحذفون ^(٥) ، وهو يستعمل هذه الكلمة كثيراً في كتابه ، والعرب تقول : « أنت مما تفعل كذا » أي ربما تفعل ، وتقول العرب أيضاً : « أنت ^(٦) مما أن تفعل كذا » أي من الأمر أن تفعل ، فتكون « ما » بمنزلة الأمر ، و« أن تفعل » بمنزلة الفعل ويكون « أن تفعل » في موضع رفع بالابتداء ، وخبره « مما » وتقديره : « أنت ففعلك كذا وكذا من الأمر الذي تفعله » .

(١) بولاق ٨/١

(٢) ت س : « يكون عليه من قياسه » .

(٣) بولاق ٨/١

(٤) كلمة : « في باب » ساقطة من ح ت س وبولاق وهارون .

(٥) عبارة : « أراد ربما يحذفون » ساقطة من ق ح بسبب انتقال النظر .

(٦) كلمة : « أنت » ليست في س .

قال الشاعر في الوجه الأول :

وإننا لما نضربُ الكبشَ ضربةً على وجهه تلقى اللسان من الفم^(١)

وقال آخر في المعنى الثاني :

ألا غننا بالزاهريّة إننى على النأى مما أن إلم بها ذكراً^(٢)

أى من الأمر أن ألم بها ذكراً ، أى من أمرى إلماى بها .

قال سيبويه^(٣) : « فمما حذف وأصله في الكلام غير ذلك : « لم يك » و « لأدر » ،
وأشبه ذلك » .

قال أبو سعيد : أما قوله « لم يك » فأصله « لم يكن » : لأن الأصل فيه قبل دخول
« لم » أن يقال : « يكون » فدخلت عليها « ثم » فسكنت النون لدخول الجزم ، والتقى^(٤)
ساكنان^(٥) الواو والنون ، فسقطت^(٦) الواو لالتقاء الساكنين ، وكثر في كلامهم هذا
الحرف ، لأنه عبارة عن كل ما كان ويكون ، والنون تشبهه ، إذا كانت ساكنة ، حروف المد
واللّين ، لأنها غنة في الخيشوم . وقد ذكرنا شَبَّهَهَا بحروف المدّ واللّين فيما تقدم ، فشَبَّهوها في

(١) البيت لأبي النعمان في كتاب سيبويه ٧٤/١ والبشتنمرى ٤٧٧/١ ومعنى اللبيب ٣١١/١ وشرح شواهد المغنى

٢٤٥ : ٢٥٦ والمقتضب للمبرد ١٧٤/٤ وخزانة الأدب ٢٨٢/٤ وفي جميع هذه المصادر : « ضربة على رأسه » .

(٢) البيت بلا نسبة في المقتضب ٧٥/٤ وفيه : « غنيا » . وفي ح : « إنا على النأى »

(٣) بولاق ٨/١

(٤) ح : « فالتقى » .

(٥) س : « والتقاء الساكنين » وكانت كذلك في ب ثم صححها الناسخ على الهامش

(٦) س : « فسقط » .

هذا الموضع وقد دخل عليها الجازم بقولهم : « لم يَغْزُ » و « لم يَرْمِ » فإذا لقيها أَلَفٌ ولامٌ ، أو أَلَفٌ وُضِلَ ، لم يكن فيها إلا الإثبات والتحريك ، كقولهم : « لم يَكُنِ الرَّجُلُ عندنا » قال الله عز وجل^(١) : ﴿ لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب ﴾^(٢) وإنما لم يحذفوها إذا لقيها ساكنٌ من قبل أنها إذا تحركت لالتقاء الساكنين ، زال عنها شبه حروف المدّ واللّين ، ويكون مخرجها من الفم لا من الأنف ، فأقرت على ما ينبغي لها .

فإن قال قائل : فينبغي أن يقال على قياس « لم يك » : « لم يص » و « لم يه » في « لم يصن » و « لم يهن » ، قيل له : قد بينا أن القياس في « لم يكن » إثبات النون ، وإنما شبهوا النون بحروف المدّ واللّين ، لما كثر في كلامهم هذا الحرف ، وطلبوا خفة اللفظ به ، فالذى أوجب الحذف اجتماع معنيين : أحدهما شبه النون بحروف المدّ واللّين ، والآخر كثرتة في الكلام . وإذا انفرد أحدهما لم يجب الحذف ، ولهذا^(٣) نظائر ؛ منها : أنا نقول : « من الرجل » فنفتح النون ، لالتقاء الساكنين ، ثم نقول : « إن الله أمكنني فعلت » فنكسر النون لالتقاء الساكنين^(٤) ، وقبل كل واحدة منها كسرة ، وذلك من قبل أن « من » كثر في كلامهم ، وكثر دخولها على ما فيه الألف واللام ، فطلبوا خفة اللفظ^(٥) بها ، فلم يكسروا النون فتجتمع^(٦) كسرتان مع كثرة اللفظ بها ، ففرّوا إلى الفتح ، وقلّت « إن » مع الألف واللام ، فكسروها على ما ينبغي من الكسر لالتقاء الساكنين .

(١) س ح : « قال الله تعالى » .

(٢) سورة البينة ١/٩٨ وعبرة : « من أهل الكتاب » ليست في ح س ت .

(٣) ت : « وله » .

(٤) عبارة : « ثم نقول ... الساكنين » ساقطة من ق بسبب انتقال النظر .

(٥) في س : « الخفة في اللفظة » .

(٦) ح : « لتلا يجمع » .

وقوله : « ولا أدر » كان ينبغي^(١) أن يقال : « لا أدرى »^(٢)؛ لأنه في موضع رفع ، والأصل « لا أدرى » فاستثقلت الضمة على الياء ؛ لانكسار ما قبلها ، فسكنت ، فأشبهت بسكونها المجزوم ، لأن المجزوم ساكنٌ ، فحذفوا الياء منها^(٣)؛ كما تُحذف من المجزوم مع كثرة الكلام بها ، ودلالة الكسر^(٤) عليها .

فإن قال قائل : لم خصّ سيبويه هذا الحرف بالشذوذ ، ونحن نرى الياء قد تحذف من أواخر الأسماء والأفعال^(٥) ، إذا كان ما قبلها مكسوراً في غير هذا الحرف ، كما قرأ بعضهم : ﴿ ذَلِكْ مَا كُنَّا نَبِغْ ﴾^(٦) والليل إذا يسر^(٧) و ﴿ الكبير المتعال ﴾^(٨) ؟

قيل له^(٩) ؛ إنما أراد سيبويه في هذا الموضع — والله أعلم وأحكم^(١٠) — أن يبين أن كثيراً من العرب^(١١) ، الذين لغتهم^(١٢) إثبات الياء^(١٣) في مثل هذا ، يحذفونها من « لا أدر » ولغتهم : « لا أرمى » و « لا أبرى » و « لا نشترى »^(١٤) ، فخصوا هذا الحرف بالحذف لكثرة في كلامهم ، وإن كان من لغتهم الإثبات .

(١) ت : « ينبغي له » .

(٢) ح ق : « ولا أدرى » .

(٣) كلمة : « منها » ساقطة من ق س .

(٤) س ق : « الكسرة » .

(٥) ح ت س : « الأفعال والأسماء » .

(٦) سورة الكهف ٦٤/١٨

(٧) سورة الفجر ٤/٨٩

(٨) سورة الرعد ٩/١٣

(٩) كلمة : « له » ليست في ق ي .

(١٠) كلمة : « وأحكم » ليست في ح ت .

(١١) في ب ق ي : « كثير من كلام العرب » !

(١٢) ت : « الذين من لغتهم » .

(١٣) ق : « إثبات إليك » تحريف .

(١٤) ت س : « ولا أسرى »

ولقول سيبويه وجه آخر ، وهو أنه أكثر من غيره في الحذف^(١) ، فإن^(٢) جاز في كل ما كان نظيراً لهذا الحرف حذف الياء منه ، فليس يخرج ذلك من أن يكون على غير القياس ، الذي ينبغي أن يكون الكلام عليه .

قال سيبويه :^(٣) « وأما استغناؤهم بالشئ عن الشئ ، فإنهم يقولون : يَدْعُ ، ولا يقولون : وَدَع ، استغنوا^(٤) عنه^(٥) بترك^(٦) . وأشبه ذلك كثيرة^(٧) » .

قال أبو سعيد : اعلم أن « يَدْعُ » في معنى « يَتْرُكُ » و « يَذَرُ » مثلها . غير أنهم يقولون : « تَرَكَ يَتْرُكُ تَرْكاً فهو تَارِكٌ » ، ولا يقولون : « وَدَعَ يَدَعُ وَدَعاً فهو وَادِعٌ » ولا « وَذَرَ يَذَرُ وَذَرًا فهو وَاذِرٌ » وإنما يقولون : « يَدْعُ » و « دَع » في الأمر ، و « يَذَرُ » و « ذَر »^(٨) ؛ لأن الأمر مستقبل أيضاً ، وخصوا المستقبل ؛ لأن الكلام بالمستقبل^(٩) أكثر منه بالماضي ؛ لأن لفظ الاستقبال يصلح لزمانين ، وفعل الأمر مستقلاً أيضاً^(١٠) ، فكان استعماله فيما كثر أولى ، وقد جاء في الشعر ماضياً ،

(١) عبارة : « أكثر من غيره في الحذف » ساقطة من ح .

(٢) ح : « وإن » . ق ي : « بأن » .

(٣) بولاتي ٨/١

(٤) ح : « وقد استغنوا » .

(٥) ح ت س و بولاتي : « عنه » .

(٦) هارون ٥/١ : « كثير » .

(٧) عبارة : « ويذر وذر » ساقطة من ح . وفي س بعدها : « في الأمر » .

(٨) ق : « الكلام المستقبل » . وفي ح : « الأمر بالمستقبل » .

(٩) س ت : « أيضاً مستقبل » . وفي ح : « وفعل الأمر أيضاً فكان مستقبل » تحريف :-

قال الشاعر ، وهو أبو الأسود الدؤلى : (١)

ليت شعري عن خليلي ما الذي غَالَهُ في الحُبِّ حتى وَدَّعَهُ (٢)

وقال سويد بن أبي كاهل :

فَسَعَى مَسْعَاتِهِ في قومه ثم لم يَبْلُغْ وَلَا عَجْزًا وَدَّعَ (٣)

وقد قيل في البيتين جميعا إن «ودَّعَ» بمعنى : «ودَّعَ» مخفف من التشديد .

قال سيبويه (٤) : «والعوض قولهم : زَنَادَقَهُ ، وَزَنَادِيقُ (٥) ، وفَرَازَنَةٌ وفَرَازِينٌ ، حذفوا الياءَ وعوضوا الهاءَ» .

(١) كلمة : «الدؤلى» ساقطة من ح . وفي ق سقطت كلمة : «وهو» .

(٢) البيت في ديوانه ق ١/٧ ص ٣٦ ومادة (ودع) من اللسان ٢٦٣/١٠ والتاج ٥٣٦/٥ والخصائص ٩٩/١ وعبود الأخبار ١٥٦/٣ وفيه «عن أميري .. في الود» وهو غير منسوب في المقاييس ٩٦/٦ وقال في التاج إنه «لأبي الأسود الدؤلى وفي العباب لأنس بن زعيم اللبني» . والحق أن بيت أنس مختلف عن هذا كما في حماسه البحري ص ٤٠٩ وهو :

سل أميري ما الذي غير لي وده والنسفع حتى ودعه

(٣) البيت من قصيدة مفضلية لسويد بن أبي كاهل الشكري في المفضليات (الليل) ق ٨١/٤٠ ص ٤٠٤ ومادة (ودع) من اللسان ٢٦٤/١٠ والتاج ٥٣٦/٥ وخزانة الأدب ١٢٠/٣

(٤) بولاق ٨/١ = هارون ٢٥/١

(٥) ح : «قولهم : زناديق» .

قال أبو سعيد : اعلم أن كل اسم على خمسة أحرف ، ورابعها^(١) حرف زائد من حروف المدّ واللّين : فإنك إذا جمعت^(٢) جمع التكسير ، فتحت أوله^(٣) ، ودخلت^(٤) ألف الجمع ثالثة ، وكسرت ما بعد ألف الجمع ، وقلبت ذلك الحرف الذي كان رابعاً في الواحد ياءً ساكنة ، إن كان في الواحد واواً أو ألفاً^(٥) ، وأقررت ياءً^(٦) إن كان في الواحد ياءً كقولك في « صُنْدُوق » : « صَنَادِيق » ، وفي « كِرْبَاس »^(٧) : « كَرَابِيس » وفي « قِنْدِيل » : « قَنَادِيل » . وهذا^(٨) القياسُ المطرّد ، وقد أبدلوا من هذه الياء هاءً ، فقالوا : « زَنْدِيق » و « زَنَادِيق » ، والأصل « زَنَادِيق » مثل « قِنْدِيل » و « قَنَادِيل » ، وقالوا : « فَرَاذِنَة » و « فَرَاذِين » والأصل « فَرَاذِين »^(٩) ؛ لأن الواحد « فِرْزَان »^(١٠) مثل سرحان « و « سَرَاچِين » و « كِرْبَاس » و « كَرَابِيس » .

(١) س ت : « ورابعه » .

(٢) ح ت : « جمعتها » !

(٣) ح ت : « أولها » !

(٤) ح ت س : « وأدخلت » .

(٥) ب ق ي : « واوا أو ياء أو ألفا » وهو سهو لأن الياء لا تقلب ياء ، بل تقرأ على ما كانت عليه ، كما سيأتي في كلامه .

(٦) كلمة : « ياء » ليست في ح .

(٧) في اللسان (كريس) ٧٨/٨ : « الكرّباس والكرّباسة : ثوب ، فارسية » .

(٨) ح ت : « فهذا » .

(٩) عبارة : « والأصل فرازين » ساقطة من ق بسبب انتقال النظر .

(١٠) الفرزان معرب ، ففي الألفاظ الفارسية المعربة ١١٨ : « تفرزن البندق صار فرزاناً من الفرزان ، وهي الملكة في

لعبة الشطرنج » . وانظر المخصص ١٦ : ١٢/١٠٤

قال سبويه: (١) وقولهم: «أَسْطَاعُ يُسْطِيعُ» (٢) إنما هو (٣) أَطَاعَ يُطِيعُ، زادوا السَّينَ عَوْضًا من ذهاب حركة العين (٤)، وقولهم: اللهم، حذفوا «يا» وألحقوا الميم عوضًا».

قال أبو سعيد: أما قوله (٥) «أَسْطَاعُ يُسْطِيعُ» (٦) ومصدره إسْطَاعَةٌ (٧)، فإن فيه أربع لغات: أَسْطَاعُ يُسْطِيعُ (٨) إِسْطَاعَةٌ (٩) والألف في هذه مقطوعة في الفعل الماضي (١٠) منه وفي المصدر، وحرُفُ المضارعة مضمومٌ؛ واستطاع يَسْتَطِيعُ إِسْطَاعَةً، والألف موصولة في الفعل الماضي والمصدر والأمر (١١) وأول المستقبل مفتوح؛ وأَسْطَاعُ يُسْطِيعُ إِسْطَاعَةً (١٢)، فالألف موصولة في الفعل الماضي والمصدر والأمر، وأول المستقبل مفتوح (١٣)؛ وإِسْطَاعُ يَسْتَطِيعُ إِسْطَاعَةً، بوصل الألف فيهما. ومعنى الجميع القدرة على الشيء واشتقاقه من الطاعة؛ لأنك إذا استطعت الشيء، وقدرت عليه، فالشيء منقاد لك، فكأنه مطيع، وتصريف الفعل من ذلك.

(١) بولاق ٨/١

(٢) ح ي: «يستطيع» تحريف.

(٣) ح ت س: «إنما هي». وفي بولاق: «وإنما هي».

(٤) بولاق: «حركة العين من أفعال».

(٥) ت: «أما قولهم».

(٦) ح ي: «يستطيع» تحريف.

(٧) س: «إسْطَاعَةٌ» تحريف.

(٨) ح ق: يستطيع تحريف.

(٩) س: «إِسْطَاعَةٌ» تحريف. وما بعد هذه الكلمة إلى قوله: «وإِسْطَاعُ» ساقطة من ح.

(١٠) ما بعد هذه الكلمة إلى قوله: «فالألف موصولة في الفعل الماضي» ساقطة من ق بسبب انتقال النظر.

(١١) كلمة: «والأمر» ساقطة من ت.

(١٢) ح ي س: «يستطيع إسْطَاعَةٌ» تحريف.

(١٣) عبارة: «فالألف موصولة في الفعل الماضي والمصدر والأمر وأول المستقبل مفتوح» ساقطة من س ت.

أما اسْطَاعَ يُسْطِيعُ^(١) ، فأصله أَطَوَعَ يُطَوِّعُ ، ومن حكم أَفْعَلَ في الفعل ، إذا كان موضع العين منه واواً أو ياءً أن تُلقَى حركة العين على الفاء ، فتقلب الواو ألفاً والياء ألِفاً^(٢) ، كقولك : « أَجَار يُجِير وأقام يُقيم » و « أَلَانَ يُلِينُ » والأصل : أَقَوْمَ وَأَلَيْنَ ، فألقوا حركة الياء والواو^(٣) على ما قبلهما ، وقُلِبَتَا أَلِفَيْنِ فلهذا القياس وَجَبَ^(٤) أن يقال في « أَطَوَعَ » « أَطَاعَ » ، ثم زادوا السين في « أَطَاعَ » عوضاً من إلقاء حركة الواو على الطاء .

وقد طعن قوم^(٥) على سيبويه في قوله : زادوا السين عوضاً^(٦) من ذهاب حركة العين^(٧) ، والعين هي الواو في « أَطَوَعَ » : لأنها عين الفعل ؛ فقالوا : الحركة ما ذَهَبَتْ ، وإنما أُلْقِيَتْ على ما قبلها .

والجواب^(٨) عن سيبويه : أنه أراد جعلوا السين عوضاً من ذهاب حركة العين من العين والحركة قد ذهبت منها ، وإن وُجِدَتْ في غيرها ، فكانَ تحصيله أنهم جعلوا السين عوضاً من نقل الحركة .

ومن قال « استطاع »^(٩) فهو اسْتَفْعَلَ ، من الطاعة ، كما تقول : « اسْتَجَار » و « اسْتَمَالَ » .

(١) ي ح : « يستطيع » تحريف .

(٢) س ت : « فتقلب الواو والياء ألفاً » .

(٣) ت : « الواو والياء » .

(٤) عبارة س : « فهذا القياس فوجب » !

(٥) كلمة : « قوم » ساقطة من ق .

(٦) كلمة : « عوضاً » ساقطة من س .

(٧) كلمة « العين » ساقطة من ق .

(٨) ت : « فالجواب » .

(٩) ي : « استطاع » تحريف .

ومن قال : « اسْطَاعَ » فإنه حذف تاء الاستفعال^(١)، لما كثر الكلام بهذا الحرف ، وكان الطاء والتاء من مخرج واحد ، وثَقُلَ موالاتهما بلا فاصل .

ومن قال : « اسْتَاعَ »^(٢) فإن الأصل أيضا^(٣) « اسْتَطَاعَ » وحذف الطاء ؛ لأن الطاء أثقل من التاء ، لما فيها من الإطباق . وقال يعقوب بن السكيت^(٤) : استاع واسطاع^(٥) من القلب والإبدال ، جعلوا التاء مكان الطاء^(٦) ؛ وهذا بعيد جدا ، وذلك أن^(٧) قولنا : اسطاع ، إن لم نجعله من استطاع ، خرج من أن يكون له نظير في الفعل ، ولا يكون له اشتقاق ، وهو^(٨) قول فاسد بين الفساد ، ولم يجيء في استفعال حذف التاء الزائدة وفاء الفعل إلا في هذا الحرف ، ولا يجيء التعويض من إلقاء حركة العين على الفاء إلا في اسْطَاعَ يُسْطِيعُ^(٩) ، ونَظِيرُهُ^(١٠) « أَهْرَاقُ » « يُهْرِيقُ » ، ولم يجيء غيرهما .

(١) ت : « الافعال » !

(٢) ح : « اسطاع » تحريف .

(٣) كلمة : « أيضا » ساقطة من ق .

(٤) كلمة : « بن السكيت » ليست في ح ت . وهو أبو يوسف يعقوب بن إسحاق السكيت اللغوي المشهور ، صاحب إصلاح المنطق . توفي سنة ٢٤٤ هـ . انظر ترجمتنا له في مقدمة تحقيقنا لكتابه الحروف .

(٥) في ت : « اسطاع واستاع » .

(٦) في القلب والإبدال لابن السكيت ٦/٤٦ : « ويقال : ما أستطيع وما أستيع بمعنى واحد » .

(٧) كلمة : « أن » ليست في س .

(٨) ت ، س : « وهذا » .

(٩) ي ق : « يَسْتَطِيع » تحريف .

(١٠) كلمة : « نظيره » ساقطة من س .

وفي «أهراق» ثلاث لغات : يقال : هَرَأَق يُهْرِيق ، هِرَاقَةً ، وَأَهَرَأَق يُهْرِيقُ هِرَاقَةً^(١) ، وَأَرَأَق يُرِيقُ إِرَاقَةً ؛ فمن قال : أَهَرَأَق يُهْرِيقُ ، فإن الأصل^(٢) : أَرَوَق يُرَوِّقُ ، ثم ألقى حركة الواو — على ما قدمنا^(٣) — على الراء ، وقلب الواو ألفاً ، وَعَوَّضَ لِنَقْلِ حركة الواو إلى الراء الهاء .

ومن قال : هَرَأَق يُهْرِيقُ ، فإنه أراد به : أَرَأَق ، فجعل مكان الهمزة هاءً ، كما قالوا إِيَّاكَ وَهِيَّاكَ ، وَأَمَّا وَاللَّهِ وَهَمَّا وَاللَّهِ . فإن قيل فينبغي أن تسقط الهاء التي هي عوض من الهمزة في المستقبل ، كما يسقطون الهمزة ؛ لأنك تقول في المستقبل : يُرِيقُ بالقاء الهمزة التي في أَرَأَق^(٤) ؛ قيل له : إنما حذفنا^(٥) الهمزة في يُرِيقُ من أَرَأَق ، لئلا يجتمع همزتان في فعل المتكلم إذا قال أُوْرِيقُ وَأُوْكَرِمُ^(٦) ، كما تقول «أُدْخِرْجُ» ، والهاء ليست كذلك ، فإذا عَوَّضُوا من الهمزة هاءً في الماضي فإن المستقبل ليس يجتمع فيه همزتان ، فيحتاج إلى حذف .

ومن قال : أَرَأَق يُرِيقُ فهو بمنزلة أَقَامَ يُقِيمُ .

فإن قيل : لم كان العَوَّضُ في أَسْطَاعَ سِيناً ، والعَوَّضُ في أَهَرَأَقِ هَاءً ؟

(١) في ت تقديم وتأخير على النحو التالي : «أهراق يهريق إهراقه وهراق يهريق هراقه» .

(٢) ح : «الأصل فيه» .

(٣) ح ت س : «لما قدمنا» .

(٤) س : «بالقاء الهمزة في أَرَأَق» .

(٥) ت : «حذفت» .

(٦) ق ح : «أريق وأكرم» تحريف .

فإن الجواب في ذلك أن يقال : السين والهاء هما من الحروف الزوائد والبدل^(١) ، فإذا^(٢) أعوضوا حرفاً فقد وصلوا إلى ما أرادوا^(٣) من التعويض ، أي حرف كان : لأن الغرض التعويض^(٤) ، لا الحرف بعينه ، ومع ذلك فمحتمل^(٥) أن تكون زيادة السين للعرض في أسطاع ، لأن يُشاكل سائر اللغات فيها التي السَّينُ مزيدةٌ في بنائها ، وزيادة الهاء في « أهراق » ليشاكل « هراق » الذي الهاء فيه مبدلة من الهمزة .

وأما قولهم : « اللهم » فإن الميم زيدت عوضاً من « يا » وشدِّدوا الميم^(٦) ، لأن يكون على عِدَّة « يا » ، لأن « يا » حرفان ، وخصوا الميم : لأنها تقع زائدة في أواخر الأسماء نحو : « زُرِّقُم » و « سُبِّحُهم » و « دَلِّقُم » . ولا يقع هذا الحرف إلا في النداء .
وقال الفراء^(٧) : إن الأصل في هذا الحرف : يا الله أمناً بخير ، وكثر في كلامهم حتى ألقوا الهمزة وطرحوا ضميتها على الهاء ، وحذفوا حركة الهاء .

(١) كلمة : « والبدل » ليست في ح ت .

(٢) ح س ت : « وإذا » .

(٣) ت س : « ما أرادوه » .

(٤) عبارة : « أي حرف ... التعويض » ساقطة من ق بسبب انتقال النظر . وعبرة : « الغرض التعويض لا » ساقطة من ح . وفي ب ي : « العرض التعويض » تحريف .

(٥) س ت : « فيحتمل » .

(٦) كلمة : « الميم » ليست في ق .

(٧) في معاني القرآن ١ : ١٠/٢٠٣ : « ونرى أنها كانت كلمة ضُمَّ إليها : أم . تريد : يا الله أمناً بخير ، فكثرت في الكلام فاختلفت . فالرفعة التي في الهاء من همزة أم لما تركت انتقلت إلى ما قبلها » . والفراء صاحب هذا الكتاب هو أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء ، أحد أعلام مدرسة الكوفة النحوية . توفي سنة ٢٠٧ هـ . انظر ترجمته في معجم الأدباء ٩/٢٠ .

وهذا عند البصريين غير جائز^(١)، من قِبَلِ أن هذا الاسم يستعمل في المواضع التي لا يَحْسُنُ فيها هذا التقديرُ : من ذلك أنا نقول : اللَّهُمَّ أَمْنَا بخير ، ولا نقول : يا الله أَمْنَا بخير^(٢)، ونقول في الدعاء على غيرنا^(٣) : اللَّهُمَّ عَذِّبِ الْكُفَّارَ وَدَمِّرْ عَلَيْهِمْ ، ولا يَحْسُنُ في مبدأ مثل هذا الدعاء : يا الله أَمْنَا بخير عَذِّبِ الْكُفَّارَ .

واحتج^(٤) الفراء في إبطال قول من يقول : إن الميمَ عَوَضُ من « يا » بأن قال : قد يجيء في الشعر « يا » مع « اللَّهُمَّ » كقول^(٥) الشاعر :

وما عليك أن تقولى كُلِّها سَبَّحْتَ أَوْصَلَيْتَ يَا اللَّهُمَّ
أَرَدَدُ عَلَيْنَا شَيْخَنَا مُسَلِّمًا^(٦)

-
- (١) انظر ردود البصريين على الفراء في أمالي ابن السجري ١٠٣/٢ - ١٠٤
(٢) عبارة : « وكثر في كلامهم ... أَمْنَا بخير » ساقطة من ح بسبب انتقال النظر .
(٣) ح : « غيرها » تحريف .
(٤) « فاحتج » في س .
(٥) ت : « قال » .

(٦) الأبيات في الحزانة ٣٥٩/١ وم، في القرآن ٢٠٦/١ واللسان (أله) ٣٦٢/١٧ والجمل للزجاجي ١٧٧ وفي بعض هذه المصادر اختلاف في الرواية .

وهذا عند البصريين في ضرورة الشعر جائز أن يعوّضوا من حروف ، ثم يردونه مع بقاء
العوض ، فمن ذلك قولهم : يا رجل ، ويا غلامان ، فتكون « يا » عوضاً من الألف واللام ،
ويتعرّف المنادى بيا ، كما يتعرف بالألف واللام ، ثم يضطر الشاعر فيجمع بينها ، فمن ذلك
قوله :

فيا الغلامان اللذان قرأ إياكما أن تكسباني شراً (١)
وقوله (٢) :

من أجلك يا التي تيمت قلبي وأنت بخيلة بالود عني (٣)

ومن ذلك أنهم جعلوا الميم في فم بدلاً من الواو ، ثم يضطر الشاعر فيردّ الواو مع بقاء
الميم . قال الفرزدق :

هما نقتا في في من فمويهما على النابح العاوي أشد رجام (٤)

(١) البيتان في المقتضب ٢٤٣/٤ وابن يعيش ٩/٢ والخزانة ٣٥٨/١ والعينى على الخزانة ٢١٥/٤ والتاج (الباء)
٤٦٠/١٠ وسيأتيان هنا مرة أخرى . وفي بعض هذه المصادر : « أن تكسبانا » مثل ح ت س .

(٢) ح ت س : « ومنه قوله » .

(٣) البيت في خزانة الأدب ٣٥٨/١ وسيبويه ٣١٠/١ والأشياء والنظائر للسيوطي ٢١٦/١ والدرر اللومع ١٥٢/١
والشمثري ٣١٠/١ والمقتضب ٢٤٧/٤ ويروى : « بالوصل عني » في تاج العروس (الألف اللينة) ٤٦٠/١٠
وشرح ابن يعيش ٨/٢ وسيأتي في شرح السيرافي هنا مرة أخرى . وهو غير منسوب في جميع هذه المصادر . وفي
س : « تيمت » تصحيف .

(٤) البيت في ديوانه ص ٧٧١ وفيه : « هما تفتلا ... أشد للجامى » . وهو له في سيبويه ٨٣/٢ والخزانة ٢٦٩/٢ : ٣٤٦/٣
والشمثري ٨٣/٢ والخصائص ١٧٠/١ وصدرة في الخصائص ١٤٧/٣

﴿ هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة ﴾

قال سيبويه^(١) : « فمنه مستقيم حسن ، [ومحال ،]^(٢) ومستقيم كذب ، ومستقيم قبيح ، وما هو محال كذب » .

ثم فسر ذلك فقال : « فأما المستقيم الحسن ، فقولك : أتيتك أمس ، وسأتيك غداً » .

وهذا كما قال ؛ لأن ظاهره مستقيم اللفظ ، والإعراب غير دال على كذب قائله ، وكذلك كل كلام تكلم به متكلم ، فأمكن أن يكون على ما قال ، ولم يكن في لفظه خلل من جهة اللغة والنحو ، فهو كلام^(٣) مستقيم في الظاهر ، وقد تبين في مثل هذا أن قائله^(٤) كاذب فيما قاله ، فتحكم^(٥) على كلامه^(٦) أنه كذب غير مستقيم من حيث كان كذباً ، إلا أنه مستقيم اللفظ . ويلحق بقوله : « حملت الجبل » و « شربت ماء البحر » و « صعدت السماء » في أنه كذب^(٧) ، غير أن الذي استعمله سيبويه في المستقيم ، أن يكون مستقيم

(١) بولاق ٨ / ١

(٢) زيادة من بولاق ، ليست في جميع النسخ ، وهي لازمة بدليل ما سيذكره بعد ذلك .

(٣) كلمة : « كلام » ليست في س .

(٤) ق : « أنه » .

(٥) ق ح س : « فيحكم » .

(٦) ح : « الكلام » .

(٧) عبارة : « غير مستقيم من حيث ... أنه كذب » ساقطة من ح بسبب انتقال النظر .

اللفظ والإعراب فقط ، وَعَنَى^(١) بالمستقيم اللفظ والإعراب أن يكون جائزاً في كلام العرب : دون أن يكون مختاراً .

ثم قال^(٢) : « وأما^(٣) المحال فأن تنقض أول كلامك^(٤) ، فتقول : أتيتك غداً ، وسأتيك أمس » .

فهذا كلام محال . ومعنى المحال أنه أحيل^(٥) عن وجهه المستقيم ، الذي به يفهم المعنى إذا تكلم به .

وزعم قوم أن المحال إنما هو اجتماع المتضادات ، كالقيام والقعود ، والبياض والسواد^(٦) ، وما أشبه ذلك ؛ قالوا : لأن المحال هو ما لا يصح وجوده ، والكلام الفاسد الذي ذكرتموه من قول القائل : « أتيتك غداً » ، « وسأتيك أمس » كلام موجود ، على ما فيه من الفساد والحلل^(٧) ، والمحال لا يوجد .

والذي^(٨) نقول^(٩) في هذا ، وبالله التوفيق : أن المحال هو الكلام الذي يوجب اجتماع المتضادات ، وقولنا إن القعود والقيام^(١٠) اجتماعهما محال ، إنما نريد به الكلام الذي يوجب اجتماعهما محال^(١١) ، قد أحيل عن وجهه^(١٢) ، ألا ترى أنك تقول لمن تكلم به : قد أحلت في كلامك ، فالكلام هو المحال ، كما أن الكلام هو الكذب .

(١) ت س : « وأعنى » .

(٢) بولاق ٨٧ وفي ح : « ثم قال سيبويه » .

(٣) س : « فأما » .

(٤) بولاق : « أول كلامك بآخره » .

(٥) ت : « أنه قد أحيل » .

(٦) ت : « والسواد والبياض » .

(٧) كلمة : « والحلل » ليست في ق .

(٨) ت : « فالذى » .

(٩) ح : « نقوله » .

(١٠) ت : « وقولك إن القيام والقعود » .

(١١) عبارة : إنما نريد به ... محال « ساقط من ق بسبب انتقال النظر .

(١٢) ت : « قد أحيل به عن وجهه » .

ثم قال^(١) : « وأما المستقيم الكذب فقولك : حملت الجبل^(٢) ، وشربت ماء البحر ، ونحوه » .

وإنما خص « حملت الجبل » و « شربت ماء البحر » بالكذب : لأن ظاهرهما يدل على كذب قائلهما ، قبل التصريح والبحث ، وإلا فكل كلام تكلم به ، وكان مخبره^(٣) على خلاف ما يوجب الظاهر فهو^(٤) كذب ، علم أو لم يعلم ، كقول القائل : « لقيت زيدا اليوم » و « اشتريت ثوبا » إذا لم يكن الأمر على ما قال ، فهو مستقيم كذب .

ثم قال^(٥) : « وأما المستقيم القبيح ، فإن تضع اللفظ غير^(٦) موضعه ، نحو قولك : « قد زيدا رأيت » و « كي زيد يأتيك »^(٧) .

وإنما قبح هذا ، لأن^(٨) من حكم « قد » أن يليها الفعل ، ولا يفارقها ؛ لأنها جعلت مع الفعل بمنزلة الألف واللام مع الاسم ، وكذلك « سوف » مع الفعل ، فقبح أن يفصل بين « قد » وبين الفعل بالاسم ؛ لما ذكرنا من شبه الألف واللام . و « كي » قد جعلت بمعنى « أن » أو بمعنى اللام ، إذا قلت : « جئتك كي يأتيك زيد » ، فهو بمعنى : ليأتيك زيد ، ولأن

(١) بولاق ١/٨ وفي ت : « ثم قال سيبويه » .

(٢) ق : « الخيل » تصحيف .

(٣) س ح : « فكان » .

(٤) ق : « وهو » تحريف .

(٥) بولاق ١/٨

(٦) بولاق : « في غير » .

(٧) هارون ٢٦١ : « كي زيدا يأتيك » ! وبعده في بولاق وهارون : « وأشياء هذا » .

(٨) ي : « لا » تحريف .

يأتيك زيدٌ ، فحكمُ الفعل أن يليها دون الاسم ؛ إذ كانت محل أن ، فيلاؤهم^(١) إياها الاسمَ
وَضَعُ الكلام في غير موضعه .

فإن قال قائل : كيف^(٢) جاز أن يسميه مستقيماً قبيحاً ؟ وهل هذا إلا بمنزله قوله :
حَسَنٌ قبيحٌ ؟ ؛ لأنَّ المستقيم هو الحسن .

فإن الجواب في ذلك أن الكلام ينقسم قسمين : كلام ملحون ، وكلام غير ملحون ؛
فالملحون^(٣) هو الذي^(٤) لُحِّنَ^(٥) به عن القصد ، وكذلك معنى اللُّحْن ، إنما هو العدول عن
قصد الكلام إلى غيره^(٦) ، وما لم يكن ملحوناً فهو على القصد ، وعلى النحو ، ومن ذلك
سمى النحو نحواً ، والمستقيم^(٧) من طريق النحو هو ما كان على القصد سالماً من اللُّحْن ،
فإذا قال : « قَدْ زَيْدٌ رَأَيْتُ » فهو سالم من اللُّحْن ، فكان مستقيماً من هذه الجهة ، وهو مع
ذلك موضوع في غير موضعه فكان قبيحاً من هذه الجهة .

ثم قال^(٨) : « وأما المُحَالُّ الكذب فهو أن يقول^(٩) : « سَوْفَ أَشْرَبُ ماءَ البحرِ
أَمْسٍ » .

فهو محال كذب ؛ فأما استحالته ؛ فلا اجتماع « سَوْفَ » و « أَمْسٍ » فيه ، وهما
يتناقضان ويتعاقبان . وأما الكذب فيه^(١٠) ، فإننا لو أزلنا عنه « أَمْسٍ » ، الذي يوجب

(١) ق : « قائلواهم » تحريف .

(٢) ت س : « فكيف » .

(٣) ت س : « فأما الملحون » .

(٤) س : « فالذي » .

(٥) ت : « نحى » !

(٦) انظر معاني كلمة : « لحن » في كتابنا : « لحن العامة والتطور اللغوي » ص ٩ - ٢٩

(٧) ح ت س : « فالمستقيم » .

(٨) بولاق ٨/١

(٩) ت وبولاق : « فأن تقول » .

(١٠) س : « منه » تصحيف .

المناقضة والإحالة لبقى كذباً . وكان الأخفش^(١) يُنكر^(٢) أن يقال في المحال صدق^(٣) أو كذب . فأما إنكاره الصدق فيبين ، وأما إنكاره أن يكون كذباً ؛ فلأن الكذب نقيض الصدق ، والمحال لا يجوز^(٤) أن يكون صدقاً بحال ، فإذا استحال أن يقال : فيه صدق بوجه^(٥) من الوجوه ، استحال أن يقال كذب .

قال أبو سعيد : والقول عندي ما قاله^(٦) السيوطي ، وذلك أن قائلنا لو قال : « زُيِّدُ جَمَعَ بين القيام والعقود في حال » ، كان قد خَبَّرَ باجتماع هذين المعنيين ، وقد علمنا^(٧) أن الاجتماع الذي خَبَّرَ به على غير ما خَبَّرَ ، والكذب إنما هو الإخبار عن الشيء بخلاف ما هو به^(٨) ، وإن كان ذلك الشيء مما لا يجوز فيه الصدق البتة ، ألا ترى أنك تقول^(٩) للمشرك الذي يدَّعي أن الله شريكاً في ملكه وسُلْطانه ، جل الله وعز^(١٠) : إنه^(١١) كاذب ، وإن

(١) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة ، المعروف بالأخفش الأوسط . توفي سنة ٢١٠ هـ . انظر ترجمته ومصادرها في إنباء الرواة للقفطي ٣٦٢ وهامشه . وهناك أحد عشر نحوياً اسمهم الأخفش . غير أن المفهوم عند الإطلاق هو الأخفش الأوسط . انظر المزهر ٤٥٣/٢

(٢) ق : « يذكر » تحريف .

(٣) ح : « فيه صدق » .

(٤) ت : « فلا يجوز » .

(٥) ت : « على وجه » .

(٦) ت : « قال » .

(٧) ت : « سلمنا » تحريف .

(٨) ح : « فيه » .

(٩) ت : « أنا تقول » .

(١٠) جملة : « جل الله وعز » ليست في ح س .

(١١) كلمة : « إنه » ساقطة من ت .

كان هذا لا يجوز أن يكون^(١) البتة ، وكذلك الذى يقول : « إنَّ اللهَ وَلَدًا »^(٢) كاذب . قال الله عز وجل : ﴿ لَيَقُولُنَّ : وَلَدَ اللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴾^(٣)

وقد ذكر سيبويه المحال في موضعين ؛ فقال في أحدهما : « وأما المحال فأن تنقض أول كلامك ، فتقول : « أتيتك غداً » و « سأتيك أمس » . وقال في الموضع الآخر^(٤) : « وأما المحال الكذب فأن تقول : « سوف أشرب ماء البحر أمس » فقال في الموضع الأول : « فأما^(٥) المحال » ولم يقل : المحال^(٦) الكذب . وقال في الثانى : « المحال الكذب » ، غير أنه مثل الأول بشيء هو محال كذب أيضاً ، وإنما أبهم الأول ؛ لأن المحال قد يكون كذباً وغير كذب ، غير أن الذى يجمع ذلك كله تناقض اللفظ فيه .

فأما المحال الذى ليس بكذب ، فاللفظ الذى يستحيل فى الأمر ، وفى الاستفهام^(٧) ، وفى كل موضع لا يقع فيه الكذب ؛ كقولك لمن تأمره : « قُمْ أَمْس » ، ولمن تستفهمه : « أَسْتَقُومُ أَمْس ؟ » و « هَلْ قُمْتَ غداً ؟ » والمحال الكذب قد مرَّ ، فَحَصَلَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ المحال على ضربين : كذب وغير كذب . والكذب على ضربين : محال وغير محال .

وقال^(٨) أبو الحسن الأخفش : ومنه الخطأ ، وهو ما لا تَعْمَدُ فيه ؛ نحو قولك : « ضَرَبَنِي زَيْدٌ » وأنت تريد : « ضَرَبْتُ زَيْدًا » ، وهذا من جهة اللفظ مستقيم ، فيقال فيه على قياس ماضى : مستقيم خطأ ، كما قيل : مستقيم كَذِبٌ ، ومستقيم قَبِيحٌ .

(١) ت : « أن يكون صادقا » .

(٢) ق ت : « يقول : لله ولد » .

(٣) سورة الصافات ٣٧/١٥١ - ١٥٢

(٤) ح : « فى الموضع الأول » !

(٥) ح ت س : « وأما » .

(٦) كلمة : « المحال » ليست فى ح س .

(٧) س : « فى الأمر والاستفهام » .

(٨) س : « قال » .

﴿ هذا باب ما يحتمل الشعر ﴾

قال سيبويه^(١) : « اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام ، من صَرَفٍ مالا ينصرف يشبهونه بما ينصرف من الأسماء^(٢) ؛ لأنها أسماء كما أنها أسماء » .

قال أبو سعيد : اعلم أن سيبويه ذكر في هذا الباب جملة من ضرورة الشعر ؛ ليرى بها الفرق بين الشعر والكلام ، ولم يتفصّل ؛ لأنه لم يكن غرضه في ذكر ضرورة الشاعر^(٣) قصداً إليها نفسها ، وإنما أراد أن يصل هذا الباب ، بالأبواب التي تقدمت فيها يعرض في كلام العرب ومذهبهم في الكلام المنظور والمنثور . وأنا أذكر ضرورة الشاعر مُقسّمةً بأقسامها ، حتى يكون الشاذ منها مستدلاً عليه بما أذكره إن شاء الله^(٤) وبالله التوفيق .

اعلم أن الشعر لما كان كلاماً موزوناً ، تكون الزيادة فيه والنقص منه ، يخرج عنه صحة^(٥) الوزن حتى يُحِيلَهُ^(٦) عن طريق الشعر المقصود مع صحة معناه ، أُستجيز فيه لتقويم وزنه من زيادة ونقصانٍ وغير ذلك مالا^(٧) يُستجاز في الكلام مثله ، وليس في شيء من ذلك

(١) بولاق ٨٧

(٢) عبارة : « من الأسماء » ساقطة من ح ت س .

(٣) ي : « الشعر » وقد ذكر ذلك في هامش ب عن نسخة .

(٤) عبارة : « إن شاء الله » ساقطة من ت .

(٥) ت : « حصة » تحريف .

(٦) ح س : « الوزن ويحيله » . وفي ت : « الوزن ويبطل معناه حتى يحيله » .

(٧) س : « مما » .

رفع منصوب ولا نصبٌ مخفوض ، ولا لفظ يكون المتكلم فيه^(١) لا جناً . ومتى وُجد هذا في شعر كان ساقطاً مطّرحاً^(٢) ، ولم يَدْخُل في ضرورة^(٣) الشعر .

— وضرورة^(٤) الشعر على سبعة أوجه هي : الزيادة ، والنقصان^(٥) ، والحذف ، والتقديم ، والتأخير ، والإبدال ، وتغيير وجه من الإعراب إلى وجه آخر على طريق التشبيه ، وتأنيث المذكر وتذكير المؤنث^(٦) .

فأما الزيادة ، فهي زيادة حرف ، أو زيادة حركة ، أو إظهار مدغم ، أو تصحيح معتل ، أو قطع ألف وصل ، أو صرف مالا ينصرف . وهذه الأشياء بعضها حسنٌ مطّرد ، وبعضها مطرد ليس^(٧) بالحسن الجيد^(٨) وبعضها يُسمع سماعاً ولا يطرّد .

فأول ذلك مايزاد في القوافي للإطلاق فإذا كانت القافية مرفوعةً مطلقةً ، جاز إنشادها على ثلاثة أوجه : أحدها أن يجعل بعد الضمه واواً مزيدة ، كقول زهير :

صَحَا الْقَلْبُ عَنْ سَلَمَى وَقَدْ كَادَ لَا يَسْلُو وَأَقْفَرَ مِنْ سَلَمَى التَّعَانِيقُ فَالْتَقَلُّو^(٩)
فَتَلْحُقْ آخِرَ « الثَّقَلِ » وَآوَاً إِتْبَاعاً لِضَمَّةِ لَامِ الثَّقَلِ .

(١) س : « به » .

(٢) كلمة : « مطرحاً » ساقطة من ق ح س .

(٣) ت : « في باب ضرورة » .

(٤) ح س : « قال المفسر : ضرورة » .

(٥) كلمة : « والنقصان » ساقطة من ت .

(٦) عبارة : « وتذكير المؤنث » ساقطة من ح ت :

(٧) س : « وليس » .

(٨) كلمة : « الجيد » ساقط من ت .

(٩) البيت في ديوانه ص ٩٦ وفيه كما في س : « والثقل » . وعن أبي عمرو رواية أخرى فيه هي : « فالنجل » . والبيت

في معجم البلدان ٩٣١/١ وفي ي : « يسلوه » تحريف .

ويجوز أن يجعل مكان الواو التنوين^(١) فينشد^(٢) :
 وأَقْفَرُ من سَلَمَى التَعَانِيقُ فَالْتَقَلُّ^(٣)
 وقد كُنْتُ من سَلَمَى سِنِينَ ثَمَانِيًّا عَلَى صِيرِ أَمْرِ مَا يُمِرُّ وَمَا يَحُلُّ^(٤)
 ومن يجعل الإِطْلَاقَ تنويناً فهو يَقلِبُ الواوَ الأصلية تنويناً ، فيقول :^(٥) مَا يُمِرُّ وَمَا يَحُلُّ .

وكنْتُ إِذَا مَا جِئْتُ يَوْمًا لِحَاجَةٍ مَضَتْ وَأَجَمْتُ حَاجَةُ الْغَدِ مَا تَحُلُّ^(٦)
 —والوجه الثالث في الإنشاد أن يُنشد البيتُ عَلَى خِفَّةٍ من الإِعْرَابِ ، كقول جرير :
 مَتَى كَانَ الْخِيَامُ بِذِي طُلُوحٍ سُقِيبَتِ الْغَيْثِ أَتَيْهَا الْخِيَامُ^(٧)
 فَتَسْكُنُ الْمِيمَ إِذَا وَقَفَتْ ، وَتَضُمُّهَا بِلَا وَاوٍ وَلَا تَسْوِينِ إِذَا وَصَلَتْ ، فتقول^(٨) :
 « أَتَيْهَا^(٩) الْخِيَامُ »
 بِنَفْسِي مَنْ تَجَنَّبَهُ عَزِيزٌ عَلَى وَمَنْ زِيَارَتُهُ لِمَامٌ^(١٠)

(١) ق ح : « الواو والتنوين » تحريف .

(٢) ح : « فينشدوا » .

(٣) س ح : « فالْتَقَلُّ » تحريف .

(٤) ديوان زهير ص ٩٦ وفيه : « سنيانا » . وهو في اللسان (صير) ١٤٨/٦ والمقاييس ٣٢٥/٣ والعينى على الخزانة ٥٣٤/٤ وفى ي : « يحلن » .

(٥) كلمة : « فيقول » ساقطة من ق .

(٦) البيت في ديوانه ص ٩٧ وفى ت : « ما جئت سلمى بحاجة » . وفى ي : « وأجمت » تحريف .

(٧) البيت في ديوانه ص ٥١٢ ومغنى اللبيب ٣٦٨/٢ وفيه : « الخيامو » وسيبويه ٢٩٨/٢ والشتنرى ٢٩٨/٢ وفيها : « الخيامو » وشرح شواهد المغنى ١٠٧ وعجزه في العينى على الخزانة ٣٨/١ وشرح ابن يعيش ١٥/٤ : ٢٣/٩ : ٧٨/٩ بروايات مختلفة . وفى س ق : « بذى طلوع » . وفى ت : « بذى طليح » .

(٨) ت س : فيسكن الميم إذا وقف ويضمها ... إذا وصل فيقول « .

(٩) كلمة : « أتيها » ساقطة من ت .

(١٠) البيت في ديوانه ص ٥١٢ وشرح شواهد المغنى ١٠٧

فإذا وصل «لِمام» نَوْنٌ ، فقال : «لِمام» .
ومن أُمْسِي وَأُصْبِحُ لأَرَاهُ وَيَطْرُقُنِي إِذَا هَجَعَ النَّيَامُ^(١)

والذي ينون في إنشاد المطلق^(٢) ، لا يَقِفُ على التنوين ، وإنما ينوِّنه^(٣) في الوصل ،
والذي يزيد الواو للإطلاق ، قد يقف عليها ؛ لأنه ليس في الكلام شيء آخره تنوين في
الوقف ، وقد يكون الوقف على حرفٍ يبدل من التنوين ، ألا ترى أنك تقول : « رأيت
زيداً » فتبدل الألف من التنوين ولا يجوز : « رأيت زيداً » بالتنوين في الوقف ، وبعضهم
يقول : « هَذَا زَيْدٌ »^(٤) و « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ » فيبدل من التنوين واواً أو ياءً في الكلام ،
وليس أحدٌ يقفُ على التنوين ، فقد عملت أن الذي ينشد^(٥) بالتنوين ، لا يقف عليه منوناً .
وإذا كانت القافية مطلقةً مخفوضةً ، ففيها الأوجهُ الثلاثة ، غير أنهم يجعلون مكان
الواو في المرفوع ، ياءً في المخفوضة^(٦) كقول الأعشى :

مأبكاءُ الكبير بالأطلال وسؤالى فما يُردُّ سُؤالى
دِمنَةُ قَفْرَةٍ تعاوَرَهَا الصَّيْبُ فُفْ بِرِيحَيْنِ مِنْ صَبَاً وَشَمَالِ^(٧)

(١) البيت في ديوانه ص ٥١٢ وشرح شواهد المغنى ١٠٧

(٢) س : « المطلقة » .

(٣) س : « تنوينه » .

(٤) ق ي س : « زيد » تحريف .

(٥) س : « ينشده » .

(٦) ت : « ياء فيها » .

(٧) البيتان في ديوانه ق ١/١ - ٢ ص ٢ والاقتضاب ٤٤٨ وشرح شواهد المغنى ٢٣٤ والعين على الخزانة ١٠٦/٢

والخزانة ١٥٥/٤ - ١٥٦ والأول في الخزانة ١٨٠/٤ وصدرة في المخصص ٦٧/١٤ والثاني في مادة (عور) من

اللسان ٢٩٨/٦ والتاج ٤٣٢/٣ ومقاييس اللغة ١٨٤/٤ وفي س في الأول : « ما وقوف » .

وإذا^(١) كانت منصوبة ، ففيها تلك الأوجه ، وتجعل مكان الواو في المرفوعة^(٢) ، ألفاً فيها ، كقول الأعشى :

استأثر الله بالوفاء وبالـ حمد وولى الملامة الرجلاً^(٣)

وإنما جاز فيه هذه^(٤) الزيادة في الشعر في القوافي ؛ لأنهم يترنمون^(٥) بالشعر ، ويحذون^(٦) به ، ويقع فيه تطريب ، لا يتم إلا بحرف المد^(٧) ، وأكثر ما يقع ذلك في الأواخر^(٨) ، وكان^(٩) الإطلاق بسبب^(١٠) المد الواقع فيه للترنم .

(١) س : « فإذا » .

(٢) س : « المرفوع » .

(٣) البيت في ديوانه ق ٢/٣٥ ص ١٥٥ وهو في الخزانة ٣٨٤/٤ واللسان (أثر) ٦٣/٥ (دهر) ٣٧٨/٥ والناج (أثر) ٦٣/٣ وفي بعض هذه المصادر : « بالوفاء وبالعدل » .

(٤) ت : « وإنما جازت هذه » . وذكر ذلك في هامش ب عن نسخة . وفي س : « وإنما زادت هذه » تحريف .

(٥) س : « يترنمون » تحريف .

(٦) ق : « ويحذون » تحريف .

(٧) ح ت س : « إلا بمد الحرف » . وهو في هامش ب عن نسخة .

(٨) س : « في القوافي الأواخر » .

(٩) س ت : « فكان » .

(١٠) ق : « يشيب » تصحيف .

وقد شَبَّهوا مقاطع الكلام المُسَجَّع ، وإن لم يكن موزوناً وُزْنَ الشَّعر بالشَّعر في زيادة هذه الحروف ، حتى جاء ذلك في أواخر الآي من القرآن ، كقوله تعالى (١) ﴿ فَأَضْلُوا السَّبِيلَ ﴾ (٢) ﴿ وَتَنْظُنُونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا ﴾ (٣) ﴿ وَ قَوَارِيرَا ، قَوَارِيرَ ﴾ (٤) ﴿ وَ قَوَارِيرَ ﴾ لا ينصرف ، وقد أثبت في الوقف (٥) منها ألفاً ؛ لأنها رأسُ آية . وهذا مذهب أبي عمرو (٦) . وبعضهم ينون الأول من « قوارير » (٧) تشبيهاً بتنوين القوافي ، على مذهب (٨) من ينشدها منوَّنة .

وهذه الزيادة غير جائزة في حشو الكلام ، وإنما ذكرناها ؛ لاختصاص الشَّعر بها دون الكلام ، وهي جيِّدة مُطَرِّدة ، وليس (٩) تُخْرِجُهَا جَوْدَتُهَا عن ضرورة الشَّعر ؛ إذ كان (١٠) جوازها بسبب الشَّعر .

(١) س : « كقول الله » .

(٢) سورة الأحزاب ٦٧/٣٣

(٣) سورة الأحزاب ١٠/٣٣

(٤) سورة الإنسان ١٦-١٥/٧٦

(٥) ح ت س : « الأول » . وفي هامش ب : « في نسخة : في الأول منها ألفا » .

(٦) هو أبو عمرو بن العلاء ، العالم اللغوي المشهور ، وأحد القراء السبعة . توفي سنة ١٥٤ هـ . انظر ترجمته ومصادرهما في نزعة الألباء ٢٤ وهامشه .

(٧) قال أبو عمرو الداني في كتابه : « التيسير في القراءات السبع » ص ٢١٧ : « نافع والكسائي وأبو بكر : قواريراً قواريراً بتنوينها ، ووقفوا عليها بالألف . وابن كثير في الأول بالتنوين ، ووقف عليه بالألف ، والثاني بغير تنوين ووقف عليه بغير ألف . والباقون بغير تنوين فيها . ووقف حمزة عليها بغير ألف . ووقف هشام عليها بالألف صلة للفتحة . ووقف الباقر وهم أبو عمرو وحفص وابن ذكوان على الأول بالألف وعلى الثاني بغير ألف . فحصل من ذلك أن من لم ينوَّنها وقف على الأول بالألف إلا حمزة ، وعلى الثاني بغير ألف إلا هشام » .

(٨) كلمة : « مذهب » ساقطة من ت س .

(٩) ي : « وليست » .

(١٠) س : « إذا كان » تحريف .

— ومن ذلك صَرَفُ مالا ينصرف ، وهو جائز في كلِّ الأسماء ، مطرَدٌ فيها ؛ لأنَّ الأسماء أصلها الصَّرَفُ ودخولُ التنوين عليها . وإنما تمتنع من الصرف ، لعللٍ تدخلها ، فإذا اضطر الشاعر رَدُّها إلى أصلها ، ولم يحفل بالعللِ الداخلة عليها ، والدليل على ذلك : أن مالا أصل له في التنوين لا يجوزُ للشاعر تنوينه للضرورة ، ألا^(١) كرى أن الشاعر غيرُ جائز له تنوين الفعل ؛ إذ كان أصله غيرَ التنوين ، وليس يرُدُّه بتنوينه إلى حالة قد كانت له .

فمما جاء منوناً مما لا ينصرف قولُ النابغة :

فَلتَأْتِيَنَّكَ قِصَائِدُ وَلِيَرَكَباً جِيْشُ إِلَيْكَ قِوَادِمَ الْأَكْوَارِ^(٢)

فنون « قصائد » وهي لا تنصرف . وقال أبو كبير^(٣) :

مَنْ مَحَلَّنَ بِهِ وَهْنٌ عِوَاقِدُ [حُبِّكَ النِّطَاقِ فِعَاشَ غَيْرِ مُهَبِّلٍ]^(٤)

فصرف « عواقد » وهي لا تنصرف .

(١) عبارة : « أصلها ولم يحفل ... للضرورة إلا » ساقطة من ح .

(٢) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ق ١٣/٨٢ ص ٩٩ وسيبويه ١٥٠/٢ والخزانة ٦٨٣ والمقتضب ١٤٣/٨ : ٣٥٤/٣ والشتنمري ١٥٠/٢ والعيني على الخزانة ٤٠٦/٨ وغير منسوب في الخصائص ٣٤٧/٢ وفي بعض هذه المصادر : « وليدفعن ألف إليك » ..

(٣) في ق : « أبو كبير » تحريف .

(٤) ما بين المعقوفين زيادة من ت س . والبيت لأبي كبير الهذلي في ديوان الهذليين ص ١٠٧٢ وفيه « حبك الثياب فشب غير مثقل » وهو بهذه الرواية في شرح شواهد المغني ٨١ ورواية : « حبك النطاق فشب غير مهبل » في سيبويه ٥٦٨ ومغني اللبيب ٦٨٦/٢ والشتنمري ٥٦٨ وابن يعيش ٧٤/٨ والخزانة ٤٦٦/٣ والعيني على الخزانة ٥٥٨/٣ والأشعري ٢٩٩/٢ والعيني على الأشعري ٢٩٩/٢ والمقاييس ٣١/٨ واللسان (هبل) ٢١٣/٨٤ وشرح شواهد المغني ٣٢٥

وقال الكسائي^(١) والفراء : يجوز صرف كل مالا ينصرف إلا « أَفْعَلُ مِنْكَ »^(٢)
نحو : « زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْكَ » فإنهما لا يميزان صَرْفَهُ في الشَّعر ، وَزَعَمَا أن « مِنْ » هي التي مَنَعَتْ
من صرفه .

وأبي أصحابنا^(٣) البصريون ذلك ، فأجازوا صرفه ، وذكروا أن العِلَّةَ المانعة لصرف
« أَفْضَلُ مِنْكَ » وَزُنُ الْفِعْلِ ، وأنه صفة ، فيصير بمنزلة « أحمَر » فكما جاز صرف « أحمَر » في
الضرورة ، جاز صرفه ، وليس « لِمِنْ » في منع صرفها تأثير ؛ لأنهم قد قالوا : « زَيْدٌ خَيْرٌ
مِنْكَ » و « شَرُّ مِنْكَ » فينونون لما لم يكن على وزن أفعل ، ولم يمنعوها الصرف بدخول
« مِنْ » عليها .

ومما جاء من صرف مالا ينصرف ، على غير البناء الأول قول أمية بن أبي^(٤)
الصلت :

فَأَتَاهَا أَحْيَمْرٌ كَأَخِي السَّهْـمِ بَعْضُ فَقَالَ كُونِي عَقِيرًا^(٥)

فصرف « أحيمر » .

(١) هو أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي ، رأس مدرسة الكوفة ، وأحد القراء السبعة . توفي سنة ١٨٩ هـ . انظر
ترجمته ومصادرها في إنباء الرواة للقفطي ٢٥٦/٢ وهامشه .

(٢) في هامش ب مايلي : « نسخة أو حاشية : يقولان (من) تقوم مقام الإضافة ، ولا يجمع بين إضافة وتنوين .
كقولك : هو أعقل منك ومن زيد ، أي هو أعقل الرجلين . وقوله :

أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا انْجَلِي
بصبح وما الإصباح منك بأمثل

فأمثل : أفعل من ، على كل حال ، وقد دخله الجر ، والرواة كلهم رَوَوْهُ » .

(٣) كلمة : « زيد » ليست في س ت .

(٤) ب ق ي : « أصحابنا » !

(٥) كلمة : « أبي » ساقطة من س .

(٦) البيت في ديوانه ق ٢٤/٢٥ ص ٤٤ والعينى على الخزانة ٣٧٧/٤ وسأيت هنا مرة أخرى . وفي ت : « يوحى » . وفي
ح : « بزج » .

وقد يُنَوَّن أيضا ما بنى من الأسماء ، التي قد استعملت منونة في حال ، إذا اضطر الشاعر إليه ، كقولك : « يَارَيْدُ » في ضرورة الشعر قال الشاعر :

سَلَامَ الله يَامَطَرُ عَلَيْهَا وليس عليك يَامَطَرُ السَّلَامُ^(١)

وَيُنَشَّدُ بالنصب^(٢) ، فمن نَصَبَ^(٣) رَدَّ الكلمة إلى أصلها ؛ لأن الأصل في النداء^(٤) منصوب . ومن رفع ونَوَّن ، زاد التنوين على لفظه ، كما تفعله فيما لا ينصرف من المرفوع . واعلم أن ما لحقه التنوين مما لا ينصرف في ضرورة الشعر ، لحقه الجر ؛ لأنه يَرُدُّ الكلمة إلى أصلها ، فتحركها بالحركة التي تنبغى لها ، كقول الشاعر النابغة^(٥) :

إذا ما غَدَوَا بالجيش حَلَقَ فوقهم عَصَائِبُ طَيْرٍ تَهْتَدِي بِعَصَائِبِ^(٦)

فخفف « عَصَائِب » لما رَدَّها إلى أصلها .

(١) البيت للأحوص الأنصاري في الخزانة ٢٩٥/١ : ١٣٤/٣ وسيبويه ٣١٣/١ وشرح شواهد المغني ٢٦٠ والشتنمري ٣١٣/١ والعيني على الخزانة ١٠٨/١ : ٤٦٧/٣ : ٢١١/٤ : ٤٣٥/٤ وهو غير منسوب في مغني اللبيب ٣٤٣/٢

(٢) بعده في س ت : « سلام الله يا مطرا عليها » .

(٣) ق ح : « من نصب » .

(٤) س ت : « لأن أصل النداء » .

(٥) س ت : « كقول النابغة » . وكلمة : « النابغة » ساقطة من ق ح .

(٦) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ق ١٢/٤ ص ٥٧ وشرح ابن يعيش ٦٨/١ باختلاف في الرواية .

وقد أجاز الكوفيون والأخفش ترك صرف ما ينصرف^(١) وأباه سيبويه وأكثر البصريين ، لأنه ليس يُحاول بمنع صرف ما ينصرف أصلُ يردّ إليه .

وأنشدوا في ذلك أبياتاً كلها تتخرج^(٢) على غير ما أولوه ، وتنشد على غير ما أنشدوه . فمن ذلك إنشادهم^(٣)

قول عباس بن مرداس السلمى :

فَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَائِشٌ يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي مَجْمَعِ^(٤)

فلم يصرف « مرداساً » وهو أبوه ، وليس بقبيلة .

ومن ذلك أيضا قول الآخر :

وَمَنْ وَلَدُوا عَامِرُ ذُو الطُّولِ وَذُو العَرَضِ^(٥)

فلم يصرف « عامراً » ولم يجعله قبيلة ؛ لأنه قد وصفه فقال : « ذُو الطُّولِ وَذُو العَرَضِ » ، ولو كان قبيلة ، لقال : ذات الطُّولِ وذات العرض .

وأنشدوا أيضا :

وَمَصْعَبُ حِينَ جَدِّ الْأَمِّ رَأَتْ أَكْثَرَهَا وَأَطْيَبَهَا^(٦)

(١) ت س : « ما لا ينصرف » تحريفه .

(٢) ح : « قد تخرج » . وفي ق : « كلها تخرج » .

(٣) ي : « أنشدوه » تحريف .

(٤) البيت في الخزائن ٧١/١ : ٧٣/١ والعينى على الخزائن ٣٦٥/٤ وشرح ابن يعيش ٦٨/١ وعجزة في الخزائن ١٢٢/١

(٥) البيت لذى الإصبع العدوانى في شرح ابن يعيش ٦٨/١ والعينى على الخزائن ٣٦٤/٤ وغير منسوب في مادة (عمر) من اللسان ٢٨٦/٦ وتاج العروس ٤٢٣/٣

(٦) البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ق ٢٢/٤٨ ص ١٢٤ وقية : « لمصعب حين جد القول » والموشح ٢٩٣ وهو غير منسوب في شرح ابن يعيش ٦٨/١ والخزائن ٧٢/١

فأما بيت عباس بن مرداس^(١) فإن الرواية عند أصحابنا^(٢) :

« يفوقان شيخى فى مجمع »

وشيخه هو مرداس ، ورأيت فى شعر عباس بن مرداس فى نسخه عمرو بن أبى عمرو الشيبانى^(٣) : « يفوقان شيخى »^(٤)

وأما : « عَامِرٌ ذُو الطُّولِ وَذُو العَرَضِ » فإن عامراً أبو القبيلة^(٥) فيجوز أن يعنى بلفظه القبيلة ، فلا^(٦) يَصْرَفُ^(٧) . ثم يردُّ الكلام إلى لفظه ، فيَصْرَفُ ، كما قال عز وجل^(٨) : ﴿ أَلَا إِنَّ شَمُودَ كَفَرُوا رَبَّهُمْ ، أَلَا بُعْدُ لَكُمْ لَنُومِدُ^(٩) ﴾ فَصَرَفَ الأول ، وترك صَرَفَ الثانى ، على قراءة أكثر القراء ، فصرف الأول على لفظ^(١٠) أبى القبيلة ، وترك صرف الثانى^(١١) ؛ لأنه أريد بلفظه القبيلة نفسها .

(١) عبارة : « بن مرداس » ليست فى ت .

(٢) فى ب ي : « أصحابنا » !

(٣) هو ابن أبى عمرو الشيبانى . روى عن أبيه وغيره من أهل العلم ، وكان ثبنا واسع الرواية . توفى سنة ٢٣٦ هـ .

انظر ترجمته ومصادرها فى إنباء الرواة للمقفى ٢/٣٦٠ وهامشه .

(٤) عبارة : « ورأيت فى شعر عباس .. شيخى » ساقطة من ح ت س .

(٥) ي : « القبيلة » تحريف .

(٦) س : « ولا » .

(٧) ت : « ينصرف » .

(٨) ت : « جل وعز » .

(٩) سورة هود ٦٨/١١

(١٠) س : « لفظه » .

(١١) عبارة : « على قراءة أكثر القراء ... صرف الثانى » مكررة فى ح بسبب انتقال النظر .

قال^(١) الشاعر في هذا المعنى :

قَامَتْ تُبَكِّيهِ عَلَى قَبْرِهِ مَنْ لِي مِنْ بَعْدِكَ يَا عَامِرُ
تَرَكْتَنِي فِي الدَّارِ ذَا غُرْبَةٍ قَدْ ذُلُّ مَنْ لَيْسَ لَهُ نَاصِرُ^(٢)

فأنت المبكِّية ، وحكى عنها أنها قالت لعامر : تركتني في الحى ذَا غُرْبَةٍ ، وكان حكمها أن تقول : ذَاتَ غُرْبَةٍ ، ولكنه ردَّ الكلام إلى معنى الإنسان ؛ لأنها إنسان ، فكانها قالت : تركتني إنساناً ذَا غُرْبَةٍ . وكذا^(٣) قوله : ذو الطول وذو العرض ، ردّه إلى نفسِ عامر . وأما^(٤) قوله : « ومصعب حين جدَّ الأمر » ، فإن أصحابنا يروونه : « وأنتم حين جدَّ الأمر » وقد يروى في نحو هذا بيت لدؤسر بن ذُهَيْل^(٥) القرَيعي :

وَقَائِلَةٌ مَا بَالَ دَوْسَرَ بَعَدْنَا صَحَا قَلْبُهُ عَنْ آلِ لَيْلَى وَعَنْ هِنْدٍ^(٦)

والجيد الصحيح في إنشاد هذا البيت : « وقائله ما للقرَيعي بعدنا » .

(١) ح ت س : « وقال » .

(٢) ينسبان للأعشى في المحكم لابن سيده ١٠٩/٢ وليس في ديوانه . وهما لأعرابية في العقد الفريد ٢٥٩/٣ : ٣٩٠/٥ وبغير نسبة في اللسان (عمر) ٢٨٦/٦ وشرح ابن يعيش ١٠١/٥ وسمط اللآلئ ١٧٤/١ ومجاز القرآن ٧٦/٢ والأنشباء والنظائر ٧٢/٣ : ١١١/٣ والثاني في أمثال أبي عكرمة ١٢٦ بلا نسبة كذلك .

(٣) ت : « وكذلك » .

(٤) س : « فأما » .

(٥) في الأصمعيات ص ١٦٨ « ذهيل » !

(٦) البيت من قصيدة أصمعية في الأصمعيات ق ١/٥٠ ص ١٦٨ والعينى على الخزانة ٣٦٦/٤ وغير منسوب في الخزانة ٧٢/١

[قال أبو سعيد^(١)] وكان ابن السراج^(٢) يقول : لو صَحَّت الرواية في ترك صرف
ما ينصرف^(٣) ، ما كان بآبعد^(٤)

من قولهم :

فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ لِمَنْ جَمَلُ رَحْوِ الْمَلَاطِ نَجِيبٌ^(٥)

فإنما هو^(٦) : « فبيناه هو^(٧) يَشْرِي رَحْلَهُ » فَحَذَفَ الواو من هُوَ ، وهي متحركة من
نَفْس الكلمة ، وليست بزائدة ، فإذا جاز أن يُحذف ما هو من نفس الحرف ، جاز أن يُحذف
التنوين ، الذي هو زائد ، للضرورة .

قال أبو سعيد : والذي قاله وَجَّهٌ ، غير أن حذف التنوين عِنْدِي ، وإن كان زائداً
أقبح من حذف الواو في « هو » ؛ لأن التنوين علامة تُفَرِّقُ بين ما ينصرف وما لا ينصرف ،
وسقوطه يوقع اللَّبْسَ ، وحذف الواو من « هو » لا يُوقِعُ لَبْساً ، ولا يُلْحِقُهُ بغير بابِهِ .

(١) ما بين المعقوفين زيادة من ت ومكانها في ح س : «قال المفسر» .

(٢) ح ت س : «وكان أبو بكر بن السراج» .

(٣) ح : «ما لا ينصرف» تحريف .

(٤) ق ح : «ما بعد» تحريف .

(٥) البيت للمعجير السلولى في الخزانة ٣٩٦/٢ والشتنمرى ١٤/١ وله أو للمخلب الهلالى فى الخزانة ٣٩٦/٢ وغير

منسوب فى الخصائص ٦٩/١ والخزانة ٧٢/١ وشرح ابن يعيش ٦٨/١ : ٩٦/٣

(٦) ت : «وإنما هو» . وفى س ح : «والكلام» .

(٧) كلمة : «هو» ساقطة من ق .

ومأ زيد عليه حَرْفٌ للضرورة قولهم في الشعر^(١) : «رَأَيْتُ جَعْفَرًا» و«مَرَرْتُ
 بِجَعْفَرٍ» و«هَذَا جَعْفَرٌ» ، وذلك أنهم يقولون في الوقف : «هَذَا جَعْفَرٌ» و«مَرَرْتُ
 بِجَعْفَرٍ» ؛ ليدُلُّوا على^(٢) أن آخره متحرك في الوصل ؛ لأنهم إذا شَدُّوا اجتمع ساكنان في
 الوقف ، الحرفُ الذي كان في الأصل^(٣) ، والحرفُ المزيد ، وقد عَلِمَ أن الساكنين^(٤) لا بُدَّ من
 تحريك أحدهما في الوصل ، فشدُّوا ؛ ليدُلُّوا بالتشديد على التحريك في الوصل . وإنما
 يَفْعُلُون هذا فيما كان^(٥) قبل آخره متحركاً مثل : «خالدٍ» و«جَعْفَرٍ» إذا وَقَفُوا عليه ، ولا
 يفعلون في زيدٍ وعَمْرٍو ، لثلاثِ تنوَالٍ ثلاثة^(٦) سواكن ، فإذا وصلوا رَدُّوا الكلام إلى أصله
 فقالوا : «مَرَرْتُ بِجَعْفَرٍ يَافَتِي» ، و«هَذَا جَعْفَرٌ فَاغْلَمْ» استغنوا عن التشديد بتحريك
 آخره ؛ إذ كانوا إنما شَدَّدُوهُ ؛ ليدُلُّوا على التحريك في الوصل ، فإذا اضطر الشاعر إلى
 تشديده في الوصل شَدَّدَهُ ، وأجراه مجزأه في الوقف فقال : «رَأَيْتُ جَعْفَرًا» و«مَرَرْتُ
 بِجَعْفَرٍ» و«هَذَا جَعْفَرٌ» .

قال الشاعر :

مُهَرَّأَبِي الْحَبَابَ لَا تَشَلِّ بَارِكْ فِيكَ اللَّهُ مِنْ ذِي أَلٍّ
 وَمِنْ مُوصًى لَمْ يُضَعَّ قِيلاً لِي خَوَارِجاً مِنْ لَفْظِ الْقَسْطِ

(١) كلمة : «في الشعر» ساقطة من ق .

(٢) كلمة : «على» ساقطة من س ت .

(٣) ح : «الوصل» .

(٤) عبارة : «أن الساكنين» ساقطة من س .

(٥) كلمة : «كان» ليست في ت .

(٦) كلمة : «ثلاثة» ليست في س .

إِذَا أَخَذَ الْقُلُوبَ بِالْأَفْكَلِ^(١)

وإنما هو : « الْأَفْكَلُ »^(٢) ، و « الْقَسْطَلُ » مخففان .

ونظير هذا قولهم : « الضَّارِبُونَهُ »^(٣) والقَاتِلُونَهُ إِذَا وَقَفُوا عَلَيْهِ ، يَزِيدُونَ الْهَاءَ ، لبيان حركة النون ، وكذلك كلُّ حركةٍ ليست للإعراب يجوز أن تلحقها هذه الهاء ؛ فتقول^(٤) : « أَيْنَهُ » ، و « كَيْفَهُ » في الوقف . فإذا اضطر الشاعر جاز أن يُجْرى هذه الهاء في الوصل مُجْراها في الوقف ، ويجعلها كهاءٍ من نفس الكلمة داخلة للضمير .

قال الشاعر :

هُمْ الْقَائِلُونَ الْخَيْرَ وَالْأَمْرُونَهُ إِذَا مَا خَشُوا مِنْ مُعْظَمِ الْأَمْرِ مُفْطَعًا^(٥)

وقال آخر :

وَلَمْ يَرْتَفِقْ وَالنَّاسُ مُحْتَضِرُونَهُ لَدَيْهِ وَأَيْدِي الْمُعْتَفِينَ رَوَاهِقُهُ^(٦)

(١) البيتان الأولان منسوبان لأبي الخضر اليربوعي في اللسان (ألل) ٢٤/١٣ (شلل) ٣٨٤/١٣ وهما بغير نسبة في إصلاح المنطق ٢٠ وأمالى القالى ٤٣/١ والثلاثة الأولى بلا نسبة كذلك في تهذيب إصلاح المنطق للتبريزي ٣٠/١ وسمط اللآلى ١٧٣/١ وفي ح ت في الأول : « خيل أبي » وفي ق : « مهرا ب » تحريف . وفي ح في الخامس : « كالأفكل » .

(٢) س : « كالأفكل » .

(٣) ت : « هم الضاربون » .

(٤) ح ت س : « فيقال » .

(٥) البيت في خزانة الأدب ١٨٧/٢ والدرر اللوامع ٢١٥/٢ وسيبويه ٩٦/١ والشتنمري ٩٦/١ وابن يعيش ١٢٥/٢ وتاج العروس (الهاء) ٤٥٣/١٠ باختلاف في الرواية . وفي س : « الخير والفاعلونه .. محدث الأمر » . وفي هامش ب ي : « محدث الأمر معظما » وهو في ق في صلب النص .

(٦) البيت في كتاب سيبويه ٩٦/١ وابن يعيش ١٢٥/٢ والشتنمري ٩٦/١ وخزانة الأدب ١٨٦/٢ : ١٨٨/٢ وفي الجميع : « جميعا وأيدى » وهو في هامش ب عن نسخة .

والصحيح^(١) الجيد في هذا أن تكون الهاء هي هاء الوقف ، وجعلها في الوصل على حكمها في الوقف وحركها كما قال : « القسطل » و « الأفكل » .

وقال بعضهم : هذه الهاء هي ضمير المفعول ، وضمير المفعول متى اتصل باسم الفاعل لم يجز فيه إلا حذف التنوين في الواحد والنون في الاثنين والجماعة ، ألا ترى أنك تقول هذا^(٣) ضاربك ، وهذا^(٤) ضاربك ، وهؤلاء ضاربوك ، ولا يقال : هذا ضاربك وهذا ضاربانك ، غير أن سيوبه قد أجاز هذا في ضرورة الشعر . وأنشد البيهقي^(٦) اللذين أنشدنا ، وضعفها وجعلها موضوعين .^(٧)

ومن ذلك أنهم قد^(٨) يزيدون في آخر الاسم نونا مشددة ؛ كقولهم في « القطن » : « قطنن » وهذا من أقبح الضرورة^(٩) .

وقال^(١٠) الراجز :

كَأَنَّ تَجْرَى دَمْعَهَا الْمُسْتَنِّ قُطْنَةٌ مِنْ أَجُودِ الْقُطْنِ^(١١)

(١) س : « فالصحيح » .

(٢) كلمة « ها » ساقطة من ت .

(٣) في ي : « وهذا ضاربك » تحريف . وهذه الجملة ساقطة من ق .

(٤) أى بتنوين الباء . وجملة : « هذا ضاربك » ساقطة من س ت .

(٥) عبارة : « ضاربوك ولا يقال ... وهؤلاء » ساقطة من ح .

(٦) كلمة : « البيهقي » ساقطة من ي .

(٧) كلمة : « موضوعين » ليست في ت س . وانظر كتاب سيوبه ٩٦/١

(٨) كلمة : « قد » ساقطة من ق .

(٩) ت : « الضرورات » .

(١٠) ت س : « قال » .

(١١) البيهقي لقارب بن سالم المري وقيل لدهلبي بن قريع في نوادر أبي زيد ١٦٨ وقبلها ثلاثة أبيات ، وهما في اللسان

(قطن) ٢٢٣/١٧ وفي الثاني : « قطنة » كما في ت س . وفي هامش ب : « وتروى قطنة » وهما بهذه الرواية كذلك في

تهذيب إصلاح المنطق ٢٩/٢ لدهلبي بن سالم أحد بني مرة بن ربيع بن قريع .

ويروى : القُطْنُ^(١) فزادوا نوناً أخرى في القُطْنَةَ ، وأصلها بنوني واحدة ، وإنما زادها إتباعاً للنون الأولى^(٢) ، وستقف على ما يزداد للإتباع ، إن شاء الله تعالى^(٣) .
ومن ذلك قول الراجز لابنه^(٤) :

أحبُّ منك مَوْضِعَ الوُشْحَنِّ ومَوْضِعَ الإِزَارِ والقَفْنِ^(٥)

والأصل^(٦) : الوُشْحُ : جمع وِشَاح ، والقفا . وزاد نوناً مشددة ، وفتح لها ما قبلها ، تشبيها بالنون المشددة^(٧) ، التي تزداد في آخر الأفعال للتأكيد ، وكسرها بحق الاسمية ، كما تدخل هاء التأنيث فيُفتح لها ما قبلها ، ثم تُعَرَّبُ هي . ودخلت هذه النون على « قفا » فالتقى ساكنان ، الألف التي في « قفا » ، والنون الأولى^(٨) من النونين ، وليس زيادة النون في هذين البيتين ، كزيادتها فيما قبل .

(١) ق : «العطن» تحريف . وبعده في ح ت س : «فزاد نونا في القطنن إتباعاً للنون الأولى وشدها» ومثل هذا في هامش ب عن نسخة .

(٢) في ب ق ي ح : «الأولة» وهو لحن . انظر كتابنا : لحن العامة والتطور اللغوي ٤/٢١٦

(٣) كلمة : «تعالى» ليس في ت .

(٤) كلمة : «لابنه» ساقطة من س .

(٥) البيتان لدهلج بن قريع في اللسان (وشرح) ٤٧٣/٣ وفي الثاني : «وموضع اللبة والقرنين» . وغير منسويين في اللسان (قفن) ٢٢٦/١٧ والدرر اللوامع ٢٢٠/٢ وقال الشنقيطي عنها : «ولم أعثر على قائل هذا البيت» ! وتهذيب اللغة ١٩١/٩ والأول منها غير منسوب كذلك في تهذيب اللغة ١٤٦/٥

(٦) ح ت س : «والأصل فيه» .

(٧) كلمة : «المشددة» ليست في س .

(٨) ب ق ي ح : «الأولة» وهو لحن . انظر كتابنا : «لحن العامة والتطور اللغوي» ٤/٢١٦

وأما زيادة الحركة ، فإنهم قد يحركون الحرف^(١) الساكن بحركة ما قبله ، إذا اضطرُّوا إلى ذلك ، فمن ذلك قول رؤبة^(٢) :

وقاتم الأعماقِ خاوى المخترق مُشْتَبِه الأعلامِ لَمَاعِ الحَفَقِ^(٣)

وإنما هو : « الحَفَق »^(٤) ، فحرك الفاء ، بحركة الخاء^(٥) .

ومثله قول زهير :

ثم استمروا وقالوا إنَّ مَوْعِدكم ماء بشرقيِّ سلمى فيبدأو رَكْكَ^(٦)

(١) ي : « يحرفون » تحريف .

(٢) ت : « رؤبة بن العجاج » .

(٣) البيتان في ديوانه ق ١/٤٠ - ٢ ص ١٠٤ وشرح شواهد المغنى ٢٥٩ والدرر اللوامع ٣٨/٢ واللسان (خفق) ٣٦٧/١١ والعينى على الخزانة ٣٨/١ ومغنى اللبيب ٣٤٢/٢ « المخترق » و « الحفقن » والدرر اللوامع ١٠٤/٢ « المخترقن .. الحفقن » . والأول منها في الخزانة ٢٠١/٤ وغير منسوب في اللسان (قيد) ٣٧٦/٤ والخصائص ٢٦٤/٢ والخزانة ٣٩/١ وسيبويه ٣٠١/٢ والسننرى ٣٠١/٢ والعينى على الخزانة ٣٨/١ وشرح شواهد المغنى ٢٦٥

(٤) ي : « الفق » تحريف .

(٥) كلمة : « الخاء » ساقطة من ت .

(٦) البيت في ديوانه ص ١٦٧ واللسان (قيد) ٣٤٠/٤ (ركك) ٣١٨/١٢ ومعجم ما استعجم ١٥٠/١ والمقتضب ٢٠٠/١ والكمال للمبرد ٢٦١/٢ وعجزه في الخصائص ٣٣٤/٢ وفي بعض هذه المصادر : « إن مشربكم » وفي ت : « إن وجهتكم » وفي س : « إن وجهتنا » .

واسم الماء - فيما ذكروا : رَكُّ (١) ، فاضطرَّ الشاعر إلى تحريك الكاف الأولى ، بحركة
الراء ومثله في هذه القصيدة :

كما استغاثَ بَسِيءٍ فَرُّ غِيْطَلَةٍ خافَ العُيُونُ فلم يُنْظَرْ به الحَشَكُ (٢)

وإنما هو : « الحَشَكُ » ومعناه : الدَّرَّة ، وامتلاء الضرع ، (٣) ، من قولك : حَشَكَ
يَحْشِكُ حَشَكًا. قال (٤) الهذلي :

إذا تَجَرَّدَ نَوْحٌ قَامَتَا مَعَهُ ضَرْبًا أَلِيًّا بِسَبَبِ يَلْعَجُ الجِلْدَا (٥)

فكسر (٦) اللام من «الجلد» إتياعا للجيم (٧) ، والقصيدة من الضرب الأول (٨) من
البسيط ، موضع اللام من «الجلد» متحرِّك ،

(١) انظر معجم ما استعجم للبكري ١٥٠/١ : ٦٧٠/٢

(٢) البيت في ديوانه ص ١٧٧ واللسان (حشك) ٢٩٣/١٢ (غطل) ٩/٩٤ والتاج (حشك) ١٢٠/٧ (غطل)
٤٦/٨ والمقاييس ٤٤٠/٤ والإبل للأصمعي ٨٧ وإصلاح المنطق ٢٩ والاشتقاق لابن دريد ١٢٠ وأمالى القالى
١٠٨/٣ : ٧٧/١ : ١٧٢/١ : ١٤٥/٢ : ٣٠٩/١ : ٧٠٥/٢ : ٨٦٠/٢ : ٩٠/١ : ١٠٨/٣ : ٣٥٤/٣

(٣) في اللسان (حشك) ٢٩٣/١٢ : « الحشك شدة الدرة في الضرع ، وقيل سرعة تجمع اللبن فيه » .

(٤) س : « وقال » .

(٥) البيت لعبد مناف بن ريع الهذلي في ديوان الهذليين ص ٦٧٢ ونوادير أبي زيد ٣٠ ومادة (لعج) من اللسان ١٨١/٣
والتاج ٩٤/٢ ومادة (جلد) من اللسان ٩٧/٤ والتاج ٣٢٢/٢ والمقاييس ٢٥٤/٥

(٦) ق : « وكسر » .

(٧) س : « للجلد » تحريف .

(٨) أى محبوبون العروضة والضرب . و« الحنين » : حذف الثاني الساكن ، فتصير « فاعلن » : « فَعِلْن » انظر الإقناع في
العروض وتخريج القوافي للصاحب بن عباد ص ١٦

وأولها :

ماذا يَغِيرُ ابْتَقَى رِبْعٌ عَوِيلَهُمَا لا تَرْقُدَانِ وَلَا بُؤْسَى لِمَنْ رَقْدَا^(١)
وأما قول الراجز^(٢) :

عَلَّمْنَا أَخَوَانَا بَنُو عِجْلٍ شُرَبَ النِّيْذِ وَاعْتَقَالًا بِالرَّجْلِ^(٣)

فليس من هذا الباب ، وإنما^(٤) هو من باب إلقاء حركة الحرف الأخير^(٥) على الساكن
الذي قبله ، وهو جَيْدٌ بالغ في الكلام والشعر ، كقولك : «مَرَرْتُ بِبَكْرٍ» ، «وَهَذَا بَكْرٌ» ؛
كقول^(٦) أوس^(٧) :

كَمَا طَرَقَتْ بِنَفَاسٍ بِكْرٌ^(٨)

أراد : «بِكْرٍ»^(٩) . ومثله :

عَجِبْتُ وَالْدَّهْرُ كَثِيرٌ عَجْبُهُ مِنْ عَنَزَى سَبْنَى لَمْ أَضْرِبُهُ^(١٠)

(١) البيت في ديوان الهذليين ص ٦٧١ ومادة (غير) من اللسان ٣٤٦/٦ والتاج ٤٦١/٣ وغير منسوب في مقاييس
اللمعة ٤٠٤/٤ وفي ق : « إن رقدا » تحريف .

(٢) ق س : « قول الآخر » .

(٣) البيتان في مادة (عجل) من اللسان ٤٥٦/١٣ والتاج ٧/٨ والخصائص ٣٣٥/٢ والعين على الخزانة ٥٦٧/٤
غير منسوب في الجميع ، وباختلاف في الرواية في بعضها .

(٤) س ت : « من هذا إنما » .

(٥) ي : « والأخير » وفي ت س : « الآخر » . وكلاهما تحريف .

(٦) س ت : « كما قال » .

(٧) ح : « امرئ القيس » تحريف ووهم .

(٨) البيت في ديوانه ق ١٢/١٤ ص ٣١ وصدده : « لنا صرخة ثم إسكانة » وهو لأوس بن حجر كذلك في اللسان
(نفس) ١٢٥/٨ (طرق) ٩٣/١٢

(٩) عبارة : « أراد : بكر » ساقطة من ح .

(١٠) البيت لزياد الأعجم في سيبويه ٢٨٧/٢ والشتنمري ٢٨٧/٢ والدرر اللوامع ٢٣٤/٢ واللسان (لم) ٢٨/١٦
وغير منسوب في شرح ابن يعيش ٧٠/٩ وفي ق : « غيزى ستنى » وهو تصحيف .

وإنما هو^(١) : «أضرِبُهُ» في الوصل ، فألقى ضمة الهاء على الباء^(٢) .

ومن ذلك^(٣) زيادة الحركة على ما ينبغي أن يكون استعمال اللفظ عليه ، وهو^(٤) إظهار المدغم ؛ كقولك^(٥) في «رَادٌّ» : «رَادِدٌ» ؛ لأنه فاعل ، فأدغمت الدال الأولى^(٦) في الثانية ، لأنه^(٧) تنطق^(٨) بها^(٩) في مرة واحدة طلباً للتخفيف ، ولأنه يثقل أن يتكلم بالحرف ثم يعاد إليه فيتكلم به من غير فاصلٍ . وستقف على علة استئصال ذلك إن شاء الله تعالى^(١٠) .

فإذا اضطر شاعر^(١١) رده إلى الأصل ، فأظهره وحركه^(١٢) بما يكون له من الحركات ، فمن ذلك قول قَعْنَب بن أُم صاحب^(١٣) :

مَهْلًا أَعَادِلَ قَدْ جَرَّبْتُ مِنْ خُلَّتِي أَنِّي أَجُودُ لِأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَنُّوا^(١٤)

(١) كلمة : « هو » ساقطة من ي .

(٢) ب ق ي ح : « الراء » تحريف .

(٣) كلمة : « ذلك » ساقطة من ت .

(٤) كلمة : « وهو » ساقطة من ق ت .

(٥) ح ت س : « كقولهم » .

(٦) ح : « الأولى » . وهو لحن . انظر كتابنا : لحن العامة والتطور اللغوي ٤/٢١٦

(٧) ي س ت : « لأن » .

(٨) ح : « ثاينطق » .

(٩) س : « بها » تحريف .

(١٠) كلمة : « تعالى » ليست في س ت .

(١١) س : « الشاعر » . وفي ق : « شاعر » وهو تحريف .

(١٢) ت : « فحركه وأظهره » .

(١٣) شاعر أموى كان في أيام الوليد بن عبد الملك ، وأم صاحب أمه ، وأبوه ضمرة أخو بني سحيم بن عمرو بن خديج

ابن عوف بن بهثة . انظر ألقاب الشعراء لمحمد بن حبيب ٣١٠/٢

(١٤) البيت من قصيدة له في مختارات ابن الشجري ص ٨ وبعضها في الحماسة بشرح المرزوقي ص ١٤٥٠ والبيت في

كتاب سيبويه ١١/١ : ١٦١/٢ والمقتضب ١٤٢/١ : ٢٥٣/١ : ٣٥٤/٣ ومادة (ظلل) من اللسان ٤٤٦/١٣

والناج ٤٢٧/٧ والسننرى ١١/١ : ١٦١/٢ وسقط اللال ٥٧٦/١ والخصائص ١٦٠/١ وشرح شواهد

الشافية ٤٩٠/٤ وفي س : « ظننوا » تحريف .

والذى يستعمل : ضُنُوا^(١) فردّه إلى أصله ؛ إذا كان أصله : ضَنَنَ ، فمن ذلك^(٢) :

الحمدُ لله العلىُّ الأجلُّ^(٣)

والذى يستعمل :الأجلَّ . ومنه^(٤) :

تشكو الوجى من أظللٍ وأظللٍ^(٥)

أراد : من أظَلَّ وأظَلَّ^(٦)

ومن نحو هذا : تحريك المعتلِّ فيما حقُّه^(٧) أن يكون اللفظ به على السكون ، وردّه إلى أصله

(١) ي س : « ظنوا » تحريف .

(٢) ي ت س : « ومن ذلك » .

(٣) البيت مطلع لامية أبى النجم العجل المشهورة في الطرائف الأدبية ص ٥٧ والخزانة ٤٠١/١ وشرح شواهد المغنى ١٥٤ والمقتضب ١٤٢/١ وشرح شواهد الشافية ٤٩١/٤ ومادة (جلل) من اللسان ١٢٣/١٣ والتاج ٢٦١/٧ والخصائص ٨٧/٣ : ٩٣/٣ غير منسوب في الأخيرين .

(٤) س ت : « ومنه أيضاً » .

(٥) البيت للعجاج في ديوانه ق ٨٨/٢٩ ص ٤٧ ونوادر أبى زيد ٤٤ والخصائص ١٦١/١ ومادة (ظلل) في اللسان ٤٤٦/١٣ ويروى لأبى النجم العجل في المقتضب ٢٥٢/١ : ٣٥٤/٣ وشرح شواهد الشافية ٤٩١/٤ ولم أجده في لاميته في الطرائف الأدبية ٥٧ - ٧١ وهو غير منسوب في كتاب سيبويه ١٦١/٢ والسننرى ١٦١/٢ والخصائص ٨٧/٣

(٦) كلمة : « وأظَلَّ » ليست في س .

(٧) ت : « المعتل الذى ينبغى » .

في التحريك^(١) الذي ينبئ له مع ما فيه من الاستئصال ، لتقويم اللفظ^(٢) فمن ذلك قول
[ابن^(٣)] قيس الرقيات :

لَا بَارَكَ اللَّهُ فِي الْغَوَائِي هَلْ يُضْبِحُنَ إِلَّا هُنَّ مُطَلَّبُ^(٤)

ومنه قول جرير :

فَيَوْمًا يَجَارِينِ الْهَوَى غَيْرَ مَاضِي وَيَوْمًا تَرَى مِنْهُنَّ غَوْلًا تَقُولُ^(٥)

وإنما الوجه ألا تُكسرَ الياء المكسورة ما قبلها ، ولا تضم : لاستئصال الضم والكسر
عليها وإن كانت النية فيها التحريك ، فكان^(٦) الوجه : لا بَارَكَ اللَّهُ فِي الْغَوَائِي ، بتسكين
الياء وغير ماضٍ ، يسقوط^(٧) الياء لدخول التنوين ؛ لأنها تسكن والتنوين ساكنٌ ،
فتحذف لالتقاء الساكنين .

(١) عبارة : « فيما حقه .. التحريك » ساقطة من ح .

(٢) ح ت س : « لتقويم الوزن » .

(٣) زيادة من س . وهي زيادة لازمة فالشاعر اسمه عبيد الله بن قيس الرقيات .

(٤) البيت في ديوانه ق ٥ / ١ ص ٣ برواية تسلم من الضرورة وهي : « في الغوائى فما » . ثم ذكر في شرحه روايتنا عن
الخليل ، وقال عنها : جعل الغوائى مثل المضارب ، أخرج ذوات الياء مخرج التمام فأعربه . والبيت برواية
السيرافي في المقتضب ١٤٢ / ١ : ٣٥٤ / ٣ وشرح ابن يعيش ١٠١ / ١٠ وسيبويه ٥٩ / ٢ والدرر اللوامع ٣٠ / ١
وشرح شواهد المغنى ٢١١ والشتنمرى ٥٩ / ١ وهو غير منسوب في معنى اللبيب ٢٤٣ / ١ والخصائص ٢٦٢ / ١ :
٣٤٧ / ٢ والمنصف ٦٧ / ٢

(٥) البيت في ديوانه ص ٤٥٥ وفيه : « غير ماضيا » وخزانة الأدب ٥٣٤ / ٣ ونوادر أبي زيد ٢٠٣ والخصائص ١٥٩ / ٣
والمقتضب ١٤٤ / ١ : ٣٥٤ / ٣ واللسان (غول) ٢١ / ١٤ وأمالى ابن الشجرى ٨٦ / ١ والمنصف ٨٠ / ٢ وفى
بعض هذه المصادر خلاف فى الرواية .

(٦) س : « فكان » ؟

(٧) ت : « بإسقاط » .

وأما قول جرير^(٢) : فإن أكثر^(٣) رواة الشعر ينشدونه : «غير ما صبي»^(٤) ؟
والمعنى : يجارين الهوى بالحديث والمجالسة ، دون التخطي إلى ما لا يجوز .

ومن ذلك قوله :

ألم يأتيك والأنباء تنمى بما لا قت بني لبون بني زياد^(٥)

والوجه فيه : «ألم يأتك» تسقط للجزم الياء : لأنها ساكنة في الرفع غير أن الشاعر إذا اضطر جازله أن يقول : «يأتيك»^(٦) في حال الجزم ، إذا كان من قوله : يأتيك في حال^(٧) الرفع^(٨) فلحق هذه الضرورة جزم أسكنها ، وكان علامة للجزم حذف الضمة .

وفي الناس من يتأوله على غير هذا فيقول : نحن إذا قلنا : «يأتيك» في حال الرفع تقدّر ضمة محذوفة ، فإذا جزمناه قدرنا حذف تلك الضمة ، وإن لم يظهر شيء من ذلك في اللفظ ، كما تقول : «رأيت العصا» و«مررت بالعصا» ، وهذه العصا فتكون في النية حركات مختلفة

(١) ت : « فأما » .

(٢) ح : « بيت جرير » .

(٣) ت : « فإن كان أكثر » !

(٤) ح : « ماض » . ت : « ماضى » .

(٥) البيت لقيس بن زهير العبسي في كتاب سيبويه ٥٩/٢ والشتنمري ٥٩/٢ ونوادري زيد ٢٠٣ واللسان (أتي)

١٤/١٨ والأشعري ١٠٣/١ وغير منسوب في معني اللبيب ١٠٨/١ : ٣٨٧/١ وتاج العروس (الياء)

١٠/٤٦١ والأشعري ٤٤/٢ وشرح ابن يعيش ٢٤/٨ والخزائن ٥٣٣/٣ : ١٦١/٤ والنصف ٨١/٢ وتفسير

القرطبي ٢٥٧/٩

(٦) عبارة : « تسقط للجزم الياء ... يأتيك » ساقطة من ح بسبب انتقال النظر .

(٧) عبارة : « الجزم ... في حال » ساقطة من ت بسبب انتقال النظر .

(٨) عبارة : « إذا كان من قوله يأتيك في حال الرفع » ساقطة من ق ي ح وهي في ب على الهامش .

لا تظهر في اللفظ ويشد^(١) هذا قراءة ابن كثير^(٢) : ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾^(٣) في بعض الروايات عنه . وهذا قليل في الكلام جداً .

وهذا النحو قول عبد يعقوب بن وقاص الحارثي :

وَتَضَحَّكَ مَنَى شَيْخَةً عَبْشَمِيَّةً كَأَن لَّمْ تَرَى قَبْلِي أَسِيرًا يَمَانِيًا^(٤)

ويروى : « تَرَى » على خطاب المؤنث ؛ فمن قال : « تَرَى » على الخطاب^(٥) ، فلا ضرورة فيه ، ومن قال : « تَرَى » فهو على التقدير الثاني في البيت الذي قبله ، وهو أنه^(٦) جعل الجزم حذف الحركة المنوية في الألف^(٧)

فإن قال قائل : فقد قرأ حمزة^(٨) : ﴿لَا تَخَفْ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى﴾^(٩) وليس في القرآن ضرورة .

(١) ت : « ويشد » تحريف

(٢) في تفسير القرطبي ٢٥٦/٩ : « وقرأ ابن كثير : إنه من يتقى ، بإثبات الياء ، والقراءة بها جائزة على أن تجعل من بمعنى الذي وتدخل يتقى في الصلة ، فتثبت الياء لا غير » .

(٣) سورة يوسف ٩٠/١٢

(٤) البيت في قصيدة مفضلية في شرح المفضليات (لايل) ق ١٢/٣٠ ص ٣١٨ والخزانة ٣١٦/١ وذيل الأمالى ١٣٣ والنقائض ١٥٣/١ واللسان (شوس) ٤٢١/٧ وشرح ابن يعيش ١٠٦/١٠ والعينى على الخزانة ٢٠٧/٤ وغير منسوب في الأشموني ١٠٣/١ وشرح ابن يعيش ٩٧/٥ والمذكر والمؤنث للمبرد ١١٦ مع مصادر أخرى في هامشه .

(٥) عبارة : « على الخطاب » ساقطة من ت .

(٦) ق : « وهو الذي » تحريف .

(٧) على هامش ب العبارة التالية : « حاشية : يحتمل أن يكون من المقلوب ، قد قالوا : راء مثل شاء ، ثم تصير لم يراً ، مثل لم يشأ ، ثم تخفف . ويحتمل من باب إشباع الحركة مثل : منتزاح » .

(٨) في التيسير للداني ١٥٢ : « حمزة : لا تخف دركا ، بجزم الفاء والباقون يرفعها وألف قبلها » .

(٩) سورة طه ٧٧/٢٠

قيل له : في ذلك وجهان سوى هذا ، أحدهما : أنه جعل الأول نهياً ، والثاني خبراً ، كأنه قال : ولا تَخَفْ دَرَكاً وأنت لا تخافه امتثالاً لما أَمَرْنَاكَ بِهِ ، وانزجاراً^(١) عما^(٢) زَجَرْنَاكَ عنه^(٣) ، ومثله كثير في الكلام .

والوجه الثاني : أن تكون الألف في : «تَخَشَى» زِيدَتْ لِإِطْلَاقِ الْفَتْحَةِ إِذْ كَانَتْ رَأْسَ آيَةٍ كَمَا تَزَادُ فِي الْقَوَافِي وَالْكَلامِ الْمَسْجُوعِ .

ومثل الآية قوله ﴿سَنُقَرِّئكَ فَلَا تَنْسَى﴾^(٤) يجوز أن يكون خبراً كأنه قال : سنقرئك ونزيل عنك النسيان ، فلست تنساه^(٥) ، وذلك أنه عليه السلام قد كان قبل نزول هذه الآية يتلقى الوحي بإعادة ما أوحى إليه قبل استتمامه مخافة النسيان ، ويعجل في تلقيه ، فنهاه الله تعالى عن ذلك بقوله : ﴿وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضَى إِلَيْكَ وَحْيُهُ﴾^(٦) وبشره بأنه لا ينساه فهذا وجه .

والوجه الثاني : لا يكون نهاء عن التَّشَاغُلِ وَالْإِهْمَالِ الْمُؤْدِيَيْنِ إِلَى النِّسْيَانِ لِمَا^(٧) أَقْرَأَ ؛ لِأَنَّ النِّسْيَانِ لَيْسَ هُوَ^(٨) بِفَعْلِ النَّاسِي ، فَيُنْهَى^(٩) عَنْهُ ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ فَعْلِ اللَّهِ تَعَالَى^(١٠) ، يُحَدِّثُهُ عِنْدَ إِهْمَالِ مَا يَنْسَى وَتَرْكِ مَرَاعَاتِهِ .

(١) س : « وانزجارنا » تحريف .

(٢) ح : « لما » تحريف .

(٣) كلمة : « عنه » ساقطة من ق .

(٤) سورة الأعلى ٦/٨٧

(٥) ت س : « تنسى » وهو في هامش ب عن نسخة .

(٦) سورة طه ١١٤/٢٠

(٧) س ت : « نسيان ما » .

(٨) كلمة : « هو » ساقطة من س ت .

(٩) ت : « الناس فينها » .

(١٠) كلمة : « تعالى » ليست في س . ومكانها في ت : « عز وجل » .

وفي الآيتين^(١) التقدير الذي ذكرناه في البيتين ، وفي القراءة المروية عن ابن كثير .

واعلم أن الاعتلال قد يُلْحَقُ البناء الذي لا ينصرف ، ولا يدخله التثوين ؛ فيدخله التثوين^(٢) بسبب لحاقه ؛ فمن ذلك : «جَوَارِي» وبأبها ومن ذلك رجل يسمى «بَيْرَمِي» و«يُعِيلِي» والوجه في ذلك في حال الرفع والجر أن يقال : «مَرَرْتُ بِجَوَارِي» و«هذه جَوَارِي يَافَتِي» و«مَرَرْتُ بِبَيْرَمِي»^(٣) ، «وهذا بَيْرَمِي يَافَتِي»^(٤) ومثاله من الصحيح : «مَرَرْتُ بِضَوَارِبٍ» و«هؤلاء ضَوَارِبُ» و«مَرَرْتُ بِبَيْرَزِيدٍ» و«هذا بَيْرَزِيدٌ» ، غير أن الياء لما انكسر ما قبلها وأسكنت^(٥) دخل البناء نقصان ، فلزمه هذا التغيير^(٦) لعل سنذكرها^(٧) في مواضعها^(٨) إن شاء الله تعالى^(٩) .

فإذا اضطر الشاعر^(١٠) فحرك هذه الياء في حال الرفع والجر لزمه أن لا يصرف إلا أن يضطر إلى الصرف ، فيجريه مُجْرَى ما لا ينصرف إذا اضطر إلى صرفه فمن ذلك

(١) س : «الأتين» تصحيف .

(٢) عبارة : «فيدخله التثوين» ساقطة من س بسبب انتقال النظر .

(٣) ت س : «بيرمي» تحريف .

(٤) كلمة : «يا فتى» ساقطة من س ت .

(٥) س : «فأسكنت» .

(٦) كلمة : «التغيير» ساقطة من س .

(٧) ت : «نذكرها» .

(٨) س ت : «في مواضعها» .

(٩) كلمة : «تعالى» ليست في س ت .

(١٠) ت : «شاعر» .

قول الفرزدق :

فلو كان عَبْدُ اللَّهِ مَوْلىَ هَجُوتِهِ وَلَكِنَّ عَبْدَ اللَّهِ مَوْلىَ مَوَالِيَا^(١)

وكان الوجه أن يقول : مَوْلىَ مَوَالٍ وَيُلْفَى^(٢) الياء لسكونها وسكون التنوين ، فلما اضْطُرَّ إلى تحريكها لم يصرف^(٣) التمام حركات البناء المانع من الصرف .

وقال آخر : (٤) :

قد عَجِبْتُ مَنِ وَمَنْ يُعِيلِيَا لَمَرَاتِنِي خَلَقًا مُقْلَوَلِيَا^(٥)

أراد : « من يُعِيلُ » والكلام^(٦) فيه كالكلام في الذى قبله^(٧) : لأن « يُعِيلُ » لا ينصرف مثاله من الصحيح : لأنه يَفْعِلُ ، وهو تصغير « يُعَلِّى » .

وربما حملهم على هذا الفرار من^(٨) من الزحاف في الشعر ، وإن كان البيت يتقوم في

(١) ينسب البيت للفرزدق في سيبويه ٥٨/٢ والمقتضب ١٤٣/١ وابن يعيش ٦٤/١ والخزانة ٣٤٧/٢ والشتنمرى ٥٨/٢ والعينى على الخزانة ١١٤/١ : ٣٧٥/٤ واللسان (ولى) ٢٩٠/٢٠ وليس في ديوانه . وانظر قصة هذا البيت في طبقات فحول الشعراء لابن سلام ١٦ - ١٧

(٢) ق ت : « ويلقى » . س : « وتلقى » .

(٣) ت : « تنصرف » .

(٤) كلمة : « آخر » ليست في ق .

(٥) البيتان في كتاب سيبويه ٥٩/٢ والمقتضب ١٤٢/١ والشتنمرى ٥٩/٢ والخصائص ٦/١ والمنصف ٦٨/٢ واللسان (علا) ٣٢٨/١٩ (فلا) ٦٢/٢٠ وفي ق : « ومن بعيلها » تحريف .

(٦) س : « فالكلام » .

(٧) س ت : « في البيت الذى قبله » .

(٨) كلمة : « الفرار من » ساقطة من ح .

الإنشاد^(١) على ما ينبغي أن يكون عليه الكلام^(٢) ؛ فمن ذلك

قول المنتخل :

أَبَيْتٌ عَلَى مَعَارِي فَآخِرَاتٍ بَيْنَ مُلَوَّبٍ كَدَمِ الْعِبَاطِ^(٣)

ولو أنشد : على معارٍ ، لكان مستقيماً^(٤) غير أنه يصير^(٥) مُزَاحِفاً ؛ لأن الجزء^(٦) على « مُفَاعَلَتُنْ » من الوافر ، فيسكن خامسُهُ ويصير على « مُفَاعِلُنْ » . ويسمى هذا الزحاف : الْعَصْب . وذكر المازني^(٧) أنه سمع أعرابياً ينشد^(٨) : أَبَيْتُ عَلَى مَعَارٍ فَآخِرَاتٍ ، واحتمل قبح الزحاف لاستواء الإعراب .

وقال آخر :

مَا إِنْ رَأَيْتُ وَلَا أَرَى فِي مُدَّتِي كَجَوَرِي يَلْعَبُنْ فِي الصَّحْرَاءِ^(٩)

فجمع بين ضرورتين ، إحداها^(١٠) : أنه كسر الياء في حال الجر ، والثانية : أنه صَرَفَ

(١) ي ح ت س : « بالإنشاد » .

(٢) ت : « الكلام عليه » .

(٣) البيت للمنتخل الهذلي في ديوان المهذلين ص ١٢٦٨ وسيبويه ٥٨/٢ والشنترمي ٥٨/٢ والتاج (عبط)

١٨٠/٥ وغير منسوب في الخصائص ٣٣٤/١ : ٦١/٣ واللسان (عبط) ٢٢١/٩ (عرا) ٢٧٥/١٩ والنصف

٦٧/٢ وفي بعض هذه المصادر : « معاري واضحات » .

(٤) س ت : « لكان البيت مستقيماً » .

(٥) ح : « لم يصير » !

(٦) ق ي ح : « الجر » تحريف .

(٧) يقول المازني في النصف ٦٧/٢ : « فهذا إنشاد بعض العرب ، وهو غلط ؛ لأنه لو أنشد : معارٍ فآخِرَاتٍ ، لم

ينكسر الشعر ، ولكن الذين أنشدوه مفتوحاً استكروا قبح الزحاف ، ونفرت عنه طبائعهم مسكتاً مخافة كسر

الوزن . وأما الجفأة الفصحاء فلا يبالون كسر البيت ، لاستنكارهم زيغ الإعراب » .

(٨) ح : « ينشد هذا البيت » .

(٩) البيت في شرح ابن يعيش ١٠١/١٠ وخزانة الأدب ٥٢٦/٣ « بالصحراء » .

(١٠) في ت : « إحداها » .

مالا ينصرف وقد يُنشد هذا البيت بالهمز : كجوارى ، وأنا ميين ذلك في باب البدل من
ضرورة الشاعر إن شاء الله تعالى .

ومن ذلك قوله :

سَمَاءُ الْإِلَهِ فَوْقَ سَبْعِ سَمَائِيَا^(١)

فأتى بثلاثة أوجه من الضرورة ، منها :

أن « سَمَاء » ونحوها يجمع على « سَمَائِيَا » كما تجمع « مَطِيَّة » على « مَطَائِيَا »
و « خَطِيَّة » على « خَطَائِيَا » فجمعه على « سَمَائِي » كما تجمع « سَحَابَة » على « سَحَائِب »
وإنما يجمع هذا الجمع في الصحيح دون المعتل .

ثم حَرَكَ^(٢) الياء في حال الجر ، وكان حكمه أن يقول : « سَبْعَ سَمَاءٍ » كما تقول^(٣) :
« سَبْعَ جَوَارٍ » بحذف الياء ، لدخول التنوين .

والثالث : أنه جمع « سَمَاءَة » على « سَمَائِي » كما تجمع « سَحَابَة » على « سَحَائِب » ،
والعَرَب لا تجمع « سَمَاءَة » على هذا الجمع ، إنما تقول^(٤) : « سَمَاءَة » و « سَمَاء » كما تقول :
« سَمَامَة » و « سَمَام » ، مثل « تَمَرَة » و « تَمَر » و « سَمَاوَة » و « سَمَوَات » ، كما تقول :
« سَمَامَة » و « سَمَامَات » .

(١) عجز بيت لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ق ٤/٣٢ ص ٣٧ و صدره : « له ما رأت عين البصير وفوقه » وهو كذلك
في خزانة الأدب ١١٩/١ واللسان (س) ١٢٢/١٩ والمقتضب ١٤٤/١ وعجزه في الشنتمري ٥٩/٢ وهو غير
منسوب في الخصائص ٢١١/١ وعجزه غير منسوب كذلك في سيبويه ٥٩/٢ والخصائص ٣٣٣/٢ والنصف
٦٨/٢ والمذكر والمؤنث للمبرد ١٢١

(٢) س : « وحرك » .

(٣) س ت : « يقال » .

(٤) س : « يقولون » .

على أن جماعة من النحويين منهم يونس^(١) وعيسى بن عمر^(٢) والكسائي يرون أن ما كان من المعتل الذي لا ينصرف إذا سُمي به، يُجْعَلُ خَفْضُهُ كَنْصَبِهِ من^(٣) غير ضرورة، بل هو الحقُّ عندهم: فيقولون في رجل اسمه «جَوَارٍ»: «مررت بجَوَارِي» قيل: ولا ضرورة عندهم فيه^(٤).

ومن ذلك قطع ألف الوصل، وأكثر ما يكون في أول النصف الثاني من البيت.

قال حسان^(٥):

لَتَسْمَعَنَّ وَشَيْكاً في ديارِكم اللهُ أَكْبَرُ يا ثَارَاتِ عُثْمَانَا^(٦)
فقطع الألف^(٧) في قوله «الله أكبر^(٨)».
وقال آخر^(٩):

وَلَا يُبَادِرُ في الشُّتَاءِ وَلَيْسُدْنَا أَلْقَدْرُ يُنْزِلُهَا بغيرِ جَعَالٍ^(١٠)

(١) هو يونس بن حبيب البصري، أخذ عنه سيبويه وحكى عنه كثيراً في كتابه. توفي سنة ١٨٣ هـ. انظر ترجمته ومصادرها في نزهة الألباء ٤٩ وهامشه.

(٢) هو عيسى بن عمر البصري الثقفي، أخذ عنه الخليل بن أحمد. توفي سنة ١٤٩ هـ. انظر ترجمته ومصادرها في إنباء الرواة للقفطي ٣٧٤/٢ وهامشه.

(٣) س: «في غير ضرورة».

(٤) عبارة: «على أن جماعة من النحويين ... فيه» ساقطة من س ت.

(٥) س ت: «حسان بن ثابت».

(٦) البيت في ديوانه ص ٤١٠ والخزانة ٢٣٨/٣ ومادة (وشك) من اللسان ٤٠٥/١٢ والناج ١٩٢/٧ وفي س: «في ديارهم» مثل بعض المصادر. وفي ي: «لشتنهن» تحريف.

(٧) س: «ألف الوصل».

(٨) كلمة: «أكبر» ليست في س ت.

(٩) ق: «الآخر».

(١٠) البيت غير منسوب في سيبويه ٢٧٤/٢ والشنمري ٢٧٤/٢ والكامل للمبرد ٧٥/٣ والقوافي للتوحي ٧٢ واللسان (جعل) ١١٨/١٣ وفي الأخير: «ولا تبادر ... وليدق».

وكان بعض النحويين يزعم أن الألف واللام للتعريف هما جميعاً بمنزلة «قد» وأن الألف قد كان حكمها أن لا تحذف في الكلام ، غير أنهم حذفوها لما كثرت^(١) استخفافاً^(٢) لا على أنها ألف وصل . وقائل هذا ابن كيسان^(٣) واحتج بقطعهم^(٤) إياها في أوائل الأنصاف الأخيرة من الأبيات .

ولاحجة له في هذا^(٥) عندى ؛ لأنهم قد يقطعون غير هذه الألف ، من ذلك^(٦) قول الشاعر :

لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةً إِتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ^(٧)

فقطع ألف «اتسع» ، وليس^(٨) هي مع اللام .

وإنما يكثر هذا في النصف الأخير ؛ لأنهم كثيراً يسكتون على النصف الأول ، فيصير كأنه مبتدأ .

(١) ح : « لما كثرت » . وفي ي : « كما كثرت » تحريف .

(٢) س : « استخفافاً لما كثرت » .

(٣) هو محمد بن أحمد بن كيسان أبو الحسن النحوى ، كان يحفظ مذهب البصريين في النحو والكوفيين ؛ لأنه أخذ عن المبرد وثعلب . توفي سنة ٢٩٩ هـ . انظر ترجمته ومصادرها في إنباء الرواة للقفطى ٥٧/٣ وهامشه .

(٤) ت : « بعضهم » تحريف .

(٥) س : « في ذلك » .

(٦) س ت : « فمن ذلك » .

(٧) البيت لأنس بن العباس بن مرداس السلمى في سيبويه ٣٤٩/١ والشتنمرى ٣٤٩/١ والعينى على الخزانة ٣٥١/٢ : ٥٦٧/٤ والدرر اللوامع ١٩٨/٢ : ٢٣٨/٢ وشرح شواهد المغنى ٢٠٥ ويده : « ويقال أبو عامر جد العباس بن مرداس . قال المصنف وهو الصواب » . وهو غير منسوب في ابن يعيش ١٠١/٢ : ٢٣٨/٩ ومغنى اللبيب ٢٢٦/١ وشرح شواهد المغنى ٣١٢

(٨) س : « وليست » .

قال قيس بن الخطيم :

إِذَا جَاوَزَ الْإِثْنَيْنِ سِرٌّ فَإِنَّهُ بَنَشَرَ وَإِفْشَاءَ الْحَدِيثِ قَمِينٌ^(١)

فقطع الألف من « الاثنين »^(٢) في حشو البيت قبل النصف الأخير^(٣).

فإن قال قائل : إذا جاز في الشعر قُطِعَ ألف الوصل ، وهي زيادة^(٤) ، فَلِمَ لا يجوز مَدُّ المقصور عندكم ، وقد قلتم إن الذي أَبْطَلَ مَدَّ المقصور أنه زيادة ، وليس للشاعر أن يزيد في الكلام ما ليس منه^(٥) ؟

فإن الجواب في ذلك : أن ألف الوصل قد يكون لها حال تثبت فيها وهي أن تكون مبتدأ بها^(٦) ، فإذا اضطرَّ الشاعر ، رَدَّها إلى حال قد كانت لها ، كما يصرف مالا ينصرف ، فيرده إلى أصله في الصرف ، وليس كذلك مَدُّ المقصور ؛ لأنه لا أصل له في ذلك^(٧) ، فاعرف ذلك إن شاء الله تعالى^(٨).

(١) البيت في ديوانه ق ١/١٣ ص ١٠٥ ونوادر أبي زيد ٢٠٤ والحماسة البصرية ٦٣/٢ وحماسة البحتري ٢٢٦ وحماسة الخالديين ٢٣/١ واللسان (قمن) ٢٣٧/١٧ وابن يعيش ١٩/٩ وينسب لجميل بن معمر في لباب الآداب ٢٤٠ وهو في ديوانه ص ٢٠٠ وفي صدره روايات مختلفة في بعض هذه المصادر .

(٢) س ت : « فقطع ألفا اثنين » .

(٣) ت : « الآخر » تحريف .

(٤) ح : « وهو زيادة » !

(٥) جملة : « ما ليس منه » ساقطة من س .

(٦) ق س ت : « وهي أن يبتدأ بها » .

(٧) س ت : « في المد » .

(٨) كلمة : « تعالى » ليست في س ت .

وقد تَزِيدُ العَرَبُ في الشعر^(١) ياءً في الجمع ، فيما ليس حكمه أن يجمع بالياء نحو قولهم : « مَسْجِدٌ » و« مَسَاجِيدٌ » في الشعر^(٢) و« دِرْهَمٌ » و« دَرَاهِمٌ » و« صَيْرَفٌ » و« صَيَارِيفٌ »^(٣) .
قال الفرزدق :

تَنْفَى يَدَاها الحَصَا في كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفَى الدَّرَاهِمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ^(٤)

وإنما الوجه في الكلام : نفى الدراهم . والصيارف^(٥) ، وإنما زاد^(٦) الياء ها هنا ؛ لأن دخولها في الجمع في غير الضرورة على وجهين : أحدهما : أن يكون الاسم الواحد على خمسة أحرف ، ورابعه حرف^(٧) المدّ واللّين ، فتقلبه ياء^(٨) في الجمع ، كقولهم : « صُنْدُوقٌ » و« صَادِيقٌ » و« قُنْدِيلٌ » و« قَنَادِيلٌ » و« كِرْبَاسٌ » و« كَرَامِيسٌ »^(٩) .

والوجه الثاني : أن يكون الاسم الواحد على خمسة أحرف أو أكثر ، وليس رابعه حرفاً من حروف المدّ واللّين ، فيحذف من الواحد حرف ، حتى يبقى الاسم على أربعة أحرف^(١٠) ، ثم يجمع ، فإذا جُمع فأنت تُخَيِّرُ بين التَّعْوِيزِ من المحذوف ، وبين تركه ؛ فمن

(١) كلمة : « في الشعر » ليست في ت .

(٢) كلمة : « في الشعر » ليست في س .

(٣) س : « وصياريف في الشعر » .

(٤) البيت في ديوانه ص ٥٧٠ والمقتضب ٢/٢٥٨ والخزانة ٢/٢٥٥ وسيبويه ١٠/١ والشتنمري ١٠/١ والعيني على الخزانة ٣/٥٢١ وهو غير منسوب في العيني على الخزانة ٤/٥٨٦ واللسان (هجر) ٤/٤٣٦ وعجزه غير منسوب كذلك في الخصائص ٢/٣١٥ والأشمونى ٢/٢٨٩ وفي ق : « الدراهم » وهي رواية الديوان والشتنمري . وفي اللسان وسيبويه : « نفى الدنانير » .

(٥) س ت : « في الكلام الدراهم الصيارف » .

(٦) ت : « أراد » تحريف .

(٧) ق : « حرف » تحريف .

(٨) كلمة : « ياء » ساقطة من س .

(٩) بعده في ت : « وفرزان وفرازين » . والكرايس هي الثياب الخشنة . انظر الصالح (كريس) ٢/٩٦٧

(١٠) عبارة س ت : « من الواحد حتى يبقى على أربعة أحرف » .

ذلك أنك إذا جمعت «فَرَزْدَق» حذفت القاف منه ؛ لأنه على خمسة أحرف ، فبقى «فَرَزْد»^(١) » فتجمعه على «فَرَاذِد» ، وإن شئت عَوَّضت من القاف المحذوفة الياء ، فقلت : «فَرَاذِيد» ، وكذلك لو جمعت «مُنْطَلِق»^(٢) » جمع^(٣) التكسير ، لجاز أن تقول : «مَطَالِق» و«مَطَالِيق»^(٤) تعوَّض الياء^(٥) من النون المحذوفة في «مُنْطَلِق» .

فإذا اضطرَّ الشاعرُ زاد هذه الياء التي تزداد للتعويض ، لأنها جميعاً ليس في أصلها ياءً فتكون الضرورة بمنزلة التعويض .

ومن ذلك أنهم يزيدون^(٦) النون الخفيفة والثقيلة في الشعر في غير الموضع الذي ينبغي أن تزداد فيه ، وذلك أن موضع زيادتهما فيما لم يكن واجباً ؛ مثل الأمر والنهي والاستفهام والجزاء ، كقولك : «أضربن زيدا» و«لا تأتين بكراً»^(٧) و«هل تقومن»^(٨) عندنا «و» إما تذهبن^(٩) أذهب معك «و» لئن أتيتني لأكرمك «و» .

(١) عبارة : « لأنه على خمسة أحرف فبقى فرزد » ساقطة من س .

(٢) س ت : « منطلقا » .

(٣) ق : « جمعت » تحريف .

(٤) س : « مطاليق ومطالق » .

(٥) كلمة : « الياء » ساقطة من ق ي .

(٦) ح ت س : « أنهم قد يزيدون » .

(٧) س : « اضربا زيدا ولا تأتيا بكرا » !

(٨) س ت « تقيمين » .

(٩) س : « نذهبا » !

ولا يجوز أن تقول : « أنا أقومن إليك » لأن هذا واجب ، وقد قال الشاعر : ويقال إنه^(١) لجذية الأبرش :

رُبَّما أَوْفَيْتُ فِي عَلمٍ تَرْفَعُنْ ثَوْبِي شَمَالَاتُ
فِي فُتُو أَنَا رَابِئُهُمْ مِنْ كَلالِ غَزْوَةٍ مَاتُوا^(٢)

فأدخل النون^(٣) في « ترفعن^(٤) » وهي^(٥) واجبة .

وقال بعض النحويين : إنما^(٦) أدخلها في هذا الموضع بسبب « ما » ؛ لأنها في لفظ « ما » الجحد ، فأشبهت^(٧) — وإن كانت موجبة — المنفى لفظاً .

قال أبو سعيد : وعندي فيه وجه آخر ، وهو أن « رُبَّ » تدخل للتقليل ، وما كان مقللاً فهو كالمنفى ، حتى إنهم يستعملون « قَلَّ » في معنى ليس ؛ قال^(٨) :

أُنِيخْتُ فَأَلَقْتُ بِلْدَةً فَوْقَ بِلْدَةٍ قَلِيلٍ بِهَا الْأَصَوَاتُ إِلَّا بَغَامَهَا^(٩)

(١) ح : « ويقال هي » . وفي ت : « ويقال إنها » .

(٢) البيتان في خزانة الأدب ٥٦٧/٤ والعين على الخزانة ٣/٢٤٤ وشرح شواهد المغني ١٣٤-١٣٥ والأول في كتاب سيبويه ١٥٣/٢ والعين على الخزانة ٤/٣٢٨ ونوادر أبي زيد ٢١٠ واللسان (شمل) ٣٨٩/١٣ والشتنمري ١٥٣/٢ وغير منسوب في المقتضب ١٥/٣ ومعنى اللبيب ١٣٥/١ : ١٣٧/١ : ٣٠٩/١ وأمالى ابن السجري ٢٤٣/٢ والتمام في تفسير أشعار هذيل ٢١٠ والثاني في اللسان (فتا) ٤/٢٠ وفي الثاني روايات مختلفة في بعض هذه المصادر .

(٣) ح ت س : « على » .

(٤) س : « ترفعا » .

(٥) هامش ب : « أي الكلمة التي هي ترفعن » .

(٦) س ت : « إنه إنما » .

(٧) ق : « فأشبهت ترفعن » وفي س : « فأشبهت الكلمة التي هي ترفعا » !

(٨) ح ت س : « قال الشاعر » .

(٩) البيت لذى الرمة في ديوانه ق ١٣/٨٢ ص ٦٣٨ وسيبويه ٣٧٠/١ والخزانة ٥١/٢ والشتنمري ٣٧٠/١

ومقاييس اللغة ٢٩٨/١ ومادة (بلد) من اللسان ٦٣/٤ والتاج ٣٠٦/٢ ومادة (بغم) من اللسان ٣١٨/١٤

والتاج ٢٠٣/٨ مادة (أل) من التاج ٢١٢/٧ وغير منسوب في المقتضب ٤٠٩/٤ ومعنى اللبيب ٧٢/١

والأشعر ١٥٦/٢ وشرح شواهد المغني ٧٨

أى ليس بها صَوْتُ إِلَّا بُغَامُهَا^(١)، فلما أشبهت «رُبَّ» بالتقليل الذى فيها المنفى،
أدخلوا النون على الفعل الذى بعدها^(٢)، كما أدخلوها على ما بعد حرف النفى.

ومن ذلك أنهم يقولون: «أنا» إذا وقفوا عليه، ومنهم من يقول: «أنه» فإذا وصلوا
حذفوا الألف والهاء، فقالوا^(٣): «أَنْ قُمْتُ» بحذف الألف وفتح النون؛ لأن الألف
المزيدة إنما كانت لبيان حركة النون، وكذلك الهاء، فإذا وصلت بانتهى الحركة، فاستغنى^(٤)
عن الألف.

وربما^(٥) اضطر الشاعر فيثبتها وهو واصل.

قال الشاعر^(٦):

أَنَا سَيْفُ الْعَشِيرَةِ فَأَعْرِفُونِي مُحَمَّدٌ قَدْ تَذَرَيْتُ السَّنَامَا^(٧)

وقال الأعشى:

كَيْفَ أَنَا وَأَنْتَ حَالِي الْقَوَافِ سَى بَعْدَ الْمَشِيبِ كَفَى ذَاكَ عَارَا^(٨)

(١) عبارة: «أى ليس بها صوت إلا بغامها» ساقطة من س بسبب انتقال النظر.

(٢) ح: «بعد هذا» تحريف.

(٣) ق: «فقال» تحريف.

(٤) س ت: «واستغنى».

(٥) ت: «ربما».

(٦) عبارة: «قال الشاعر» ساقطة من ت.

(٧) البيت لحميد بن حريث بن يحدل في خزائن الأدب ٣٩٠/٢ وغير منسوب في شرح ابن يعيش ٨٤/٣

(٨) البيت في ديوانه ق ٦٨/٥ ص ٤١ واللسان (نحل) ١٧٤/١٤ والمقاييس ٤٠٣/٥ والكاميل للمبرد ٣٧/٢ وقال

بعد أن ذكره: «والرواية الجيدة: فكيف يكون انتحال القواف بعد المشيب» والبيت غير منسوب في شرح ابن

يعيش ٤٥/٤

وكان أبو العباس ينكر هذا^(١)، وينشد بيت الأعشى : « فَكَيْفَ يَكُونُ أَنْتَجَالِي
القَوَافِي^(٢) ». ولم ينشد^(٣) البيت الأول .

فإن قيل^(٤) : كيف يكون هذا ضرورة ، وفي^(٥) القُرَاءَ مَنْ^(٦) يثبت هذه الألف في
الوصل ، فَيَقْرَأُ^(٧) : ﴿ وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَخْفَيْتُمْ^(٨) ﴾ ، وما كان في القرآن ، مثله لا يقال له
ضرورة^(٩) .

قيل له : يجوز أن يكون هذا القارئ وَصَلَ في نِيَّةِ الوقف ، كما قرأ بعضهم :
﴿ فَبُهْدَاهُمْ اقْتَدِهْ قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا^(١٠) ﴾ و﴿ مَا أَدْرَاكَ مَا هِيَّةٌ ، نَارُ حَامِيَةٍ^(١١) ﴾ ،
فأثبتوا هاءات الوقف في الوصل ، على نية الوقف ، وإن كان الفصل بين النطقين^(١٢) قصير
الزمان .

(١) انظر الكامل لأبي العباس المبرد ٣٧/٢ والهامشية السابقة .

(٢) كلمة : « القوافي » ساقطة من ت .

(٣) ت : « ولم يكن ينشد » .

(٤) ت : « فإن قال قائل » .

(٥) ب ق ي : « في » .

(٦) ب ق ي : « القرآن » تحريف .

(٧) ح : « فقرأ » .

(٨) سورة الممتحنة ١/٦٠

(٩) عبارة : « لا يقال له ضرورة » ساقطة من س ت .

(١٠) سورة الأنعام ٩٠/٦ وفي ب ق ي ح خلط لهذه الآية بآية سورة الشورى ٢٣/٤٢ « قل لا أسألكم عليه أجرا

إلا المودة في القربى » . وفي التيسير للداني ١٠٥ : « وحمة والكسائي يحدفان الهاء في الوصل خاصة ، والباقون

يثبتونها ساكنة في الحالين » .

(١١) سورة القارعة ١٠١/١٠ - ١١ وفي التيسير للداني ٢٢٥ : « قرأ حمزة : يغير هاء في الوصل ، والباقون بإنشائها في

الحالين » .

(١٢) ق : « وإن كان بلغ العرض بين النطقين » تحريف .

باب الحذف^(١)

[قال أبو سعيد^(٢) .

اعلم أن الشاعر يحذف ما لا يجوز حذفه في الكلام ، لتقويم^(٣) الشعر ، كما يزيد^(٤) لتقويمه .

فمن ذلك ما يحذفه من القوافي الموقوفة من تخفيف المشدّد ، كقول امرئ القيس ؛
أو غيره :

لَا وَأَبِيكَ ابْنَةُ الْعَامِرِيِّ لَا يَدْعِي الْقَوْمُ أَنِّي أَفِرُّ^(٥)

(١) ت : « هذا باب الحذف » .

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من ت ..

(٣) ح : « ليقوم » .

(٤) ب ق ح : « يريد » تصحيف .

(٣) ح : « ليقوم » .

(٤) ب ق ح : « يريد » تصحيف .

(٥) البيت في ديوان امرئ القيس ق ٢/٢٩ ص ١٥٤ والشعر والشعراء ١٢٢/١ والعيني على الأشعرى ٣٢/١ والخزانة ٤٨٩/٤ وشرح شواهد المغني ٢١٧ وقال هـ « لا يرى القيس بن حجر فيما ذكر أعمره والمفضل وغيرهما . وزعم أبو حاتم أنها لرجل من النمر بن قاسط يقال له ربيعة بن جشم » . وينسب لا بن الرومي في شرح المصنوع به على غير أهله ٥٠٥ وهو غير منسوب في معني اللبيب ٢٤٩/١ والقوافي للتوخى ٧٤ : ١٠١

وكقول طرفة :

أَصَحَوْتُ الْيَوْمَ أَمَّ شَاقَّتْكَ هِرْ وَمِنْ الْحُبِّ جُنُونٌ مُسْتَعِيرٌ^(١)

فأكثر الإنشاد في هذا حذف^(٢) أحد الحرفين ، لتتشاكل أواخر الأبيات ، ويكون على وزن واحد ؛ لأنك إذا قلت : لا يدعى القوم أنى أفر ، صار آخر جزء من البيت : « فَعِل » في وزن العروض ؛ لأنه من المتقارب من الضرب الثالث ، وإذا شدد^(٣) الراء صار آخر أجزائه « فَعُولٌ^(٤) » من الضرب الثانى من المتقارب ، فهو مضطرب إلى حذف أحد الحرفين ، لاستواء الوزن ، ومطابقة البيت لسائر أبيات القصيدة ، ألا تراه

يقول بعد هذا :

تَمِيمُ بْنُ مُرٍّ وَأَشْيَاعُهَا وَكُنْدَةٌ حَوْلِي جَمِيعاً صُبْرٌ^(٥)

فهذا من الضرب الثالث لا غير ، ولم يكن بالجائز أن^(٦) يأتى فى قصيدة واحدة^(٧) بأبيات من ضربين .

(١) البيت فى ديوانه ق ١/٢ ص ٤٥

(٢) ت : « بحذف » .

(٣) ت : « وإذا شددت » .

(٤) ح : « على فعول » .

(٥) البيت فى ديوان امرئ القيس ق ٣/٢٩ ص ١٥٤ والشعر والشعراء ١١٥/١ والمقنضب ٣٦٣/٣ والخزانة ٤٨٩/٤

(٦) ح س ت : « بالجائز له أن » .

(٧) كلمة : « واحدة » ساقطة من س ت .

ومن ذلك^(١) ! تخفيف المشدّد وتسكينه ، مع حذف حرف بعده ، كقولهم في «مُعَلٍّ» :
«مُعَلٍّ» وفي «عَنَى» : «عَنَ» . قال الشاعر وهو الأعشى^(٢) :

لَعَمْرُكَ مَا طَوَّلَ هَذَا الزَّمَنُ عَلَى الْمَرْءِ إِلَّا عَنَاءُ مُعَنَّ^(٣)
أَرَادَ مُعَنَّ ، فَحَذَفَ الْيَاءَ وَإِحْدَى النُّونَيْنِ .

وقال أيضا في هذه القصيدة :
وَعَهْدُ الشَّبَابِ وَثَارَاتُهُ فَإِنْ يَكُ ذَلِكَ قَدْ زَالَ عَنْ^(٤)
يريد : عَنَى .

وقال لبّيد :
وَقَبِيلٌ مِنْ لُكَيْزٍ شَاهِدُ رَهْطٍ مَرْجُومٍ وَرَهْطُ ابْنِ الْمُعَلِّ^(٥)
أَرَادَ : الْمُعَلَّى .
وأول هذه القصيدة :

إِنَّ تَقْوَى رَبِّنَا خَيْرٌ نَفْلٌ وَبِإِذْنِ اللَّهِ رَيْثِي وَعَجَلُ^(٦)

(١) ت : «ومن ذلك أيضا» .

(٢) ت : «عن . الأعشى» . س ح : «قال الأعشى» . ق : «قال الشاعر» .

(٣) البيت في ديوانه ق ١/٢ ص ١٣

(٤) البيت في ديوانه ق ١١/٢ ص ١٤ وفي ح ت س : «بان» وهي كذلك في هامش ب .

(٥) البيت في ديوانه ذيل قصيدة ٢/٢٦ ص ١٩٩ وسيبويه ٢٩١/٢ ومجاز القرآن ١٦٠/٢ وأمالى ابن الشجري ٧٣/٢ والسننمى ٢٩١/٢ وطبقات ابن سلام ٣٨٤ ومادة (رجم) من اللسان ١٢٠/١٥ والناج ٣٠٥/٨ والبيان والتبيين ٢٦٦/٨ وعجزه في الخصائص ٢٩٣/٢ وفي ق ح س ت : «حاضر» بدلا من : «شاهد» وهو في هامش ب .

(٦) البيت مطلع قصيدة في ديوانه ق ١/٢٦ ص ١٧٤ وانظر مصادر أخرى في ص ٣٨١ منه .

وإذا كان^(١) ما ذكرناه من الحذف جائزاً ، فَحَذُّهُمْ يَاءَ الْمُتَكَلِّمِ ، وَتَسْكِينُ مَا قَبْلَهَا أَجَوِزُ كما قال لبيد في البيت الذي أنشدته^(٢) : « رَيْثِي وَعَجَلٌ » ، أراد : عَجَلِي .

وقد يحذفون أيضاً من القصائد المطلقة على إنشاد من ينشدها بالوقف ، الحذف الذي ذكرناه في المقيد . قال النابغة :

إِذَا حَاوَلْتَ فِي أَسَدٍ فُجُوراً فَإِنِّي لَسْتُ مِنْكَ وَلَسْتُ مِنْ^(٣)

أراد : مَنِ ، والقصيدة مطلقة ، وإنما هذا إنشاد بعضهم .

ومن ذلك الترخيم ، والترخيم على ثلاثة أوجه : أولها : ترخيمُ النداء ، وهو أن تحذف^(٤) من آخر الاسم المنادى تخفيفاً ما تقف على تقصّيه^(٥) في باب الترخيم ، غير أنا نذكر ما يتصل به ضرورة الشاعر .

وهذا الترخيم يجيء على ضربين : أحدهما : أن تحذف^(٦) من آخر الاسم المنادى ما يجوز حذفه ، ويبقى سائر الاسم على حاله ، كقولك في ترخيم « حَارِث » : « يَا حَارِ » وفي « حَنْظَلَة » : « يَا حَنْظَل » وفي « هِرْقُل » : « يَا هِرْق » بتسكين القاف .

(١) س ت : « فإذا كان » .

(٢) ح س ت : « أنشدناه » .

(٣) البيت في ديوانه ق ١٤/٤٤ ص ١٩٩ وسيبويه ٢٩٠/٢ والشتنمري ٢٩٠/٢ وفي الديوان : « مَنِ » .

(٤) ي س ت : « يحذف » .

(٥) ت : « على تقصّيه إن شاء الله تعالى » .

(٦) ي : « نحذف » . ت : « يحذف » .

والضرب الثاني : أن تَحْذِفُ^(١) للترخيم ما يجوز حذفه ، وَتَجْعَلُ^(٢) باقى الاسم كاسم غير مرخم ، فتجريه فى النداء على ما ينبغى للاسم المفرد ، غير المرخم ، كقولك فى « حَارِث » : « يا حَارِث » ، وفى « حَنْظَلَة » : « يا حَنْظَلُ » وفى « هِرْقُل » : « يا هِرْقُ » .

وهذا الترخيم إنما يكون فى النداء ، فإذا اضطر الشاعر ، فليس بين النحويين خلاف أنه جائز له فى غير النداء ، على أنه يجعله اسماً مفرداً ، ويعربه بما يستحقه^(٣) من الإعراب ، فيقول : هَذَا حَنْظَلُ ، وَ« مَرَرْتُ بِحَنْظَلٍ » وَ« رَأَيْتُ حَنْظَلًا » .

قال الشاعر :

أَلَا هَلْ لِهَذَا الدَّهْرِ مِنْ مُتَعَلِّلٍ عَنِ النَّاسِ مَهْمَا شَاءَ بِالنَّاسِ يَفْعَلُ
وَهَذَا رِدَائِي عِنْدَهُ يَسْتَعِيرُهُ لَيْسَلْبَنِي عِزَّى أَمَالِ بْنِ حَنْظَلٍ^(٤)

وقد اختلف النحويون فى الوجه الأول من الترخيم فى غير النداء لضرورة الشعر^(٥) ؛ كقولك : « هَذَا حَنْظَلٌ قَدْ جَاءَ » وَ« هَذَا هِرْقٌ قَدْ جَاءَ »^(٦) وَ« مَرَرْتُ بِهِرْقٍ وَحَنْظَلٌ » تحذف آخره وتبقى ما قبل المحذوف على حاله ، فكان سيبويه وغيره من المتقدمين

(١) ت : « يحذف » .

(٢) ت : « ويجعل » .

(٣) س ت : « يستحق » .

(٤) البيتان للأسود بن يعفر سيبويه ٣٣٢/١ والشننمرى ٣٣٢/١ والأول منها فى سيبويه ٤٣٧/١ والشننمرى ٤٣٧/١ والثانى فى نوادر أبى زيد ١٥٩ وقد سقطت من ق كلمه : « ألا » فى البيت الأول .

(٥) س : « الشاعر » .

(٦) س ت : « قد أقبل » .

لبصريين والكوفيين يميزونه ، وأنشدوا في ذلك أبياتاً منها :

خُذُوا جَذْرَكُمْ يَا آلَ عِكْرِمَ واحفظوا أواصرنا والرحم بالغيب تُذَكِّرُ^(١)

ففتح الميم من « عِكْرِمَ » : لأن أصله عِكْرِمَةُ ، فحذف الهاء ، وبقي الميم على حالها .
وأنشدوا أيضاً^(٢) :

أَلَا أَضَحَّتْ حِبَالُكُمْ رِمَامًا وَأَضَحَّتْ مِنْكَ شَاسِعَةٌ أُمَامًا^(٣)

أراد : أُمَامَةً ، فحذف الهاء وبقي الميم على حالها^(٤) ، وهي غير مناداة .

وأنشدوا أيضاً لابن أحرر :

أَبُو حَنْشٍ يُوَرِّقُنِي وَطَلْقَ وَعَبَّادٌ وَأَوْنَةٌ أَثَالَا^(٥)

(١) البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٢١٤ وسيبويه ٢٤٢/٨ والخزانة ٢٧٢/٨ والعينى على الخزانة ٢٩٠/٤ والشنتمرى ٢٤٢/٨ وفي جميع هذه المصادر : « خذوا حظكم » وهي في هامش ب عن نسخة . وفي بعضها : « واذكروا » كما في ح س ت . وفي ي : « عكرمة » تحريف . وفي ح : « عواصرنا » تحريف .

(٢) في ت : « وأنشدوا في ذلك أيضاً » .

(٣) البيت لجريز في ديوانه ص ٥٠٢ وروايته فيه :

أصيح حبل وصلكم رماما وماعهد كعهدهك يامامام

وهو لجريز كذلك في نوادر أبي زيد ٣١ والخزانة ٢٨٩/٨ والعينى على الخزانة ٢٨٢/٤ : ٢٨٢/٤ : ٣٠٢/٤ وسيبويه ٢٤٢/٨ والشنتمرى ٢٤٢/٨ وسيأتى هنا مرة أخرى .

(٤) عبارة : « وبقي الميم على حالها » ساقطة من س ت .

(٥) البيت في أمالي ابن الشجرى ١٢٦/٨ : ١٢٨/٨ : ١٣٧/٨ : ٩٢/٨ : ٩٣/٨ والحماسة البصرية ٢٦٢/٨ ومادة

(حنش) من اللسان ١٧٨/٨ والتاج ٣٠٢/٤ والأزمنة والأمكنة للمرزوقى ٢٤٠/٨ : ٢٩٨/٨ وسيبويه ٢٤٢/٨

والشنتمرى ٢٤٢/٨ والعينى على الخزانة ٤٢١/٢ والمحكم لابن سيده ٧٨/٣ وغير منسوب في الحور العين ٤٩

والخصائص ٣٧٨/٢ وفي س ت وهامش ب : « أبو حنش يورقنا » كما في بعض المصادر السابقة .

فذكر سيبويه أن أُنَالَ^(١) المعطوف على « أبو حَنْشٍ وَطَلَقَ » ، غير أنه قد حَذَفَ^(٢) الهاء منه وأصله : « أُنَالَةٌ » وبَقِيَ اللَّامُ على فتحها .

ومن ذلك :

أَلَا يَا أُمَّ فَارِعَ لَا تَلُومِي عَلَى شَيْءٍ رَفَعْتُ بِهِ سَمَاعِي^(٣)
أراد « فَارِعَةَ » .

وكان أبو العباس محمد بن يزيد ينكر هذا ولا يُجِيزُهُ^(٤) في الشعر ، ويعلل الأبيات ، فذكر^(٥) أن قوله : « خذُوا حَظَّكُمْ^(٦) يَا آلَ عِكْرَمَ » ، يذهب بِعِكْرَمَ مَذْهَبَ الْقَبِيلَةِ ، ففَتَحَ^(٧) الميم ؛ لأنه لا ينصرف ، لا للترخيم .

وذكر أن الرواية في البيت الثاني :

أَلَا أُمَسْتُ حَبَالُكُمْ رِمَامَا وَلَا عَهْدُ كَعَهْدِكَ يَا أَمَامَا^(٨)

وذكر أن « أُنَالَ » في بيت ابن أحرر ، معطوف على النون والياء في « يُورُقُنِي » ،
فموضعه نصب لذلك .

(١) س ت : « أُنَالَ » .

(٢) س ت : « أنه حذف » .

(٣) البيت لبعض بني نهمشل في الجاهلية في نواذر أبي زيد ٣٠ : ٣٢ : ٥٨ وشرح شواهد المغني ٣٠٩ وخزانة الأدب ٥٧/٤ وسيأتي مع بيت آخر هنا .

(٤) س : « يجوزه » .

(٥) لم أَعثر على ذلك في المفتض ولا في الكامل .

(٦) ح س ت : « حذركم » وهو كذلك في هامش ب عن نسخة .

(٧) س : « وفتح » .

(٨) سبق تخريج البيت هنا . وفي هامش ب ي ق : « في نسخة : وما » .

قال أبو سعيد : والذى عندي في « أثال » غير ما قال ^(١) الفريقان ، وهو أن « أثال » لم يُحذف منه هاء ؛ لأنه ليس في الأسماء « أثالة » ، وإنما هو « أثال » . ولم ينصبه للعطف على النون والياء ، في « يُورقني » ؛ لأن ابن أحرر يئكي قوماً من عشيرته ماتوا أو قُتلوا ، فيهم أبو حنّس وطلّق وعبّاد وأثال ، فرفع الأسماء المرفوعة بيورقني فدلّ يورقني على أنه يتذكرهم ؛ لأنهم لا يورقونه إلا وهو يذكرهم ، فنصب « أثالاً » « بأذكر » الذي قد دلّ عليه يورقني ، وهذا قول أظن الأصمعي قاله في تفسير شعره .

ومثله :

إِذَا تَغْنَى الْحَمَامُ الْوُرُقُ هَيَّجَنِي وَلَوْ تَعَزَّيْتُ عَنْهَا أُمُّ عَمَّارٍ ^(٢)
نصب « أم عمار » بفعل مضمر ، كأنه قال : فذكرني ^(٣) أم عمار ^(٤) ؛ لأن التهيج ^(٥)
لا يكون إلا بالذكر .

وأما قوله : « ألا ^(٦) يا أم فارغ » فلم يذكره أبو العباس ^(٧) .

والقول ^(٨) عندي ما قاله ^(٩) سيبويه وسائر المتقدمين ؛ لعلتين ، إحداهما ^(١٠) :
الرواية في « أمّما » ، والثانية : القياس ، وذلك أن هذا الترخيم أصل جوازه في النداء ، فإذا

(١) س : « قاله » .

(٢) البيت غير منسوب في سيبويه ١٤٤٨ والشنتمري ١٤٤٨ وفيهما : « ولو تغربت » .

(٣) س ت : « تذكريني » تحريف .

(٤) كلمة : « أم عمار » ليست في ت .

(٥) س ت : « التهيج » .

(٦) كلمة : « ألا » ليست في ت .

(٧) س ق : « فلم يذكر أبو العباس » .

(٨) ح س : « قال المفسر : والقول » . وفي ت : « ثم قال أبو سعيد : والقول » .

(٩) ت : « ما ذكره » .

(١٠) كلمة : « إحداهما » ساقطة من ق .

اضطرَّ الشاعر إلى ذكره في غير النداء ، أجراه على حكمه في الموضوع الذي كان^(١) فيه ؛
لأن ضرورته في النقل^(٢) من موضعٍ إلى موضع .
وأما قول ذي الرُّمَّة :

دِيَارُمِيَّةَ إِذْ مَيُّ تُسَاعِفُنَا وَلَا تَرَى مِثْلَهَا عَجْمٌ وَلَا عَرَبٌ^(٣)

ففيه قولان ، أحدهما : أنه رخم « مِيَّة » للضرورة ، على ما تقدّم القول فيه .
والثاني : أن المرأة تسمى بمَيٍّ ومِيَّة^(٤) ، وهما اسمان لها^(٥) ، فمرة يسميها بهذا ، ومرة يسميها
بهذا^(٦) .

والوجه الثاني من الترخيم : أن تُرَخِّم^(٧) الاسم ، فيبقى من حروفه ما يدلُّ على جملة
الكلمة من غير مذهب ترخيم الاسم المنادى . وهذا أيضا من ضرورات^(٨) الشعر . قال
لبيد :

دَرَسَ الْمَنَّا بِمَتَاعٍ فَأَبَانَ^(٩)

(١) ت : « يكون فيه » .

(٢) س ت : « في نقله » . وفي ق : « في النقل نقله » .

(٣) البيت في ديوان ق ١٠/١ ص ٣ وسيبويه والشتنمري ٣٣٣/١ واللسان (عجم) ٢٧٩/١٥ والكامل للمبرد ٣/

٤١ والخزانة ٣٧٨/١ ونوادر زيد ٣٢ والتاج (عجم) ٣٩٠/٨ وفي الجمع : « ولا يرى » .

(٤) س : « بمية ومي » .

(٥) ح : « وهما لها اسمان »

(٦) ت : « فمرة يسمونها بهذا ومرة بهذا » .

(٧) س : « أنك ترخم » . وفي ت : « أن يرخم » .

(٨) س ت : « ضرورة » .

(٩) مطلع قصيدة للبيد بن ربيعة في ديوانه ق ١٦/ص ١٣٨ وعجزه : « وتقادمت بالجيس فالسويان » وانظر مصادر

أخرى للبيت فيه ص ٣٧٧

وقال علقمة بن عبدة :

كَأَنَّ إِبْرِيْقَهُمْ ظَنِّي عَلَى شَرَفٍ مُفَدِّمٌ بِسَبَا الْكَتَّانِ مَلْثُومٌ^(١)
أَرَادَ : بِسَبَائِبِ الْكَتَّانِ . وَقَالَ آخَرُ :

عُلِّيَّةُ مَا عُلِّيَّةُ مَا عُلِّيَّةُ أَيُّهَا الرَّجُلُ
عُلِّيَّةُ بِالْدِينَةِ وَالْ مَطَا مَرْحُولَةٌ ذُلُّ

يريد : المطايا^(٢) .

ومنه أيضا :

قُلْنَا هَا قِفِي لَنَا قَالَتْ قَافٌ لَا تَحْسَبِي أَنَا نَسِينَا الْإِيحَافُ^(٣)

فاكتفى بالقاف^(٤) من « وقف » . وقال آخر^(٥) :

لَوْ شِئْتُ أَشْرَفْنَا كِلَانَا فَدَعَا اللَّهُ جَهْرًا رَبَّهُ فَأَسْمَعَا
بِالْخَيْرِ خَيْرَاتٍ وَإِنْ شَرًّا فَآ وَلَا أُرِيدُ الشَّرَّ إِلَّا أَنْ تَأْ^(٦)

(١) البيت في ديوانه (العقد الثمين) ق ٤٢/٨٣ ص ١١٣ واللسان (برق) ٢٩٩/٨١

(٢) من قوله : « وقال آخر » إلى هنا ساقط من ح س .

(٣) البيتان للوليد بن عقبة بن أبي معيط في شرح شواهد الشافعية ٢٧١/٤ والثاني منها في الأغاني (بولاق) ١٨١/٤ والأول غير منسوب في الخصائص ٣٠/٨ : ٨٠/٨ : ٢٤٦/٨ : ٣٦١/٨

(٤) ت : « بذكر القاف » .

(٥) ت : « الآخر » .

(٦) الأبيات في نوادر أبي زيد الأنصاري ١٢٦ للقيم بن أوس من بني أبي ربيعة بن مالك ، وعنه في شرح الشافعية ٢٦٨/٤ والثالث والرابع في سيبويه ٦٢/٢ والدرر اللوامع ٢٣٦/٢ والكامل للمبرد ٢٠/٢ والشتتري ٦٢/٢ وستأق الثلاثة الأولى في السيراقي مرة أخرى .

وقوله : « فآ » أراد^(١) : فأصَابَكَ الشَّرُّ ، وأطلق الهمزة بالألف ؛ لأنها مفتوحة .
قال أبو زيد : فأراد^(٢) فالشَّرُّ إن أردت^(٣) ، فأقام الألف مقام القافية^(٤) . والذي ذكرته أثر في نفسى ؛ لأن فيه همزة مفتوحة . والذي ذكر أبو زيد ليس فيه همزة إلا أن تقطع ألف الوصل من الشر ، وفيه قبح . وقوله : « إلا أن تآ » ، قال أبو زيد : أى إلا أن تشاء ، فحذف الشين والألف ، واكتفى بالهمزة والتاء ، وأطلقها للقافية^(٥) ، والهمزة مكسورة من « تشائى » ؛ لأن الخطاب لمؤنث ، وهى مفتوحة من « تآ » . وأحب إلى مما قاله ما قال بعضهم : « إلا أن تأبى الخير^(٦) » .

-
- (١) ما بعد هذا إلى قوله : « وقال العجاج » الآتى بعد ساقط من ح ت . ومعظمه مقتبس عن السيرافى فى شرح شواهد الشافية ٢٦٩/٤
(٢) هو أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصارى اللغوى المشهور صاحب كتاب النوادر . توفى سنة ٢١٥ هـ . انظر ترجمته فى إنباء الرواة للقفطى ٣٠/٢ ومصادرها فى هامشه .
(٣) س : « إذا أردت » .
(٤) ق : « القاف » تحريف .
(٥) ق : « للقاف » تحريف .
(٦) فى ب بعد هذا : « أراد فافعل ، فحذف الفاء والعين واللام من الفعل وأطلق الهمزة بالألف ، لأنها مفتوحة . وقوله : إلا أن تآ أراد إلا أن تشاء فحذف الشين والألف ، واكتفى بالتاء والهمزة ، وأطلقها للقافية » . وقد وضع الناسخ عليها علامة التضييب : لا .. إلى . وهذه العبارة توجد بنصها كذلك فى قى ح ت بلا إشارة إلى تضييبها !

وقال العجاج :

قواطناً مكةً من وُرْقِ الحمى^(١)

وهو يريد الحمام ، فرخمها .

وفي كيفية ترخيمها ثلاثة أوجه ؛ يجوز أن يكون حذف الألف والميم من الحمام ،
للترخيم الذى ذكرناه ، فبقى : « الحم » فحُفِضَ وأُطْلِقَ^(٢) للقافية .

والوجه الثانى : أن يكون حذف الألف ، فبقى « الحمَم » فأبدل من الميم الثانية ياء
استتقالا للتضعيف ، كما قالوا فى « تَطَنَّتْ^(٣) » : تَطَنَّتْ ، وفى « أُمَّا » : « أَيْمًا » ، ويحتمل
أن يكون حذف الميم ، وأبدل من الألف ياء^(٤) ، كما تُبَدَّلُ من الياء أَلْفٌ ، كقولهم فى
« مَدَارِي » « مَدَارِي » [و]^(٥) فى « عَذَارِي » : « عَذَارَى » .

والوجه الثالث من الترخيم^(٦) ترخيم التصغير ، وهو جائز فى الكلام وفى الشعر^(٧) ،
وهو أن تصغر الاسم على حذف ما فيه من الزوائد ، كقولهم فى تصغير « أَزْهَر » : « زُهَيْر » ،
وفى تصغير « حَارِث » : « حُرَيْث » ، وفى « فَاطِمَةَ » : « فُطَيْمَةَ » ولا حاجة بنا إلى
استقصائه ها هنا ؛ لأن الشعر غير مختص به دون الكلام .

(١) البيت فى ديوانه ق ٤٧/٣٥ ص ٥٩ وسيبويه ٥٦/١ والشتنمرى ٥٦/١ واللسان (ألف) ٣٥٤/١٠ (حم)
٤٨/١٥ (قطن) ٢٢٢/١٧ (حمى) ١٦٢/٢٠ وابن يعيش ٧٥/٦ والخزانة ٥٥٤/٣ والعينى على الأشموى

١٨٣/٣ وغير منسوب فى الأشموى ١٨٣/٣ وفى الجميع :

« أو الفأ » وبروایتنا فى سيبويه ٨٨ والعينى على الخزانة ٢٨٥/٤ والشتنمرى ٨٨

(٢) ت : « الحم فأطلقه » .

(٣) كلمة : « تطننت » ساقطة من س .

(٤) كلمة : « ياء » ليست فى ح .

(٥) زيادة من ح ت س .

(٦) ت : « فى الترخيم وجه آخر وهو » .

(٧) ح ت س : « فى الكلام والشعر » .

ومن ذلك قصر الممدود ، وقد أجمع على جوازه النحويون ، غير أن الفراء يَشْرطُ (١)
فيه شروطاً يهملها غيره ، فمن ذلك قول الراجز :

لأَبْدُ مِنْ صَنْعَا وَإِنْ طَالَ السَّفَرُ (٢)

وإنما هو (٣) : « صنعاء » ممدود .

وقول الأعشى :

وَالْقَارِحُ الْعَدَا وَكُلُّ طِمْرَةٍ مَا إِنْ تَنَالُ يَدُ الطَّوِيلِ قَدَالَهَا (٤)

وإنما هو « العداء » فعَّال من العدو .

وقال شमित بن زنباع :

وَلَكِنَّمَا أَهْدَى لِقَيْسٍ هَدِيَّةً بِفِيٍّ مِنْ أَهْدَاهَا لَكَ الدَّهْرَ إِثْلِبُ (٥)

وزعم الفراء أنه لا يجوز أن يُقَصَّرَ من الممدود ما لا يجوز أن يجيء في بابه مقصوراً ،
نحو « حَمْرَاء » و « صَفْرَاء » لا يجوز (٦) أن تجيء مقصورة ؛ لأن مذكَّرها « أَفْعَل » ، وإذا (٧)

(١) س : « يشترط » .

(٢) البيت في العيني على الخزانة ٥١١/٤ والدرر اللوامع ٢١١/٢ ومادة (صنع) من اللسان ٨٠/١٠ والناسج ٤٢١/٥ والمقصور والممدود لابن ولاد ٧٤ والمنقوص والممدود للفراء ٢٨ وسيأتي هنا مرة أخرى .

(٣) س : « وإنما هي » .

(٤) البيت في ديوانه ق ٢٦٣ ص ٢٥ ومادة (قرح) من اللسان ٣٩٤/٣ والناسج ٢٠٥/٢ والمخصص ١١١/٨٥

(٥) البيت بلانسية في اللسان (ثلب) ٢٣٥/١ وسيأتي مع بيتين آخرين هنا .

(٦) س : « ولا » .

(٧) س : « فإذا » .

كان المذكر « أَفْعَل » لم يكن المؤنث إلا « فَعْلَاء » ممدودة . وكذلك لا يقصر^(١) « فُقِهَاء » ؛ لأنه جمع « فُقِيه » ، وما كان من « فَعْلَاء » جمع « فَعِيل » لم يكن إلا ممدوداً ، نحو « كَرِيم » ، و « كَرَمَاء » لم يجيء غير ذلك . فقد منع القياس الذي ذكرنا^(٢) المجيء الممدود الذي وصفناه مقصوراً ، فلا يجوز عنده في الشعر أن يجيء مقصوراً ، وكذلك ما كان من المقصور له قياسٌ يوجبُ قَصْرَه ، لم يجيء في الشعر ممدوداً عنده . وهو يميز أن^(٣) أَيْدُ المقصور ، وإنما يُجيزُ قَصْرَ الممدود الذي يجوز أن يجيء في بابه مقصوراً ، نحو « الحُدَاء » ، و « الدُّعَاء » ، لأنه قد جاء « البُكَاء » مقصوراً أو نحو^(٤) « الغَطَاء » و « الكِسَاء » و « العَطَاء »^(٥) ؛ لأنها أَسْمَاءُ لأشياء لا يوجب القياسُ مدّها ، ولها نظائر مقصورة نحو : « المَعَا » ، و « العَصَا » و « الهُدَى » . ولا يميز أيضاً^(٦) أَمَدُ « سَكْرَى » ، و « غَضْبَى » ؛ لأن مذكّرهما : « سكران » و « غَضبان » وهما يُوجبان قصر مؤنثهما . ويجوز عنده مد « الرَّحَا » و « العَصَا »^(٧) ؛ لأن مثلها في الأسماء « العَطَاء » و « السَّيَاء » .

(١) ت : « لم يقصر » . وفي س : « لا يقصر فيها » .

(٢) س : « ذكرناه » .

(٣) ق : « أن لا » تحريف .

(٤) ي س ت : « ونحو » .

(٥) ليس في ي : « والعطاء » . وفي ق : « والعطاء » .

(٦) كامة : « أيضاً » ساقطة من ت .

(٧) ح س ت : « مد العصا والرحا » .

وأهل البصرة يميزون قصر كل ممدود ، ولا يفرقون بين بعضه وبعض ، ولا يميزون مد المقصور^(١) إلا الأَخْفَشُ ومن تبعه . وكان الأَخْفَشُ^(٢) يميز مَدَّ كلِّ مقصورٍ كما أجيز^(٣) قصر كل ممدود^(٤) من غير استثناء ولا شرط^(٥) .

والحجة^(٦) في جواز قَصْرِ كل ممدود^(٧) على خلاف ما قال الفراء الأبيات التي أنشدناها^(٨) ، وذلك أن قول الأعشى : « والقَارِحُ العَدَا وكُلُّ طِمْرَةٍ » لا يجوز أن يجيء في بابه مقصورٌ ، وذلك أنه « فَعَالٌ » لتكثير^(٩) الفعل ، كقولك^(١٠) : « قَتَلُ » و « ضَرَبُ » ولا يجيء في هذا « فَعَلٌ » فيكون مقصوراً من المعتل .

وقول شमित : « بِفَيْ مِنْ أَهْدَاهَا » وهو مصدر من « أَهْدَى يُهْدِي » . ولا يكون « الإِهْدَاءُ » إلا ممدوداً^(١١) ، مثل « أَكْرَمَ إِكْرَاماً »^(١٢) و « أَخْرَجَ إِخْرَاجاً »^(١٣) .

(١) ح س ت : « ولا يميز مد المقصور منهم أحد » .

(٢) س ت : « فإنه كان » .

(٣) س ت : « مد المقصور كما أجاز » .

(٤) ت : « قصر الممدود » .

(٥) ت : « من غير شرط في ذلك » .

(٦) كلمة : « والحجة » ساقطة من ح س .

(٧) ت : « قصر الممدود » .

(٨) س : « ويدل على ما قاله الأبيات التي أنشدها » .

(٩) ت : « للتكثير » .

(١٠) س : « كقولنا » .

(١١) ب ق ي : « ولا يكون إلا إهداء ممدوداً » .

(١٢) س ح : « أكرم بكرم إكراماً » . وفي ت : « أكرم من يكرم إكراماً » .

(١٣) س ح : « وأخرج يخرج إخراجاً » .

ولا يجيئ^(١) في هذا الباب « أفعل » في مصدر « أفعل »^(٢)، ليس في الكلام مثل : « أكرم
إكرماً »^(٣)، فيكون مثاله من المعتل مقصوراً .

وذكر الفراء قوله :

لأَبْدُ مِنْ صَنَعًا وَإِنْ طَالَ السَّفَرُ^(٤)

فقال إنما قصرها ؛ لأنها اسم ، وليس^(٥) بمنزلة « حمراء » التي لها مذكر يمنع من قصرها ،
ولم أره ذكر البيتين الآخرين ، على أنه قد أنشد في بعض شواهد قوله :

فَلَوْ أَنَّ الْأَطِبَّاءَ كَانُوا حَوْلِي وَكَانَ مَعَ الْأَطِبَّاءِ الْأَسَاءَةُ^(٦)

و « الأطباء »^(٧) جمع « طبيب » والقياس يُوجب مدّه ويمنع من قصره .

وأنشد الأخفش وغيره من البصريين في مد المقصور قوله^(٨) :

سَيَغْنِيَنِي السِّدَى أَغْنَاكَ عَنِّي فَلَا فَقْرٌ يَدُومُ وَلَا غِنَاءُ^(٩)

(١) س : « ولا يجوز » .

(٢) عبارة : « في مصدر أفعل » ساقطة من س بسبب انتقال النظر .

(٣) عبارة : « وأخرج إخراجاً .. إكرماً » ساقطة من ت بسبب انتقال النظر . وفي ق ح س : « أكرم إكراماً » تحريف .

(٤) سبق تخريج البيت هنا .

(٥) ح س ت : « وليست » .

(٦) البيت بلانسية في شرح ابن يعيش ٥/٧ : ٨٠/٩ والدرر اللوامع ٣٣/١ والعين على الخزانة ٥٥١/٤ وحاشية
الصبان ١١٢/١ وسيأتي هنا مرة أخرى .

(٧) ح : « فالأطباء » . وفي س : « والأطباء » تحريف .

(٨) ق ي : « من قوله » تحريف .

(٩) البيت بلانسية في العين على الخزانة ٥١٣/٤ والإنصاف ٤٤٥ والمقدور والمدود لابن الأنباري ٢٤ واللسان (غني)

٣٧٣/١٩ والمنقوص والمدود للفراء ٢٨

والغنى^(١) مقصور .

وليس له^(٢) في ذلك حجة من وجهين ؛ أحدهما : أن البيت يجوز إنشأه بفتح الغين :
« فلا فقرٌ يدوم ولا غناء » . و « الغناء » ممدود ، ومعناه معنى « الغنى »^(٣) . ويجوز أن يكون
« غناء »^(٤) مصدر « غانته »^(٥) أي^(٦) فاخرته بالغنى عنه ، كما قال^(٧) !

كَلَانَا غَنِيٌّ عَنْ أَخِيهِ حَيَاتِهِ وَنَحْنُ إِذَا مِتْنَا أَشَدُّ تَفَانِيَا^(٨)

أَي غَنِيٌّ بَعْضٌ عَنْ بَعْضٍ .

وأنشد الفراء أو غيره^(٩) من الكوفيين في مد المقصور :

(١) ب ق ي : « والمعنى » تحريف .

(٢) س ت : « لهم » .

(٣) س : « ومعناها يتقارب » . وفي ت ح : « ومعناه ومعنى الغنى واحد » .

(٤) ت : « الغناء » .

(٥) ب ق : « عانته » تصحيف .

(٦) كلمة : « أي » ليست في ح .

(٧) ح س ت : « كما قال الشاعر » .

(٨) البيت للمغيرة بن حبياء التميمي في اللسان (غنى) ٣٧٤/١٩ والمقاييس ٣٩٨/٤ ولعبد الله بن جعفر بن أبي طالب

في شرح شواهد المغني ١٨٩ وذكر عن نوادر ابن الأعرابي أنه للأبيرد الرياحي وهو في ذيل الأمل ٧٥ لسيار بن

هبيرة ، وهو في ديوان الأعشى (ملحق) ق ١٢/٢٢٠ ص ٢٦١ عن مخطوطة مختصرة تذكرة ابن حمدون للحلى

الموجودة بميونيخ . وهو غير منسوب في مفتي اللبيب ٢٠٤/١ والأشعوى ٢٦٠/٢ والعيني على الأشعوى ٢٦٠/٢

وقال عنه الشنقيطي في الدرر اللوامع ٦٠/٢ : « ولم أعثر على قائله » .

(٩) ح ت س : « وغيره » .

قَدْ عَلِمْتُ أُخْتُ بَنَى السَّعْلَاءَ وَعَلِمْتُ ذَلِكَ مَعَ الْجَرَاءِ
أَنْ نَعَمْ مَأْكُولًا عَلَى الْحَوَاءِ يَأْلَكَ مِنْ تَمْرِ وَمِنْ شَيْشَاءِ
يَنْشَبُ فِي الْمَسْعَلِ وَاللَّهَاءِ^(١)

فمد «السَّعْلَاءُ» وهو مقصورٌ، وكذلك: «الْحَوَاءُ». وهذه أبيات غير^(٢) معروفة، ولا يُعْرَفُ^(٣) قائلُها، وغير جائز الاحتجاجُ بمثلها. ولو كانت صحيحةً لم يُعَوِّزَنَا تأوُّلُها على غير الوجه الذي تأوَّلوه عليه^(٤).

فإن قال قائل: ما الفرق بين جواز قصر الممدود ومد المقصور؟

قيل له: قصر الممدود تخفيف؛ وقد رأينا العرب تُخَفِّفُ بالترخيم وغيره، على ما تقدَّم وصفنا له، ولم نرهم ينقلون الكلامَ بزيادة الحروف، كما يخففونه بحذفها، فذلك فَرْقٌ ما بينهما، وشيء آخر وهو أنَّ قصر الممدود، إنما هو حَذْفُ زَائِدٍ فيه، ورَدُّه إلى أصله، ومد المقصور ليس بِرَادٍّ^(٥) له إلى أصل.

(١) الأبيات كلها في المزهَر للسيوطي ١٤٢/١ والإِنصاف ٤٤٥ والثلاثة الأولى في المنقوص للفراء ٢٥: ٢٨ والرابع والخامس ينسيان لأبي المقدم في سمط اللآلئ ٨٧٤/٢ والعيني على الخزانة ٥٠٧/٤ والدرر اللوامع ٢١١/٢ وهما بلانسية في اللسان (حدد) ١١٦/٤ (شيش) ٢٠٠/٨ (ها) ١٢٩/٢٠ وأمالى القالي ٢٥١/٢ وشرح ابن يعيش ٤٢/٦ والعقد الفريد ٣٥٦/٥ والعيني على الخزانة ٥٠٧/٤ والبيت الخامس ساقط من ق ح س.

(٢) كلمة: «غير» ساقطة من ح.

(٣) س ت: «معروف».

(٤) كلمة: «عليه» ساقطة من س ت.

(٥) ح س ت: «برد».

ومن ذلك حَذْفُ النَّونِ الساكنة من الحروف التي بنيت على السكون ، نحو « مِنْ »
و« لَكِنْ » وإنما تُحَذَفُ لالتقاء الساكنين ، كما قال الشاعر :

فَلَسْتُ بِآتِيهِ وَلَا أُسْتَطِيعُهُ وَلَاكِ أَسْقِيْ إِنْ كَانَ مَأْوُكَ ذَا فَضْلٍ^(١)

أراد : ولكن أسقي ، فلم يترن له .

ومنه قول الشاعر الأعشى :^(٢)

وَكَأَنَّ الْخَمْرَ الْمُدَامَةَ مِلْ إِسْ فَنُطِّمُ مَمْرُوجَةً بِمَاءٍ زُلَالٍ^(٣)

ومثله كثير في الشعر ، وإنما ألقوها لالتقاء الساكنين : لأن النون تشبه حروف المدِّ واللين ، وحروف المدِّ واللين تحذف لاجتماع الساكنين ، ومع ذلك فإنهم^(٤) يحذفون التنوين الذي هو علامة الصرف ، لاجتماع الساكنين وإن كان الاختيار فيه التحريك^(٥) ، والتنوين نون ساكنة ، فشبهوا هذه النون التي وصفنا بالتنوين ، غير أن حذف التنوين لالتقاء^(٦) الساكنين جائز في الكلام وفي الشعر^(٧) .

(١) البيت للنجاشي الحارثي في الخزائن ٣٦٧/٤ وكتاب سيبويه ٩/١ وشرح شواهد المغني ٢٣٩ والشتنمري ٩/١ وغير منسوب في اللسان (لكن) ٢٧٦/١٧ والخصائص ٣١٠/١ والأشعري ٢٧١/١ والخزانة ٤٠٠/٢

(٢) ح س ت : « قول الأعشى » .

(٣) البيت في ديوانه ق ١٥/١ ص ٥ وتهذيب الألفاظ ٦٢٨ واللسان (اسفط) ١٢٣/٩ والخصص ١٩/١٧ باختلاف في الرواية .

(٤) س : « إنهم قد » .

(٥) ت : « التحرك » .

(٦) ح س ت : « لاجتماع » .

(٧) ح س ت : « في الكلام والشعر » .

فأما في الكلام : « فقد قرىء : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ، اللَّهُ الصَّمَدُ ﴾ ^(١) . »

قال ^(٢) : وحدثني ^(٣) غير واحد من أصحابنا عن أبي العباس محمد بن يزيد ^(٤) أنه سمع
عمارة بن عقيل يقرأ : ﴿ وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ ﴾ ^(٥) فقلت له : لو قلت : سابق النهار ،
فقال ^(٦) : لو قلت ^(٧) : سابق النهار لكان ^(٨) أوزن ، يعني أثقل ^(٩) .

قال أبو سعيد ^(١٠) : حضرت ^(١١) أبا بكر بن دريد وقد أنشد أبياتاً تنحل آدم ^(١٢) ،
وهي :

تَغَيَّرَتِ الْبِلَادُ وَمَنْ عَلَيْهَا فَوَجَّهَ الْأَرْضَ مُغْبِرٌ قَبِيحُ
تَغَيَّرَ كُلُّ ذِي لَوْنٍ وَطَعْمٍ وَقَلَّ بَشَاشَةُ الْوَجْهِ الْمَلِيحِ ^(١٣)

(١) سورة الإخلاص ١١٢/١-٢ وانظر تفسير القرطبي ٢٠/٢٤٤ والكامل للمبرد ١/٢٥٢

(٢) س : « قال المفسر » . وفي ت : « قال أبو سعيد » .

(٣) س : « وخبرني » .

(٤) ت : « عن أبي العباس المبرد » .

(٥) سورة يس ٣٦/٤٠ وبعده في ح س ت : « أراد : سابق النهار » . قال

(٦) س : « قال » .

(٧) ح س ت : « لو قلته » .

(٨) ت : « كان »

(٩) في الكامل للمبرد ١/٢٥٢ : « وقرأ بعض القراء : قل هو الله أحد ، الله الصمد . وسمعت عمارة بن عقيل يقرأ :
ولا الليل سابق النهار ، وكل في فلك يسبحون . فقلت : ما تريد ؟ فقال : سابق النهار » .

(١٠) عبارة : « قال أبو سعيد » ساقطة من ح س ت .

(١١) ح س ت : « وحضرت » .

(١٢) عبارة : « تنحل آدم » ساقطة من ي ق ح .

(١٣) هما لآدم في التنبيه على حدوث التصحيف ٦٠ وتاريخ الطبري ١/١٤٥ ومروج الذهب ١/٣٦ ونهاية الأرب
١٣/٣٣ وجمهرة أشعار العرب ١١ وفي ح ت « ذى طعم ولون » كما في بعض المصادر .

فقال أبو بكر^(١) : أول ما قال^(٢) أقوى . فقلت له^(٣) : إنشاد البيتين^(٤) على وجه لا يكون إقواءً ، وإنما^(٥) هو : وَقَلَّ بِشَاشَةِ الْوَجْهِ الْمَلِيحُ ، على تقدير : وَقَلَّ بِشَاشَةِ الْوَجْهِ الْمَلِيحُ ، فطرح التنوين ، لالتقاء^(٦) الساكنين . ومعنى : قَلَّ^(٧) بِشَاشَةِ الْوَجْهِ الْمَلِيحُ ، كمعنى^(٨) : وَقَلَّ بِشَاشَةِ الْوَجْهِ الْمَلِيحِ^(٩) ، غير أنه نقل الفعل إلى الوجه ، ونصب بِشَاشَةِ على التمييز ، كما قال الله تعالى^(١٠) : ﴿ وَاشْتَغَلَ الرَّأْسُ شَيْئاً ﴾^(١١) وإنما^(١٢) هو : وَاشْتَغَلَ شَيْبُ الرَّأْسِ ، غير أنه حَوَّلَ فِعْلَ الشَّيْبِ إِلَى الرَّأْسِ ، ونصب شَيْباً على التمييز . ويجوز أن يكون جعل بِشَاشَةِ ، وهي مصدر ، في معنى الحال ، فكأنه^(١٣) قال : وَقَلَّ بِاشاً^(١٤) الْوَجْهُ .

(١) هو أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد ، اللغوي المشهور ، صاحب معجم جمهرة اللغة . توفي سنة ٣٢١ هـ . انظر ترجمة ومصادرها في إنباء الرواة للقفطي ٩٢/٣ وهامشه .

(٢) ت : «أول من قال» .

(٣) كلمة : «له» ليست في ت س .

(٤) ح ت : «إنشاد البيت» . وفي س : «إنشاد هذا البيت» وهذا الأخير في هامش ب عن نسخة .

(٥) ت س : «إنما» .

(٦) ح س ت : «لا اجتماع» .

(٧) ح س ت : «وقل» .

(٨) كلمة : «كمعنى» ليست في ي ق ت وهي في ب على الهامش .

(٩) عبارة : كمعنى .. الملح «ساقطة من ح بسبب انتقال النظر» .

(١٠) ح ت : «الله تبارك وتعالى» .

(١١) سورة مريم ٤/١٩

(١٢) ح س ت : «إنما» .

(١٣) ب ي : «وكأنه» . وفي ح : «كأنه» .

(١٤) ت : «بشاشاً» تحريف .

ومما يُنشد من الشعر ^(١) في حذف التنوين ، لالتقاء الساكنين قولُ حسان :

لو كنتَ مِنْ هَاشِمٍ أَوْ مِنْ بَنِي أُسْدٍ أَوْ عَبْدَ شَمْسٍ أَوْ أَصْحَابَ اللَّوَا الصَّيْدِ
أَوْ مِنْ بَنِي زُهْرَةَ الْأَخْيَارِ قَدْ عَلِمُوا أَوْ مِنْ بَنِي خَلْفِ الْخُضْرِ الْجَلَا عِيدِ ^(٢)
أراد : من بني خَلْفِ الْخُضْرِ .

وقال أبو الأسود :

فَالْفَيْتَهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ وَلَا ذَاكِرَ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا ^(٣)

وأنشد الفراء :

لَتَجِدَنِي بِالْأَمِيرِ بَرًّا وَبِالْقَنَازَةِ مَدْعَسًا مَكْرًا إِذَا غَطِيفُ السُّلَمِيِّ فَرًّا ^(٤)
أراد : غُطِيفُ ^(٥) السُّلَمِيِّ ^(٦) .

(١) ت : «في» .

(٢) البيتان في ديوان حسان بن ثابت ص ١٣٣-١٣٤ ويبدو أن البيت الثاني فيه خلط لصدر الرابع بعجز الخامس في الديوان . وفي ب ي ح : «بني خلف» تصحيف .

(٣) البيت لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ق ٥/٩٩ ص ١٢٣ وسيبويه ٨٥/١ وشرح شواهد المغني ٣١٦ والدرر اللوامع ٢/٢٣٠ والتنتمرى ٨٥/١ والخزانة ٥٥٤/٤ والمقتضب ٣١٣/٢ واللسان (عنب) ٦٧/٢ وغير منسوب في معنى البيت ٥٥٥/٢ وابن يعيش ٦/٢ : ٣٤/٩ وبعده في ح س : «أراد : ولا ذاكر الله إلا قليلا» وفي ت : «أراد : ولا ذاكر الله» .

(٤) الأبيات في مادة (غطف) من اللسان ١٧٦/١١ والتاج ٢١٣/٦ وتفسير الطبري ٢٠٥/١٤ وتفسير القرطبي ١١٦/٨

(٥) س ت : «إذا غطيف» .

(٦) س : «السلمي فرا» .

وحذف التنوين غير داخل في ضرورة الشعر ؛ لالتقاء الساكنين . وإنما ذكرناه للفصل بينه وبين نون « مِنْ » و « لَكِنَّ » ؛ لأن حَذْفَهَا^(١) لاجتماع الساكنين ، في ضرورة الشعر^(٢)

وقد رأيت بعض من ذكر^(٣) ضرورة الشعر أدخل^(٤) فيه حَذْفَ التنوين وليس هو عندي كذلك^(٥) . وكان أبو عمرو بن العلاء يقرأ : ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ بْنُ اللَّهِ ﴾^(٦) ويذكر أنه اسم عربي ، وأنه حَذْفَ التنوين منه^(٧) لالتقاء الساكنين . فهذا أبو عمرو يختاره على غيره ويفسره^(٨) هذا التفسير ، فكيف يدخل في ضرورة الشعر ؟

ومن ذلك حذف الياء في حالة^(٩) الإضافة ومع الألف واللام ، تشبيهاً بحذفهم إياها مع التنوين كقولهم « هَذَا قَاضٍ بَغْدَادٌ قَدْ أَقْبَلَ » ، في الشعر ، و « هَذَا الْقَاضِي » . والوجه في هذا أن يقال : « هَذَا قَاضِي بَغْدَادٌ قَدْ أَقْبَلَ »^(١٠) و « هَذَا الْقَاضِي »^(١١) .

(١) س ت : «حذفها» .

(٢) س ت : «في الشعر ضرورة» .

(٣) س : «عمل» .

(٤) ت : «فأدخل» .

(٥) س ت : «كما قال» .

(٦) سورة التوبة ٣٠/٩ وانظر التيسير للداني ١١٨ وتفسير القرطبي ١١٦/٨

(٧) ح ت س : «حذف منه التنوين» .

(٨) س : «نختاره .. وتفسيره» تحريف .

(٩) ح ت س : «حال» .

(١٠) عبارة : «قد أقبل» ساقطة من ح س .

(١١) عبارة : «والوجه في هذا .. وهذا القاضي» . ساقطة من ت بسبب انتقال النظر .

وذلك أن قولنا : هذا قاضٍ وَرَامٍ وَغَازٍ ، إنما حذفت^(١) منه الياء ؛ لأنها سكنت لاستثقال الضم والكسر^(٢) عليها ، ولقيت التنوين ، وهو ساكنٌ ، فسقطت لالتقاء الساكنين ، فإذا أضيف زال التنوين ، فعادت الياء ، غير أن الشاعر إذا اضطرَّ حَذَفَهَا تشبيهاً بحذفهم لها مع التنوين ، وذلك^(٣) أن التنوين والإضافة يتعاقبان ، فكل واحدٍ منها يُشَبِّه صاحبه في النيابة^(٤) عنه والقيام مقامه .

وقال^(٥) خُفَافٌ^(٦) :

كَنَواحٍ ريشٍ حَمَامَةٍ نَجْدِيَّةٍ وَمَسَحَتْ بِاللَّثَتَيْنِ عَصْفَ الْإِيمِدِ^(٧)

ويقال : إن هذا البيت مصنوع ، وما وجدته في شعر خُفَافٍ .

وأما حذف الياء مع الألف واللام ، فإن سيبويه قد ذكره في باب ضرورة الشاعر فأنكره كثير من الناس وقالوا^(٨) : قد جاء في القرآن بحذف الياء في غير رموس الآي^(٩)

(١) س ت : «حذف»

(٢) س ت : «الضمة والكسرة» .

(٣) س : «وذاك» .

(٤) ت : «في الكناية» .

(٥) س ت : «قال» .

(٦) س : «خفاف بن ندية» .

(٧) البيت في ديوان خفاف بن ندية السلمي ق ١/٢٣ ص ١٠٦ وسيبويه ٩/١ والشتنمري ٩/١ وشرح شواهد المعنى ١١١ والعمدة لابن رشيق ٢٠٨/١ والمنصف ٢٢٩/٢ وغير منسوب في معنى اللبيب ١٠٥/١ وسيأتي هنا مرة أخرى .

(٨) س : «فقالوا» .

(٩) ي : «في رموس الآي» . وفي ح : «مع رموس الآي» :

وقرأ به^(١) عده من القراء كقوله تعالى^(٢) ﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدَ وَمَنْ يُضِلِّ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ وَلِيًّا مُرْشِدًا﴾^(٣) وفي آي^(٤) غيرها . وما جاء مثله في القرآن وقرأت به القراء لم يدخل مثله^(٥) في ضرورة الشعر .

والذي أراد^(٦) سيبويه عندي غير ما ذهبوا^(٧) إليه ، وذلك أن حذف الياء مما ذكرنا^(٨) يتكلم به بعض^(٩) العرب ، والأكثر على إثباتها كما قال كثير^(١٠) :

عَلَى ابْنِ أَبِي الْعَاصِي دَلَاصُ حَصِينَةٍ أَجَادَ الْمُسْدَى سَرَدَهَا وَأَذَاهَا^(١١)

فأثبت الياء في «العاصي» فإنما^(١٢) أراد سيبويه أن الذين من لغتهم^(١٣) إثبات الياء يحذفونها^(١٤) للضرورة ، تشبيهاً بالتنوين ، إذ كانت الألف واللام والتنوين يتعاقبان .

(١) س : «قرأته» تصحيف .

(٢) ت : «عز وجل» وهي ساقطة من س .

(٣) سورة الكهف ١٨/١٧ وجلة : «ومن يضل فلن تجد له وليا مرشدا» ساقطة من ت .

(٤) س : «في آي» .

(٥) كلمة : «مثله» ساقطة من ت .

(٦) س ت : «أراد» .

(٧) س ت : «ذهب» تحريف .

(٨) س ت : «في مثل ما ذكرنا» .

(٩) ق : «أكثر» .

(١٠) ق : «ليبد» تحريف .

(١١) البيت في ديوانه ٥٢/٢ وفيه : «نسجها فأذاهما» . وهو لكثير كذلك في اللسان (ذيل) ٢٧٧/١٣ وتهذيب اللغة

١٣/١٥ وفيها : «فأذاهما» .

(١٢) س ت : «وإنما» .

(١٣) س ت : «الذين لغتهم» .

(١٤) س ت : «قد يحذفونها» .

ومن ذلك هاء الكناية المتصلة حكمها إذا اتصلت بحرفٍ مفتوح أو مضموم أن نضم وتزاد^(١) عليها واو في الوصل كقولك : «رَأَيْتَهُو» و«وضربت غلامهو يافتي» .

وإذا اتصلت بحرف مكسور كان فيه^(٢) وجهان : إن شئت ضممتها وألحقته واواً ، وإن شئت كسرتها وألحقته ياء ، كقولك : «مررت بغلامهي^(٣) وغلامهو يافتي»^(٤)

وإنما ألحقوها^(٥) هذه الواو والياء ؛ لأن الهاء^(٦) خَفِيَّةٌ ، فأرادوا إبانة حركتها ، والأصل فيها الضم ، وسوف نشرح^(٧) هذا في موضعه إن شاء الله^(٨) تعالى^(٩) .

فإذا كان قبلها ساكن^(١٠) فأنت بالخيار : إن شئت ألحقت واواً أو ياءً فيما كان قبل الهاء منه ياء وألحقت^(١١) واواً فيما كان قبل الهاء منه^(١٢) غير الياء^(١٣) ، وإن شئت لم نُلْحِقْ ، كقولك : «عَلَيْهِ» و«عَلَيْهِي» و«عَلَيْهِ» و«عَلَيْهَو» و«مِنْهُ» و«مِنْهُو» وكلاهما جيد بالغ . وإذا وقفت على ذلك أجمع كان ساكناً .

(١) ت : «ويزاد» .

(٢) ح س : «فيها» .

(٣) ت : «بغلامي» تحريف .

(٤) كلمة : «يافتي» ليست في ي ح . وفي ت : «ياي» تحريف .

(٥) ح : «ألحقوه» . وفي س ت : «ألحقوا» .

(٦) ق : «الياء» . وفي ح : «الواو» وكلاهما تحريف .

(٧) ت : «وقد يشرح» .

(٨) عبارة : «إن شاء الله» . ساقطة من ت .

(٩) كلمة : «تعالى» ليست في س ت .

(١٠) س ت : «فإذا كان ما قبلها ساكناً» .

(١١) كلمة : «ألحقت» ليست في ت .

(١٢) كلمة : «منه» ساقطة من ت .

(١٣) س : «منه ياء» تحريف .

ولا يجوز حذف الواو والياء مما قبله متحرك ^(١) إلا في الشعر كقول الشاعر :
 أَوْمَعْبَرِ الظُّهْرِ يُنْبِئُ عَنْ وَلِيِّتِهِ مَا حَجَّ رَبُّهُ فِي الدُّنْيَا وَلَا اعْتَمَرَ ^(٢)
 وقال آخر :

وَأَيُّقَنَّ أَنَّ الْخَيْلَ إِنْ تَلْتَبَسَ بِهِ يَكُنْ لِفَسِيلِ النَّخْلِ بَعْدَهُ آيِرٌ ^(٣)
 فهؤلاء حَذَفُوا الواو فقط ^(٤) وبقوا ضمة الهاء . وقال الآخر ^(٥) :
 فَإِنْ يَكُ غَثًّا أَوْ سَمِينًا فَإِنِّي سَأَجْعُلُ عَيْنِيهِ لِنَفْسِهِ مَقْنَعًا ^(٦)
 والوجه أن يقول : «لنفسه» فحذف الياء ، وبقي الكسرة على حالها .
 وإنما جاز حذف هذه الحروف ؛ لأنها زوائد تسقط في الوقف .

فإن قال قائل : فهلا ^(٨) أجزتم حذف التنوين مما ينصرف ؛ لأنه زائد لا يثبت في الوقف ، كما أجزتم حذف الواو والياء من الهاء ؟

(١) ت : «فيتحرك» تحريف .

(٢) البيت لرجل من باهلة في كتاب سيبويه ١١/١ والمقتضب ٣٨/١ والشتنمري ١٢/١ وغير منسوب في اللسان (غير) ٢٠٦/٦ وسيأتي هنا مرة أخرى .

(٣) البيت لمنظلة بن فاتك في الشنمري ١١/١ وسيبويه ١١/١ وسيأتي هنا مرة أخرى بهذه النسبة . وفي هامش ب : «حاشية : مدحه بالشجاعة» .

(٤) س ت : «أراد بعد هو هؤلاء» .

(٥) كلمة : «فقط» ساقطة من ت .

(٦) س ت : «وقال آخر» .

(٧) البيت لمالك بن حريم الهمداني من قصيدة أصح . في الأصمعيات ق ٣٩/١٥ ص ٦٢ وهو في التوشحيات ق ٢/٤٢٩ ص ٢٥٩ والمقتضب ٣٨/١ : ١/١ والاقتضاب ٤٣٥ وسيبويه ١٠/١ وسقط اللال ٧٤٩/٢ والشتنمري ١٠/١ وغير منسوب في الكامل للمبرد ٣٧/٢ وانظر للخلاف في اسم أبي الشاعر : حريم أو خريم أو حزيم سقط اللال ٧٤٨/٢

(٨) س : «هلا» .

قيل له : الفرق بينها بَيْنٌ ، وهو أن الياء والواو اللاحقتين^(١) بالهاء إنما^(٢) أريد بهما بيانها^(٣) في اللفظ ، فإذا وُصِلَ الكلام قَامَ ما بعدها مقام الياء والواو في إبانتهما^(٤) ، وإن كانتا^(٥) أبلغ في البيان ، ومع ذلك فإن^(٦) حذفهما لا يُخلُّ بمعنى ولا يُدخلُ شيئاً في غير بابه ، وما ينصرف متى تُركَ صَرْفُهُ^(٧) دخل في غير بابه ، ووقع اللبسُ ، فلم يشبه حذف الواو ترك الصرف .

وربما اضطر الشاعر فحذف الحركة أيضا . قال^(٨) :

فَظَلْتُ لَدَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ أُخِيلُهُ وَمِطَوَايَ مُشْتَاقَانِ لَهُ أَرْقَبَانِ^(٩)

وأقبح من هذا حذف الواو والياء من «هُوَ وَهَى» وذلك أن الواو والياء فيهما متحركتان

(١) س : «لاحقتان» .

(٢) س : «إنما» .

(٣) ب ق ي ت : «بيانها» تحريف .

(٤) س : «إبانتهما» وفي ت : «ثباتها» وكلاهما تصحيف

(٥) ت : «كانت» تحريف .

(٦) كلمة : «فإن» ليست في س .

(٧) ح ت س : «وما لا ينصرف متى صرفته» تحريف .

(٨) ح س : «قال الشاعر» .

(٩) البيت ليسل الأحول الأزدي في الخزائن ٤٠١/٢ والخصائص ١٢٨/١ واللسان (مطا) ١٥٥/٢٠

يثبتان في الوقف . قال (١) :

دَارُ لَسْلَمَى إِذْ مِنْهُ هَوَاكَ (٢)

أراد : (٣) إذ هي من هواكا .

وقال آخر :

فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلُهُ قَالَ قَائِلٌ لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ الْمِلَاطِ نَجِيبٌ (٤)

أراد : فبيناه هو يشرى .

وقال آخر :

بَيْنَاهُ فِي دَارِ صِدْقٍ قَدْ قَامَ بِهَا جِينًا يُعَلِّلُنَا وَمَا نُعَلِّلُهُ (٥)

أراد : فبيناه هو (٦) .

ومن ذلك أنهم يحذفون (٧) الواو الساكنة والياء الساكنة إذا كان قبلها ضمة أو كسرة ، فيكتفون بالضمة من الواو وبالكسرة من الياء ، سواء كانت الواو ضميراً أو لم تكن ، نحو

(١) س : «قال الراجز» . وفي ت : «قال آخر» .

(٢) يت بلانسيه في الخصائص ٨٩/١ وسيبويه ٩/١ والخزانة ٢٣٧/١ : ٢٣٧/١ : ٣٩٨/٢ : ٤٤٣/٣ وفي الجميع : «دار لسعدى» .

(٣) كلمة : «إذ» ساقطة من س ت .

(٤) سبق تخريج البيت هنا .

(٥) البيت بلانسيه في سيبويه ١٢/١ والشتنمري ١٢/١ والدرر اللوامع ٣٦/١

(٦) س ت : «بيناهو» وفي ق ي ت : «والجيد في هذا أن يكون الواو منه محذوفه على لغة من يقول : هو وهي ، ويسكن الواو والياء ، فيكون التشبيه في حذفها بضرته التي المحذوف منها واوساكنة» . ومثل ذلك في هامش ب عن نسخة .

(٧) ح : «قد يحذفون» .

قول الشاعر :

فَلَوْ أَنَّ الْأَطِبَّاءَ كَانُوا حَوْلِي وَكَانَ مَعَ الْأَطِبَّاءِ الْأَسَاءُ^(١)

أراد : «كأنوا» ، فاكتفى بالضمة من الواو .

وربما وقع مثل هذا في آخر بيتٍ مُقَيَّدٍ ، فتحذف الواو ويسكن ما قبلها ؛ كقول
الشاعر :

لَوْ أَنَّ قَوْمِي حِينَ أَدْعُوهُمْ حَمَلٌ عَلَى الْجِبَالِ الصُّمُّ لَا رَفَضُ الْجَبَلِ^(٢)

فهذا البيت^(٣) فيه وجهان : أحدهما أن يكون أراد : «حمل» على لغة من يحذف الواو
فيكتفى^(٤) بالضمة ، فلما وقف سَكَنَ .

والوجه الثاني أن يكون أراد : لو أن من أدعو من قومي حين أدعوه^(٥) حمل ، وكان
تقدير اللفظ فيه : لو أن جمع قومي حين أدعوهم حمل^(٦) ، فحذف جمع^(٧) ، وأقام مقامه
القوم ووحد على لفظه .

(١) سبق تخريج البيت هنا .

(٢) البيتان في شرح ابن يعيش ٨٠/٩ بالانسية .

(٣) س : «هذا البيت» .

(٤) ح س : «ويكتفى» .

(٥) س ت : «أدعوهم» .

(٦) عبارة : «وكان تقدير اللفظ .. حمل» ساقطة من ت بسبب انتقال النظر .

(٧) ب ق ي : «جميع» تحريف . وفي س ت : «من» وهو في هامش ب عن نسخة .

ومما يشبه هذا قوله :

كَفَّاكَ كَفَ مَا تُلِيقُ دِرْهَمًا جُودًا وَأُخْرَى تُعْطِي بِالسَّيْفِ الدَّمَ^(١)

أراد : تعطي ، فحذف الياء واكتفى بالكسرة منها .

وأما قوله :

اضْرِبْ عَنْكَ الِهُمُومَ طَارِقَهَا ضَرْبَكَ بِالسَّوْطِ قَوْنَسَ الْفَرَسِ^(٢)

فإن الخليل^(٣) يقول في هذا : إِنَّهُ حَذَفَ النون الخفيفة منه ؛ أراد : «اضرباً عنك»^(٤) ، فحذف النون لأنها زائدة ، وحذفها لا يُخلُ بمعنى ، ولا يُدخل شيئاً في غير بابه ، كما ذكرنا في حذف الياء والواو^(٥) من هاء الضمير^(٦) . وقال الفراء : أراد : اضربْ عنك . فكثُر^(٧) السواكن ، فحرك للضرورة ، فهذا^(٨) على قول الخليل من باب الحذف ، وعلى قول الفراء من باب الزيادة .

(١) البيتان في أمالي ابن الشجري ٧٢/٢ وفيها : «لا تليق» مثل ح . وهما في مقدمتان في علوم القرآن ١٣٨ وفيها : «ما تلين بدرهم» بلانسة في الجميع .

(٢) ينسب البيت لطرفة في نوادر أبي زيد ١٣ وفيه : «قال أبو حاتم : أنشدني الأخفش بيتاً مصنوعاً لطرفة» وهو في ذيل ديوانه ق ٣/١٨ ص ١٥٥ وهو لطرفة كذلك مع الشك في نسبته إليه في كل من اللسان (قنس) ٦٧/٨ والعيني على الخزانة ٣٣٧/٤ وشرح شواهد المغني ٣١٥ والدرر اللوامع ١٠٣/٢ وغير منسوب في معني اللبيب ٦٤٢/٢ والخصائص ١٢٦/١ والمقاييس ٣٢/٥ وابن يعيش ٤٤/٩ وفي كل هذه المصادر : «ضربك بالسيف» مثل ق س .

(٣) هو الخليل بن أحمد الفراهيدي الأزدي ، صاحب كتاب العين المشهور ، وأحد أئمة العربية في البصرة ، وشيخ سيبويه . ولد سنة ١٠٠ هـ . وتوفي سنة ١٧٥ هـ . انظر ترجمته في إنباء الرواة ٣٤١/١ مع مصادر أخرى في هامشه .

(٤) ق ح : «ضرباً عنك» وفي ب : «عنك عنك» تحريف .

(٥) س ت : «حذف الواو والياء» .

(٦) ت : «من الضمير» .

(٧) ق ي : «وكثُر» .

(٨) ح ت س : «فهو» .

ومما يشبه الترقيم قول الشاعر^(١) :

أَوْرَاعِيَانِ لُبُّعَرَانِ لَنَا شَرَدَتْ كَيْ لَا يُحْسَنَانِ مِنْ بُعْرَانِنَا أَثْرَا^(٢)

أراد : «كَيْفَ لَا يُحْسَنَانِ» . ولا يجوز أن يكون في معنى : «كَيْ» ؛ لأن الراعيين لم يَفْعَلَا شيئاً كيلا يُحْسَنَا أثراً من البُعْرَانِ .

ومن ذلك حذف الفاء في جواب الشرط كقولك : «إِنْ تَأْتِنِي أَنَا أُكْرِمُكَ» تريد : فَأَنَا أُكْرِمُكَ .

قال الشاعر :

يَا أَقْرَعَ بْنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعَ إِنَّكَ إِنْ يَصْرَعُ أَخُوكَ تُصْرَعُ^(٣)

(١) ح ت س : «قوله» .

(٢) البيت في شرح ابن يعيش ١١٠/٤ وخزانة الأدب ١٩٥/٣ وفيها روايات أخرى للبيت فانظرها .

(٣) البيتان لجرير بن عبد الله البجلي في سيبويه ٤٣٦/١ والشتنمري ٤٣٦/١ وخزانة الأدب ٦٤٣/٣ ولعمرو بن

خثارم البجلي في الدرر اللوامع ٤٧/١ : ٧٧/٢ وخزانة الأدب ٣٩٦/٣ وله أبو الجوير بن عبد الله البجلي في شرح

شواهد المغنى ٣٠٣ وخزانة الأدب ٣٩٧/٣ والعيني على الخزانة ٤٣٠/٤ والمقتضب للمبرد ٧٢/٢ وغير منسوب في

معنى اللبيب ٥٥٣/٢ وشرح ابن يعيش ١٥٨/٨

أراد : فتصرع . وقال آخر :

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا وَالشَّرَّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ^(١)

أراد : فالله يشكرها .

وإنما كانت الفاء واجبة هاهنا ؛ لأن جواب الشرط متى كان جملة أو فعلاً مرفوعاً لم يكن بُدُّ من الفاء ؛ لأنها إنما أتت بها^(٢) لئلا يتسلط^(٣) ما قبلها^(٤) على ما بعدها^(٥) . ألا ترى أنك تقول : «إِنْ تَقُمْ أَقُمْ» فتجزم «أَقُمْ» بما تقدم ، ولو أدخلت الفاء عليها بطل جزمها ، لا تقول^(٦) . «إِنْ تَقُمْ فَأَقُمْ» فحذف الفاء مع الحاجة إليها لما ذكرنا من ضرورة الشعر .

(١) نسب سيبويه البيت لحسان بن ثابت في الكتاب ٤٣٥/١ وتابعه على ذلك الشنقيطي في الدرر اللوامع ٧٦/٢ وروايته عنده : «عند الله سيان» . وقال في الخزانة ٦٤٤/٣ : «والبيت نسب سيبويه وخدمته لعبد الرحمن بن حسان ابن ثابت رضي الله عنه . ورواه جماعة لكعب بن مالك الأنصاري» . ويبدو أن في المطبوع من كتاب سيبويه سقطا هو «عبد الرحمن بن» بدليل كلام البغدادي . كما قال أبو زيد في نوادره ٣١ : «وأنشد سيبويه لعبد الرحمن بن حسان ...» والبيت ليس في ديوان حسان . وهو يعزى لعبد الرحمن بن حسان كذلك في المقتضب ٧٢/٢ ومعنى اللبیب ٥٦/١ : ٩٨/١ : ١٣٩/١ : ١٦٥/١ : ٢٣٦/١ : ٤٢٢/٢ : ٤٢٣/٢ : ٥١٧/٢ : ٦٣٦/٢ : ٦٤٧/٢ والعنى على الخزانة ٤٣٣/٤ وله أول لكعب بن مالك في شرح شواهد المغنى ٦٥ : ١٠٠ : ١٥٩ وهو غير منسوب في التنفهرى ٤٣٥/١ والخصائص ٢٨١/٢ وشرح ابن يعيش ٣/٩ وسر صناعة الإعراب ٢٦٦/١ وشواهد التوضيح ١٣٥ كما نقله جامع ديوان كعب بن مالك الأنصاري في ١/٦٧ ص ٢٨٨ عن بعض المصادر السابقة . وفي نوادر أبي زيد ٣١ : «وأخبرنا أبو العباس عن المازني عن الأصمعي أنه أنشدهم من يعمل الخير فالرحمن يشكره . قال فسألته عن الرواية الأولى فذكر أن النحويين صنعوها ، ولهذا نظائر ليس هذا موضع شرحها» . وانظر سر صناعة الإعراب ٢٦٧/١ والتنفهرى ٤٣٥/١ وفي س ت ح : «ومن يعمل الحسنات»

(٢) ت : «يؤتى بها» .

(٣) س : «يسلط» .

(٤) كلمة : «ما قبلها» ساقطة من ح .

(٥) ت : «لئلا يتسلط إن على ما بعدها» وهو في هامش ب عن نسخة .

(٦) كلمة : «أقم» ساقطة من س .

(٧) عبارة : «إن تقم أقم فتجزم ... لا تقول» ساقطة من ح بسبب انتقال النظر .

وقد كان سيبويه يميز هذا الوجه ، ويميز أيضا تقدير^(١) الجواب على تقديم^(٢) اللفظ ،
كأنه قال :^(٣) : تَصْرَعُ إِنْ يَصْرَعُ أَخُوكَ .

وكان الأصمعي^(٤) ينشد :

«من يعمل^(٥) الخير فالرحمن يَشْكُرُهُ^(٦)»

وكان أبو العباس محمد بن يزيد^(٧) يأبى أن يقدر الجواب مقدما ؛ لأنه قد وقع في موقعه
الذي ينبغي له ؛ والشئ إذا وقع في موقعه^(٨) لم يُنَوَّبه التقديم^(٩) .
ومثله :

فَقُلْتُ تَحْمَلُ فَوْقَ طَوْقِكَ إِنَّهَا مَطْبَعَةٌ مَنْ يَأْتِيهَا لَا يَضِيرُهَا^(١٠)
أى فلا يضيرها .

(١) س : «تقديم» وفي ت : «تقدم» وكلاهما تحريف .

(٢) س : «تقدير» تحريف .

(٣) كلمة : «قال» ساقطة من ق .

(٤) هو أبو سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعي صاحب اللغة والنحو والغريب والأخبار والملح ، وعالم أهل البصرة
وأكثرهم حفظا للشعر . توفي سنة ٢١٦ هـ . انظر ترجمة ومصادرها في إنباء الرواة للقفطي ١٩٧/٢ وهامشه .

(٥) س : «يفعل» .

(٦) انظر النوادر في اللغة لأبي زيد ٣١ والشتنمري ٤٣٥/١

(٧) ت : «وكان أبو العباس المبرد» .

(٨) س ت : «في موضعه» .

(٩) عبارة المبرد في المقتضب في هذه المسألة (٧٢/٢) : «وأما قول عبد الرحمن بن حسان ... فلا اختلاف بين النحويين
في أنه على إرادة الفاء ؛ لأن التقديم فيه لا يصلح» .

(١٠) البيت لأبي نؤيب في ديوان الهذليين ص ٢٠٨ وسيبويه ٤٣٨/١ والشتنمري ٤٣٨/١ والخزانة ٤٤٧/٣ والعيني
على الخزانة ٤٣١/٤ واللسان (ضير) ١٦٦/٦ وهو غير منسوب في المقتضب ٧٢/٢ مع مصادر أخرى في هامشه .

واستقصاء هذا والاحتجاج لسيبويه في إجازة الوجهين له موضع ستقف عليه ، إن شاء الله تعالى^(١)

ومن ذلك حذفهم الفتحة من عين^(٢) «فَعَلَ» كقولهم في «هَرَبَ» : «هَرَبُ» وفي طَلَبُ «طَلَبُ» . قال الراجز ، أنشده الأصمعي :

عَلَى مَحَالَاتٍ عُكِسْنَ عَكْسًا إِذْ تَسَدَّاهَا طِلَابًا غَلَسَا

أراد : غَلَسَا .

وليس ذلك وجه الكلام ؛ لأن الفتحة غير مُسْتَقْلِلَةٍ ، وإنما يفعلون مثل ذلك في الضمة والكسرة^(٣) ؛ كقولهم^(٤) في «فَجَذَ» : «فَجَذُ» وفي «عَضَدَ» : «عَضْدُ» . ولا يقولون في : «جَبَلُ» : «جَبِلُ»^(٥) ، ولكنهم قد يضطرون فيفتحون الساكن ، كما تقدم ذكرنا له من قولهم في : «خَفَقَ» : «خَفَقُ» ، وفي «حَشَكَ» : «حَشَكُ» ، فلماذا زادوا^(٦) هذه الفتحة على الساكن ، والساكن أخف من الفتح ، كان حذف الفتحة أجدر لأنهم يحلونه بالحذف محلا له^(٧) هو أخف^(٨) من محله .

(١) كلمة : «تعالى» ساقطة من س ت .

(٢) س : «من غير» تحريف .

(٣) ت : «في الضم والكسر» .

(٤) ت س : «كقولك» .

(٥) تسكين الوسط للتخفيف هو لغة تميم . انظر شرح الشافية ٤٠/١ وما بعدها .

(٦) ت : «زاد» تحريف .

(٧) كلمة : «له» ساقطة من ق س ت .

(٨) س : «وهو أخف» .

— ومن ذلك : حذف الضمة والكسرة في الإعراب : كقولهم : «قَامَ الرَّجُلُ إِلَيْكَ» ،
وَذَهَبَتْ جَارِيَتُكَ و «أَنَا أَذْهَبُ إِلَيْهِ» . وكان سيبويه يميز هذا ، وأنشد فيه أبياتا ، وأنشد غيره
أيضا ممن يوافقوه على هذا الرأي : فَمَا أَنْشَدَ سِيبَوِيهَ^(١) فِي ذَلِكَ :
قول امرئ القيس :

فَالْيَوْمَ أَشْرَبُ غَيْرَ مُسْتَحَقِّبٍ إِثْمًا مِنْ اللَّهِ وَلَا وَاعِلٍ^(٢)

فسكن الباء من «أشرب» ، والوجه أن يقول : «أشرب» بالرفع .
وقال أبو نخيلة :

إِذَا اعْوَجَجَنْ قُلْتُ صَاحِبُ قَوْمٍ بِالذَّوْ أُمُثَالِ السَّفِينِ الْعُومِ^(٣)
وَلَمْ يَقُلْ : «صَاحِبُ»^(٤) ، وَلَا «صَاحِبٍ» ، وَهِيَ^(٥) الْوَجْهَ .

(١) كلمة : «سبويه» ساقطة من ق ح س .

(٢) البيت في ديوانه ق ١٦/١٠ ص ١٢٢ وفيه «فاليوم أسقى» وهي رواية البطلبوسى . أما رواية السكرى وابن
النحاس وأبى سهل والأعلم الشنتمرى ، فإنها : «فاليوم أشرب» (انظر الديوان ص ٤١٢) . وهو برأيتنا هذه
في سيبويه ٢٩٧/٢ والشنتمرى ٢٩٧/٢ وخزانة الأدب ٣٠/٣ والدرر اللوامع ٣٢/١ وتهذيب الألفاظ
٢٥٦ وشرح ابن يعنى ٤٨/١ وغير منسوب في الخصائص ٧٤/١ : ٣١٧/٢ : ٣٤٠/٢ ويروى «فاليوم
فاشرب» في تهذيب الألفاظ ٢٢٥ والفاخر ٧٧ وإصلاح المنطق ٢٤٥ : ٣٢٢ والصاحح (وغل) ١٨٤٤/٥
ونوادر أبى زيد ٣١٣ ، كما يروى : «فاليوم أسقى» في الكامل للمبرد ٢٤٤/١ واللسان (حقب) ٣١٥/١ وانظر
تعليقات العللاء على هذه الرواية في التنبيهات على أغاليط الرواة ١١٦ والعمدة لابن رشيق ٢١١/٢
والخصائص لابن جنى ٧٥/١ والشعر والشعراء لابن قتيبة ٩٨/١

(٣) المبتان في شرح سواهد الشافية ٢٢٥/٤ وهما غير منسوبين في كتاب سيبويه ٢٩٧/٢ والشنتمرى ٢٩٧/٢
والأول في الخصائص ٧٥/١ : ٣١٧/٢ والتنبيه على حدوث التصحيف ١٣٤

(٤) ت : «صاحبي» .

(٥) ت : «وهو الوجه» .

وقال^(١) :

وَأَنْتِ لَوْ بِأَكْرَمَ مَشْمُولَةً صَهْبَاءٌ مِثْلَ الْفَرَسِ الْأَشْقَرِ
رُحْبَتِي وَفِي رِجْلَيْكَ مَا فِيهِمَا وَقَدْ بَدَا هُنْكَ مِنَ الْمُنْزَرِ^(٢)

وقال^(٣) : «هَنْكُ» وَسَكَنُ^(٤) النون .

وقال لبيد^(٥) :

تَرَاكَ أَمَكْنَةً إِذَا لَمْ أَرْضْهَا أَوْ يَرْتَبِطُ بَعْضُ النُّفُوسِ جِأَمُهَا^(٦)

وقال جرير :

مَا لِلْفَرَزْدَقِ مِنْ عِزٍّ يُلَوِّذُ بِهِ إِلَّا بَنُو الْعَمِّ فِي أَيْدِيهِمُ الْكَرْبُ
سِيرُوا بَنِي الْعَمِّ فَلَا أَهْوَاؤَ مِنْزِلُكُمْ وَنَهْرٌ تَبْرِي فَمَا تَعْرِفُكُمْ الْعَرَبُ^(٧)

(١) س ت : «وقال آخر» .

(٢) البيتان للأقيسر الأسدي في خزانة الأدب ٢٧٩/٢ والعيني على الخزانة ٥١٦/٤ والثاني له كذلك في التنبيه على حدوث التصحيف ١٣٤ وغير منسوب في الخصائص ٧٤/١ : ٩٥/٣ وسيبويه ٢٩٧/٢ والشتمري ٢٩٧/٢ والعيني على الخزانة ٥١٦/٤

(٣) س ت : «فقال» .

(٤) س ت : «فسكن» .

(٥) ت : «قال لبيد» .

(٦) البيت في ديوانه ق ٥٦/٤٨ ص ٣١٣ وانظر مصادر أخرى فيه ص ٣٩٥ ومجالس ثعلب ٥٠/١ : ٣٦٨/٢ والوساطة ٥ والعقد الفريد ٣٥٦/٥ والخصائص ٧٤/١ : ٣٤١/٢ وفي ب ق ي : «ترتبط» . وفي ت : «حامها» تحريف .

(٧) البيتان في ديوانه ص ٤٨ وفي الأول منها : «في أيديهم الخشب» كما في س ت وهامش ب . والثاني له أيضا في المخصص ١٨٨/١٥ واللسان (شث) ٤٦٤/٢ والخصائص ٧٤/١ وبلا نسبة في الخصائص ٣١٧/٢ : ٣٤٠/٢ وفي ح س : «أونهر» وفي ت : «نهر زبيري» تحريف .

والوجه : «فما تعرفُكم»^(١) .

قال سيبويه^(٢) : شبهوا هذه الضمات والكسرات المحذوفة بالضممة من عَضِدٍ ، والكسرة من فخذٍ ، حين قالوا : عَضُدٌ وفَخَذٌ ، غير أن حَذَفَهَا من عَضِدٍ وفَخَذٍ حَسَنٌ مُطَرِدٌ^(٣) في الشعر والكلام جميعاً ؛ من قَبْلِ أَنَّهُ لا يزيل معنى ولا يغير إعراباً ، وفيما ذكرناه يَزُولُ الإعرابُ الذي تنعقدُ به^(٤) المعاني ، إلا أَنَّهُ شَبَّهَ اللَّفْظُ بِاللَّفْظِ .

وكان أبو العباس محمد بن يزيد والزجاج^(٥) ينكران هذا ؛ ويأَيِّيانَ جَوَازَهُ وينشدان^(٦) بعض ما أنشدنا ، على خلاف الرواية التي ذكرنا ؛ فأما بيت امرئ القيس فأنشده :

«فَالْيَوْمَ أُسْقَى غَيْرَ مُسْتَحَقِّبٍ»

و «فَالْيَوْمَ فَاشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحَقِّبٍ»^(٧)

وأما بيت أبي نخيلة فأنشده^(٨) :

«إِذَا اعْوَجَّجْنَ قُلْتُ صَاحِرِ قَوْمٍ» .

(١) عبارة : «والوجه فما تعرفكم» ساقطة من ت . وفي س : «والوجه تعرفكم» .

(٢) بولاق ٢٩٧/٢

(٣) ي : «مطرب» .

(٤) س ت : «الذي به تنعقد» .

(٥) هو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن السري الزجاج ، تلميذ المبرد . توفي سنة ٣١١ هـ . انظر ترجمته ومصادرها في إنباه الرواة ١٥٩/١ وهامشه .

(٦) ت : «ويشتان» !

(٧) انظر ما سبق أن ذكرناه في تخريج البيت هنا .

(٨) كلمة : «فأنشده» ساقطة من ي . ومكانها في ح : «فأنشدناه» تحريف . وفي ب : «فأبداه» تحريف كذلك

وأنشدا^(١) موضع^(٢)؛

« هُنْكَ^(٣) مِنْ الْمُتَزَّرِ » :

« وَقَدْ بَدَأَ ذَلِكَ مِنَ الْمُتَزَّرِ^(٤) »

وموضع : « فَمَا تَعْرِفُكُمْ الْعَرَبُ » : « فَلَمْ تَعْرِفُكُمْ »^(٥)

وأما بيت لبيد فإن الجزم فيه صحيح : لأن المعنى : تراك^(٦) أَمْكَنَةً إذا لم أَرْضَهَا وإذا لم يَأْتِنِي مَوْتِي . وأراد بالمولوت هاهنا أسباب الموت التي لا يمكن معها بَرّاح المكان ومفارقته^(٧) من العلل

(١) ح : « وأنشدوا » .

(٢) ت : « في موضع » .

(٣) ت : « وقد بدأ هنك » .

(٤) في كتاب التنبيه على حدود التصحيف ١٣٣ - ١٣٤ : « كان سيبويه يحكى عن الخليل أنه كان يجيز إسكان حرف الإعراب في الاسم المرفوع والمنجور في الشعر . فعارضه الأصمعي وقال : ما جاءنا ذلك عن بيت نعرفه . فأنشده سيبويه للأقيسر :

رحلت وفي رجلك ما فيها وقد بدأ هنك من المتزّر

فقال الأصمعي : ليس للأقيسر بيت نعرفه . فأنشده :

إذا أعوججن قلت صاحب قوم .

فقال الأصمعي : ليست الرواية بصحيحة . وإنما روايتها : قلن صاح قوم » .

(٥) هي رواية الديوان ص ٤٨

(٦) ق : « تراك » تحريف .

(٧) ح : « ومفارقتها » .

الحابسة له والضرورات الدافعة إلى المقام ، وقد تُسمَّى أسباب الموت موتاً قال الله تعالى^(١) : ﴿وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَلْقَوْهُ ، فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ﴾^(٢) .

وقد يجوز أن يكون الجزم أيضاً^(٣) على المجاورة للمجزوم ، كما قالوا : «هَذَا جُحْرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ» . و «يَرْتَبِطُ» لو حُرِّكَ كان منصوباً على التأويل^(٤) الذي تأوله من يرى تسكينه للضرورة ، ويجعل «أو» في معنى «حتى» وإلى أن ؛ كأنه قال : حتى يَرْتَبِطَ بعض النفوسِ هَامُهَا ، أو «إلى أن يرتبط» . وهو يعني نفسه .

قال أبو سعيد^(٥) : والقَوْلُ عندي ما قاله سيبويه في جواز تسكين حركة الإعراب للضرورة^(٦) ؛ وذلك أَنَا رأينا القراء قد قرءوا : ﴿مَالِكٌ لَا تَأْمَنَّا عَلَى يُوسُفَ﴾^(٧) وخطه وكتابه^(٨) في المصحف^(٩) بنون واحدة ، ووافقهم النحويون على جواز الإدغام فيه وفي غيره ، مما تذهب فيه حركة الإعراب^(١٠) للإدغام . فلما كانت حركة الإعراب يجوز ذهابها للإدغام ، طلباً للتخفيف ، صار^(١١) أيضاً ذهاب الضمة والكسرة طلباً للتخفيف^(١٢) ، وليس^(١٣) لقول من^(١٤)

(١) كلمة : «تعالى» ساقطة من س ، ومكانها في ت : «عز وجل» .

(٢) سورة آل عمران ١٤٣/٣

(٣) كلمة : «أيضاً» ساقطة من س ت .

(٤) ي ح ت : «التأويل» .

(٥) عبارة : «قال أبو سعيد» ساقطة من ت .

(٦) كلمة : «للضرورة» ساقطة من ح .

(٧) سورة يوسف ١١/١٢

(٨) كلمة : «وكتابه» ساقطة من ت س .

(٩) س : «بالمصحف» .

(١٠) ت : «مما يذهب حركة الإعراب فيه» .

(١١) ي ح س : «جار» وهو في هامش ب عن نسخة .

(١٢) عبارة : «صار أيضاً .. للتخفيف» ساقطة من ت بسبب انتقال النظر .

(١٣) ت : «صح أنه ليس» .

(١٤) ق ح : «كقول» تحريف .

يأبى ذلك ، ويحتج في فساده بأنه تذهب منه حركة الإعراب — معنى ؛ لأن الإدغام أيضا يذهب ^(١) حركة الإعراب .

وقد حكى قوم من النحويين أن كثير من العرب يسكنون لام الفعل ، إذا اتصلت ^(٢) بها الهاء والميم ، أو الكاف والميم ، كقولهم : «أنا أكرمكم» و «أعظمكم» .

وقد حكى عن بعض القراء ^(٣) :

﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ﴾ ^(٤) ﴿وَيُعَلِّمُكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾ ^(٥) . وهذا يدل ^(٦) على جواز ما قلناه ^(٧) ويقويه .

ومن ذلك أيضا ^(٨) أنهم يُدْخِلُونَ جَزْماً على جَزْمٍ ، إذا لم يَلْتَقِ ^(٩) فيه ساكنان ، وذلك أنهم يجزمون ^(١٠) : «يَشْتَرِي» و «يَتَّقِي» ، فيسقطون الياء .

(١) ح ت س : «بالإدغام يذهب أيضا» .

(٢) س ت : «اتصل» .

(٣) في تفسير القرطبي ٤٤٤/١ : «حكى عن أبي عمرو أنه قرأ : يأمركم ، بالسكون وحذف الضمة من الراء لثقلها . قال أبو العباس المبرد : لا يجوز هذا لأن الراء حرف الإعراب . وإنما الصحيح عن أبي عمرو أنه كان يختلس الحركة» .

(٤) سورة البقرة ٦٧/٢

(٥) سورة البقرة ١٥١/٢

(٦) ح س ت : «فهذا» .

(٧) ت : «ما قلناه» .

(٨) كلمة : «أيضا» ساقطة من س ت .

(٩) ت : «يكن» .

(١٠) ت : «يجذفون» تحريف .

وربما^(١) اضطر الشاعر ، فحذف الكسرة التي تبقى^(٢) بعد حذف الياء ،

فيقول : «لَمْ يَشْتَرِ زَيْدٌ شَيْئًا» و «لَمْ يَتَّقِ زَيْدٌ رَبَّهُ» .

وذلك أنه قد رأى^(٣) المجزوم مسكناً للجزم ، والجازم يوجب ذلك ، فلما كان «يَشْتَرِي» و «يَتَّقِي» لا سبيل فيه إلى التسكين^(٤) إلا بحذف الياء ، ثم تسكين ما قبلها ، جعل الحذف والتسكين جميعاً علامة الجزم ، لأن التسكين لا يحصل إلا بهما ، وقد يجوز^(٥) أن يكون هذا على لغة من يحذف الياء^(٦) في الرفع ، ويكتفى بكسرة ما قبلها ، كقوله تعالى^(٧) : ﴿ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ﴾^(٨) ، فلما جَزِم حرفاً^(٩) متحرّكاً سَكَنَهُ . قال الراجز أنشده أبو زيد في نوادره^(١٠) :

قَالَتْ سُلَيْمَى اشْتَرَى لَنَا دَقِيقًا وَهَاتِ خُبْزَ الْبُرِّأَوْ سَوِيقًا^(١١)

في أبيات أخر .

(١) س ت : «ربما» .

(٢) ت : «التي في يتقى» .

(٣) ت : «قدراً» تحريف .

(٤) ت : «إلى التسكين فيه» .

(٥) ح ت س : «ويجوز» .

(٦) س : «الراء» تحريف .

(٧) كلمة : «تعالى» ساقطة من ت . ومكانها في ح س : «عز وجل» .

(٨) سورة الكهف ٦٤/١٨

(٩) كلمة : «حرفاً» ساقطة من ح .

(١٠) النوادر في اللغة ص ٣٠٨

(١١) البيتان للعدافر الكندي في نوادر أبي زيد ٣٠٨ وبعدهما ستة أبيات أخرى ، وهما للعدافر كذلك في شرح شواهد

السايفة ٢٢٥/٤ والأول بلانسة في الخصائص ٣٤٠/٢ : ٩٦/٣

وقال آخر :

وَمَنْ يَتَّقِ فَإِنَّ اللَّهَ مَعَهُ وَرَزَقُ اللَّهِ مُوتَابٌ وَغَادِي^(١)

ومن ذلك أنهم قد يجرون^(٢) هاء التانيث في الوصل مجراها في الوقف ، فلا يقلبونها تاءً ، ولا سبيل إلى هذا إلا بالتسكين ، لأنهم متى حركوا وَجَبَ القلبُ قال^(٣) :

لَمْ أَرَأِ أَنْ لَادَعَهُ وَلَا شَبَعَ مَالٍ إِلَى أَرْطَاةٍ حِقْفٍ فَاضْطَجَعَ^(٤)

وقال آخر :

لَسْتُ إِذَا لَزَعْبَلَهُ إِنْ لَمْ أُغَيَّرْ بِكَلَّتِي إِنْ لَمْ أُسَاوِ بِالطُّوْلِ

ومن الحذف : إقامتهم الصفة مقام الموصوف في الشعر في الموضع الذي يقبح في^(٥) الكلام مثله . قال^(٦) :

فِيَا الْغَلَامَانِ اللَّذَانِ فَرًّا إِيَّاكُمَا أَنْ تُكْسِبَانِي شَرًّا^(٧)

(١) البيت بلانسية في الخصائص ٣٠٦/١ : ٣١٧/٢ : ٣٣٩/٣ وشرح شواهد الشافية ٢٢٥/٤ ومادة (وقى) من اللسان ٢٨٢/٢٠ والناج ٣٩٨/١٠ وفي ت : «مؤتلف وغادى» .

(٢) س ت : «أنهم يجرون» .

(٣) ح ت س : «قال الشاعر» .

(٤) البيتان لمنظور بن حبه الأسدي في العيني على هامش الخزانة ٥٨٤/٤ وهما بلانسية في اللسان (ضجع) ٨٧/١٠ والخصائص ١٦٣/٣ وشرح ابن يعيش ٨٢/٩ : ٤٦/١٠ وتهذيب الألفاظ ٣٠٢ والثاني في الخصائص ٦٣/١ : ٢٦٣/١ والكلمة الأخيرة في الثاني تروى في بعض هذه المصادر : فالطجع وفاضجع .

(٥) ت : «يفتح» تصحيف .

(٦) س ت : «قال الشاعر» .

(٧) ح س ت : «تكسباننا» وهو في هامش ب عن نسخة . وقد سبق هنا تخريج البيتين . انظر ص .

أراد : فيا أيُّها الغلامان ، فأقام : «الغلامان»^(١) مُقام «أَيَّ» وقبح هذا ؛ لأنَّ حرف النداء لا يليه ما فيه^(٢) الألف واللام ، لأنه يُعرَّفُ المنادى إذا قصد ، والألف واللام يعرفانه ؛ فلا^(٣) يجتمع تعريفان في اسم واحد .

ومثله :

مِنْ آجِلِكَ يَا الَّتِي تَيَّمَتِ قَلْبِي وَأَنْتِ بَخِيلَةٌ بِالْوُدِّ عَنِّي^(٤)

يريد : «يا أيتها التي» .

وأما قوله^(٥) :

إِنِّي إِذَا مَا حَدَّثْتُ أَلَمًا دَعَوْتُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّ^(٦)

(١) عبارة : « فأقام الغلامان » ساقطة من ي بسبب انتقال النظر . وفي ح ت س : « فأقام الغلامين » . وما أثبتناه صحيح على الحكاية .

(٢) كلمة : « ما فيه » ساقطة من ت .

(٣) ح ت س . « ولا » .

(٤) في ت : « عذبت قلبي » . وقد سبق تخريج البيت هنا . انظر ص

(٥) ت : « فأما قوله » .

(٦) ينسيان لأبي خراش الهذلي في نوادر أبي زيد ١٦٥ وفيه : « إذا ما لم » والعينى على الخزائن ٢١٦/٤ والدرر اللوامع ١٥٥/١ وهما في زيادات ديوان الهذليين ص ١٣٤٦ وبلا نسبة في شرح ابن عيمش ١٦/٢ والمقتضب ٢٤٢/٤ واللسان (أله) ٣٦٢/١٧ والخزائن ٣٥٨/١ وأمالى ابن الشجري ١٠٣/٢

فليس هذا من ضرورته^(١)، يعني^(٢)؛ إدخال : «يا» على اسم الله تعالى^(٣)، وإنما الضرورة الجمع بين «يا» وبين «الميم» في هذا الاسم^(٤)، وذلك^(٥) أن العرب لا تنادى اسماً فيه الألف واللام^(٦) إلا اسم الله تعالى^(٧)، فيقولون^(٨) : «يا الله اغفر لي» ويبدلون الميم في آخره من حرف النداء عوضاً، فيقولون : «اللهم اغفر لنا»^(٩)، فإذا اضطر الشاعر ردّ الحرف المحذوف^(١٠)، مع كون عوضه^(١١) . وقد مر نحو من هذا .

ومن ذلك :^(١٢) إقامتهم الفعل في موضع الاسم ، إذا كان الفعل^(١٣) نعتاً ؛ كما قال النابغة :

كَأَنَّكَ مِنْ جِمالِ بَنِي أَقِيشٍ يُقَعِّعُ خَلْفَ رِجْلَيْهِ بِشَنٍّ^(١٤)

(١) ح س : « فليس من ضرورته » . وفي ت : « فليس من هذا ضرورته » !

(٢) كلمة : « يعني » بيست في س .

(٣) س : « الله عز وجل » .

(٤) عبارة : « يعني إدخال يا ... الاسم » ساقطة من ت .

(٥) عبارة : « يعني إدخال يا ... وذلك » ساقطة من ح .

(٦) س : « ألف ولام » .

(٧) س : « عز وجل » . وفي ت : « جل وعز » .

(٨) ت : « ويقولون » .

(٩) عبارة : « لي ويبدلون الميم ... اللهم اغفر » ساقطة من س ت بسبب انتقال النظر .

(١٠) ح : « رد المحذوف » .

(١١) كون عوضه : يعني وجود عوضه . وهو من « كان » التامة .

(١٢) عبارة : « ومن ذلك » ليست في ح .

(١٣) كلمة : « الفعل » ساقطة من س .

(١٤) البيت في ديوان النابغة الذبياني ق ١٠/٤٤ ص ١٩٨ وسيبويه ٣٧٥/١ والمقتضب ١٣٨/٢ والشتنمري

٣٧٥/١ وخزانة الأدب ٣٦٢/٢ والمعنى على الحزاة ٦٧/٤

أراد : جَمَلَ يَقَعَق .

وقال آخر (١) :

لو قلت ما في قَوْمِها لَمْ تَيْتَمْ يَفْضُلُها في حَسَبٍ وَمِيسَمٍ (٢)

اراد : أَحَدَ يَفْضُلُها .

وهذا الحذف بحسْنُ ويكثرُ مع «مِنْ» كقولك (٣) : «مِنَّا ظَعَنَ وَمِنَّا أَقَامَ» في الكلام والشعر ، وذلك أنهم جعلوا (٤) «مِنْ» بمعنى «الْبَعْضُ» ، فكأنك قلت : «بَعْضُنَا ظَعَنَ وَبَعْضُنَا أَقَامَ» . قال الله تعالى (٥) : ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النِّفَاقِ (٦)﴾ ، أى بعض أهل المدينة (٧)

(١) ت : « وقال الراجز » .

(٢) البيتان ينسبان لحكيم بن معية الربعي في الخصائص ٣٧٠/٢ والخزانة ٣١١/٢ والدرر اللوامع ١٥١/٢ وفي الأخير أنها له أو لحמיד الأرقط ، كما ينسبان إلى أبي الأسود الحماني في العيني على الخزانة ٧١/٤ وعلى الأشعموني ٧٠/٣ وهما بلا نسبة في سيبويه ٣٧٥/١ والشتنمري ٣٧٥/١ وشرح الأشعموني ٧٠/٣

(٣) كلمة : « كقولك » ساقطة من ق . ومكانها في ح س : « كقولنا » .

(٤) ت : « يجعلون » .

(٥) ح : « قال الله تبارك وتعالى » . وفي ت : « وقال الله تعالى » .

(٦) سورة التوبة ١٠١/٩

(٧) من أول الآية إلى هنا ساقط من س ت ومكانه : « وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به قبل موته (النساء ١٥٩/٤) ، كأنه قال « وإن منهم بعض إلا ليؤمنن به » وقد جمعت نسخة ح بين النصين . وفي آية النساء فيها وفي س تحريف .

﴿ باب البدل ﴾

[قال أبو سعيد :^(١)

اعلم أنهم يُبدلون الحرف من الحرف في الشعر في الموضع الذي لا يبدل^(٢) مثله في الكلام لمعنى يحاولونه من تحريك ساكن أو تسكين^(٣) متحرك ؛ ليستوى^(٤) وزن الشعر به ، أو ردّ شيء إلى أصله أو تشبيهه بنظيره ؛ فمن ذلك قول^(٥) شميث^(٦) بن زبياع في

قصيدته^(٧) :

فَأَقْسِمُ لَوْ لَاقَى هَلَالاً وَتَحْتَهُ	مِصْكٌ كَذِئْبُ الرَّذَّةِ الْمُتَأَوِّبِ
لَأَدَّأَهَا كَرَهَا وَأَصْبَحَ بَيْتُهُ	لَدَيْهِ مِنَ الْإِعْوَالِ نَوْحٌ مُسَلَّبٌ
وَلَكِنَّا أَهْدَى لَقَيْسٍ هَدِيَّةٌ	بِفَيٍّْ مِنْ أَهْدَاها لَكَ الدَّهْرُ إِثْلُبُ ^(٨)

(١) ما بين المعقوفين زيادة من ت .

(٢) ح س : « في الموضع الذي يبدل » !

(٣) ق : « وتسكين » .

(٤) ي ت : « يستوى » .

(٥) ت : « قوله » .

(٦) ق ح : « شميث » ولم أعثر على اسم هذا الشاعر في المصادر التي بين يدي .

(٧) س : « في قصيدة له منها » .

(٨) سبق تخريج البيت الثالث هنا ، ولم أعثر على البيتين الآخرين .

فهمز الألف في « أدأها » ؛ لأنه لو تركها ساكنة لم يستقم البيت .

ومثله ^(١) :

قد كان يذهب بالدنيا ولذتها موالىء ككبش العوس سحاح ^(٢)

ويروى : سحاح ^(٣) ، فهمز الياء من « موالى » لاستقامة البيت .

ومثله :

ياعجبا لقد رأيت عجبا حار قبان يسوق أربا

خاطمها زأمها أن تذهب ^(٤)

فهمز : زأمها ^(٥) ، والأصل ^(٦) فيه : زأمها ، فهمز الألف لتتمكن الحركة ^(٧) عليها ، وإنما همزها دون أن يبدلها حرفاً آخر ؛ لأن أقرب الحروف من الألف الهمزة ، وربما تكلم بعض العرب بمثل هذا فراراً من التقاء الساكنين ، كنحو « دابة » و « ضأل » ؛ لأن الألف ساكنة ، والحرف الأول من الحرف المشدد ساكن ، فيكرهون الجمع بين ساكنين .

(١) عبارة : « شميث بن زنباع ... ومثله » ساقطة من ت .

(٢) البيت في شرح الشافية ٤٠٢/٤ لجرير رضي الله عنه ؛ وعجزه في معجم البلدان ٧٤٥/٣ وشرح ابن يعيش ١٠٣/١٠ وفي هامش الأخير : « لم أجد أحداً نسب هذا الشاهد أو ذكر له تنمة ! » . وفي س ت : « قد كاد » .

(٣) عبارة : « ويروى سحاح » ليست في س .

(٤) الأبيات بلا نسبة في الخصائص ١٤٨/٣ وشرح شواهد الشافية ١٦٧/٤ وإعراب ثلاثين سورة ٣٤ وشرح ابن يعيش ٣٦/١ : ١٣٠/٩ واللسان (الهمزة) ١٤/١ (قيب) ١٥٣/٢ (ضلل) ٤١٥/١٣ (زمم) ١٦٤/١٥

(قين) ٢٠٧/١٧ (جنن) ٢٤٩/١٦

(٥) عبارة : « فهمز زأمها » ساقطة من س ت .

(٦) ح س ت : « وإنما الأصل » .

(٧) س : « يمكن دخول الحركة » .

وروى عن أبي زيد أنه قال : صليت خلف عمرو بن عبّيد في الفجر فقراً : ﴿ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾^(١) فقلت : ولم فعلت هذا ؟ فقال : كرهت أن أجمع بين ساكنين^(٢) .

ومن ذلك قوله :

لَهَا أَشَارِيرٌ مِنْ لَحْمٍ تُتَمَّرُهُ مِنْ التَّعَالِي وَوَحْزٌ مِنْ أَرَانِيهَا^(٣)

أراد : « أرانيتها » و « من التعالي »^(٤) غير أنه كره إبقاء الباء في الحرفين ، فيلزمه تحريكها ، وتحريكها يكسر^(٥) الشعر ، فأبدل منها حرفاً لا يُحْرَكُ ، وشَبَّهَهَا^(٦) بقولهم : « تَطَنَّتْ » و « تَقَصَّصَتْ » في معنى : « تَطَنَّتْ » و « تَقَصَّصَتْ »^(٧) ، أبدلوا ياءً من الحرف الأخير ، لما كرهوا التضعيف ، وكذلك^(٨) أبدلوا « ياءً » مما ذكرنا لما احتاجوا إلى استقامة الوزن وسلامة الإعراب .

(١) سورة الفاتحة ٧/١

(٢) في سر صناعة الإعراب ٨٣/١ والخصائص ١٤٧/٣ : « وحكى أبو العباس عن أبي عثمان عن أبي زيد قال : سمعت عمرو بن عبّيد يقرأ : فيومئذ لا يسأل عن ذنبه إنس ولا جان ، فظننته قد لحن حتى سمعت العرب تقول : « شأبة ودأبة » .

(٣) البيت لأبي كاهل النمر بن توبل اليشكري في العيني على الخزائن ٥٨٣/٤ يصف فرخة عقاب تسمى غبة كانت لبني يشكر . وهو لأبي كاهل اليشكري كذلك في لسان العرب (رنب) ٤١٨/١ (تمر) ١٦١/٥ (شرر) ٦٩/٦ (وخز) ٢٩٥/٧ وجمهرة اللغة ٤٢٣/٣ وشرح شواهد الشافية ٤٤٤/٤ وهو غير منسوب في الصحاح (رنب) ١٤٠/١ (تمر) ٦٠٢/٢ (شرر) ٦٩٦/٢ (وخز) ٨٩٨/٢ والإبدال لأبي الطيب ٩٠/١ : ٢٨٠/١ : ١٠٥/٢ ومجالس ثعلب ١٩٠/١ والمحكم ٣٢٦/٢ وشرح الشافية للأستاذ أبي بكر ٢١٢/٣ والموشح للمرزباني ١٥٥ وكتاب سيبويه ٣٤٤/١ والشتنمري ٣٤٤/١ وعجزه في أمثال مؤرج السدوسي رقم ٣٧ بلا نسبة كذلك .

(٤) ت : « والتعالب » .

(٥) ت : « فيلزمه تحريكها فيكسر » . وفي س ح : « يفسد » .

(٦) س ت : « وشبهه » .

(٧) عبارة : « في معنى تطننت وتقصصت » ساقطة من ت .

(٨) س : « فكذلك » .

ومثله :

وبلدة ليس لها حَوَازِقُ وَلِضَفَادِي جَمَّهَا نَقَانِقُ^(١)

أراد : ولِضَفَادِعِ^(٢) جَمَّهَا .

ومن ذلك قولهم^(٣) :

وَالله أَنْجَاكَ بِكَفِّي مَسْلَمَةٍ مِنْ بَعْدِمَا وَبَعْدِمَا وَبَعْدِمَةٍ^(٤)

فأبدل الألف^(٥) هاء في « بَعْدِمَةٍ » : لأنها متقاربتا المخرج ، وهما يقد من حروف الزيادة ، والهاء شبيهة^(٦) بالألف ، ألا ترى أنه^(٧) يفتح ما قبلها في التانيث ، كما أن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا .

(١) البيتان بلا نسبة في كتاب سيويه ٣٤٤/١ والشتنرى ٣٤٤/١ وفيه : « ويقال هو مصنوع لحلف الآخر » والإبدال لأبي الطيب ٣٢٥/٢ وشرح الشافعية ٢١٢/٣ وشرح شواهد الشافعية ٤٤١/٤ ولحن العوام للزبيدي ١١٤ مع مصادر أخرى في هامشه . وفي الجميع : « ومنهل ليس له ... جمه نقانق » .

(٢) ق س : « لَضَفَادِع » .

(٣) كلمة : « قوله » ليست في ت . وفي س : « قول » .

(٤) البيتان لأبي النجم المجلد في التصريح على التوضيح ٣٤٤/٢ والدرر اللوامع ٢١٤/٢ : ٢٣٥/٢ وبلا نسبة في شرح ابن يعيش ٨٩/٥ : ٨١/٩ والمعنى على الحزاة ٥٥٩/٤ وفي جميع هذه المصادر : « مسلمت ... وبعدت » . وفي بعضها : « الله نجاك » مثل س ت .

(٥) س ت : « من الألف » .

(٦) س : « شبيه » .

(٧) س ت : « إنها » .

ومن ذلك قول الفرزدق :

رَاحَتْ بِمَسْلَمَةِ الْبَغَالِ عَشِيَّةً فَأَرَعَى فَرَارَةً لَا هَنَّاكَ الْمَرْتَعُ^(١)

وأراد^(٢) : « لَا هَنَّاكَ الْمَرْتَعُ » فقلب الهمزة ألفاً ، حين احتاج إلى تسكينها ، كما تقلب الألف همزة إذا احتاج إلى تحريكها .

ومثله :

وَلَا يَرْهَبُ ابْنُ الْعَمِّ مَا عَشْتُ صَوْلَتِي وَلَا أَخْتَتِي مِنْ صَوْلَةِ الْمُتَهَدِّدِ
وَإِنِّي وَإِنْ أَوْعَدْتُهُ أَوْ وَعَدْتُهُ لَمْخْلِفُ إِيْعَادِي وَمُنْجِزُ مَوْعِدِي^(٣)

أراد : « وَلَا أَخْتَتِي »^(٤) فقلب من الهمزة^(٥) ياء حين احتاج إلى تسكينها .

وإنما جعلنا هذا في ضرورة الشعر ؛ لأن الهمزة المتحركة إذا كان قبلها فتحةً ، أو كانت مضمومةً وقبلها كسرةً ، كان^(٦) تَلْيِينُهَا أَنْ تُجْعَلَ بَيْنَ بَيْنٍ ، وَلَا تَبْطُلُ حَرَكَتُهَا ، وَقَدْ تَبْطُلُ

(١) البيت في ديوانه ص ٥٠٨ وصدده هناك : « ومضت لمسلمة الركاب مودعا » . وهو بروايتنا في كتاب سيبويه والسننمري ١٧٠/٢ وفي س ت : « النعال عشية » .

(٢) س ت : « أراد » .

(٣) البيتان لعامر بن الطفيل في ملحق ديوانه ق ١/٦ ص ١٥٥ ومادة (ختا) في اللسان ٥٦/١ والتاج ٦٠/١ ومادة (ختا) في اللسان ٢٤٥/١٨ والتاج ١١٠/١٠ والثاني في اللسان (وعد) ٤٧٩/٤ بروايات مختلفة في هذه المصادر . وينسبان بروايتنا إلى طرفة في ذيل ديوانه ق ١٦/١١ - ١٧ ص ١٥٣

(٤) في اللسان (ختا) ٥٦/١ : « واختنا من فلان : اختبأ منه واستتر خوفاً أو حياء » .

(٥) في ت : « فقلب الهمزة » .

(٦) س ت : « فإن » .

حركتها^(١) في مواضع غير هذه^(٢) ، وستقف^(٣) عليها إن شاء الله تعالى^(٤) . وأما قول^(٥) حسان :

سَالَتْ هُذَيْلُ رَسُولِ اللَّهِ فَاجِشَةً ضَلَّتْ هُذَيْلٌ بِمَا قَالَتْ وَلَمْ تُصِبْ^(٦)

وقال الآخر^(٧) :

سَالَتَانِي الطَّلَاقُ أَنْ رَأَتَانِي قَلَّ مَالِي قَدْ جُتُّمَا بِنُكْرٍ
وَيَكُنْ مَنْ يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ يُحِبُّ بَبٍّ وَمَنْ يَفْتَقِرُ يَعِشُ عَيْشَ ضُرٍّ^(٨)

فإن هذا ليس من تخفيف الهمز ، وذلك أن من العرب من يقول : « سِلْتُهُ أَسَالُهُ » ، « وهما يتساولان » فلا يهمز ، وإنما أتى به الشاعر غير مهموز على هذه اللغة .

قال أبو العباس محمد بن يزيد^(٩) : ومن أقبح الضرورات التي ينبغي أن لا يجوز

(١) جملة : « وقد تبطل حركتها » ساقطة من س بسبب انتقال النظر .

(٢) ت : « غير هذا » .

(٣) ت : « ستقف » بلا واو .

(٤) كلمة : « تعالى » ساقطة من س ت .

(٥) ت : « فأما » .

(٦) البيت في ديوان حسان ص ٦٧ سيبويه ١٣٠/٢ والشتتري ١٣٠/٢ وفي الجميع « بما جاءت » وصدره غير منسوبة في شرح ابن يعيش ١٢٢/٤

(٧) س ت : « وقول الآخر »

(٨) البيتان لزيد بن عمرو بن نفيل القرشي في سيبويه ٢٩٠/١ والشتتري ٢٩٠/١ والدرر اللوامع ١٣٩/٢ والخزانة ٩٧/٣ وله أو لسعيد بن زيد الصحابي أو لمنه بن الحجاج بن عامر في شرح شواهد المغني ٢٦٦ وفي الأخيرين : « أن رأتا ما لي قليلا » . وفي ت : « وي كآن » وفي س : « ويك أمن يكن » .

(٩) عبارة : « محمد بن يزيد » ساقطة من ت .

مثلها ، ولا تصحح^(١) فيه الرواية عن شاعر لقبحه^(٢) ، أبيات تروى^(٣) عن بعض^(٤) المتقدمين :

إِذَا مَا الْمَرْءُ صَمَّ فَلَمْ يُنَاجِ وَلَمْ يَكُ سَمْعُهُ إِلَّا نِدَايَا
وَلَا عَبَّ بِالْعِشْيِ بَنَى بَنِيهِ كَفَعَلَ الْهَرَّ يَلْتَمِسُ الْعَطَايَا
يُلَاعِبُهُمْ وَوَدُّوا لَوْ سَقَوْهُ مِنْ الذِّيفَانِ مُتْرَعَةً مِلَايَا
فَأَبْعَدَهُ الْإِلَهُ وَلَا يُؤْبَى وَلَا يُشْفَى مِنَ الْمَرَضِ الشُّفَايَا^(٥)

فقال^(٦) أبو العباس : هذه أبيات^(٧) لو أنشدت على الصواب لم تنكسر ، فلا وجه^(٨) لإجازتها .

(١) ت : « ولا تصح » .

(٢) كلمة : « لقبحه » ساقطة من س .

(٣) كلمة : « تروى » ساقطة من س ت .

(٤) س ت : « لبعض » .

(٥) الأبيات للمستوغر بن ربيعة في طبقات فحول الشعراء لابن سلام ٣٠ وأمالى المرتضى ٢٣٥/١ وما يجوز للشاعر في الضرورة للقرا ٨١ والأول والثاني في معجم الشعراء للمرزباني ٢٣ والأول والرابع في سر صناعة الإعراب ١٨٣/١ بلا نسبة ، وقد روى البحتري في الحماسة ٣٢٤ الأبيات الأربعة بالهمز : « نداء ، الغطاء ، ملاء ، الشفاء » للمستوغر بن ربيعة . وفي اللسان (حما) ٢١٨/٨٨ أنها لأعصر بن سعد بن قيس عيلان ، وفي بعض هذه المصادر روايات تخالف ما عندنا . وانظر كذلك القوافي للتنوخي ١٢٤

(٦) س : « قال » .

(٧) س : « الأبيات » .

(٨) س : « ولا » .

قال أبو سعيد^(١): وقد ذكرها المازني ولم^(٢) يطعن في روايتها^(٣)، وقال: جعلوا ألف الإطلاق بمنزلة هاء التانيث، وأنت تقول في هاء التانيث: «عِظَايَةُ» و«شِكَايَةُ» و«نَهَايَةُ».

قال أبو سعيد^(٤): عندى^(٥) في جوازها وجه آخر، وهو أنه لما أدخل^(٦) ألف الإطلاق^(٧) وقعت الهمزة بين ألفين، والهمزة تشبه الألف، فكأنه اجتمع ثلاث ألفات، فاستثقل ذلك، فقلب من الهمزة ياء، كما فعلوا ذلك «بِخَطَايَا» و«مَطَايَا» وقد كان: «خَطَاأُ» «مَطَاأُ» قبل أن تقلب ياء.

ووجه آخر، وهو أن الكسائي حكى أن بعض العرب يقلب من الهمزة ياء في التثنية، وبعضهم يقلبها^(٨) واوا^(٩)، وبعضهم^(١٠) يَدْعُهَا همزةً على حالها؛ كقولهم في تثنية «رِدَاءٍ»: «رِدَاءَانِ» و«رِدَايَانِ» و«رِدَاوَانِ»^(١١)، فشبه الشاعر ألف الإطلاق بألف التثنية.

(١) «عبارة»: «قال أبو سعيد» ليست في ت. ومكانها في س: «قال المفسر».

(٢) ح ت: «فلم».

(٣) س ت: «الرواية».

(٤) «عبارة»: «قال أبو سعيد» ليست في ت. ومكانها في س ح: «قال المفسر».

(٥) س ت: «وعندى».

(٦) ح: «دخل».

(٧) ي ق ح: «الإطلاق لالتقاء التانيث وأنت تقول في هاء التانيث عِظَايَةُ أي وقعت الهمزة بين العين والهمزة».

وهذه العبارة مضطربة في ب بقوله: «لا ... إلى».

(٨) في ب ق ي: «يقلب» وصححت على هامش ب.

(٩) س ت: «يقلبها منها».

(١٠) «عبارة»: «يقلبها واوا وبعضهم» ساقطة من ح بسبب انتقال النظر.

(١١) كلمة: «وردأوان» ساقطة من ق.

ومن ذلك بدل أسماء^(١) الأعلام ، وهو يجيء في الشعر على ثلاثة أوجه : وجه^(٢) جائز في الشعر والكلام^(٣) ، ووجه^(٤) جائز في الشعر دون الكلام ، ووجه^(٥) لا يجوز في الشعر ولا في الكلام^(٦) .

فأما ما يجوز في الشعر والكلام ، فنحو تصغير الاسم العلم الذي يعرف^(٧) بغير التصغير ؛ كقولهم^(٨) في « عَبْدُ اللَّهِ » : « عُبَيْدُ اللَّهِ » ، وفي « زَيْدٌ » : « زُبَيْدٌ » . وهذا^(٩) جائز في الشعر والكلام .
قال الراعي :

وَلَا أَتَيْتُ نَجْدَةَ بَنِ عُمَيْرٍ أَبْنَى الْهَدَى فَيَزِيدُنِي تَضْلِيلًا^(١٠)

أراد : « نَجْدَةُ بَنِ عَامِرِ الْخَارِجِيِّ »^(١١) . وقد ينشد هذا^(١٢) البيت على التكبير :
« وَلَا أَتَيْتُ نَجْدَةَ بَنِ عَامِرٍ » وهو مزاحفٌ جائز .

(١) س ت : « الأسماء » .

(٢) ح س : « أضرب ضرب » .

(٣) ح : « في الكلام والشعر » .

(٤) س : « وضرب » . وفي ح : « إلا ضرب » تحريف .

(٥) س : « وضرب » .

(٦) عبارة : « ووجه لا يجوز في الشعر لا في الكلام » ساقطة من ح بسبب انتقال النظر .

(٧) س : « يعرف » تحريف .

(٨) س ت : « كقولك » .

(٩) س ت : « وكقولك في » .

(١٠) س ت : « فهذا » .

(١١) البيت في ديوانه ق ٨٦ / ٤٠ ص ١٣٦ وجمهرة أشعار العرب ١٧٤ والصناعتين ٨٨ واللسان (ضلل) ٤١٨ / ١٣

وفي ق : « عمير » تحريف .

(١٢) من رموس الخوارج ، قتله أصحابه سنة ٦٩ وانظر المعبر للذهبي ٧٧ / ١

(١٣) كلمة : « هذا » ساقطة من س ت .

وقال النابغة في هذا :

مُقَرَّنَةٌ بِالْعِيسِ وَالْأَدَمِ كَالْقَطَا عَلَيْهَا الْخُبُورُ مُحَقَّبَاتِ الْمَرَاجِلِ
وَكُلُّ صُمُوتٍ نَشَلَةٍ تَبْعِيَّةٍ وَنَسَجِ سُلَيْمٍ كُلُّ قَضَاءٍ ذَائِلٍ^(١)

أراد سليمان ، فإمّا أن يكون رَحِمٌ ، فأسقط الألف والنون ، كما تقدّم من حُكْمِ الترخيم ، وإما أن يكون صُغْرٌ تَصْغِيرُ الترخيم ، وهو أن تحذف منه الزوائد ، ثم يُصَغَّرُ . والزوائد في « سليمان » الياء والألف والنون^(٢) ، فحُذِفْنَ كُلُّهُنَّ ، ثم صُغِرَ ما بقى ، كما يقال في « عِمْرَان » : « عُمَيْر » ، وفي « أَزْهَر » : « زُهَيْر » بحذف الزوائد .

وأما ما يجوز في الشعر ، ولا يجوز في الكلام فإن^(٣) يُبَدِّلُ اسْمٌ من الاسم المعروف به ، كما أبدلوا « مَعْبُوداً » من « عَبْدُ اللَّهِ »^(٤) ، و « سَلَاماً » من « سُلَيْمَانَ »^(٥) على غير قياسٍ يُوجب ذلك . قال الخطيئة :

وَمَا رَضِيَتْ لَهُمْ حَتَّى رَفَسَتْهُمْ مِنْ وَائِلٍ رَهْطٍ بِسْطَامٍ بِأَصْرَامِ
فِيهِ الرِّمَاحُ وَفِيهِ كُلُّ سَابِغَةٍ بَيْضَاءَ مُحْكَمَةٍ مِنْ نَسَجِ سَلَامٍ^(٦)

(١) البيتان في ديوان النابغة الذبياني في ٢٢/٥ - ٢٣ ص ٧٠ - ٧١ والثاني في اللسان (صمت) ٣٦٠/٢ (ذيل)
٢٧٧/١٣ والحروف لابن السكيت ٤١ مع مصادر أخرى في هامشه ، وبلا نسبة للمقاييس ٣٠٨/٣ وعجزه في اللسان
(قطنض) ٨٧/٩ (سلم) ١٩٢/١٥ وبلا نسبة في المقاييس ٣٦٦/٢ وفي ت : « مخرقة كالعيس » .

(٢) ت : « حذفن » .

(٣) ح ت : « أن » .

(٤) ب ي ت : « عبید الله » تحريف

(٥) ت : « سليم » تحريف .

(٦) البيتان في ديوانه في ١٠/٥٠ - ١١ ص ٢٢٧ وفي الأول : « ومارميت بهم » . وفي الثاني : « جدلاء مبهمة من صنع » . والثاني في كتاب الحروف لابن السكيت مع مصادر أخرى في هامشه . وفي ت : « فيه الرياح » تحريف .

أراد : « سليمان » عليه السلام^(١) .
وقال دريد بن الصمة يرثي أخاه عبد الله .

فَإِنْ تَنْسَا الْآيَّامَ وَالذَّهْرُ تَعْلَمُوا بَنِي قَارِبٍ أَنَا غَضَابٌ بِمَعْبِدٍ

ثم قال :
تَنَادَوْا فَقَالُوا أَرَدْتَ الْخَيْلُ فَارِسًا فَقُلْتُ أَعْبُدُ اللَّهَ ذَلِكَمُ الرِّدَى^(٢)

فسمّاه « معبدًا » واسمه « عَبْدُ اللَّهِ » ؛ لأنه رجع^(٣) إلى معنى العبادة ، وكذلك سمي
الخطيئة « سليمان » « سلامًا »^(٤) ؛ لأن سليمان وسلاما^(٥) اشتقاقها من السلامة .

وأما ما لا يجوز في الشعر ولا في الكلام ، فالغلط الذي يغلظه الشاعر في اسم
أو غيره^(٦) مما يظن أن الأمر فيه^(٧) على ما قال ؛ كقوله :
وَالشَّيْخُ عُثْمَانُ أَبُو عَفَّانَ^(٨)

(١) عبارة : « عليه السلام » ساقطة من ح س ت .

(٢) البيتان في الأصمعيات ق ٢٨/٩ - ١٠ ص ١١٢ - ١١٣ والحروف لابن السكيت ٤٦ مع مصادر أخرى في هامشه .

وفي ت س : « فَإِنْ تَنْسَا » . وفي س ب : « لمعبد » .

(٣) س ت : « يرجع » .

(٤) ، ح س ت : « كذلك سمّاه الخطيئة سلاما » .

(٥) س ت : « لأن سلاما وسليمان » .

(٦) ح : « في اسم وغيره » .

(٧) كلمة : « فيه » ليست في ح س ت .

(٨) البيت في المزهر للسيوطي ٥٠٠/٢ بلانسيه ، وفيه : « عفانا » .

فظن أن «عُثْمَانَ» يُكْنَى «أَبَا عَفَّانَ» ؛ لأن اسم أبيه «عَفَّان» ، وإنما هو «أبو عمرو» ، فهذا مما لا يجوز .

وكقول آخر :^(١)

مَثَلُ النَّصَارَى قَتَلُوا الْمَسِيحَ^(٢)

وإنما اليهود على ما قالت اليهود والنصارى قَتَلُوا الْمَسِيحَ ، وقد أكذبهم الله تعالى^(٣) في ذلك بقوله : ﴿ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ ، وَلَكِنْ شُبِّهَ لَهُمْ ﴾^(٤) .

وموضع الإنكار على الشاعر أن الذين اعتقدوا قتله اعتقدوا أن الذين قتلوه هم^(٥) اليهود ، غير أنه ظن لما كان اليهود والنصارى مخالفين للإسلام وجاحدين لمحمد ﷺ أنهم جميعاً مشتركون في سائر من ينكرونه^(٦) من الأنبياء .

ومثل هذا كثير في الشعر^(٨) ، وربما جاء منه ما يظن بعض الناس أنه غلط ، وعند غيره ليس بغلط ، كقول زهير :

فَتَنَّتِجَ لَكُمْ غِلْمَانُ أَشْأَمَ كُلِّهِمْ كَأَحْمَرِ عَادٍ ثُمَّ تَرْضَعُ فَتَقْطِمُ^(٩)

(١) ح : «الشاعر» وفي س ت : «الآخر» .

(٢) البيت بلا نسبة في البديع لأسامة بن منقذ ١٤١ والوساطة للجرجاني ٤٨٦ والحروف لابن السكيت ٤٢

(٣) كلمة : «تعالى» ليست في ح س .

(٤) سورة النساء ١٥٧/٤

(٥) كلمة : «هم» ليست في ت .

(٦) س ت : «عليه السلام» .

(٧) ي ت «ما ينكرونه» .

(٨) ت : «في الشعر كثير» .

(٩) البيت من معلقة زهير بن أبي سلمى رقم ٣٢ في شرح القصائد السبع ص ٢٦٩ وديوانه ص ٢٠ واللسان

(شأم) ٢٠٧/١٥

فقال الأصمعي وغيره من أهل اللغة : إنه غَلِطَ في قوله : « كأحمر عاد »^(١) ، وإنما هو : « أحمر ثمود » الذي عقر الناقة ، فَنَزَلَ العذابُ على قومه بعقره^(٢) ، وصار مشنوماً عليهم . والعرب تضرب به المثل وتذكره .

قال أمية بن أبي الصلت يصف عاقر الناقة^(٣) :

فَأَتَاهَا أَحْيَمْرُ كَأَخِي السَّهْءِ سَمِ بَعْضُ فَقَالَ كُونِي عَقِيرًا^(٤)

أى فعقرها ، يعنى الناقة .

وقال بعض أهل اللغة : العرب تسمى « ثمود » « عاداً الآخرة »^(٥) ، وتسمى قوم هود « عاداً الأولى »^(٦) ؛ لأن ثمود هي عادُ الأخرى ، فقول زهير صحيح على هذا^(٧) .

وفي نحو هذا قول أبي ذؤيب^(٨) :

فَجَاءَ بِهَا مَا شِئْتَ مِنْ لَطْمِيَّةٍ يَدُومُ الْفُرَاتُ فَوْقَهَا وَيُوجُ^(٩)

(١) ت : « أحمر » .

(٢) ت : « لعقره الناقة » .

(٣) عبارة : « يصف عاقر الناقة » ليست في ح س .

(٤) سبق تخريج البيت هنا .

(٥) س : « قال » .

(٦) كلمة : « عاداً » ليست في ت .

(٧) سورة النجم ٥٣/٥٠ .

(٨) س : « على هذا صحيح » .

(٩) ت : « أبي ذؤيب الهذلي » .

(١٠) البيت في ديوان الهذليين ص ١٣٤ واللسان (لطم) ١٧/١٦ والمقاييس ٢٥٦/٢ والحروف لابن السكيت ٤٣

فقال^(١) الأصمعي^(٢) : هذا غلط ؛ وذلك أنه ظنَّ أن اللؤلؤ يخرج من الماء العذب ،
لبعده عن مواضع اللؤلؤ . ومعنى يدوم الفرات فوقها^(٣) ويموج ، أى يسكن مرة ويهيج^(٤)
أخرى^(٥) بالرياح أو زيادة الماء .

وذكر بعض أها اللغة أن هذا صحيح ، وأن الأصمعي هو الغلط ، وكيف^(٦) يذهب
هذا على أبي ذؤيب^(٧) ، وهو من هذيل ، ومساكنهم جبال مكة المطلّة على البحر ومواقع
اللؤلؤ ؛ وإنما أراد أبو ذؤيب بالفرات ها هنا ماء اللؤلؤة الذى قد علاها ، وجعله فراتاً ؛
إذ كان أعلى المياه ما كان فراتاً . وقوله : يدوم الفرات^(٨) ، أى يسكن ويموج ، أى
يضطرب ، وإنما أراد^(٩) أنه يسكن فى عين الناظر مرّةً ويضطرب^(١٠) أخرى لصفاتها
وبريقها^(١١) ، وأن الماء هو ماء اللؤلؤة^(١٢) .

(١) ح : « أى يسكن مرة » ، فقال .
(٢) فى شرح السكرى لديوان الهذليين ص ١٣٤ : « قال الأصمعي : يدوم الفرات فوقها . والفرات : العذب ، ولا
يجى منه الدر إلا أنه غلط ، وظن أن الدرة إذا كانت فى الماء العذب ، فليس لها شبه ، ولم يعلم أنها لا تكون فى
العذب » .

(٣) كلمة : « فوقها » ليست فى س ت .

(٤) ت : « ويموج » .

(٥) ت : « مرة » .

(٦) س ت : « قال وكيف » .

(٧) ح : « يذهب على أبي ذؤيب هذا » .

(٨) كلمة : « الفرات » ساقطة من س .

(٩) عبارة : « أبو ذؤيب بالفرات ههنا وإنما أراد » ساقطة من ت بسبب انتقال النظر .

(١٠) ت : « أنها تسكن ... وتضطرب » .

(١١) كلمة : « وبريقها » ساقطة من س .

(١٢) عبارة : « وأن الماء هو ماء اللؤلؤة » ساقطة من ق ي ح .

وكقول (١) امرئ القيس :

كَبْكُرِ الْمُقَانَاةَ الْبَيَاضَ بِصُفْرَةٍ غَذَاهَا نَمِيرُ الْمَاءِ غَيْرَ مُحَلَّلٍ (٢)

ذكر بعض (٣) أهل اللغة أن « الْبَكْرَ » هاهنا اللؤلؤة ، وجعلها بكراً لأنها أول شيء يخرج (٤) من الصدف ، وذكروا أن اللؤلؤة الكبيرة (٥) النفيسة تكون في طرف الصدفة ، فأول ما تُشَقُّ (٦) تَخْرُجُ ، فلذلك سُمِّيتْ بِكَرّاً .

وأما (٧) قوله : « غَذَاهَا نَمِيرُ الْمَاءِ » — والنمير : العذب المشروب (٨) — فإنه لم يرد أنها في العذب المشروب ، وإنما أراد أن ماء البحر الذي هي فيه غذاء لها ، كغذاء الماء العذب لنا ، والنمير : العذب (٩) ، فماء البحر نميرها (١٠) . وقوله : « غَيْرَ مُحَلَّلٍ » أى لا يحلُّه أحدٌ مستوطناً مقبلاً .

وقد تبدل بعض العرب حروفاً من حروف لا يجرى ذلك مجرى (١١) الضرورة ؛ لأن ذلك لغتهم كإبدال بنى تميم العين من الهمزة ؛

(١) س ت : « ونحو هذا قول » .

(٢) البيت من معلقته المشهورة رقم ٤١ في شرح القصائد السبع الطوال ص ٧٠ وديوانه ق ٣٢/١ ص ١٦ وفيه :

« غير المحلل » مثل س ت . والبيت في اللسان (قنا) ٦٨/٢٠ ومقاييس اللغة ٢٢/٢ : ٢٩/٥

(٣) كلمة : « بعض » ساقطة من ت .

(٤) س ت : « خرج » .

(٥) كلمة : « الكبيرة » ساقطة من س .

(٦) ت : « تنشق » .

(٧) س ت : « فأما » .

(٨) كلمة : « المشروب » ساقطة من س ت .

(٩) عبارة : « والنمير العذب » ساقطة من س ت .

(١٠) ت : « نميرها » .

(١١) ت : « لا تجرى مجرى » .

كما قال ذو الرمة :

أَعَنْ تَرَسَّمْتَ مِنْ خَرَقَاءَ مَنَزَلَةً مَاءُ الصَّبَابَةِ مِنْ عَيْنَيْكَ مَسْجُومٌ^(١)

وإنما أراد^(٢) : أأن ترسَّمت .

وإنما يفعلون هذا في الهمزتين إذا اجتمعتا كراهية اجتماعهما^(٣) . وهذا الذي نسميه عَنَعَنَةً تميم^(٤) . وربما أبدلوا من الهمزة الواحدة مع النون^(٥) ، وأكثر ذلك في « أن » : وسُمِّي « عَنَعَنَةً » لاجتماع العين والنون ، فركبوا منها فعلاً^(٦) .

وقد يُبدل بعضهم من كاف المؤنث شيئاً كقولهم « مِنْش^(٧) يا امرأه » ، يريد : منك . قال الشاعر :

فَعَيْنَاشَ عَيْنَاهَا وَجِيدِشَ جِيدُهَا سِوَى أَنْ عَظَّمَ السَّاقِ مِنْشَ دَقِيقٌ^(٨)

(١) البيت في ديوانه ق ١/٧٥ ص ٥٦٧ والخصائص ١١/٢ واللسان (رسم) ١٣٢/١٥ ومقاييس اللغة ٣٩٣/٢ وانظر مصادر أخرى في هامش الديوان .

(٢) كلمة : « وإنما » ساقطة من ح س ت .

(٣) س ت : « كراهية لاجتماعهما » .

(٤) انظر لظاهرة العننة : مجالس ثعلب ٨١/١ والخصائص ١١/٢ وسر صناعة الإعراب ٢٣٤/١ وفقه اللغة للثعالبي ١٧٣ والاقتراح ٨٣ والمزهر ٢٢١/١ وخزانة الأدب ٤٩٥/٤

(٥) عبارة : « وربما أبدلوا من الهمزة الواحدة مع النون » ساقطة من ي .

(٦) عبارة : « فركبوا منها فعلاً » ساقطة من ت .

(٧) عبارة : « كقولهم منش » ساقطة من ق . وفي ت : « كقولكم » تحريف .

(٨) البيت لمجنون ليل في ديوانه ق ٩/١٩٨ ص ٢٠٧ ومادة (كشش) من اللسان ٢٣٣/٨ والتاج ٣٤٥/٤ ودره

الفواص ١١٥ وألف باء لليلوي ٤٣٢/٢ والابدال لأبي الطيب ٢٣٠/٢ وسر صناعة الإعراب ٢١٦/١ وشرح

ابن يعيش ٨/١٠ وفي بعض هذه المصادر : « ولكن عظم » . كما روى البيت في بعضها بغير كشكشة .

وهذه اللغة في بَكْر بن وائِل ، وتسمى كَشَكْشَةَ بَكْرٍ^(١)
ومنها من يُبدِل مكان الباء المشددة والمخففة جيماً في الوقف . وأكثر ما يكون^(٢) ذلك في
المشددة . قال^(٣) :

خَالِي عُويْفٌ وَأَبُو عَلِجٍ الْمُطْعَمَانِ اللَّحْمُ بِالْعَشِجِ
وَبِالْغَدَاةِ فَلَاقَ الْبَرْنَجَ^(٤)

وقال في المخففة :^(٥)

يَارَبُّ إِنْ كُنْتَ قَبِلْتَ حِجَّتِي فَلَا يَزَالُ شَاحِجٌ بِأَيْتِكَ بِحِ
أَقْمَرُ نَهَاتٍ يُنَزِّي وَفَرَنْجٍ^(٦)

(١) انظر لظاهرة الكشكشة : مجالس ثعلب ١١٦/١ والكامل للمبرد ٢٢٣/٢ وسر صناعة الإعراب ٢١٦/١ وفقه اللغة للثعالبي ١٧٢ ودرة القواص ١١٥ والخصائص ١١/٢ والاقتراح ٨٣ والمزهر ٢٢١/١ وخزانة الأدب ٥٩٤/٤

(٢) كلمة : « ما يكون » ساقطة من ت .

(٣) س ت : « المتشدد » . وتسمى هذه الظاهرة بظاهرة « العجمة » انظر : الاقتراح ٨٣ والمزهر ٢٢٢/١ وتهذيب اللغة ٦٨/١ وهي في قبيلة قضاة .

(٤) الأبيات في كتاب سيبويه ٢٨٨/٢ والشتتري ٢٨٨/٢ وشرح ابن يعيش ٥٠/١٠ واللسان (عجج) ١٤٤/٣ والعينى على الخزانة ٥٨٥/٤ وجمهرة اللغة ٥/١ وشرح شواهد الشافية ٢١٢/٤ والأول والثاني في شرح ابن يعيش ٧٤/٩ والثاني والثالث في تهذيب اللغة ٦٨/١ والقلب لابن السكيت ٢٨ وفي بعض هذه المصادر : « كسر البرنج » وفي س ت : « الشحم بالعشج » كما في بعض المصادر .

(٥) ح س ت : « قال الشاعر » .

(٦) الأبيات في نوادر أبي زيد ١٦٤ لبعض أهل اليمن والقلب لابن السكيت ٢٩ وشرح ابن يعيش ٥٠/١٠ وشرح شواهد الشافية ٢١٥/٤ واللسان (حرف الجيم) ٢٧/٣ والعينى على الخزانة ٥٧٠/٤ والدرر اللوامع ١٥٥/١ والأول والثاني في مجالس ثعلب ١١٧/١ والدرر اللوامع ٢١٤/٢ وفي بعض هذه المصادر : « لاهم إن كنت » .

وقد يُبدلون من تاء المخاطب كافاً ؛ كما قال الراجز :

يا ابن الزُّبَيْرِ طَالَ مَا عَصَيْكََا وَطَالَ مَا عَنَيْتَا إِلَيْكََا
لَنَضْرِبَنَّ بِسَيْفِنَا قَفَيْكََا^(١)

وكما أبدلت خَيْرَ والنَّضِيرُ من النَّاء تاءً في كثير من الحروف ، كقولهم في « الثُّوم »^(٢) :
« ثُوم » وفي « المَبْعُوث » : « مَبْعُوث » ، وفي « الحَبِيث » : « خَبِيث » . قال^(٣) :

يَنْفَعُ الطَّيِّبُ الْقَلِيلُ مِنَ الرُّزْ قِي وَلَا يَنْفَعُ الْكَثِيرُ الْخَبِيثُ^(٤)

ويروى أن الخليل قال للأصمعي : لِمَ قَالَ الْخَبِيثُ ؟ فقال : هذه لغتهم ، يجعلون مكان
النَّاء تاءً ، فقال الخليل^(٥) : فَلِمَ جَعَلَ^(٦) الْكَثِيرَ بِالنَّاءِ ؟ فسكت الأصمعي^(٧) .

(١) الأبيات لرجل من حمير في نوادر أبي زيد ١٠٥ والخزانة ٢٥٧/٢ والمعنى على الخزانة ٥٩١/٤ وشرح شواهد
المعنى ١٥٣ والصحاح (سين) ٢١٤١/٥ وأمالى الزجاجي ٢٣٦

(٢) س : « في ثوم » .

(٣) ح س ت : « قال الشاعر » .

(٤) البيت للسؤال بن عدياء اليهودي في ديوانه ق ١٢/٢ ص ١٢ وكذا في الأصمعيات ق ١٤/٢٣ ص ٨٦
واللسان (خبت) ٣٣٢/٢ ونوادر أبي زيد ١٠٤ وحامسة البحرى ٣٦٩ وتاج العروس (خبت) ٥٤٠/١ ونور
القبس ١٤٤ وشفاء الغليل ٨٠ وقواعد الشعر لتعلب ٧٠ مع مصادر أخرى في هامشه .

(٥) ح س ت : « فقال له الخليل » .

(٦) ح س ت : « فلم جعلوا » .

(٧) في المخصص لابن سيده ٩٥/٣ مايلي : « قال أبو سعيد السيرافي : الخبيث لغة قريظة والنضير ، ومنه قول
اليهودي : ينفع الطيب ... قال : وقال الخليل للأصمعي : ما الخبيث ههنا ؟ قال : الخبيث ، ومن لغته أن يبدل الناء
تاء . فقال : أسأت في العبارة ، لأنك أطلقت من لغته أن يبدل الناء تاء فعممت بالبدل ، ولو كان ذلك للزمه أن يقول
الكثير في الكثير ، وأنت ترويه : الكثير ، وإنما الجيد أن تقول : يبدلون الناء تاء في أحرف منها الخبيث » .

قال أبو سعيد : وهذا عندى يحتمل وجهين : أحدهما : أن يكون إبدالهم التاء من التاء في حروف ما^(١) بأعيانها ، و « الخبيث » منها ، ولا يبدلونها في جميع المواضع ، كما أبدل من التاء الفاء في « مغفور » و « مغثور »^(٢) و « فوم » و « ثوم »^(٣) ، ولا يجب البدل في كل موضع .

والوجه الثانى : أن يكون الشاعر قاله^(٤) : « الكثير »^(٥) بالتاء ، غير أن الرواة نقلوا^(٦) بالتاء على ما تتكلم به العرب^(٧) ، ولم ينقلوا^(٨) « الخبيث » بالتاء ، للقافية الثانية^(٩) ، وفيها^(١٠) :

لَيْتَ شِعْرَى وَأَشْعُرَنَّ إِذَا مَا قَرَّبُوهَا مَنَشُورَةً وَدُعِيَتْ
أَلَى الْفَضْلِ أَمْ عَلَى إِذَا حُو سَبَّتُ إِنِّي عَلَى الْحِسَابِ مُقِيْتُ^(١١)

(١) كلمة : « ما » ليست في ح س .

(٢) فيما عدا ت : « مغفور ومغثور » وهو تصحيف ، فالمغفور والمغثور : شيء ينضجه النعام والرَّمث والعشر كالعسل . انظر الإبدال لأبى الطيب ١٨٦/١

(٣) انظر للفوم والثوم الإبدال لأبى الطيب ١٨٧/١

(٤) ت : « قال » .

(٥) كلمة : « الكثير » ساقطة من ق ي ح .

(٦) س : « نقلوه » وفي ت : « نقلوها » .

(٧) كلمة : « العرب » ساقطة من ت .

(٨) ت : « ينقلوها » .

(٩) ت : للقافية لأنها تاء . وفي س ح : « لأنها ثانية » .

(١٠) ق ي : « ومنها » .

(١١) البيتان في ديوانه ق ٧/٢ - ٨ ص ١٢ والأصمعيات ق ٨/٢٣ - ٩ ص ٨٥ وعجز الأول فيها : « قيل اقرأ عنوانها وقرئت » وطبقات ابن سلام ٢٣٦ - ٢٣٧ والمعنى على الخزنة ٣٣٢/٤ واللسان (قوت) ٢/ ٣٨٠ وبلا نسبة في : مقدمتان في علوم القرآن ١٨٩

وقد يبدل الشاعر بعض حُرُوف الجرِّ مكان بعضٍ ، وليس ذلك من الضرورة ، كبداهم
« عَلَى » من « عَنْ » كما قال الشاعر^(١) :

إِذَا رَضِيتَ عَلَى بَنُو قَشِيرٍ لَعَمْرُ اللَّهِ أُعْجِبَنِي رِضَاهَا^(٢)
أى « عَنِ » .

وقال النابغة الجعدي^(٣) :

كَانَ رَحْلِي وَقَدْ زَالَ النَّهَارُ بِنَا بَذَى الْجَلِيلِ عَلَى مُسْتَأْنِسٍ وَحْدِ^(٤)

أراد : « زَالَ عَنَّا »^(٥) . ومثل هذا كثير ، وليس^(٦) من الضرورة فاستقصيه .

وقد يبدلون من كلام العجم ، إذا تكلموا به فَعَرَّبُوهُ ، وربما اختلفوا في البدل من كلمة
واحدة ؛ فمن ذلك أنهم يقولون^(٧) في الحانوت : « قُرْبَقُ » و « كُرْبَجُ » والأصل فيه :
« كُرْبَةُ » ، فبعضهم يجعله بالقاف ، وبعضهم يجعله بالجيم^(٨) .

(١) كلمة : « الشاعر » ساقطة من س .

(٢) البيت للقحيف العقيلي في الاقتضاب ٤٣٢ ونوادر أبي زيد ١٧٦ والخصائص ٣١١/٢ والخزانة ٢٤٧/٤ والعيني
على الخزانة ٢٨٢/٣ وشرح شواهد المغني ١٤٢ والدرر اللوامع ٢٢/٢ والكامل للمبرد ١٩٠/٢ : ٩٨/٣ وبلا
نسبة في الاقتضاب ٢٤٠ وشرح ابن يعيش ١٢٠/١ وفي الأخير : « بعمر الله » .

(٣) كلمة : « الجعدي » ليست في ح س . ويبدو أنه هو الصواب ؛ إذ لم أجد البيت للجعدي !

(٤) البيت للنابغة الذبياني ق ٩/١ ص ٦ والخزانة ٥٢١/١ ويروى للنابغة فحسب في الخصائص ٢٦٢/٣ وسيأتي هنا
منسوبا للنابغة كذلك مرة أخرى .

(٥) ت : « أراد عنا » .

(٦) ح س : « كثير ليس » .

(٧) ت : « فمن ذلك قولهم » .

(٨) انظر المعرب للجواليقي ٦ : ٢٨٠ .

وكذلك : « الْفَالُوذَجُ » و « الْفَالُوذَقُ » . والأصل فيه بالفارسية : « بَالُوذَه »^(١) بين الفاء والباء^(٢)

و « دُخْتَنُوسُ » و « دُخْتَنُوشُ » و « تَحْتَنُوسُ » و « تَحْتَنُوشُ » والأصل فيه : « دُخَتْ نُوشُ »^(٣)

وقال العجاج :

كَأَنَّهُ مُسْرُولُ أَرْنَدَجَا كَمَا رَأَيْتَ فِي النَّيِّطِ الْبَرْدَجَا^(٤)

أراد : « الْبَرْدَه » وهم الرقيق^(٥)

وقال أيضا :

فَهِنَّ يَعْكُفْنَ بِهِ إِذَا حَجَا عَكْفَ النَّيِّطِ يَلْعَبُونَ الْفَنْزَجَا^(٦)

(١) في ح : « فالوذه » . وفي الألفاظ الفارسية المعربة ٣/١٢١ : « وفيها لغات : الفالودج ، والفالودج ، والفالودق ، وهي معربة عن بالوده » أى أن أصل الكلمة بالياء الفارسية وهي الباء المهموسة . والتي قال عنها السيرافي بعد ذلك : « بين الفاء والياء » وسماها سيبويه ٢ : ١٢/٤٠٤ : « الباء التي كالفاء » .

(٢) عبارة : « والأصل فيه بالفارسية ... والياء » ساقطة من س . وعبرة : « بين الفاء والياء » ساقطة من ق .

(٣) انظر المغرب للجوالقي ١٤٢ ودختنوس بنت لقيط بن زرارة سماها أبوها باسم بنت كسرى .

(٤) البيتان للعجاج في ديوانه ق ١٠/٥ : ١٢ ص ٧-٨ واللسان (بردج) ٣/٣٥ والثاني في المغرب ١٠ : ٤٧ وفي جميع هذه المصادر : « كما رأيت في الملاء » كما في س ت وهامش ب ق ي .

(٥) ح : « وهو الرقيق أيضا » . وفي ت : « وهم الرقيق من الممالك » .

(٦) البيتان في ديوانه ق ١٤/٥ : ١٦ ص ٨ واللسان (عكف) ١١/١٦١ (حجا) ١٨/١٨١ والقوافي للمتوخى ٨٦ : ٩٢ وبلا نسبة في المقاييس ٤/١٠٨ والثاني في اللسان (فنزج) ٣/١٧٣ وبلا نسبة في المغرب للجوالقي ٢٣٧ والمقاييس ٤/٥١٥ وفي ت : « يلعبن » تحريف .

وإنما هو^(١) : « البَنْجَكَانُ » . قال أبو حاتم : البَنْجَكَانُ : الدَّسْتَبَنْدُ^(٢) .
وقال أيضا :

يَوْمَ خَرَّاجٍ يُخْرِجُ السَّمَرَجَا^(٣)
وأصله بالفارسية : « سَامَرَّة »^(٤) ، يعني : يُخْرِجُ فِي كُلِّ سَنَةٍ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ .
وقال [آخر]^(٥) :

لَوْ كُنْتُ بَعْضَ الشَّارِبِينَ الطُّوسَا^(٦)
أراد : « أَذْرَنْطُوس »^(٧) وهو دواء .
قال آخر وهو رؤبة^(٨) :
بَارِكْ لَهُ فِي شُرْبِ أَذْرَنْطُوسِ^(٩)

-
- (١) ت : « وهو » .
(٢) الدستبندي يعني رقص المجوس إذا أخذ بعضهم يد بعض وهم يرقصون . انظر المغرب ٢/٢٣٧
(٣) البيت في ديوانه ق ١٧/٥ ص ٨ واللسان (سمرج) ١٢٥/٣ والمغرب ١٨٤
(٤) في المغرب للجواليقي ٣/١٨٤ : « أصله بالفارسية : سَمَرَّة ، أى : استخراج الخراج في ثلاث مرات . وقال الليث : السمرج : يوم جباية الخراج » .
(٥) ما بين المعقوفين زيادة من س ت .
(٦) البيت لرؤبة في ديوانه ق ٦٧/٢٥ ص ٧٠ وجمهرة اللغة لابن دريد ٥٠٠/٣ والمغرب ٢٢٢ غير منسوب في الأخير .
(٧) ففى ت : « أذرى طوس » وفي هامش س : « في نسخة : اذريطوس » .
(٨) س ت : « قال رؤبة » .
(٩) ق ي ت : « أذرى طوس » . والبيت لرؤبة في جمهرة اللغة ٥٠٠/٣ وليس في ديوانه . وهو بلا نسبة في المغرب ٢٢٢ وفيه : « اذريطوسا » .

فَعَرَّبَ مَرَّةً بِالطُّوسِ ، ومرةً بِأَذْرَنْطُوسِ (١) .
وقال آخر (٢) :

فِي جِسْمِ شَخْتِ الْمُنْكِبِينَ قُوشِ (٣)
أَرَادَ : كُوجَكَ ، فَغَيَّرَ (٤) .

ولهذا أشباه كثيرة لا أحصيتها (٥) ، وليس في شيء مما ذكرناه (٦) من تعريب العجمية ،
والتكلم بها في الشعر معربة (٧) ، ولا في إبدال حرف جر من غيره (٨) ، مما تقدم ذكره ،
ضرورة وإنما ذكرناه لِيُعْلَمَ أنه مما يجوز في الكلام والشعر ، ولا ينسب قائله إلى دخول في
ضرورة (٩) .

ومما لا يجوز إلا في الشعر (١٠) جعل الكاف في موضع « مِثْل » اسماً ، وإدخال حروف
الجر عليها ، كإدخالها على مِثْل : مِثْلُ قَوْلِهِمْ : « زَيْدٌ كَكَعَمَرُو » (١١) ، يريدون به (١٢) : كَمِثْلُ

(١) ت : « بأذرى طوس » .

(٢) كلمة : « آخر » ليست في ح .

(٣) البيت لرؤبة في ديوانه ق ٦٦/٢٨ ص ٧٩ ومادة (قوش) من اللسان ٢٢٩/٨ والتاج ٣٤١/٤ والمعرب
للجواليقي ٢٥٦

(٤) كلمة : « فغير » ساقطة من ت . وكلمة : قوش = (كوجك) معناها صغير . انظر المعرب للجواليقي ١/٢٥٧

(٥) ت : « لا أحصيتها كثرة » .

(٦) ت : « مما ذكرناه » .

(٧) كلمة : « معربة » ليست في س .

(٨) ت : « حرف من » .

(٩) ت : « إلى اضطرار » .

(١٠) س : « ومما لا يجوز في الشعر » !

(١١) ح س ت : « كعمر » . وفي ي : « ككنعم » وكلاهما تحريف .

(١٢) ق ي س ت : « ويريدون به » .

عَمَرُوْهُ ، فجعلوا الكاف الثانية في موضع مِثْلٍ ، وجعلوا الكاف الأولى (١) حرف جرٍّ دخل عليه . قال (٢) :

وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤْتَفِنُ (٣)

يعني : كمثل ما يؤتفين ، والكاف (٤) الأولى (٥) زائدة وهو كقوله تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ (٦) : المعنى ليس مثله ، (٨) والكاف زائدة لا غير .

والدليل على ذلك (٩) أنا لو لم نجعلها زائدة لاستحال الكلام ، وذلك أنها إذا لم تكن زائدة ، فهي بمعنى مثل وإن كانت حرفاً فيكون التقدير : ليس مثل مثله شيء ، وإذا قُدِّرَ بهذا التقدير ، فقد أثبت له (١٠) مِثْلٌ (١١) ونُفِيَ الشَّيْءُ (١٢) عن مثله وهذا محال من وجهين : أحدهما : أن الله تعالى (١٣) لا مثل له ولا نظير .

(١) ح : « الأولى » . وهو لحن . انظر كتابنا لحن العامة والتطور اللغوي ٤/٢١٦

(٢) ح س ت : « قال الشاعر » .

(٣) البيت لحطام المجاشعي في كتاب سيبويه ١٣/١ : ٢٠٣/١ : ٣٣١/٢ : ٣٦٧/١ : ٣٥٣/٢ : ٢٧٣/٤ والعيني على الخزانة ٥٩٢/٤ والشتنمري ١٣/١ : ٢٠٣/١ : ٣٣١/٢ واللسان (أنف) ٣٤٥/١٠ والمنصف ١٩٢/١

(٤) ت : « فالكاف » .

(٥) ب ق ي : « الأولى » وهو لحن . انظر كتابنا لحن العامة والتطور اللغوي ٤/٢١٦

(٦) ح س ت : « كقوله عز وجل » .

(٧) سورة الشورى ١١/٤٢

(٨) ح س ت : « ليس مثله شيء » .

(٩) كلمة : « على ذلك » ساقطة من س .

(١٠) ت : « ثبت له » .

(١١) كلمة : « مثل » ساقطة من ح .

(١٢) ح : « التشبيه » .

(١٣) س ت : « عز وجل » .

والثاني : أن نفس اللفظ به محال في كل أحد وذلك أنا لو قلنا « لَيْسَ مِثْلُ مِثْلٍ زَيْدٌ أَحَدٌ »^(١)
لاستحال وذلك أنا لو أثبتنا لزيد مثلاً ، فقد جعلنا زيدا مثلاً له . لأن ما ماثل الشيء فقد
ماثله ذلك الشيء ، ولا يجوز^(٢) أن يكون زيد مثلاً لعمرو وعمرو ليس مثلاً لزيد^(٣) ، فإذا
نفينا المثل عن مثل زيد وزيد هو مثل مثله فقد أحلنا^(٤)

ومن ذلك وضعهم الاسم مكان الاسم على سبيل الاستعارة ، وقد يجري مثله في الكلام
حتى لو أخرجه مخرج^(٥) عن باب الضرورة^(٦) ، لم يكن بالمخطيء ؛ فمن ذلك قول الخطيئة :

قَرَوْا جَارَكَ الْعَيْمَانَ لَمَّا جَفَوْتَهُ وَقَلَّصَ عَنْ بَرْدِ الشَّرَابِ مَشَافِرُهُ^(٧)

أراد : شفتيه ، والمشافيرُ للابل .

وقال آخر :

سَأْمَنْعَهَا أَوْ سَوَّفَ أَجْعَلُ أَمْرَهَا إِلَى مَلِكٍ أَظْلَافُهُ لَمْ تَشَقِّ^(٨)

(١) ت : « إذا قلنا » .

(٢) س : « وغير جائز » .

(٣) عبارة : « لأن ما ماثل الشيء ... لزيد » ساقطة من ت .

(٤) ت : « فإذا نفينا المثل عن زيد وهو مثله فقد أحلنا » .

(٥) ت : « حتى لو أخرجه » .

(٦) ح : « الضرورات » .

(٧) البيت في ديوانه ق ٢٤/٤١ ص ١٨٤ والمقتضب ٥١/٢ والمخصص ٣٦/٤ والحروف لابن السكيت ٣٦ مع
مصادر أخرى في هامشه . وفي ح س ت : « سقوا جارك ... لما تركته » كما في بعض المصادر السابقة .

(٨) البيت لعقمان بن قيس اليربوعي في سمط اللال ٧٤٦/٢ وله أو للأخطل في جهرة اللغة ٤٩٠/٣ واللسان
(ظلف) ١٣٤/١١ وينسب لرجل من بني سعد في أبواب مختارة ٣٨ وبلا نسية في أمالي القالي ١٢١/٢ وأسرار
البلاغة ٣٧ والصناعتين ٣٠١ والموازنة ٤٤/١ وتأويل مشكل القرآن ١١٦ ولبعض الأسديين في الحروف لابن
السكيت ٣٦ وصدره فيه : « سأجعل مالى أو سأجعل أمره » وانظر مصادر أخرى في هامشه .

أَرَادَ عَقَبِيهِ . وَالْأَظْلَافَ لِلْبَقَرِ وَالْغَنَمِ فِي مَوْضِعِ عِقَبَى الْإِنْسَانِ وَقَدَمِهِ .

وَقَالَ آخِرُ يَصِفُ إِبِلًا: ^(١)

تَسْمَعُ لِلْمَاءِ كَصَوْتِ الْمِسْجَلِ بَيْنَ وَرِيدَيْهَا وَبَيْنَ الْجَحْفَلِ ^(٢)

وَالْجَحْفَلُ لَذَوَاتِ الْحَوَافِرِ ^(٣) ، وَهُوَ مِنَ الْإِبِلِ الْمُسَفَّرِ .

وَقَالَ أَيْضًا فِي هَذِهِ الْأَرْجُوزَةِ :

وَالْحَشْوُ مِنْ حَفَائِهَا كَالْحَنْظَلِ ^(٤)

وَالْحَفَانُ صَغَارُ النَّعَامِ ، فَجَعَلَهَا هَاهُنَا لَصَغَارِ الْإِبِلِ ^(٥) .

وَقَالَ آخِرُ ، وَهُوَ أَوْسُ بْنُ حَجَرٍ ^(٦) :

وَذَاتُ هَدْمٍ عَارَ نَوَاشِرُهَا تُصْمِتُ بِالْمَاءِ تَوَلِّبًا جَدِيعًا ^(٧)

(١) جملة : « يصف إبلا » ساقطة من ت . والشاعر هو أبو النجم العجلي .

(٢) البيتان في الطرائف الأدبية ١٠٦ - ١٠٧ ص ٦٥ وجمهرة اللغة ٤٩٠/٣ والحروف لابن السكيت ٣٧ وغير منسوين في اللسان (جحفل) ١٠٨/١٣

(٣) س ت : « الحوافر » .

(٤) البيت لأبي النجم العجلي في الطرائف الأدبية ١٧٩ ص ٧١ وجمهرة اللغة ٤٩٠/٣ والحروف لابن السكيت ٣٨ وغير منسوب في اللسان (حفن) ٢٨١/١٦

(٥) س ت : « صغار الإبل » .

(٦) س ت : « وقال أوس بن حجر » .

(٧) البيت في ديوانه ق ١٢/٢٦ ص ٥٥ وانظر مراجع البيت فيه ص ١٥٨ وزد عليه المقاييس ٤٣٢/١ وشرح ما يقع فيه التصحيف ١٣٤ والتنبيه على حدوث التصحيف ١٢٨ ومجالس العلماء ١٤ والتنبيهات على أغاليط الرواة ٨٦ والحروف لابن السكيت ٣٨

أراد بالتولب : طفلاً من الناس ، والتولب : ولّد الحمار ، وقد كان المفضل^(١) روى «جذعا» وأنكره^(٢) الأصمعي وقال : جِدْعُ^(٣) أى سَيِّءُ^(٤) الغذاء . قال : فناظره المفضل وصاح ، فقال الأصمعي^(٥) : تكلم بكلام^(٦) النمل وأصب^(٧) .

وقال آخر :

لَهَا حَجَلٌ قَدْ قَرَعَتْ عَنْ رُءُوسِهِ لَهَا فَوْقَهُ مِمَّا تَحَلَّبَ وَاشِلُ^(٨)

-
- (١) هو المفضل بن محمد بن يعلى الضبي الكوفي اللغوي ، أستاذ الفراء وابن الأعرابي ، توفي في أواخر القرن الثاني الهجري . انظر ترجمته ومصادرها في إنباه الرواة ٢٩٨/٣ وهامشه .
(٢) س : « فأنكره » .
(٣) ح س ت : « وقال إنما هو جذعا » .
(٤) س : « أى هو » .
(٥) ح س : « فقال له الأصمعي » . وعبارة : « وقال جدع ... فقال الأصمعي » ساقطة من ق هنا . وقد ذكرها بعد البيت التالي .
(٦) س : « كلام » .
(٧) عبارة : « قال فناظره المفضل ... وأصب » ساقطة من ت . وخير هذه التصحيفات في كتاب التنبيه على حدوث التصحيف ١٢٩ مع مصادر أخرى في هامشه .
(٨) البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ق ٢٤/٣٦ ص ٢٦٠ وانظر مراجع البيت فيه ص ٣٩٠ وزد عليها الحروف لابن السكيت ٣٨ وفي جميع النسخ : « عن رؤوسه » على العكس مما في الديوان ومصادر البيت الأخرى ففيها جميعا : « من رؤوسه » !

وَالْحَجَلُ : إِنَّا ت الْقَبِيحُ ^(١) ، فوضعها لصغار الإبل .

ويقوى أن هذا خارج من باب الضرورات ما يروى ^(٢) عن الرسول ﷺ ^(٤) أنه قال : « لَا تَحْقِرَنَّ إِحْدَا كُن لْجَارَتِهَا وَلَوْ فِرْسَنَ شَاةٍ ^(٥) » والفرس للبعير ، لا للشاة .

ويقال : أتى فلان أرض كذا فغرز ^(٦) ذنبه بها إذا أقام وغرز الذنب للجراد ^(٨)

ومن أقبح الضرورات جعل الألف واللام بمعنى الذى مع الفعل ^(٩) ، كقول طارق بين ديسق ^(١٠) :

يقول الخنأ وأبغض العُجم ناطقاً إلى ربنا صَوْتُ الحمارِ اليَجْدُعُ ^(١١)

(١) فى اللسان (حجل) ١٣/١٥٢ : « الحجل إناث اليعاقب ، واليعاقب ذكورها » وفى اللسان (قبح) ٣/١٧٥ :

« القبيح : الحجل ، والقبيح الكروان معرب » . وانظر المعرب للجواليقى ٢٦١

(٢) ح س : « ماروى » .

(٣) س ت : « عن النبى » .

(٤) كلمة : « وسلم » ساقطة من ت .

(٥) الحديث فى النهاية لابن الأثير ٣/٤٢٩ وروايته فيه : « لا تحقرن من المعروف شيئا ولو فرسن شاة » .

(٦) ب : « فعرز » ح : « فعرز » ي : « فعرز » والجمع تصحيف .

(٧) عبارة : « إذا أقام » ساقطة من ح س . وفى ت : « إذا أقام بها » .

(٨) فى أساس البلاغة (ذنب) ١/٣٠٣ : « وأقام بأرضنا وغرز ذنبه لا يبرج ، وأصله فى الجراد » .

(٩) ت : « فى موضع الفعل » تحريف .

(١٠) ح س : « طارق بن ديسق البربوعى » . وهو طارق بن ديسق بن حصبة البربوعى ، انظر فهارس نقائض جرير

والفرزدق ص ١٤٥ ونسبة البيت إليه هنا خطأ فإن قائله هو ذو الحرق الطهوى يرد به على طارق بن ديسق فى

قطعة أوردها أبو زيد الأنصارى فى نوادره ٦٦ - ٦٧ أولها :

أتانى كلام الشعلى بن ديسق ففى أى هذا ويله يتترع

وفى النوادر بعده : « هذا العللى من بنى ثعلبة بن يربوع وهو طارق بن ديسق » .

(١١) البيت لذى الحرق الطهوى واسمه دينار بن هلال شاهر جاهلى فى نوادر أبى زيد ٦٧ وخزانة الأدب ١/١٤ :

٢/٤٨٨ وشرح شواهد المغنى ٥٩ والعين على الخزانة ١/٤٦٧ واللسان (جدع) ٩/٣٩٠ وبلا نسبة فى شرح ابن

يعيش ٣/١٤٤ والدرر اللوامع ١/٦١

أراد : الذى يُجَدِّع ، ولو قال : المَجْدُّع للزّمة أن يخفض فيُقَوِّى ^(١) ؛ لأنّ القصيدة مرفوعة ففرّ من الإقواء إلى ما هو أقبح ^(٢) .

وفيه عندي وجه آخر ، وهو أنه لم يرد الألف واللام التى بمعنى الذى ، ولا الألف واللام التى للتعريف ^(٣) ، ولكنه أراد : الذى نفّسها ، فحذف الدال والياء وإحدى اللامين ، لأنه قد رأى الذى يلحقها ^(٤) حذف كقولهم : اللذّ واللذّ ، كما قال :

كَاللَّذِّ تَزْبِي زُبْيَةً فَاصْطِيدَا ^(٥)

وربما حذفوا فأحجفوا وبَقُوا من الكلمة الحرف منها ^(٦) والحرفين كقوله :

بِالْخَيْرِ خَيْرَاتٍ وَإِنْ شَرَّافًا وَلَا أَحِبُّ الشَّرَّ إِلَّا أَنْ تَأْ ^(٧)

(١) ت : « للزّمة أن يقول : المجدع بالخفض فيقوى » .

(٢) ت : « أقبح منه » .

(٣) ت : « وهو الذى لم يرد الألف التى للتعريف » وفيه سقط وتخريف .

(٤) ت : « قد رأى الذى الذى يلحقها » . وهو فى هامش ب عن نسخة . وقال فى هامش ب : « حاشية : فما أبقي إذن من حروف الذى شيئاً ؛ لأنه قد حذف (لذى) وهو الأصل » .

(٥) البيت لرجل من هذيل فى ديوان الهذليين ٦٥٤ وبلا نسبة فى اللسان (زبى) ٧٢/١٩ وشرح ابن يعيش ١٤٠/٣ والعمدة لابن رشيق ٢١٠/٢ والكامل للمبرد ١٧/١

(٦) كلمة : « منها » ساقطة من ت .

(٧) سبق تخريج البيت هنا .

[أراد إلا أن تشا]^(١) فحذف الشين والألف . ومن روى : « إلا أن تا » بغير همز فقد غلط ؛ لأن أولهذه الأبيات .

إِنْ شِئْتَ أَشْرَفْنَا كِلَانَا فَدَعَا اللَّهُ جَهْرًا رَبَّهُ فَأَسْمَعَا
بِالْخَيْرِ خَيْرَاتٍ وَإِنْ شَرُّفْنَا^(٢)

والأبيات هي من مشطور^(٣) الرجز ، وهو : مستفعِلن مستفعِلن مستفعِلن ، كقول
العجاج :

مَا هَاجَ أَحْزَانًا وَشَجَّوْا قَدْ شَجَا^(٤)

والقافية العين ، والألف وصل في « دعا » و« أسمعَا » ، ثم جعل الهمزة مكان العين ، كما
قال :

حَدَّثَ حَدِيثَيْنِ أَمْرَاهُ فَإِنْ أَبَتْ فَأَرْبَعَهُ^(٥)
وإنما يستجاز^(٦) هذا لأن العين والهمزة^(٧) من موضع واحد ، كما قال^(٨) :
أَنَاهَا بَعِيرُهَا الْمُذَلَّلُ أَحْمَلُهَا وَحَمَلْتَنِي أَكْثَرُ
فجعل الرَّاء مكان اللام ؛ لتجاورها في المخرج .

(١) ما بين المعقوفين زيادة من س ح ت .

(٢) سبق تخريج الأبيات هنا . وقد سقط الباب الثالث من ت .

(٣) ت : « الأبيات من مشطور » .

(٤) البيت في ديوانه ق ١/٥ ص ٧

(٥) هو مثل في الميداني ١٣٠/١ والعسكري ٣٧٨/١ وفصل المقال ٤٦ وأمثال ابن رفاعه ٥٨

(٦) ح س ت : « وإنما استجاز » .

(٧) ح : « الهمزة والعين » .

(٨) ت : « وكما قال » .

ومن الضرورة قوله :

أَلَا يَا أُمَّ فَارِعَ لَا تَلُومِي عَلَى شَيْءٍ رَفَعْتُ بِهِ سَمَاعِي
وَكُونِي بِالْمَكَارِمِ ذَكْرِي وَدَلِّي دَلَّ مَاجِدَةٍ صَنَاعِ^(١)

فجعل « ذكّرني » في موضع « مُذَكَّرَةٌ » ، وهذا قبيح^(٢) ، وذلك لأن^(٣) فعل الأمر لا يقوم مقام الاسم ، وإنما يقوم الفعل المستقبل والماضي^(٤) ، كقولك : « كَانَ زَيْدٌ يَقُومُ » أي قائماً ، و« كَانَ زَيْدٌ قَدْ انْطَلَقَ » أي منطلقاً ، ولكنه اضطرّ فوضع فعل الأمر موضع الفعل المستقبل في خبر كان ؛ لأن ابتداء كلامه أمرٌ ، وهو قوله : « كُونِي » ، ومحصول الأمر إنما وقع منه لها على التذكير ، فلما كان في المعنى أمراً لها بتذكيره استعمل فيه لفظ الأمر ، إذ كان المعنى عليه .

وهذا يشبه قولهم : « أَنْتَ الَّذِي قُمْتَ » وذلك أنه لما كان الاسم المبدوء به للخطاب ، والثاني للغائب ، ومعناه معنى الأول ، لم تحفل به ، وَرَدَّ الضمير إلى الأول ، فقام رَدُّ الضمير إلى الأول مقامَ رَدِّه إلى الثاني ، إذ كان هو هو^(٥) في المعنى . وكذلك قوله : « وَكُونِي بِالْمَكَارِمِ ذَكْرِي » أراد : وذكّرني بالمكارم^(٦) ، أي كوني^(٧) مذكراً لي^(٨) بالمكارم ،

(١) سبق مخريج البيتين هنا

(٢) س : « فهذا قبيح به » . وفي ت : « فهذا قبيح له » .

(٣) س ت : « وذلك أن » .

(٤) ت : « الماضي والمستقبل » . وفي س ح بعده : « مقام الاسم » .

(٥) كلمة : « هو » الثانية ليست في ت .

(٦) عبارة : « ذكّرني أراد : وذكّرني بالمكارم » ساقط من ح بسبب انتقال النظر .

(٧) عبارة : « بالمكارم ذكّرني ... أي كوني » ساقطة من ت بسبب انتقال النظر .

(٨) كلمة : « لي » ساقط من ح .

وأدخل :

« كوني » ليتوصل بها^(١) إلى ما بعدها ، إذ كانت الفائدة فيه . ومن ذلك قوله^(٢) :

مَهْمَا لِيَ اللَّيْلَةُ مَهْمَا لِيَهْ أَوْدَى بِنَعْلِيَّ وَسِرْبَالِيَهْ
إِنَّكَ قَدْ يَكْفِيكَ بَغْيُ الْفَتَى وَدَرَاهُ أَنْ تَرْكُضَ الْعَالِيَهْ^(٣)

ومهما لا تكون إلا في الشرط والجزاء كقولك : « مَهْمَا تَفَعَّلَ أَفَعَّلَ » وهذا الشاعر لم يرد ذلك ، وإنما أراد : « مَالِيَ اللَّيْلَةُ » ، مستفهماً ، ثم زاد « ما » الأخرى ، كما تزداد صلة في مواضع ، وكره اجتماع اللفظين ، فقلب من الألف الأولى هاءً ، ولولم يقلب لم ينكسر البيت ولم يفسد ، ولكنه استقبح تكرير اللفظين ، ففعل فيه ما يفعله في غير الضرورة^(٤) ، لتشاركهما في القبح عنده .

ومن ذلك أن كاف^(٥) التشبيه لا يتصل بها مكنى^(٦) في الكلام ؛ لا تقول : « أَنَاكَ » ولا « أَنْتَ كَي » ؛ وذلك أن معنى الكاف ومثل سواء^(٧) ، فإذا كُنِيَ عن المشبه استعملوا « مِثْلًا » فقط ، فإذا اضطر الشاعر جاز أن يأتي بعد الكاف بِمَكْنَىٍّ ، إذ كان معناها معنى

(١) كلمة : « بها » ساقطة من ت .

(٢) عبارة : « ومن ذلك قوله » ساقطة من ق .

(٣) البيتان لعمر بن ملفط الطائي وهو شاعر جاهلي ، في شرح شواهد المغني ١١٣ والعيني على الخزانة ٤٥٨/٢ والأول له كذلك في نوادر أبي زيد ٦٢ وخزانة الأدب ٦٣١/٣ وبلا نسبة في شرح ابن يعيش ٤٤/٧ والخزانة ١٦١/٤

(٤) ح س ت : « في الضرورة » .

(٥) ت : « ومن ذلك كاف » .

(٦) ت : « بها مكنى » تحريف .

(٧) س ت : « والمثل واحد » .

« المثل » . وقد يجوز اتصال^(١) المكنى بمثل . قال العجاج :
وَأُمُّ أَوْعَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا^(٢)

وقال امرؤ القيس :

فَلَا تَرَى بَعْلًا وَلَا حَلَالًا كَهُ وَلَا كَهْنٌ إِلَّا حَاطِلًا^(٣)

(١) ت : «وقد يجوز أيضا اتصال» .

(٢) البيت في ملحق ديوانه ق ٤١/٢ ص ٧٤ وسيبويه ٣٩٢/١ وخزانة الأدب ٤٧٧/٤ والعينى على الخزانة ٢٥٣/٣ والشتنمرى ٣٩٢/١ واللسان (وعلى) ٢٥٨/١٤ وشرح ابن يعيش ١٦/٨ وشرح شواهد الشافعية ٣٤٥/٤

(٣) نسبة هذين البيتين إلى امرئ القيس هنا سهو من السيرافى ، فهما لرؤبة بن العجاج فى ديوانه ق ٢٦٦/٤٥ - ٢٦٧ ص ١٢٨ وخزانة الأدب ٢٧٤/٤ والعينى على الخزانة ٢٥٦/٣ ، ونسبا إلى العجاج فى كتاب سيبويه ٣٩٢/١ والشتنمرى ٣٩٢/١ ويبدو أنه سقط منها «رؤبة بن» . والبيتان ليسا فى ح س .

﴿ باب التقديم والتأخير ^(١) ﴾

[قال أبو سعيد ^(٢) :] اعلم أن الشاعر قد يضطر ^(٣) حتى يضع الكلام في غير موضعه الذي ينبغي أن يوضع فيه ، فيزيله ^(٤) عن قصده الذي لا يحسن في الكلام غيره ، ويعكس الإعراب ، فيجعل الفاعل مفعولاً ، والمفعول فاعلاً ^(٥) ، وأكثر ذلك فيما لا يشكل معناه :

فمن ذلك قول الأخطل :

أَمَّا كُلَيْبُ بْنُ يَرْبُوعَ فَلَيْسَ هَا عِنْدَ الْمَفَاخِرِ إِيرَادُ وَلَا صَدْرُ
مِثْلَ الْقَنَافِذِ هَذَا جُونٌ قَدْ بَلَغَتْ نَجْرَانُ أَوْ بَلَغَتْ سَوَاتِمُهُمْ هَجْرُ ^(٦)

(١) ت : «هذا باب التقديم والتأخير» .

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من ت .

(٣) س ح : «ربما يضطر» . وفي ت : «ربما اضطر» .

(٤) س ت : «ويزيله» .

(٥) عبارة : «والمفعول فاعلاً» ساقطة من ي .

(٦) البيتان في ديوانه ص ١٠٩ - ١١٠ باختلاف في الرواية وشرح شواهد المغنى ٣٢٨ والثاني في الدرر اللوامع

١٤٤/١ وأبواب مختارة للأصفهاني ٢٩

أراد : بَلَّغْتَ نَجْرَانِ سَوَاتِمَهُمْ أَوْ هَجَرَ ، وذلك وجه الكلام ؛ لأن السَّوَاتِ تَنْتَقِلُ مِنْ مَكَانٍ
فَتَبْلُغُ مَكَاناً آخَرَ ، وَالْبُلْدَانُ لَا يَنْتَقِلْنَ ، وَإِنَّمَا يُبْلَغُنَ وَلَا يُنْقَلُنَ .

وقال النمر بن تولب^(١) :

فَإِنَّ الْمَنِيَّةَ مَنْ يَخْشَاهَا فَسَوْفَ تُصَادِفُهُ أَيُّنَا
وإنَّ أَنْتَ حَاوَلْتَ أَسْبَابَهَا فَلَا تَتَهَيَّئْكَ أَنْ تُقَدِمَا^(٢)

أراد^(٣) : فَلَا تَتَهَيَّئْهَا ؛ لِأَنَّ الْمَنِيَّةَ لَا تَهَابُ أَحَدًا .

وقال آخر وهو ابن مقبل^(٤) :

وَلَا تَهَيَّئِي الْمَوْمَاءَ أَرْكُبُهَا إِذَا تَنَاحَتِ الْأَصْدَاءُ بِالسَّحَرِ^(٥)

أراد : وَلَا أَتَهَيَّبُ الْمَوْمَاءَ .

(١) كلمة : «بن تولب» ساقطة من س .

(٢) البيتان للنمر بن تولب في الاقتضاب ٣٦٣ والأول في أدب الكاتب ٢٣٥

(٣) س ت : «وإنما أراد» .

(٤) ب ق ي : «ابن المقبل» تحريف . وفي ح : «وقال في مثل ذلك» . وفي ت : «وقال الآخر في مثل ذلك» . وفي س : «وقال ابن مقبل في مثل ذلك» .

(٥) البيت في ديوانه ق ٢٣/١٠ ص ٧٩ مع مصادر أخرى في هامشه . وفيه : «تجاوبت» مثل ح س ت .

وقال آخر :

كَانَتْ فَرِيضَةٌ مَا تَقُولُ كَمَا كَانَ الزَّانِءُ فَرِيضَةَ الرَّجْمِ^(١)

ويروى : كما كان الزَّانِءُ يُحَدُّ بِالرَّجْمِ^(٢) . أراد : كما كان الرَّجْمُ فَرِيضَةَ الزَّانِءِ^(٣) .

وليس^(٤) هذا من جعل المفعول فاعلا ، ولكنه حَذَفَ اسم كان وهو « فريضة » ، وأقام مقامها ما كانت مضافة إليه ، وهو « الزَّانِء » وجعل فريضة الرجم هي خبر كان ، وهو كلام على نظمه ، وتلخيصه : كما كان فريضة الزنا^(٥) فريضة^(٦) الرَّجْمِ^(٧) ؛ لَأَنَّ الفريضة هي الواجبة والذي يجب بالزنا هو الرجم ، فأضفت الفريضة^(٨) إلى الزنا وإلى الرجم^(٩) جميعا^(١٠) ؛ لأنها من أجل الزنا تَجِبُ ، والواجب هو الرَّجْمُ ، فأضيف إلى الشيء^(١١) وإلى سببه ، وحذف من الأول وأقيم مقامه كما يُفعل بالمضاف إليه .

(١) البيت للناطقة الجعدى فى ملحق ديوانه ق ٦/٣٠ ص ١٦٠ وأبواب مختارة للإصفهاني ٢٩ والأضداد للسجستاني ١٥٢ واللسان (زنا) ٧٩/١٩

(٢) عبارة : «ويروى ... بالرجم» ساقطة من س .

(٣) عبارة : «أراد ... الزنا» ساقطة من ت .

(٤) ي س ت : «فليس» .

(٥) عبارة : «فريضة الزنا» ليست فى ح .

(٦) كلمة : «فريضة» ساقطة من ت .

(٧) عبارة : «فريضة الزنا فريضة الرجم» ساقطة من ق .

(٨) كلمة : «الفريضة» ساقطة من ح .

(٩) س ت : «والرجم» . وفى ح ق : «أو إلى الرجم» .

(١٠) كلمة : «جميعا» ساقطة من ق ح س ت .

(١١) س : «للشيء» .

ومثل هذا في إضافة شيء^(١) واحد إلى شيئين لتعلقه بهما المصدر الذي يضاف إلى الفاعل لوقوعه منه ، وإلى المفعول لوقوعه به ، وإلى الزمان أيضا^(٢) لوقوعه^(٣) فيه ، كقول الله تعالى^(٤) : ﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾^(٥) .

وأما قول الشاعر :

..... وَتَشْقَى الرَّمَاحُ بِالضَّيَاطِرَةِ الْحُمْرِ^(٦)

ففيه وجهان : أحدهما : ما ذكرناه^(٧) من التقديم والتأخير ، وذلك أنا الضيافة هم الذين يشقون بالرماح^(٨) لقتلهم بها .

والوجه الثاني : أَنَّ الرِّمَاحَ تَشْقَى بِالضَّيَاطِرَةِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَجْعَلْهُمْ أَهْلًا لِلتَّشَاغُلِ بِهَا ، وَحَقَّرَ شَأْنَهُمْ جَدًّا ، فَجَعَلَ طَعْنَهُمْ بِالرِّمَاحِ شِقَاءً^(٩) لِلرِّمَاحِ ، كَمَا يُقَالُ : « شَقِيَ الْخَزْرَجِيُّ جِسْمَ فُلَانٍ » إِذَا لَمْ يَكُنْ أَهْلًا لِلْبِسَةِ^(١٠) .

(١) كلمة : شيء ساقطة من س .

(٢) كلمة : «أيضا» ليست في ت .

(٣) عبارة : «منه وإلى المفعول ... لوقوعه» ساقطة من ت بسبب انتقال النظر .

(٤) ت : «عز وجل» .

(٥) سورة سبأ ٣٤/٣٣ .

(٦) عجز بيت لخداس بن زهير بن ربيعة العامري من قصيدة له في جمهرة أشعار العرب ص ١٠٨ وصدده : «ونركب

خيلا لا هوادة بينها» وهو في اللسان (ضطر) ١٦٠/٦ وعجزه غير منسوب في المقاييس ١٠٢/٢

(٧) س : «ذكرته» . وفي ت : «ذكرنا»

(٨) ت : «يسقون بها» .

(٩) س : «إسقاء» .

(١٠) ت : «أهلا له» .

قال الشاعر :

بَكَى الْخَزْمُ مِنْ عَوْفٍ وَأَنْكَرَ جِلْدُهُ وَضَجَّتْ ضَجِيحاً مِنْ جُذَامِ الْمَطَارِفِ^(١)

ولو قال قائل : إن التقديم والتأخير فيما ذكرناه^(٢) ليس من الضرورة^(٣) ، لم يكن عندي بعيداً ؛ لأنها أشياء قد فهمت^(٤) معانيها ، وليست بأبعد من قولهم : أدخلت القلنسوة في رأسي ، والخاتم في إصبعي^(٥)

كما قال الشاعر :

تَرَى الثَّورَ فِيهَا مُدْخِلَ الظِّلِّ رَأْسَهُ وَسَائِرُهُ بِإِدِّ إِلَى الشَّمْسِ أَجْمَعِ^(٦)

وإنما يدخل الرأس في القلنسوة ، والإصبع في الخاتم ، ورأس الثور في الظل^(٧) . قال الله تعالى : ﴿ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولَى الْقُوَّةِ ﴾^(٨) ، وإنما العصبة تنوء^(٩) بالمفاتيح .

(١) البيت بلا نسبة في سيبويه ٢٥/٢ والشنتمري ٢٥/٢ وفيها : «نبا الخزم عن روح ... وعجت عجيجا» مثل س .

وهو حميدة بنت النعمان بن بشير في الأغاني (بولاق) ١٣٩/٨ وسمط اللآلئ ١٨٠/١

(٢) ت : «فيما ذكرنا» .

(٣) ت : «ليسا بضرورة» .

(٤) س ت : «قد فهم» .

(٥) ت : «القلنسوة رأسي والخاتم إصبعي» .

(٦) البيت بلا نسبة في سيبويه ٩٢/١ والشنتمري ٩٢/١

(٧) عبارة : «وإنما يدخل الرأس ... في الظل» ساقطة من ت . وبدله فيها : «وإنما يدخل الثور رأسه في الظل» .

(٨) سورة القصص ٧٦/٢٨ وعبارة : «أولى القوة» ليست في س ت . وبعد الآية في ت : «ومعنى تنوء : تنهض» .

(٩) ت : «هي التي تنوء» .

وفيها قول آخر ، وهو أنها على غير التقديم والتأخير ، وذلك أن معنى قوله تعالى (١) : « تَنَوُّهُ بِالْعَصْبَةِ » أى تَنَبُّهُهَا (٢) ، كما تقول : « ذَهَبَ بَرَيْدٌ » و« أَذْهَبَهُ » ، وكذلك « نَاءٌ بِهِ » و« أَنَاءُهُ » .

ومعنى هذا عند الفراء : تتقل العصبة وتقلهم من ثقلها (٣) . ويقال فى قول القائل : « سَاءَكَ وَنَاءَكَ » (٤) ومعناه : « أَنَاءَكَ » ، وأتبعه « سَاءَكَ » ، كما يقال : « هَنَأْنِي الطَّعَامُ وَمَرَأْنِي » (٥) « إتباعا . وإذا أفردوه قَالُوا : أَمْرَأْنِي » (٦) .

ومن ذلك تأخيرُ المضاف إليه عن موضعه الذى ينبغى أن يكون عليه من مجاورة المضاف بلا فصل (٧) ، كقولك : « غُلَامٌ زَيْدٌ » و« ضَارِبٌ بَكْرٌ » . فإذا اضطرَّ شاعر (٨) جاز أن يفصل بينهما (٩) بالظروف وحروف (١٠) الجر ، فتشبهها (١١) بِإِنْ وأخواتها ، حيث فصل بينها وبين أسمائها بالظروف فقط .

(١) كلمة : «تعالى» ليست فى ت . ومكانها فى س : «عز وجل» .

(٢) ت : «أى تنبُّهُ» تحريف .

(٣) انظر معانى القرآن للفراء ٢ : ٥/٣١٠

(٤) انظر لهذا القول : مجمع الأمثال للميداني ٩٣/١ وأمثال أبي عكرمة ١١/١٢ وإصلاح المنطق ١٤٧ والمعاجم (سوأ - نوا) .

(٥) انظر لهذا التعبير إصلاح المنطق ١٤٩ : ٣١٩ والإيتباع والمزاوجة ٦٩ والمعاجم (هنا - مرا) .

(٦) عبارة : «ومعنى هذا عند الفراء ... أمرأني» ساقطة من ح ت .

(٧) ت : «بلا فاصل» .

(٨) ح س ت : «الشاعر» .

(٩) كلمة : «بينها» ساقطة من س .

(١٠) س : «وحرف» .

(١١) س ت : «فيشبهها» .

قال الشاعر^(١) ذو الرمة^(٢) :

كَأَنَّ أَصْوَاتَ مَنْ إِيغَاهُنْ بَنَى أَوَاخِرَ الْمَيْسِ أَصْوَاتُ الْفَرَارِيحِ^(٣)
أَرَادَ : كَأَنَّ أَصْوَاتَ أَوَاخِرِ الْمَيْسِ مِنْ إِيغَاهُنْ بَنَى .
وَقَالَ أَبُو حِيَةَ :

كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا يَهُودِيٌّ يَقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ^(٤)
أَرَادَ : بِكَفِّ يَهُودِيٍّ يَوْمًا .
وَقَالَ آخَرُ :

لَمَّا رَأَتْ سَاتِيْدَمَا اسْتَعْبَرَتْ اللَّهُ دُرُّ الْيَوْمِ مَنْ لَامَهَا^(٥)
أَرَادَ : لِلَّهِ دُرٌّ مِنْ لَامَهَا الْيَوْمَ .
وَقَالَتْ امْرَأَةٌ مِنَ الْعَرَبِ :

هَمَّا أَخَوَا فِي الْحَرْبِ مَنْ لَا أَخَالَه إِذَا خَافَ يَوْمًا نَبْوَةً فَدَعَاَهَا^(٦)

(١) كلمة : «الشاعر» ليست في س .

(٢) كلمة : «ذو الرمة» ليست في ح ت .

(٣) في ديوانه ق ٢٥/٩ ص ٧٦ وسيبويه والشتنمري ٩٢/١ : ٢٩٥/١ : ٣٤٧/١ والمقتضب ٣٧٦/٤ واللسان (نقض) ١١٣/٩ والناج (نقض) ٩٣/٥ وحيوان المباحظ ٣٤٢/٢ وخزانة الأدب ١١٩/٢ : ٣٥٠/٢ والخصائص ٤٠٤/٢ وشرح ابن عيسى ١٠٣/١ : ١٣٢/٤ وفي بعض هذه المصادر : «أنقاض الفراريح» .

(٤) البيت لأبي حية النميري في سيبويه ٩١/١ والمقتضب ٢٣٦/١ : ٣٧٧/٤ والشتنمري ٩١/١ والعيني على الخزائن ٤٧٠/٣ وبلا نسية في الخصائص ٤٠٥/٢ وأمالى ابن السجري ٢٥٠/٢

(٥) البيت لعمر بن قتيبة في كتاب سيبويه ٩١/١ والشتنمري ٩١/١ وشرح ابن عيسى ٢٠/٣ ومجالس نعلب ١٢٥/١ وخزانة الأدب ٢٤٧/٢ ومقدمتان في علوم القرآن ١٢٥

(٦) البيت لعمر الخنعمية تروى ابنها من قصيدة في الحماسة بشرح المروقي ق ٢/٣٨٦ ص ١٠٨٣ والعيني على الخزائن ٤٧٢/٣ ونسب لدردنا بنت عبيدة من بنى قيس بن ثعلبة في كتاب سيبويه ٩٢/١ والشتنمري ٩٢/١

ولا يجوز هذا عند البصريين إلا في الظروف . وقد أنشد فيه ما لا^(١) يثبت أهل الرواية

وهو :

فَرَجَجْتُهَا بِمِرْجَةٍ رَجَّ الْقُلُوصَ أَبِي مَزَادَةَ^(٢)

أى رَجَّ أبى مزادة القُلُوصَ ، وليست القُلُوصَ بظرف^(٣) .

وقال آخر :

تَمَرُّ عَلَى مَا تَسْتَمِرُّ وَقَدْ شَفَتْ غَلَاتِلَ عَبْدُ الْقَيْسِ مِنْهَا صُدُورَهَا^(٤)

أراد : وقد شفت عبد القيس منها غلاتل صُدُورَهَا^(٥) ، وهذا قبيح جداً .
وأما قراءة بعضهم ، وهو ابن عامر^(٦) : ﴿ وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلُ
أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ^(٧) ﴾ أراد : قتل شركائهم أولادهم ، وهذا^(٨) خطأ عند النحويين .

(١) ح س : «وقد أنشد قوم فيه مالا» . وفي ت : «وقد أنشد قوم مالا» .

(٢) البيت لبعض المدنيين المولدين في الخزانة ٥١/٢ وهو في الخصائص ٤٠٦/٢ والأشعوى ٢٧٦/٢ وشرح ابن يعيش ١٩/٣ والعيني على الخزانة ٤٦٨/٣ ومجالس ثعلب ١٢٥/١ ومقدمتان في علوم القرآن ١٢٥

(٣) عبارة : «وليست القُلُوصَ بظرف» ساقطة من ح .

(٤) البيت في خزانة الأدب ٢٥٠/٢

(٥) عبارة : «أراد : وقد شفت ... صُدُورَهَا» ساقطة من ق ي بسبب انتقال النظر .

(٦) س : «وأما قراءة بعض الناس» . وفي ت : «وقرأ بعض الناس وهو ابن عامر» . وابن عامر هو عبد الله بن عامر بن يزيد اليحصبي . أحد القراء السبعة وإمام أهل الشام في القراءة . توفي بدمشق يوم عاشوراء سنة ١١٨ هـ . انظر

غاية النهاية في طبقات القراء ٤٢٣/١ رقم ١٧٩٠

(٧) سورة الأنعام ١٣٧/٦ وانظر التيسير للداني ١٠٧

(٨) س : «فهذا» .

والذى دعاه إلى هذه القراءة أن مصحف أهل الشام فيه ياء مثبتة في شركائهم فقدراً أن الشركاء هم المضلون لهم الداعون إلى قتل^(١) أولادهم ، فأضاف القتل إليهم ، كما يضاف المصدر إلى فاعله ، ونصب الأولاد^(٢) ؛ لأنهم المفعولون ، ولو أضاف المصدر^(٣) إلى المفعولين فقال : قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ^(٤) ، للزمه أن يرفع الشركاء فيكون مخالفاً للمصحف ، فكان اتباع المصحف أثر عنده .

ووجه الآية أن يخفف «شركائهم» بدلا من الأولاد ويجعل الأولاد هم الشركاء ؛ لأن أولاد الناس شركاء آبائهم في أحوالهم وأملأهم .

ووجه آخر^(٥) وهو : أن تكون الياء المثبتة في المصحف مضمومة ، وقد تكون^(٦) بدلاً من الهمزة ، على لغة من يقول : شَفَاهُ اللهُ يَشْفِيهِ^(٧) شَفَايَاً ، وهذه لغة غير مختارة في القرآن . والقول الأول أجود ، وتقدير هذا : وكذلك زَيْنَ لكثير من المشركين قَتَلَ أولادهم شركائهم ، يرفعهم بزَيْنَ ، وهذان الوجهان على تخريج خط مصحف أهل الشام . وقراءة ابن عامر لا وجه لها .

(١) ت : «هم القاتلون بيعتهم لهم على قتل» .

(٢) ت : «أولادهم» .

(٣) كلمة : «المصدر» ساقطة من ت .

(٤) عبارة : «فأضاف القتل إليها .. أولادهم» ساقطة من ق ي .

(٥) س ت : وفيها وجه آخر .

(٦) في س ت : «وتكون» .

(٧) كلمة : «يشفيه» ساقطة من س ت .

وأما قوله^(١) :

كَمَيْتٍ يَزُلُّ اللَّبْدُ عَنْ حَالِ مَتْنِهِ كَمَا زَلَّتِ الصَّفْوَاءُ بِالْمُتَنَزِّلِ^(٢)

ففيه وجهان ؛ أحدهما : أن يكون من المقلوب ، وتقديره : «كَمَا زَلَّ الْمُتَنَزِّلُ بِالصَّفْوَاءِ» ،
وهي الصَّفَاةُ الْمَلْسَاءُ .

والوجه الآخر : أن يكون من قولك : «ذَهَبْتُ بِهِ»^(٣) في معنى : «أَذْهَبْتُهُ» فيكون
«زَلَّتْ بِهِ» في معنى : «أَزَلَّتْهُ» .

وقد كان بعض أصحابنا يذهب إلى أن قولك : «ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ» معناه على^(٤) غير معنى
«أَذْهَبْتُ زَيْدًا» ؛ وذلك أن قولك : «أَذْهَبْتُ زَيْدًا» معناه : أزَلْتَهُ^(٥) ، ويجوز أن تكون أنت
باقيا^(٦) في مكانك لم تبرح . وإذا قلت : ذهبت بزيد^(٧) ، فمعناه أنك ذهبت معه ، وهذا يحكى
عن أبي العباس المبرد^(٨) .

(١) ت : «وأما قول امرئ القيس» .

(٢) البيت من معلقة امرئ القيس في شرح القصائد السبع ص ٨٤ وديوانه ق ٥١/١ ص ٢٠ وعجزه في المقاييس
٢٩٢/٣ بلا نسبة .

(٣) س ت : «ذهبت بزيد» .

(٤) س ح : «يريد به» .

(٥) ت : «أزَلْتَهُ عَنْ مَكَانِهِ» .

(٦) ح : «أن تكون باقيا» .

(٧) ح ت س : «ذهبت به» .

(٨) عبارة : «وهذا يحكى عن أبي العباس المبرد» ساقطة من ح س ت .

وبعض^(١) الناس يُنكرُ هذا ، ويقول : معناها سواء ؛ لأن الله تعالى^(٢) قد قال : ﴿لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ﴾^(٣) في معنى أذهب الله سمعهم وأبصارهم^(٤) ، وهو تعالى^(٥) غيرُ ذاهِبٍ ، ويحتج بالبيت الذي أنشدناه أن الصَّفْواءَ غيرُ زَالَةٍ^(٦)

وللمحتج عن أبي العباس^(٧) أن يقول في الآية : إن الله تعالى^(٨) وإن لم يكن ذاهباً ، فقد وصف نفسه^(٩) في مواضع من القرآن^(١٠) بالمجىء والإتيان^(١١) ، فهو أعلم^(١٢) بحقيقة ذلك ، فقال : ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾^(١٣) وقال : ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ﴾^(١٤) .

وأما قول النابغة :

كَأَنَّ رَحْلِي وَقَدْ زَالَ النَّهَارُ بَنَّا بذى الجليلِ على مُسْتَأْنِسٍ وَحِدٍ^(١٥)

- (١) «وكان بعض» في ح ت س .
- (٢) س : «عز وجل» . وفي ت : «تبارك وتعالى» .
- (٣) سورة البقرة ٢٠/٢ .
- (٤) عبارة : «في معنى ... وأبصارهم» ساقطة من ت بسبب انتقال النظر .
- (٥) س : «والله عز وجل» .
- (٦) ت : «زايله» تحريف .
- (٧) ت : «لأبي العباس» .
- (٨) س ت : «عز وجل» .
- (٩) س : «نفسه جل وعز» .
- (١٠) عبارة : «في مواضع من القرآن» ساقطة من ت .
- (١١) ت : «والإتيان في غير موضع» .
- (١٢) س ت : «وهو أعلم» .
- (١٣) سورة الفجر ٢٢/٨٩ .
- (١٤) سورة البقرة ٢١٠/٢ .
- (١٥) سبق تخريج البيت هنا . وعجزه ليس في س .

فإنما يريد : غَابَتِ الشَّمْسُ ، وذهب النهارُ ، وهم ما زالوا . والمعنى عندى أن النهار
أزالهم من مكان كانوا فيه إلى مكان صاروا إليه ، وزال أيضا معهم بأن غابت الشمس^(١)
وذهب وقته ، فصار بمعنى قولك : « ذَهَبْتُ بزيد^(٢) » ، بمعنى^(٣) « أَذْهَبْتُهُ » ، و« ذَهَبْتُ مَعَهُ » .
وقد كان قوم من أهل اللغة يجعلون « الباء » هاهنا فى معنى « عَلَى » ، فيقولون^(٤) : زَالَ
النهارُ بنا فى معنى علينا^(٥) ، وهذا غير متحصّل ، والقول فيه ما خبرتُك به .

وأما^(٦) قول قيس بن الخطيم :

ديارُ التى كادَتْ ونحنُ على منى تحلُّ بنا لولا نَجاءُ الرِّكائبِ^(٧)

فإن بعض الناس يتأوله^(٨) على معنى : نُحِلُّنا وَتَنَزَّلنا ، من غير أن تنتقل إلينا ، على
المذهب الذى ذكرناه فى : ذَهَبْتُ به ، من غير أن تذهب معه .

قال أبو سعيد^(٩) : والأمر^(١٠) عندى^(١١) على خلاف ذلك ، من قبل أنهم^(١٢) لما رأوا

(١) ت : « شمس » .

(٢) ت : « ذهب به » .

(٣) س ت : « فى معنى » .

(٤) س : « فيقول » .

(٥) ت : « بنا أى علينا » .

(٦) س : « فأما » .

(٧) البيت فى ديوانه ق ٢/٤ ص ٣٤

(٨) ت : « يتأوله » لحن !

(٩) جملة : « قال أبو سعيد » ليست فى س ت .

(١٠) فى س مكان هذا الكلام : « وهذا صحيح ، ومعناه أنهم لما رأوها بمعنى أرادوا الحلول فى الموضع الذى رأوها فيه
للاستمتاع برؤيتها وحديثها ، فمنع من ذلك سرعة ركايتها أو ركايتهم » .

(١١) ت : « عندنا » .

(١٢) ت : « من قبل أنها » .

ديارها اشتاقوا إليها ، وتصورها ، فصارت بالتصوّر كأنها معهم نازلة في الديار ، فهي قد أنزلتهم ونزلت معهم .

وأما قول^(١) الفرزدق :

وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إِلَّا مُمْلَكًا أَبُو أُمِّهِ حَيُّ أَبَوْهُ يُقَارِبُهُ^(٢)

فإن فيه ضروبا من العيوب من التقديم والتأخير . وحق الكلام على^(٣) ما ينبغي أن يكون عليه اللفظ^(٤) : وما مثله في الناس حي يقاربه إلا مملك أبو أمه أبوه ؛ وذلك أن الفرزدق مدح إبراهيم بن هشام بن إسماعيل المخزومي ، خال هشام بن عبد الملك ، وأبو أم هشام بن عبد الملك أبو إبراهيم بن هشام بن إسماعيل المخزومي ، فقال : « وما مثله » ، يعنى إبراهيم المدوح ، « في الناس حي يقاربه » ، أى أحد يشبهه ، « إلا مملك » ، يعنى خليفة^(٥) ، « أبو أمه » ، يعنى أبو أم الخليفة ، « أبوه » ، يعنى أبو المدوح ؛ فالهاء^(٦) في « أمه » تعود إلى المملك ، وهو هشام بن عبد الملك ، والهاء في « أبوه » تعود إلى إبراهيم بن

(١) ت : « ومن ذلك قول » .

(٢) البيت في ديوانه ص ١٠٨ والكامل للمبرد ٢٨/١ والعمدة ٢٠٦/٢ والأغانى (بولاق) ١٥/١٩ والشتنرى

١٤/١ واللسان (ملك) ٣٨٢/١٢ والخصائص ١٤٦/١ : ٣٢٩/١ : ٣٩٣/٢

(٣) ت : « وحق الكلام وما » .

(٤) ح س : « أن يكون اللفظ عليه » .

(٥) س : « يعنى إلا خليفة » .

(٦) ت : « والهاء » .

إسماعيل ، ففرق بين المبتدأ والخبر^(١) بما ليس منه ، وذلك أن قوله : « أبو أمه^(٢) » مبتدأ في موضع نعت المملوك ، ففرق بينهما بقوله : « حَيٌّ » و« حَيٌّ » هو خبر « ما » ، وفرق بين قوله : « حَيٌّ » وبين قوله : « يُقَارِبُهُ » وهو نعت « حَيٌّ » بـ « أَبُوهُ » وهو خبر مبتدأ ، وقدم الاستثناء ، وترتيب الكلام مع تقديم الاستثناء أن يقال : « وما مثله في الناس إلا مملوكاً أبو أمه أَبُوهُ حَيٌّ يُقَارِبُهُ » ، كما تقول « ما مثْلُ زَيْدٍ إلا عَمْرَأُ أَحَدٌ » . فلو لم يكن في هذا البيت إلا تقديم الاستثناء فقط ما كان معيباً ، والذي فيه عيبان ، أحدهما : الفصل بين المبتدأ وخبره بخبر « ما » ، والآخر : الفصل بين خبر « ما » ونعته بخبر المبتدأ .

ومن ذلك قول الفرزدق :

هَيْهَاتَ قَدْ سَفِهَتْ أُمِّيَّةٌ رَأْيَهَا فَاسْتَجْهَلَتْ حُلَمَاؤُهَا سُفَهَاؤُهَا
حَرْبٌ تَرَدَّدُ بَيْنَهُمْ بِتَشَاجُرٍ قَدْ كَفَّرَتْ أَبَاؤُهَا أَبْنَاؤُهَا^(٣)

(١) س : « وخبره » .

(٢) س : « أبو أمه أبوه » .

(٣) البيتان للفرزدق في اللسان (كفر) ٤٦٤/٦ ولا يوجد في ديوانه ص ٨ إلا الأول برواية مختلفة .

وتقديره : هِيَهَاتَ قَدْ سَفِهَتْ أُمِّيَّةٌ حُلَمَاؤُهَا رَأْيَهَا ، فَاسْتَجْهَلَتْ سَفَهَاؤُهَا ، فَأَبْدَلَ حُلَمَاؤُهَا مِنْ أُمِّيَّةٍ ، وَرَفَعَ سَفَهَاؤُهَا بِاسْتَجْهَلَتْ ، وَوَضَعَ ^(١) الْكَلَامَ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ : « فَاسْتَجْهَلَتْ » هُوَ جَوَابٌ لِقَوْلِهِ : « قَدْ سَفِهَتْ » ^(٢) ، وَفَاعِلُ الْفِعْلِ الْأَوَّلِ حَكَمَهُ أَنْ يَأْتِيَ بَعْدَ الَّذِي يَعْمَلُ فِيهِ الْفِعْلُ الثَّانِي ^(٣) .

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ ^(٤) : وَكَانَ حَكَمُهُ ^(٥) فِي الظَّاهِرِ أَنْ يَعْمَلَ ^(٦) أَحَدُ الْفَعْلَيْنِ ، إِمَّا سَفِهَتْ ، وَإِمَّا اسْتَجْهَلَتْ ^(٧) ، فَأَعْمَلَهَا جَمِيعاً بَعْدَ الْفِعْلِ الثَّانِي ، وَهَذَا كَقَوْلِكَ : « ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ زَيْدًا » وَ« أُعْطَانِي وَأَعْطَيْتُ زَيْدًا دِرْهَمًا » ، إِذَا أَعْمَلْتَ الْفِعْلَ الثَّانِي ، وَإِنْ أَعْمَلْتَ الْأَوَّلَ ^(٨) قُلْتَ : « أُعْطَيْتُ وَأَعْطَانِي إِيَّاهُ زَيْدًا دِرْهَمًا » ، فَالَّذِي تُعْمَلُهُ ^(٩) فِي الظَّاهِرِ أَحَدُ الْفَعْلَيْنِ ، وَلَا يَحْسُنُ أَنْ تَقُولَ : « أُعْطَيْتُ » ^(١٠) وَأَعْطَانِي إِيَّاهُ زَيْدًا دِرْهَمًا « تَرْفَعُ ^(١١) زَيْدًا بِالْفِعْلِ الثَّانِي ، وَتَنْصِبُ الدَّرْهَمَ بِالْفِعْلِ الْأَوَّلِ .

(١) ت : فَوْضَعُ .

(٢) س : لِقَوْلِهِ سَفِهَتْ .

(٣) ي ح ت : « بَعْدَ فَاعِلِ الْفِعْلِ الثَّانِي » .

(٤) عِبَارَةٌ : « قَالَ أَبُو سَعِيدٍ » لَيْسَتْ فِي ت . وَنَصَ س هُنَا كَمَا يَلِي : « وَسَبِيلُ الْفَعْلَيْنِ الْمُعْطُوفِ أَحَدَهُمَا عَلَى الْآخِرِ إِذَا أُخِرَ مَا يَعْمَلُ فِيهِ الْأَوَّلُ عَنِ الْفَعْلَيْنِ أَنْ يَأْتِيَ بِهِ بَعْدَ مَا يَعْمَلُ فِيهِ الْفِعْلُ الثَّانِي ، فَيُقَالُ : سَفِهَتْ وَاسْتَجْهَلَتْ سَفَهَاؤُهَا حُلَمَاؤُهَا . وَمِثْلُهُ : خَرَجْتَ فَفَضَّبَ زَيْدٌ هُنْدَ . وَمِثْلُهُ : أُعْطِيتُ وَأَعْطَانِيهِ زَيْدًا دِرْهَمًا ، وَأَعْطَانِي وَأَعْطَيْتُهُ إِيَّاهُ زَيْدٌ دِرْهَمًا » .

(٥) ت : « وَحَكَمُهُ » .

(٦) ح ت : « أَنْ يَعْمَلَ فِي الظَّاهِرِ » .

(٧) بَعْدَهُ فِي ت ق : « وَالْآخِرُ يَكُونُ مَكْنِيًا » .

(٨) ت : « الْفِعْلُ الْأَوَّلُ » .

(٩) ت : « يَعْمَلُ » .

(١٠) ت : « رَأَيْتُ عَلِمْتُ » تَحْرِيفٌ .

(١١) ح ت : « فَتَرْفَعُ » .

وتقول أيضا على هذا : « ظَنَّ عَمْرُو أَوْ قَالَ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ » . إذا أعملت ، قال ، فإذا أعملت الظن فالوجه أن تقول : « ظَنَّ عَمْرُو أَوْ قَالَ ^(١) هُوَ زَيْدٌ مُنْطَلِقًا » ولو قلت : « ظَنَّ عَمْرُو أَوْ قَالَ زَيْدٌ هُوَ إِيَّاهُ مُنْطَلِقًا » لم يحسن ، لأن الظاهرين إما أن يفعل ^(٢) فيها الأول ^(٣) أو الثاني ، ولا يحسن أن يُعْمَلَ كُلُّ واحد من الفعلين في واحد من الظاهرين ^(٤) ، وهذا كله إذا وقعت الأسماء بعد الفعلين جميعا ، فإذا وقع كل واحد من الأسماء في موضعه ، لم يحتج فيه إلى هذا واستعمل ^(٥) كما ينبغي ، فلما كانت « حِلْمَاؤُهَا وَسَفَهَاؤُهَا ^(٦) » بعد « سفهت » و« اسْتَجْهَلْتُ » لم يحسن أن يكونا ^(٧) ظاهرين بعد الفعلين جميعا ، وأحدهما غير الآخر ، ولو كان أحدهما هو الآخر ^(٨) لكان أقرب إلى الجواز ؛ لأنه كان يجعل ظاهره مكان مضمرة ، وذلك أنك إذا قلت : « قَامَ فَاَنْطَلَقَ زَيْدٌ » ورفعت زيدا بقام ، وجعلت في « انطلق » ضميراً منه ، صار التقدير : « قام زيد وانطلق » .

قال أبو سعيد ^(٩) : يجوز ^(١٠) على القياس : « قَامَ فَاَنْطَلَقَ زَيْدٌ زَيْدٌ » على أنك ترفع زيدا الثاني بقام ، وترفع الأول بانطلق ، فيكون التقدير : قام زيد فانطلق زيد ، والوجه

(١) عبارة : « زيد منطلق إذا أعملت ... أو قال » ساقطة من س ت .

(٢) س ت : « يعمل » .

(٣) س ت : « فيها الفعل الأول » .

(٤) ت : « في أحد الظاهرين » .

(٥) س : « فاستعمل » .

(٦) ت : « سفهاؤها وحلماؤها » .

(٧) نص س إلى آخر الفقرة هنا : « يكون المرفوع بالفعل الثاني على ما تقدم من كلامنا » .

(٨) عبارة : « ولو كان أحدهما هو الآخر » ساقطة من ق بسبب انتقال النظر .

(٩) عبارة : « قال أبو سعيد » ساقطة من ت ، ومكانها في س : « قال المفسر » .

(١٠) ت : « ويجوز » .

الإضرار ، وإن كان هذا جائزاً . والدليل على جوازه قوله :

لَا أَرَى الْمَوْتَ يَسْبِقُ الْمَوْتَ شَيْئاً نَغْصَ الْمَوْتُ ذَا الْغِنَى وَالْفَقِيرَ^(١)

والوجه أن يقول : لا أرى الموت يسبقه شيء^(٢) .

وقوله : « قَدْ كَفَرْتُ أَبَاؤُهَا أَبْنَاؤُهَا »^(٣) ، فَأَبَاؤُهَا يَرْتَفِعُ^(٤) بِكَفَرْتِ ، ومعناه : لبيست^(٥) السلاح وتغطت به ، ويرتفع « أَبْنَاؤُهَا » بِتَشَاجُرٍ ، كما يرتفع الفاعل بالمصدر ، كأنه قال : حَرْبٌ تَرَدَّدُ بَيْنَهُمْ بِأَنْ يَتَشَاجَرَ أَبْنَاؤُهَا فَلَبِستِ الْآبَاءَ السِّلَاحَ بِتَشَاجُرِ الْأَبْنَاءِ ، وقد كان ينبغي أن لا يفرق بين ما قد ارتفع بتشاجر وبين تشاجر بقوله : « قَدْ كَفَرْتُ »^(٦) ؛ لأن ما يعمل فيه المصدر بمنزلة الصلة فاعرف ذلك إن شاء الله تعالى^(٧) .

(١) البيت لسوادة بن عدي في كتاب سيبويه ٣٠/٨ وله أولامية بن أبي الصلت في الشننرى ٣٠/٨ ولعدي بن زيد أو سوادة بن زيد بن عدي في اللسان (نقص) ٣٦٨/٨ وبلا نسبة في الخصائص ٥٣/٣

(٢) هنا في ق زيادة هي : « قال أبو العباس ثعلب : الذي أختره أن الكلام انقطع عند قوله استجهلت واستؤنف حلماؤها وسفهاؤها ، بنية حلماؤها مثل سفهاؤها في عموم الجهل لهم وقوته عليهم ، وكذلك انقطع الكلام في البيت الثاني عند كفرت ، ومعنى كفرت : لبيست السلاح ، واستأنف أبأؤها أبناؤها يعني الآباء مثل الأبناء في التكفير من الأسلحة ومداومة الحرب » . ومثل هذا في هامش ب عن نسخة . وهو في س مكان : « وفي هذين البيتين ... ومن نشأ فيها كبارا » فيما يلي .

(٣) كلمة : « أَبْنَاؤُهَا » ليست في ح .

(٤) عبارة : أَبْنَاؤُهَا فَأَبَاؤُهَا يَرْتَفِعُ ساقطة من ت .

(٥) ت : « قَدْ لَبِستِ » .

(٦) عبارة : « بقوله : قَدْ كَفَرْتُ » ساقطة من ح ت .

(٧) عبارة : « فاعرف ذلك إن شاء الله تعالى » ساقطة من س ت .

وفي هذين البيتين وجه أقرب من هذا من غير ضرورة ، وهو أن يجعل « حلماتها » ابتداء و« سفهاؤها » خبراً له ، ومعناه أن حلیمهم صار سفيهاً ، وكذلك « أبناؤها » و« آباؤها »^(١) مبتدأ وخبر ، يعنى من طول تردها قد صارت أصاغرها ، ومن نشأ فيها ، كباراً . قال^(٢) الفرزدق :

فَلَيْسَتْ خُرَّاسَانُ الَّتِي كَانَ خَالِدٌ بِهَا أَسَدٌ إِذْ كَانَ سَيْفًا أَمِيرَهَا (٣)

فهذا البيت يدخله^(٤) النحويون في ضرورة الشعر ، ويذكرون أنه يمدح « خالداً » ويذم « أسداً » ، وكانا واليَين بخراسان ، و« خالدٌ » قبل « أسدٍ » ، وتقديره : وليست^(٥) خراسان بالبلدة^(٦) التي كان خالدٌ بها سيفاً إذ كان أسدٌ أميرها ، ويكون رفع « أسد » بكان الثانية ، و« أميرها » نعت له ، وكان في معنى وقع ، ويجوز أن يكون في كان ضمير الأمر والشأن ، ويكون « أسد » و« أميرها » مبتدأ وخبراً في موضع خبر الضمير .

قال أبو سعيد^(٧) : وهذا عندي كلام^(٨) فاسد ؛ لأن الاسم لا يرتفع بكان وهو قبله ، والمعنى فيه على غير ما قدروه ، وليس في البيت ضرورة ، على أنا نجعل « أسداً » بدلاً من

(١) ح ت : « آباؤها وأبناؤها » .

(٢) س ت : « وقال » .

(٣) البيت بلا نسبة في الخصائص ٣٩٧/٢ ولم أجده في ديوان الفرزدق .

(٤) ت : « يدخلونه » على لغة : « أكلوني البراغيث » .

(٥) س ت : « فليست » .

(٦) ت : « البلدة » .

(٧) عبارة : « قال أبو سعيد » ليست في ت .

(٨) كلمة : « كلام » ساقطة من ت .

« خَالِدٍ » ونجعله هو خالد ، على سبيل التشبيه له بالأسد ، فكأنه قال : فليست غراسان التي كان بها أسدٌ إذ كان سيفاً أميرها ، وتجعل « سيفاً » خيراً لكان الثانية ، وتجعل « أميرها » الاسم ، وإن شئت جعلت في كان الثانية ضميراً من أسد وجعلت أميرها بدلاً من الضمير و« سيفاً » هو الخبر .

وقال الفرزدق^(١) :

وَتَرَى عَظِيَّةً ضَارِباً بِفَنَائِهِ رَبَقَيْنِ بَيْنَ حَظَائِرِ الْأَغْنَامِ
مَتَقَلِّداً لِأَيِّهِ كَأَنْتَ عِنْدَهُ أُرْبَاقَ صَاحِبِ ثَلَّةٍ وَبِهَامِ^(٢)

أراد : متقلداً أُرْبَاقَ صَاحِبِ ثَلَّةٍ وَبِهَامِ^(٣) كانت عنده ، فقدم النعت على المنعوت ، ولم يكن النعت باسمٍ فيقع الفعل عليه ، وهو « متقلدٌ » ويجعل المنعوت بدلاً منه .

وقال آخر :

صَدَدَتْ فَأَطْوَلَتْ الصُّدُودَ وَقَلْبًا وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ^(٤)

(١) كلمة : « الفرزدق » ساقطة من ق .

(٢) البيتان في ديوانه ص ٨٥٠ ونقائض جرير والفرزدق ٢٦٨/١ - ٢٦٩

(٣) عبارة : « أراد متقلداً ... وبهام » ساقطة من ح بسبب انتقال النظر .

(٤) نسب البيت في كتاب سيبويه ١٢/١ لعمر بن أبي ربيعة وليس في ديوانه ، كما نسبه الشنتمري ١٢/١ للمرار

الفقعسي وهوله في الخزائنة ٢٨٩/٤ وبلا نسبة في مادة (طول) من اللسان ٤٣٧/١٣ والتاج ٤٢٣/٧ والخصائص

١٢٣/١ : ٢٥٧/١ وسيبويه والشنتمري ٤٥٩/١

ووجه الكلام : وَقَلَّما يَدُومُ وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ ، وذلك أن الأصل في هذا أن
 يقال : قَلَّ وَصَالَ يَدُومُ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ ؛ لأن « قَلَّ » قبل دخول « ما »^(١) من حكمها أن
 لا تليها الأفعال ؛ لأنها فِعْلٌ ، ولا يلي الفِعْلَ فِعْلٌ ، فأدخلوا عليها « ما » ليوطنوا للفعل أن
 يليه ؛ لأن الفعل لا يمتنع أن يلي « ما » ، وكان الحكم^(٢) أن يولوها ما دخلت « ما » من
 أجله ، وهو الفعل ؛ فلما اضطرَّ قَدَّمَ الاسم الذي كان يقع بعد « قَلَّ » قبل دخول « ما » وإذا
 قلت : « قَلَّ ما يَدُومُ وَصَالَ » ؛ فإن « قَلَّ » لم تَزَلْ عن فعليتها ، غير أن الذي يرتفع بها :
 « ما » وهى اسم مبهم ، يُجْعَلُ في هذا الموضع للزمان ، فكأنه قال : قَلَّ وَقْتُ يَدُومَ فيه وَصَالَ ،
 ويحذف العائد كما قال الله تعالى^(٣) : ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا ﴾^(٤) ،
 يريد : تَجْزِي فيه نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ . وقد يجوز في « قَلَّ ما » أن تُجْعَلَ « ما » زائدة ، ويرتفع
 « وَصَالَ » بِقَلَّ ، فكأنك قلت : قَلَّ وَصَالَ يَدُومُ ، كما قال عز وجل^(٥) : ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِمْ
 مِيثَاقَهُمْ^(٦) .

(١) كلمة : «من» ساقطة من س ت .

(٢) ي س : «فكان الحكم» . وفي ت : «وكان حكمها» .

(٣) س : «كما قال عز وجل» . وفي ت : «كما قال تعالى» .

(٤) سورة البقرة ٤٨/٢ : ١٢٣/٢

(٥) س : «كما قال جل وعلا» . وفي ت : «كما قال الله تعالى» .

(٦) سورة النساء ١٥٥/٤ والمائدة ١٣/٥

﴿ باب تغيير الإعراب عن وجهه ^(١) ﴾

[قال أبو سعيد ^(٢)] : فمن ذلك قول الشاعر :

سَأْتَرُكَ مَنْزِلِي لِبْنِي تَمِيمٍ وَالْحَقُّ بِالْحِجَازِ فَاسْتَرْيَحَا ^(٣)

والوجه في هذا الرفع ، وذلك أن قوله : « سَأْتَرُكَ » هو مرفوعٌ مُوجب ، وما بعده معطوفٌ عليه داخل في معناه ، فحكمه أن يكون جارياً على لفظه ، وإنما يُنصب ما كان جواباً لشيءٍ يخالف لمعناه كقولك : « مَا تَجْلِسُ عِنْدَنَا فَتُحَدِّثُكَ » ، وما أشبهه ^(٤) ذلك مما يحكم في موضعه ، ولا يقال في الكلام : « أَنَا أَجْلِسُ عِنْدَكُمْ فَأُحَدِّثُكُمْ » إنما هو « فَأُحَدِّثُكُمْ » .

(١) ت : « هذا باب تغيير الإعراب عن وجهه » .

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من ت .

(٣) البيت للمغيرة بن حبياء الحنظلي في خزنة الأدب ٦٠٠/٣ وشرح شواهد المغني ١٦٩ وبلا نسبة في أمالي ابن الشجري ٤٢٩/١ ، سيبويه ٤٢٣/١ والشتبري ٤٢٣/١ والمقتضب ٢٤/٢

(٤) ح : « أو ما أشبه » .

وإذا^(١) اضطر الشاعر^(٢) فنَصَبَ فيها ذكرنا أن الوجه فيه الرفع يؤوّل تأويلاً يُوجب
النصب ، كالتأويل الذي يُتأوّل فيما يخالف آخره أوّله ؛ وذلك أنك إذا قلت : « ما تجلس
عندنا فنُحدّثك » فتأويل : ما يكون منك جلوس فحديث منا ، غير أن المصدر قد يجوز أن
يقع موقعه « أن » الخفيفة وفعل ذلك المصدر ، ألا ترى أنك تقول : « يُعجّبنِي قِيَامُكَ » ،
و« يُعجّبنِي أَنْ تَقُومَ » في معناه . وإذا^(٣) قد وضع هذا فأنت إذا قلت : « ما تجلس عندنا
فنُحدّثك » إنما تنفي جلوسه ، ولست بنافٍ للحديث على كل حال ، كما نفيت الجلوس^(٤) ،
وإنما نقدر في ذلك أحد تقديرين ، إما أن يكون على معنى قولك : « ما تجلس عندنا فكيف
نُحدّثك » فتكون^(٥) نافياً للجلوس^(٦) ومخبراً^(٧) أن الحديث يتعذر^(٨) وقوعه مع عدم
الجلوس ، أو يكون على تقدير : ما تجلس عندنا محدّثين لك ، وقد تجلس عندنا على غير
حديث بيننا فتكون نافياً للجلوس الذي يُقرن^(٩) به الحديث ، ولم تعد لنفي الحديث ، فلما

(١) س ت : « فإذا » .

(٢) س : « شاعر » .

(٣) س ت : « فإذا » .

(٤) س ت : « جلوسه » .

(٥) س : « فكيف » تحريف .

(٦) عبارة : « وإنما نقدر في ذلك ... للجلوس » ساقطة من ح بسبب انتقال النظر .

(٧) س ت : « ومخبّراً » تصحيف .

(٨) س ت : « متعذر » .

(٩) س ت : « يقترن » .

خالف الأول الثانى هذه المخالفة ، كرهوا أن يعطفوا الثانى على الأول فى لفظه ، فىكون داخلاً فى معناه ؛ لأنك إذا قلت : « ما تجلس عندنا فتحدثنا » فأنت نافية لكل واحد من الجلوس والحديث من غير تعلق أحدهما بالآخر ، كما أنك إذا^(١) قلت : « ضربت زيداً وعمراً »^(٢) كنت ضارباً لكل واحد منها ، من غير تعلق أحدهما بالآخر^(٣) ، فلما كان الفعل الثانى فى « ما » جواباً تضمن معنى يخالف الأول^(٤) ، وإن كان معطوفاً عليه فى المعنى ، فقدّر الأول تقدير المصدر ، كأنه قال : ما يكون منك جلوس ، وقدر فى الثانى « أن » فنصب بها الفعل^(٥) ، ثم كره أن يكون الأول فى لفظ الفعل ، والثانى يقترب به ما يصيره اسماً وهو « أن » ، فحذفت « أن » ليشاكل الأول الثانى^(٦) فى الفعلية ولم يبطل النصب الذى أثرته « أن » ؛ لئلا يدخل الثانى فيما دخل فيه الأول ، فإذا اضطر الشاعر فى المتفقين ، رده إلى التقدير الذى يوجب النصب هنا^(٧) .

(١) س ت : « لو قلت » .

(٢) ق ح س ت : « فعمراً » .

(٣) عبارة : « كما أنك إذا قلت ... بالآخر » ساقطة من سى بسبب انتقال النظر .

(٤) س : « يخالف به الأول » .

(٥) س ت : « فنصب الفعل بها » .

(٦) س ت : « ليشاكل الأول والثانى » .

(٧) كلمة : « هنا » ليست فى ق ح س ت .

ومثل هذا^(١) قول طرفة :

لَنَا هَضْبَةٌ لَا يَنْزِلُ الذُّلُّ وَسَطَهَا وَيَأْوِي إِلَيْهَا الْمُسْتَجِيرُ فَيُعْصَا^(٢)

والوجه فَيُعْصَمُ .

وقال الآخر :

هُنَالِكَ لَا تَجْزُونَنِي عِنْدَ ذَاكُمْ وَلَكِنْ سَيَجْزِينِي إِلَالَهُ فَيُعْقِبَا^(٣)

والوجه : الرفع .

ومن ذلك قوله :

قَدْ سَأَلَمَ الْحَيَّاتُ مِنْهُ الْقَدَمَاءُ الْأَفْعَوَانِ وَالشُّجَاعَ الشُّجَعَاءَ^(٤)

(١) س ت : «وهذا مثل» .

(٢) نسب البيت لطرفة كذلك في كتاب سيبويه ٤٢٣/١ والشتنمري ٤٢٣/١ والمقتضب ٢٤/٢ وهو في ذيل ديوانه ق ١/٣٤ ص ١٥٩ كما نسب للأعشى في اللسان (ذلك) ٣١٠/١٢ وشعراء النصرانية قبل الإسلام ٣٩٢ وهو في ملحق ديوانه ق ٢/٨٥ ص ٢٣٥ وفيه : «فيعصا» .

(٣) البيت للأعشى الكبير في ديوانه ق ٣٢/١٤ ص ٩ وسيبويه ٤٢٣/١ والشتنمري ٤٢٣/١ وفي الآخرين : «ثمت لا» . وفي ح ت : «وإني لا» . وفي ت : «عند ذلكم» .

(٤) البيتان لعبد بنى عبس في كتاب سيبويه ١٤٥/١ ونسبها الشنمري ١٤٥/١ إلى العجاج . وفي العيني على الخزانة ٨٠/٤ أنها لأبي حيان الفقهسي ، ونسبها في عشرة أبيات إلى المساور بن هند العبسي في اللسان (ضرزم) ٢٤٩/١٥ وأورد صاحب الخزانة ٥٦٩/٤ القصيدة كلها عن ضالة الأديب لأبي محمد الأسود الأعرابي . ثم قال : «ونسب ابن السيد واللخمي هذا الشعر إلى مساور العبسي ، ونسبه بعضهم إلى العجاج .. وقال العيني : قال ابن هشام هو لأبي حيان الفقهسي . وقال السيرافي : قائله الديبيري . وقال الصاغاني : قائله عبد بنى عبس» . والبيتان بلا نسبة في اللسان (شجع) ٤٠/١٠ والخصائص ٤٣٠/٢ والمقتضب ٢٨٣/٣

وكان الوجه أن يقول^(١) : الأفعوان والشجاع الشجعم ، غير أن قوله : « قَدْ سَأَلَمَ الْحَيَّاتُ مِنْهُ الْقَدَمَا » يوجب أن القدم أيضاً قد سالت الحيات ؛ لأن باب المفاعلة يكون من اثنين^(٢) كل واحد منهما يفعل بصاحبه مثل ما يفعل به صاحبه . فلما ذكر مسألة الحيات للقدم دل أن القدم أيضاً قد سالت^(٣) فكأنه قال : وسالت القدم الشجاع الشجعما ، فحذف لما ذكرنا . وكان بعض النحويين يروى هذا البيت بنصب « الحيات » منه^(٤) ويجعل « القدمَا » في معنى القدمان^(٥) ، ويحذف النون ، كما قال تأبط شراً :

هُمَا خُطَّتَا إِمَّا إِسَارٍ وَمِنَّةٍ وَإِمَّا دَمٍ وَالْقَتْلُ بِالْحُرِّ أَجْدَرُ^(٦)

أراد : خطتان ، فحذف^(٧) ، وحمل حذف النون على قوله :

... .. إِنَّ عَمَى اللَّذَا قَتَلَا الْمُلُوكَ وَفَكَّكَ الْأَغْلَالَ^(٨)

أراد : اللذان ؛ لأن اللذان^(٩) يحتاج إلى صلة ، وهى والصلة كالشيء الواحد

فاستطال فحذف .

(١) عبارة : « أن يقول » ليست فى س . وفى ت : « أن يقال » .

(٢) س ت : « يوجب اثنين » .

(٣) ح س ت : « دل أن القدم قد سالت أيضاً » .

(٤) كلمة : « منه » ليست فى س ت .

(٥) ح س : « القدمين » .

(٦) البيت فى الحماسة بشرح المرزوقى ق ٥/١١ ص ٧٩ والخزانة ٣/٣٥٦ والعينى على الخزانة ٣/٤٨٦ وشرح

شواهد المغنى ٣٣٠ والدرر اللوامع ١/٢٢ : ٢/٦٧ والخصائص ٢/٤٠٥

(٧) كلمة : « فحذف » ساقطة من س ت .

(٨) البيت للأخطل فى ديوانه ص ٤٤ وتهذيب الألفاظ ٤٦١ وأسالى ابن السجري ٢/٣٠٦ والمقتضب ٤/١٤٦ والخزانة ٣/٤٧٣ : ٤/٤٩٩ وبلا نسبة فى شرح المرزوقى للحماسة ص ٧٩ وأوله : « أبنى كليب » .

(٩) ح س ت : « اللذين » .

ومن ذلك^(١) :

فَكَرَّتْ تَبَغِيهِ فَصَادَفَتْهُ عَلَى دَمِهِ وَمَصْرَعِهِ السَّبَاعَا^(٢)

على تقدير : صادفت السباع على مصرعه ، وكان الوجه^(٣) أن يقول : على دمه ومصرعه السباع ؛ لأنه لم يعطف السباع على الهاء التي في « صَادَفَتْهُ » ، ولو فعل هذا^(٤) لكان النصب جيداً ، وكان يقول : صادفته والسباع على دمه ومصرعه ، ثم يؤخر . فلما لم يعطف كان الوجه أن يجعل الجملة الثانية في موضع الحال ، فوجب أن يرفع السباع^(٥) لذلك ، فإذا نصبه فهو على مثل الأول^(٦) الذي جرى ذكره ، وكان أبو العباس المبرد يروى هذا البيت :

فَكَرَّتْ عِنْدَ فَيْقَتِهَا فَأَلْفَتْ عَلَى دَمِهِ وَمَصْرَعِهِ السَّبَاعَا^(٧)

(١) ت : «ومن ذلك قوله» .

(٢) البيت للقطامي في ديوانه ق ١٣/٦٥ ص ٤٥ وفيه : «فكرت عند فيقتها إليه .. فألفت عند مصرعه» وهو نه في سيبويه ١٤٣/١ «فوافقته» والشتنمري ١٤٣/١ ونوادير أبي زيد ٢٠٤ وقد ذكر أن روايتنا من صنع النحاة : فقال : «فربما غير النحوى الرواية ، فمن ذلك إنشادهم للقطامي ... والرواية الأخرى التي لا اختلاف بين الرواة فيها : ... عند فيقتها إليه .. فألفت عند مصرعه السباعا ، فهذا مكشوف لا يحتاج إلى احتيال ولا استدلال وهو كثير» . وهو بلا نسبة في الخصائص ٤٢٦/٢ وسيأتي هنا برواية للمبرد مرة أخرى .

(٣) س : «والوجه» . وفي ت : «فالوجه» .

(٤) كلمة : «هذا» ساقطة من س ت .

(٥) ت : «السباعا» .

(٦) ي س ت : «مثل الفعل الأول» .

(٧) سبق تخريج البيت هنا . ولم أعر عليه في المختضب أو في الكامل . وفي ت : «فيقته» . وفي هامش

ب : «ويروى : فكرت عند فيقتها إليه فألفت عند مربضه السباعا . يعني بقرة وحشية وولدها . والفبقه اجتماع اللين في المضرع» .

ومن ذلك قوله :

لِيُبَكِّ يَزِيدُ ضَارِعٌ لَخْصُومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ^(١)

فبدأ بفعل لم يُسمَّ فاعله ، ثم أتى بالفاعل بعد أن بنى الفعل بناء ما لم يُسمَّ فاعله ، وكان الوجه أن يقول : لِيُبَكِّ يَزِيدُ ضَارِعٌ لَخْصُومَةٍ^(٢) . وتقدير الرفع في الشاقي وهو « ضَارِعٌ » : لِيُبَكِّهِ ضَارِعٌ لَخْصُومِهِ ، وذلك أنه لما قال : لِيُبَكِّ يَزِيدُ دَلَّ هذا الفعل على أنه أمر قوماً بيبكونه ، فقال : ضَارِعٌ لَخْصُومَةٍ ، يعني مَنْ أمره بالبكاء ، فأضمر^(٣) : « لِيُبَكِّهِ » .

ومثل ذلك قراءة بعضهم : ﴿ وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ ﴾^(٤) على تقدير : زَيْنُهُ شُرَكَائِهِمْ^(٥) ؛ لأنه قد دَلَّ « زَيْنٌ » على قوم قد زينوا ، فرفعهم^(٦) على ذلك الفعل ، وهم الشركاء ، وليس هذا بالمختار في كتاب الله تعالى^(٧) ؛ لأنه لا يجري^(٨) مجرى ضرورة الشاعر .

(١) اختلفوا في نسبة هذا البيت فنسبه سيبويه ١٤٥/١ للحارث بن هنيك والسنتمري ١٤٥/١ للبيد ، كما نسب لنهشل ابن حري في المقتضب ٢٨٢/٣ والتنبيهات على أغاليط الرواة ١٣٢ والخزانة ١٤٧/١ والعيني على الخزانة ٤٥٤/٢ ومجاز القرآن ٣٤٩/١ وفيه : « بانس لضراعة وأشعت من طوحته » . وصوب البغدادي نسبته إلى هذا الأخير في الخزانة ١٤٧/١ وهو بلا نسبة في الخصائص ٣٥٣/٢ وسيبويه ١٨٣/١ وصدده بلا نسبة كذلك في سيبويه ١٩٩/١ وفي هامش ب : « قال أبو حاتم : سمعت عالم الناس في الشعر الأصمعي ينكره وقال : إنما الرواية : لبك يزيد ضارع . وصدق هذا هو الوجه . وذلك تخليط وتعويس » .

(٢) كلمة : « لَخْصُومَةٍ » ساقطة من س ت .

(٣) ح س ت : « وأضمر » .

(٤) سورة الأنعام ١٣٧/٦ وهي قراءة أبي عبد الرحمن السلمي . انظر المحتسب لابن جني ٢٢٩/١

(٥) في هامش ب : « قال أبو حاتم : يلزم من ذا أن يقال : ضُرب أخوك أبوك ، على أن الأب فاعل ، وهذا استكراه شديد . قال أبو حاتم : ولا يجوز أن ترفع شركائهم بالقتل ؛ لأنهم لم يقتلوه ، وإنما زينوا القتل ولم يتولوه . وليس المعنى : زين لهم أن قتل أولادهم شركائهم » .

(٦) ت : « فرفع » .

(٧) ت : « الله عز وجل » .

(٨) ت : « لأنه يجري » تحريف .

ومن ذلك قوله :

وَجَدْنَا الصَّالِحِينَ لَهُمْ جَزَاءً وَجَنَاتٍ وَعَيْنًا سَلْسِيلًا^(١)

فنصب جَنَاتٍ وما بعدها ، وكان الوجهُ الرَفْعُ عطفاً على قوله^(٢) : « جزاء » ، وإنما فَعَلَ هذا واستجازه ؛ لأنه حين قال^(٣) : « وَجَدْنَا الصَّالِحِينَ لَهُمْ جَزَاءً » ، دلت^(٤) على أنه قد وَجَدَ الجزاء لهم ، فأضمر وَجَدْنَا ونصب « جنات »^(٥) وما بعدها .

ومن ذلك بيت أنشده سيبويه على وجه الضرورة ويجعله غيره على غير ضرورة ،

وهو قول الشماخ :

أَمِنْ دِمْنَتَيْنِ عَرَجَ الرُّكْبُ فِيهِمَا بِحَقْلِ الرُّخَامَى قَدْ عَفَا طَلَلَاهُمَا
أَقَامَتْ عَلَى رَبْعِيهَا جَارَتَا صَفَاً كُفَيْتَا الْأَعَالَى جَوْنَتَا مُصْطَلَاهُمَا^(٦)

(١) البيت لعبد العزيز الكلابي في سيبويه ١٤٦/١ وبلا نسبة في السنتمرى ١٤٦/١ والمقتضب ٢٨٤/٣

(٢) كلمة : « قوله » ساقطة من س ت .

(٣) ت : « لأنه لما قال » .

(٤) س ت : « دل » .

(٥) س ت : « ونصب به جنات » .

(٦) البيتان في ديوانه ق ١٧/١ - ٢ ص ٣٠٧ - ٣٠٨ وانظر مصادرها فيه ص ٣١٧

قال سيبويه : هذا هو مثل « هُنْدُ حَسَنَةٌ وَجْهَهَا » ^(١) وهذا قبيح ، ولا يجوز في الكلام ، وإنما الوجه أن تقول : « هُنْدُ حَسَنَةُ الْوَجْهِ » أو « حَسَنَةُ الْوَجْهِ » وما أشبه ذلك ، إذا لم ترفع « الوجه » لم تجعل فيه ضميراً من الأول ، وإن رفعته جعلت فيه ضميراً من الأول فقلت : « حَسَنٌ وَجْهَهَا » فإذا اضطر الشاعر فلم يرفع وجعل فيه ضميراً ، فقد وضع الإعراب في غير موضعه ، واحتمل له ذلك للضرورة والبيت تقديره على هذا ^(٢) : جونتاً مصطلاهما ، بمنزلة : حَسَنَتَا أَوْجَهِهَما ، فجونتاً بمنزلة : حَسَنَتَا ، ومصطلاهما بمنزلة : أَوْجَهِهَما . وكان الوجه أن يقول : جونتاً المصطلى أو المصطلين ، ولا يجعل فيه ضميراً وسندكر أحكام هذا إن شاء الله تعالى ^(٣) .

(١) س : «فهذا» .

(٢) س ت : «على ذلك» .

(٣) س : «وأحكام هذا في باب إن شاء الله» . وفي ت : «وأحكام هذا يأتي في باب إن شاء الله تعالى» .

(١) ﴿ باب تأنيث المذكر وتذكير المؤنث ﴾

قال أبو سعيد (٢) :

فمن ذلك قول عمر بن أبي ربيعة :

وَكَانَ مَجْنَى دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتَقَى ثَلَاثَ شُخُوصٍ كَأَعْبَانٍ وَمُعْصِرٍ (٣)

فحذف الهاء من ثلاثة (٤) ، وكان ينبغي أن يقول (٥) ، ثلاثة شُخُوصٍ ، من قِبَلِ أَنَّ الشخص مذكر ، ولكنه ذهب به مذهب (٦) النسوة : لأنهن كن ثلاث نسوة .

وقال آخر :

وَإِنَّ كِلَاباً هَذِهِ عَشْرُ أَبْطُنٍ وَأَنْتَ بَرِيءٌ مِنْ قَبَائِلِهَا الْعَشْرِ (٧)

(١) ت : « هذا باب تأنيث المذكر وتذكير المؤنث » .

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من ت .

(٣) البيت في ديوانه ص ١٠٠ وكتاب سيبويه ١٧٥/٢ والشتنمري ١٧٥/٢ والمخصص ١١٧/١٧ وخزانة الأدب

٣١٢/٣ والعيني على هامش الخزانة ٤٨٣/٤ وأضداد أبي الطيب ٥١١/٢ والمذكر والمؤنث للمبرد ١٠٨ : ١٣٣

وهو غير منسوب في العقد الفريد ٤٨٤/٢ والخصائص ٤١٧/٢ والمقتضب ١٤٨/٢ وفي بعض هذه المصادر :

« فكان » مثل س ت .

(٤) عبارة : « من ثلاثة » ساقطة من س ت .

(٥) س : « ينبغي له » .

(٦) س ت : « ذهب مذهب » .

(٧) البيت للنواح الكلابي في العيني على الخزانة ٤٨٤/٤ وعلى هامش الأشموني ٦٣/٤ والبرر اللوامع ٢٠٤/٢

ولرجل من بني كلاب في كتاب سيبويه ١٧٤/٢ وغير منسوب في الخصائص ٤١٧/٢ والمقتضب ١٤٨/٢ والعقد

الفريد ٢٨٤/٢ والمخصص ١١٧/١٧ والمذكر والمؤنث للمبرد ١٠٨ والمذكر والمؤنث للفراء ١٦

أراد بالأبطن القبائل ، فذهب مذهب القبائل في تأنيثها ، وإلا فقد كان الوجه أن يقول : عشرة لتذكير البطن .

ومما يجرى مجرى الضرورة عند كثير من النحويين ، ويذهب أبو العباس إلى تجويزه في غير الشعر : تأنيث المذكر المضاف إلى المؤنث ، كقولك : « ذَهَبَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ » ، « واجْتَمَعَتْ أَهْلُ الْيَمَامَةِ » .

قال الشاعر :

وَتَشْرِقُ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَدْعَتْهُ كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاءِ مِنْ الدَّمِ^(١)

وإنما الوجه أن يقول : كما شَرِقَ صَدْرُ الْقَنَاءِ ، لأن الصَّدْرَ مذكَّر ، والفعل له .
ومثله :

إِذَا بَعْضُ السُّنَيْنِ تَعَرَّقَتْنا كَفَى الْإِيْتَامَ فَقَدْ أَبِي الْيَتِيمِ^(٢)

وإنما الوجه أن يقول : تَعَرَّقْنَا ؛ لأن الفعل للبعض وهو مذكَّر .

(١) البيت للأعشى الكبير في ديوانه ق ٣٤/١٥ ص ٩٤ والكامل للمبرد ٢٦٣/١ وسيبويه ٢٥/١ والشتنمري ٢٤/١ والعيني على الخزانة ٣٧٨/٣ والمخصص ٧٧/١٧ وشرح شواهد المغنى ٢٩٨ وبلا نسبة في مغنى اللبيب ٥١٣/٢ والمقتضب ١٩٧/٤ واللسان (شرق) ٤٤/١٢ وسيأتى هنا مرة أخرى .

(٢) البيت لجرير في ديوانه ص ٥٠٧ وسيبويه ٢٥/١ : ٣٢ والشتنمري ٢٥/١ والخزانة ١٦٧/٢ وهو غير منسوب في شرح ابن يعيش ٩٦/٥ والمقتضب ١٩٨/٤ واللسان (عرق) ١١٦/١٢ وسيأتى هنا مرة أخرى .

وقد ذكر سيبويه هذه الأبيات وغيرها مما يشاكلها^(١) في باب بعد هذا . ونحن نستقصي الكلام فيها إذا صرنا إليها^(٢) .

واجتج أبو العباس في تجويز هذا المعنى ، وجَوَّدَتْهُ في غير الشعر بقوله تعالى^(٣) : ﴿ فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ ﴾^(٤) فذكر أنه أجرى « خاضعين » على الهاء والميم التي أضيفت إليه الأعناق ، واعتمد على أصحابها فقال : « خاضعين »^(٥) وكأنه لم يذكر الأعناق واعتمد على أصحابها فقال : فظلوا لها خاضعين^(٦) ، فكذلك إذا قلت : شرقت صدر القناة ، كأنك لم تذكر الصدر واعتمدت على ما أضيف إليه الصدر .

وهذه الآية فيها تأويلات غير ما تأول^(٧) أبو العباس ، منها : أن الأعناق هم الرؤساء ، كما يقال : « هَوْلَاءُ رُءُوسُ الْقَوْمِ » و « هَوْلَاءُ وُجُوهُ الْقَوْمِ »^(٨) يراد به الرؤساء والمنظور إليهم ، وليس المقصد إلى الرؤوس المركبة على الأجساد ، ولا إلى الوجوه المخلوقة في الرؤوس ، فكأنه قال : فظلت رؤسائهم لها خاضعين .

(١) س : « الأبيات وما يشاكلها » .

(٢) س ت : « إليها إن شاء الله » .

(٣) س ت : « بقوله عز وجل » .

(٤) سورة الشعراء ٢٦ / ٤

(٥) عبارة : « واعتمد على أصحابها فقال خاضعين » ساقطة من ق ح . وفي ت : « فظلوا لها خاضعين » .

(٦) عبارة : « وكأنه لم يذكر ... خاضعين » ساقطة من ت بسبب انتقال النظر .

(٧) س : « تأوله » . وفي ت : « تأولهن » . وانظر في تأويلات الآية : تفسير القرطبي ٨٩ / ١٣ - ٩٠

(٨) كلمة : « هَوْلَاءُ » ساقطة من س ت .

ومنها : أن أبا زيد حكى وغيره أن العرب تقول : « عُنُقُ مِنَ النَّاسِ » في معنى جماعة . قال الهذلي :

تَقُولُ الْعَاذِلَاتُ أَكُلَ يَوْمٍ لِرَجَلَةٍ مَالِكِ عُنُقٍ شَحَاحُ
كَذَلِكَ يُقْتَلُونَ مَعِيَ وَيَوْمًا أَوْوَبُ بِهِمْ وَهُمْ شُعْتُ طِلَاحُ^(١)

فجعل العُنُق الجماعة .

وقال الشاعر في تذكير ما ينبغي تأنيته :

فَلَا مُزْنَةَ وَدَقْتُ وَدَقَهَا وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا^(٢)

أراد : ولا أرض أبقلت إبقالها ، وقد كان يمكنه أن يقول : وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَتِ إِبْقَالَهَا ، فيخفف الهمزة غير أنه أثر تحقيقها ، فاضطره تحقيقها إلى تذكير ما يجب تأنيته ، وتأول في الأرض المكان ؛ لأن الأرض مكان ، فذكر لذلك .

(١) البيتان لمالك بن الحارث الهذلي في ديوان الهذليين ص ٢٣٧ والمقتضب للمبرد ١٩٩/٤

(٢) البيت لعامر بن جوين الطائي في الكامل للمبرد ٢٧٩/٢ : ٩١/٣ وسيبويه ٢٤٠/١ والشتنري ٢٤٠/١ وشرح ابن يعيش ٩٤/٥ واللسان (ودق) ٢٥٢/١٢ وخزانة الأدب ٢١/١ : ٣٣٠/٣ والعيني على الخزانة ٤٦٤/٢ وشرح شواهد المغني ٣١٩ والمذكر والمؤنت للمبرد ١١٢ والدرر اللوامع ٢٢٤/٢ وغير منسوب في الخصائص ٤١١/٢ والأشعري ٥٣/٢ والمذكر والمؤنت للفراء ١٧ والمخصص ٨٠/١٦ وأمثال أبي عكرمة ٥

ومن ذلك قوله :

فَإِمَّا تَرَىٰ لِمَ بُدِّلَتْ فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَىٰ بِهَا^(١)

ذهب بالحوادث مذهب المحدثان .

وهذا الباب إذا تقدم الفعل فيه لم يُسْتَفْهِحْ تذكير المؤنث فيما ليس بحيوان ، كقوله تعالى : ﴿ وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ^(٢) ﴾ وقوله تعالى^(٤) : ﴿ فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ^(٥) ﴾ لأن الفعل إذا تقدم ، فهو عارٍ من علامة الاثنين والجماعة ، فَشَبَّهُوا تَعْرِيفُهُ مِنْ علامة التأنيث بذلك .

وإذا كان الفاعل مؤنثاً حيواناً ، وتقدم^(٦) الفعل ، لم يَحْسُنْ التذكير إلا في الشعر ، لا يحسن أن تقول : « ذَهَبَ هِنْدٌ » ولا « ذَهَبَ أَمْرَأَةٌ » .

قال جرير :

لَقَدْ وَلَدَ الْأَخِيْطَلُ أُمُّ سَوٍّ عَلَى جَارِ أَسْتِهَا صُلْبٌ وَشَامٌ^(٧)

فذكر .

(١) البيت للأعشى باختلاف في الرواية في ديوانه ق ٣/٢٢ ص ١٢٠ وسيبويه ٢٣٩/١ والسننمري ٢٣٩/١ وشرح ابن يعيش ٩٥/٥ : ٦/٩ : ٤١/٩ والخزانة ٥٧٨/٤ والعيني على الخزانة ٤٦٦/٢ : ٣٢٧/٤ والمذكر والمؤنث للمبرد ١١٢ وبلا نسبة في المخصص ٨٢/١٦

(٢) س ت : « كقوله عز وجل » .

(٣) سورة هود ٦٧/١١

(٤) جملة : « قوله تعالى » ليست في ح س ت .

(٥) سورة البقرة ٢٧٥/٢

(٦) س : « فتقدم » .

(٧) البيت في ديوانه ص ٥١٥ والخصائص ٤١٤/٢ وخزانة الأدب ٣٦٨/٢

وقال آخر :

إِذْهَى أَحْوَى مِنَ الرَّبِيِّ خَاذِلُهُ وَالْعَيْنُ بِالْإِيمِدِ الْحَارِيَّ مَكْحُولُ^(١)

وكان ينبغي أن يقول : مكحولة ؛ لأن العين مؤنثة ، فتأول^(٢) تأويل الظروف .

وقال آخر :

أَرَى رَجُلًا مِنْهُمْ أَسِيفًا بِمَالِهِ يَضُمُّ إِلَى كَشْحِيهِ كُفًا مُحْضَبًا^(٣)

قال سيبويه :^(٤) « اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صَرَفٍ ما لا ينصرف يشبهونه بما ينصرف^(٥) من الأسماء ، لأنها أسماء كما أنها أسماء ، وحَذَفُ ما لا يُحْذَفُ ، يشبهونه بما قد حُذِفَ واستعمل محذوفاً » .

(١) البيت لطيف الغنوي في ديوانه ق ٣/٥ ص ٤٩ وكتاب سيبويه ٢٤٠/١ والشتنمري ٢٤٠/١ وغير منسوب في المذكر والمؤنث للفراء ١٧ والمخصص ٨٠/١٦ والعجز في ما يذكر ويؤنث لأبي موسى الحامض ٢٦ والمخصص ٨٠/١٦ : ٨١/١٦

(٢) س : « ولكنه تأول » .

(٣) البيت للأعشى الكبير في ديوانه ق ٢٣/١٤ ص ٨٩ والكامل للمبرد ٢٥/١ والمعاني الكبير ٨٤٩/٢ : ١١٢٦ والمخصص ١٨٧/١٦ واللسان (خضب) ٣٤٥/١ (أسف) ٣٤٧/١٠ (كف) ٢١٢/١١ (بكى) ٨٩/١٨ وجمهرة اللغة ٢٣٦/١ والتاج (خضب) ٢٣٦/١ وخزانة الأدب ١٥٦/٣ وفي جميع هذه المصادر : « أسيفا كأنما » مثل ح س ت .

(٤) بولاق ٨/١ وقبله في ح س ت : « وكان حكمه أن يقول : كفا مخضبة ، لأن الكف مؤنث ولكنه تأول تأويل العضو ، كأنه قال : عضوا مخضبا » . وفي ت بعده : « رجع إلى تفسير كلام سيبويه » .

(٥) عبارة : « يشبهونه بما ينصرف » ساقطة من ي س ت بسبب انتقال النظر .

قال أبو سعيد^(١) : أما قوله : « يجوز في الشعر صَرْف ما لا ينصرف » فقد ذكرناه .
وقوله : « يشبهونه بما ينصرف من الأسماء » يريد^(٢) أنهم يشبهون ما لا ينصرف بما ينصرف
وتشبيهم له به أنهم يردّونه إلى أصله الذي هو من الصرف بحق الاسمية .

والدليل على أن الاسم الذي لا ينصرف أصله الصرف ، أن الشاعر لا يجوز له أن
يعمل بالفعل عند الضرورة من التنوين والجر ما يعمل به بالاسم الذي لا ينصرف ، فعلمنا أن
الذي فرق بينها أنه يرد الاسم إلى حالة قد كانت له^(٣) ، وليس للفعل أصل في التنوين
والجر يردّه إليه عند الضرورة ، وقد ذكرنا حذف ما لا يحذف في الشعر بما أغنى عن إعادته .

وأنشد سيبويه^(٤) لخفاف بن ندبة :

كَنَواحِ رِيشٍ حَمَامَةٍ نَجْدِيَّةٍ وَمَسَحَتْ بِاللَّتَيْنِ عَصْفَ الْإِثْمِدِ^(٥)

(١) عبارة : « قال أبو سعيد » ساقطة من ت .

(٢) س : « يعنى » .

(٣) س : « إلى حال قد كان له » .

(٤) بولاق ٩/١

(٥) سبق تخريج البيت هنا .

استشهد في حذف الياء من « كَنَوَاحٍ » وكان ينبغي أن يقول : « كَنَوَاحِي » ، وإنما حذف الياء تشبيهاً بالياء التي تسقط في الواحد^(١) ، لدخول التنوين^(٢) ، كقولك : « قَاضٍ » و« رَامٍ » ، والإضافة والألف واللام معاقبتان للتنوين ، فسقطت الياء للإضافة^(٣) ، كما سقطت مع التنوين .

وزعم أبو محمد التَّوْزِيُّ^(٤) ، وهو من متقدِّمي أهل اللغة^(٥) من أصحاب أبي عبيدة^(٦) ، أنه بلغه أن ابن المقفع وضع هذا البيت . وقال أبو عمر الجرمي^(٧) : هو لخفاف .

(١) ح س : « في المفرد الذي لا ألف ولا م فيه » .

(٢) س : « التنوين فيه » .

(٣) س ت : « في الإضافة » .

(٤) هو أبو محمد عبد الله بن محمد التوزي مولى قريش ، توفي سنة ٢٣٠ هـ . انظر ترجمته في طبقات النحويين واللفويين للزبيدي ١٠٦

(٥) ت : « أهل المعرفة باللغة » .

(٦) هو أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي ، أعلم الناس بأيام العرب وأخبارها ، وأكثرهم رواية . توفي سنة ٢١٠ هـ . انظر ترجمته في طبقات النحويين واللفويين للزبيدي ١٩٢

(٧) هو أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي النحوي ، قرأ كتاب سيبويه على الأخفش ، وهو الذي نسب أبيات الكتاب إلى أصحابها . توفي سنة ٢٢٥ هـ في خلافة المعتصم . انظر ترجمته ومصادرنا في نزعة الألباء ١٤٢

وأنشد سيبويه^(١) :

فَطَرْتُ بِنُصْلَى فِي يَعْمَلَاتٍ دَوَامِي الْأَيْدِ يَخْبُطُنَ السَّرِيحَا^(٢)

والوجه : الأيدي . وإنما يصف أنه مضى^(٣) بسيفه . وهو المنصّل ، في نُوقٍ فَعَقَرُهُنَّ ،
وَدَمِيَّتْ أَيْدِيَهُنَّ فَخَبَطُنَ السُّيُورَ الْمَشْدَدَةَ^(٤) على أرجلهن ، وهي السُّرِيحُ الذي ذكره .

وأنشد سيبويه^(٥) للنجاشي :

فَلَسْتُ بِآتِيهِ وَلَا أُسْتَطِيعُهُ وَلَاكِ اسْقِنِي إِنْ كَانَ مَأْوُكَ ذَا فَضْلٍ^(٦)

أراد : ولكن .

وأنشد سيبويه^(٧) لمالك بن حَرِيمِ الْهَمْدَانِي ، وَحَرِيمِ هَوَاسِمِ أَبِيهِ ، المعروف عند
الرواة وأهل اللغة .

وكان أبو العباس المبرد يقول : خَرِيمٌ ، وينسب^(٨) في ذلك إلى التصحيف .

(١) بولاق ٩/١

(٢) البيت لمطرس بن ربيع الأسدي في اللسان (يدى) ٣٠٢/٢٠ وشرح شواهد الشافعية ٤٨٤/٤ وله أوليزيد بن
الطثرية في شرح شواهد المغني ٢٠٤ والعيني على الخزانة ٥٩١/٤ وبلا نسبة في اللسان ١٥٠/٩ وسيبويه ٩/١ :
٢٩١/٢ والشتنمري ٩/١ والخصائص ٢٦٩/٢ وفي بعض هذه المصادر : «وطرت» مثل س .

(٣) س ت : «قام» .

(٤) س ت : «المشدودة» .

(٥) بولاق ٩/١ وكلمة : «سيبويه» ليست في س ت .

(٦) سبق تخريج البيت هنا .

(٧) بولاق ١٠/١

(٨) س : «وقال مالك» . وفي ت : «قول مالك» .

(٩) ت : «ونسب» .

قال أبو سعيد^(١) وأخبرني أبو بكر بن السراج^(٢) أنه وجد بخط بعض اليزيديين :
حَرِيمٌ وَخُرِيمٌ جَمِيعًا .^(٣)

قال :

فَإِنْ يَكُ غَثًا أَوْ سَمِينًا فَإِنِّي سَأَجْعَلُ عَيْنِيهِ لِنَفْسِهِ مَقْنَعًا^(٤)

أراد : لنفسه ، وهو يصف ضيفاً ؛ يقول : إن كان ما عندي غثاً أو سميناً ، فإنني^(٥)
أبذله وأقدمه^(٦) إليه كله حتى يقنع به . وقوله : « عَيْنِيهِ » يريد : ما تراه عَيْنَاهُ . وأنشد
سيبويه^(٧) لرؤبة :

ضَخْمٌ يُحِبُّ الْخَلْقَ الْأَضْحَمَ^(٨)

(١) عبارة : «قال أبو سعيد» ساقطة من ح س ت .

(٢) بعده في س : «رحمه الله» . وابن السراج هو أبو بكر محمد بن السري المعروف بابن السراج ، أخذ عن المبرد ،
وإليه انتهت الرياسة في النحو بعده ، ومن تلامذته أبو سعيد السيرافي وأبو علي الفارسي . توفي سنة ٣١٦ هـ في
خلافة المقتدر بالله . انظر ترجمته ومصادرها في نزهة الألباء ٢٤٩

(٣) كلمة : «جميعاً» ساقطة من ت .

(٤) سبق تخريج البيت هنا . انظر ص

(٥) س : «فإني» . وفي ت : «فأنا» .

(٦) ح س : «أبذله وأقدمه» .

(٧) بولاق ١١/١ وكلمة : «سيبويه» ساقطة من ح س ت .

(٨) البيت في ملحق ديوانه ق ٤/٨٨ ص ١٨٣ وسيبويه ١١/١ والشتنمري ١١/١ واللسان (ضخم) ٢٤٦/١٥

ويروى : « الإَضْحَمَّ » ، و« الضَّخَمَ » فمن قال : « الضَّخَمَ » جعله على مثال :
« خَدَبٌ » و« هَجَفٌ »^(١) . ومن قال : « الإَضْحَمَّ » جعله على مثال : « إِرْزَبٌ » ، وليس
الشاهد في واحد منها ، وإنما الشاهد في « الأَضْحَمَّ »^(٢) لأنه كان ينبغي أن يقول
« الأَضْحَمَّ » مثل قولك : « الأعْظَمُ » و« الأكبر » . وأنشد^(٣) لحنظلة بن فاتك^(٤) :

أيقن أن الخيل إن تلتبس به يكن لفسيل النخل بعدد آبر^(٥)

أراد : « بعد هو »^(٦) وهو يصف رجلاً بالشجاعة والإقدام^(٧) ، يريد أنه قد علم أنه
إن قُتِلَ أومات لم تتغير الدنيا ، وكان للنخل من يقوم بها^(٨) ويصلحها . والآبر : الملقح
للنخل^(٩) .

وأنشد لرجل من باهلة :

أو مَعْبَرُ الظَّهْرِ يُنبِئُ عَنْ وَلِيَّتِهِ مَاحِجٌ رُبُّهُ فِي الدُّنْيَا وَلَا اعْتَمَرَ^(١٠)

(١) ت : « هجف و خدب » .

(٢) ت : « الأضحما » .

(٣) بولاق ١١/١

(٤) ت : « حنظلة بن مالك » تحريف .

(٥) سبق تخريج البيت هنا .

(٦) ت : « بعده » تحريف .

(٧) كلمة : « والإقدام » ساقطة من س

(٨) ق س ت : « لها » .

(٩) بولاق ١٢/١

(١٠) سبق تخريج البيت هنا .

يريد : « رَبُّهُ^(١) » في الدنيا .

وهذا رجل لَصَّ يتمنى سرقة جمل مُعَبَّر الظهر ، وهو الذى على ظهره وَبَرٌ كثير ، وهو سمين لسمنه يُنْبَى عن وَلِيَّتِهِ وهى البرذعة . وَيُنْبَى عنها : يُزِيلُهَا وَيَرْفَعُهَا . وقوله : « مَا حَاجَّ رَبُّهُ » يريد أن صاحبه لم يحج عليه فينضيه ، فهو يتمناه في أحسن ما يكون .

وأنشد سيبويه^(٢) للأعشى :

وَمَالُهُ مِنْ مَجْدٍ تَلِيدٍ وَمَالُهُ مِنْ الرِّيحِ فَضْلٌ لَا الْجَنُوبُ وَلَا الصَّبَا^(٣)

أراد : « وَمَالُهُ » .

ومعنى البيت أنه يهجو رجلاً ويقول إنه لا خير عنده قليل ولا كثير ؛ وذلك أن الجنوب أغزر الأرواح عندهم^(٤) خيراً ؛ لأنها تجمع السحاب وتُلْقِحُ المطر ، والصَّبا أقل الأرواح عندهم^(٥) خيراً ، لأنها تَقْشَعُ الغَيْمَ ، فليس لهذا المهجو خير^(٦) قليل ولا كثير .

(١) س : «ربه» تحريف .

(٢) بولاق ١٢/١ وكلمة : «سيبويه» ساقطة من س ت .

(٣) البيت باختلاف في الرواية في ديوانه ق ٢٤/١٤ ص ٩٠ وسيبويه ١٢/١ والشتنمى ١٢/١ والمقتضب ٣٨/١ :

٢٦٦/١ وفي بعض هذه المصادر : «من الريح حظ» مثل س ت .

(٤) س ت : «أن الجنوب عندهم أغزر الأرواح» .

(٥) كلمة : «عندهم» ساقطة من س ت .

(٦) ت : «المهجو عندهم خير» .

وقال بعضهم : الأرواح التي فيها الخير ونماء الأشياء : الجنوب والصبأ ، فالجنوب تلقح السحاب ، وتدر الأمطار ، والصبأ تلقح الأشجار وتنمئها ، والدبور تثير العجاج ، والشمال تطيب النسيم وتبرد المياه ، فالخير إنما هو في الجنوب والصبأ ، فنفي حظها منها .

وقال بعضهم : المطر يكون بالجنوب والصبأ^(١) وهو الخير ، فنفي حظها منها . والدليل على ذلك قول بشير بن النكت الكلبى^(٢) :

اللَّهُ أَسْقَاكَ غَزِيرًا بُؤُوقَهُ جَاءَتْ بِهِ رِيحُ الصَّبَا تُصَفِّقُهُ^(٣)

وأنشد سيبويه^(٤) للمرار^(٥) بن سلامة العجلي :
وَلَا يَنْطِقُ الْفَحْشَاءُ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلَا مِنْ سِوَانَا^(٦)

وكان ينبغي ألا يدخل « مِنْ » على سواء ؛ لأنها لا تستعمل إلا ظرفاً ، ولكنه جعلها بمنزلة « غَيْر » في إدخال « مِنْ » عليها .

(١) س : « وبالصبأ » .

(٢) س ت : « الكلبى » ولم أعر على هذا الشاعر في مكان آخر .

(٣) لم أعر على البيتين فيما بين يدي من المصادر .

(٤) بولاق ١٣/١ وكلمة : « سيبويه » ساقطة من ح س ت .

(٥) ت : « للمرار » تحريف ؛ إذ هو المرار بن سلامة أحد بني ربيعة بن مالك بن ربيعة بن عجل ، من مخضرمى الجاهلية

والإسلام . انظر المؤلف والمختلف للآمدى ٢٦٨

(٦) البيت له في سيبويه ١٣/١ والشتنمى ١٣/١ والعينى على الخزانة ١٢٦/٣ وقال عنه سيبويه ٢٠٣/١ : « وهو لرجل من الأنصار » .

وكذلك قول الأعشى :

..... وما قَصَدْتُ مِنْ أَهْلِهَا لِسِوَانِكَ^(١)

و« سَوَاء » و « سِوَى » معناهما واحد ، فإذا فتحت السين مددت ، وإذا كَسَرْتَهَا قَصَرَتْ .

وأنشد سيبويه^(٢) لخطام المجاشعي :

وصالياتٍ ككما يُؤَثِّفِينَ^(٣)

جعل الكاف الثانية بمنزلة « مِثْل » وأدخل عليها الكاف الأولى .

وأما قوله : « يُؤَثِّفِينَ » أى يُجْعَلْنَ أَثْفًى .

وقد اختلف النحويون في وزن « يُؤَثِّفِينَ » فقال قائلون : إنه يُؤَفَّعْلَنُ ، والهمزة زائدة ، والثاء فاء الفعل ، وكان ينبغي أن يقول : « يُثْفِيَنَّ » كما تقول : « يُبْلِيَنَّ »^(٤) و « يُرْضِيَنَّ » غير

(١) البيت في ديوانه ق ١٥/١١ ص ٦٦ و صدره : « تجانف عن جو اليمامة ناقتى » وهو في اللسان (جنف) ٣٧٧/١٠ (سوى) ١٣٤/١٩ وخزانة الأدب ٥٩/٢ وأضداد ابن الأثير ٤١ والمقاييس ١١٣/٣ والمقتضب ٣٤٩/٤ مع مصادر أخرى في هامشه . وغير منسوب في المقاييس ٤٨٦/١ وشرح ابن يعيش ٨٤/٢ وعجزة في سيبويه والشتنمرى ١٣/١

(٢) بولاق ١٣/١ وكلمة : « سيبويه » ساقطة من س ت .

(٣) سبق تخريج البيت هنا .

(٤) س ت : « يبيكين » .

أنه رَدُّ الهمزة الزائدة ، التي هي^(١) في الماضي للضرورة ، كما يضطر الشاعر فيقول :
« يُؤَكِّرِم » في « يُكِّرِم » مثل قوله :

فإنه أَهْلٌ لَأَنْ يُؤَكِّرِمَا^(٢)

ومن قال هذا ، قال : « أَثْفِيَّة » وَزْنُهَا أَفْعُولَةٌ ، وَيَسْتَدِلُّ على ذلك بقول العرب : تَفَيْتُ
الْقِدْرَ : إِذَا جَعَلْتَهَا على الْإِثْنَيْنِ .

وقال آخرون : « يُؤَثْفَيْنِ » وَزَنُهُ يُفَعْلَيْنِ بِمَنْزِلَةِ « يُسَلِّقَيْنِ » . ومن ذلك^(٣) « سَلَّقِي »
« يُسَلِّقِي » ، فالهمزة^(٤) فاء الفعل . ومن قال هذا ، قال : « أَثْفِيَّة » وَزَنُهَا فُعْلِيَّةٌ ، واستدل
على ذلك بقول العرب : تَأَثَّفَنِي الْقَوْمُ إِذَا صَارُوا حَوْلَكَ كَالْإِثْنَيْنِ .

(١) كلمة : «هي» ليست في س .

(٢) البيت بلا نسبة في اللسان (كرم) ٤١٥/١٥ والمنصف ٣٧/١ : ١٩٢/١ والإنصاف ٤٨ : ٤٨ : ٤٦١ والدرر اللوامع
٢٣٩/٢ وقد نسبته العيني في هامش الخزانة ٥٧٨/٤ لأبي حيان الفقهسي أو غيره فقال : «قد مر الكلام عليه
مستوفى في شواهد النعت ، وفي شواهد نوني التوكيد» وهو يقصد بذلك (٨٠/٤ : ٣٢٩/٤) وقد وهم في ذلك
العيني : إذ لم يتقدم البيت في القصيدة التي رواها لأبي حيان الفقهسي (٨٠/٤) . وقد رد عليه البغدادى في شرح
شواهد الشافعية (٥٨/٤) فقال : «وأشدد بعده ، وهو الشاهد الثالث والعشرون : فإنه أهل لأن يؤكرما ، على أنه
شاذ . والقياس : يكرم ، بحذف الهمزة . وهذا المقدار أورده الجوهري في صحاحه في مادة (كرم) غير معزو إلى
قائله ، ولا كتب عليه ابن برى شيئا في أماليه ، ولا الصفدى في حاشيته ، وهو مشهور في كتب اللغة ، قلنا خلا عنه
كتاب . وقد بالغت في مراجعة المواد والمطابق ، فلم أجده قائله ، ولا تتمته . وقال العيني : تقدم الكلام عليه مستوفى في
شواهد باب النعت ، وفي شواهد نوني التوكيد . وأقول : لم يذكره فيها أصلا ، فضلا عن أن يستوفى الكلام عليه .
والبيت ساقط من س .

(٣) س ت : «من قولك» .

(٤) س ت : «والهمزة» .

قال النابغة :

لَا تَقْذِفْنِي بِرُكْنٍ لَا كِفَاءَ لَهُ وَإِنْ تَأْتَفَكَ الْأَعْدَاءُ بِالرَّقْدِ^(١)

تَأْتَفَكَ^(٢) ، تَفَعَّلَكَ ، والهمزة أصلية ، وهي فاء الفعل^(٣)

(١) البيت في ديوان النابغة الذبياني ق ٤٣/١ ص ٢١ والتاج (قذف) ٣٨/٦

(٢) س : «وزن تأتفك» .

(٣) عبارة : «تأتفك تفعلك ... الفعل» ساقطة من ت .

﴿ باب الفاعل ^(١) ﴾

الذى لم يتعدّه فعله إلى مفعولٍ ، والمفعول الذى لم يتعدّ إليه فعلُ فاعلٍ ولا تعدّى فعله إلى مفعولٍ آخرَ ، وما يعملُ من أسماء الفاعلين والمفعولين عملُ الفعل الذى يتعدّى إلى مفعولٍ ، وما يعملُ من المصادر ذلك العملُ ، وما يجزى من الصفات التى لم تبلغ أن تكون فى القوة كأسماء الفاعلين والمفعولين التى تجزى مجزى الفعل المتعدّى إلى مفعول مجزأها ، وما أجرى مجزى الفعل وليس بفعل ولم يقو قوّته ، وما جرى من الأسماء التى ليست بأسماء الفاعلين التى ذكرت لك ^(٢) ولا الصفات التى هى من لفظ أحداث الأسماء وتكون ^(٣) لأحداثها أمثلة لما مضى ولما لم يمضِ ، وهى التى لم تبلغ أن تكون فى القوة كأسماء الفاعلين والمفعولين ، التى تريد بها ما تريد بالفعل المتعدّى إلى مفعول مجزأها ، وليست لها قوّة أسماء الفاعلين التى ذكرت ^(٤) ولا هذه الصفات ، كما أنّه لا يقوى قوّة الفعل ما جرى ^(٥) مجزأه وليس بفعل .

(١) يولاق ١٣/١ وفى س ت : «هذا باب الفاعل» .

(٢) كلمة : «لك» ليست فى س ت .

(٣) يولاق : «ويكون» مثل س .

(٤) يولاق : «ذكرت لك» .

(٥) ت : «ما أجرى» .

قال أبو سعيد : اعلم أن هذا الباب يشتمل^(١) على تراجم ابواب تجيء مفصلة بعده باباً باباً بما يتضمّنه من أصوله ومسائله^(٢) ، ولكننا نفسر معنى باب باب جملة^(٣) ، إلى أن نجىء إلى تفصيله ، فنضع كل شيء في موضعه الذى ذكره فيه^(٤) .

قوله : « هذا باب الفاعل الذى لم يتعدّه^(٥) فعله إلى مفعول » يريد به : « قام زيد^(٦) » و « ذهب عمرو » وسائر ما كان من الأفعال التى لا تتعدى . والمفعول الذى يعنيه هاهنا هو^(٧) المفعول به ، الذى يصل الفعل إليه بغير^(٨) حرف جرّ ؛ كقولك : « ضرب زيد عمراً » ، ولا يدخل فى معنى ذلك : المفعول فيه ، ولا المفعول معه ، ولا المفعول له^(٩) ، ولا المفعول المطلق ، وهو المصدر . وأنا أفسر هذا فى موضعه ، إن شاء الله تعالى^(١٠) .

(١) كلمة : « هذا » ساقطة من ح .

(٢) س ت : « مشتمل » .

(٣) ت : « من أصوله أو مسائله » .

(٤) ت : « مجمل » .

(٥) ح : « ذكر فيه » . وبعده فى ت : « إن شاء الله » .

(٦) س : « لم يتعد » .

(٧) ت : « يريد به باب قام زيد » .

(٨) كلمة : « هو » ساقطة من ت .

(٩) س ت : « بلا » .

(١٠) عبارة : « ولا المفعول له » ساقطة من س .

(١١) كلمة : « تعالى » ساقطة من ح س ت .

وقوله : « والمفعول الذى لم يتعدَّ إليه فعلُ فاعل ، ولا تعدى فعله إلى مفعول آخر » ، يريد به ^(١) : « ضَرَبَ زَيْدٌ » فزَيْدٌ هو مفعولٌ فى الحقيقة ، و « ضَرَبَ » هو فعلٌ له . وليس يريد أنه على الحقيقة : فعلٌ له أَوْقَعَهُ ^(٢) ، وإنما يريد أنه فعلٌ بُنِيَ له وُفِعَ به ، وإن كان قد وَصَلَ إليه من غيره ، كما يُبْنَى الفعلُ للفاعل ، وربما لم يكن هو المَوْقَعُ له ؛ كقولنا ^(٣) : « مَاتَ زَيْدٌ » و « طَلَعَتِ الشَّمْسُ » ، فزيد لم يفعلْ مَوْتَهُ ، ولا الشمس طلوعَهَا ، وإنما الله تعالى ^(٤) أماته وأطلعها ، وقد ينسب الفعل ^(٥) إليها .

ومما يَسُوغُ هذا أن الفعل أصله ^(٦) مصدر ، والمصادر قد تنسب إلى فاعليها ومفعوليها ، فنسبتها إلى فاعليها ؛ كقولك ^(٧) : « قِيَامُ زَيْدٍ » و « بِنَاءُ عَمْرٍو » ، ونسبتها ^(٨) إلى مفعوليها قولك ^(٩) : « بِنَاءُ الحَائِطِ » و « دَقُّ الثُّوبِ » .

فمعنى قوله : « والمفعول الذى لم يتعدَّ إليه فعل فاعل » يعنى ^(١٠) لم يُذكر له فاعلُ بُنِيَ الفعل له ^(١١) ، ولا تَعَدَّى هذا الفعلُ المبْنَى للمفعول إلى مفعول آخر منصوب :

-
- (١) كلمة : « به » ساقطة من ح س ت .
 (٢) كلمة : « أوقعه » ساقطة من س .
 (٣) س ت : « كقولك » .
 (٤) كلمة : « تعالى » ليست فى س .
 (٥) كلمة : « الفعل » ساقطة من س .
 (٦) كلمة : « أصله » ساقطة من ح ت .
 (٧) س : « قولك » وفى ت : « فذلك » تحريف .
 (٨) ت : « ونسبتك لها » .
 (٩) ت : « فذلك » تحريف .
 (١٠) ق ح : « بمعنى » .
 (١١) ت : « بنى له » . وقد سقطت : « له » من س .

كقولك^(١) : « كُسِيَ عَمْرُو جُبَّةً » و « أُعْطِيَ زَيْدٌ دِرْهَمًا » ، فقولك^(٢) : « أُعْطِيَ زَيْدٌ دِرْهَمًا » و « كُسِيَ عَمْرُو جُبَّةً » فعلٌ مفعول^(٣) تعدى إلى مفعول آخر ، فأراد أن يفصل بين « ضَرَبَ زَيْدٌ » و « أُعْطِيَ زَيْدٌ دِرْهَمًا » في أن « ضَرَبَ » لا يتعدى المفعول إلى مفعول آخر^(٤) ، و « أُعْطِيَ » يتعدى المفعول إلى مفعول آخر .

وقوله : « وما يعمل من أسماء الفاعلين والمفعولين عَمَلُ الفِعْلِ الذي يتعدى إلى مفعول^(٥) » . واعلم^(٦) أن اسم الفاعل المشتق له من الفعل يعمل عَمَلُ الفِعْلِ : كقولك : « هَذَا ضَارِبٌ زَيْدًا » ، فضاربٌ ينصب زيدا ، كما ينصبه « يَضْرِبُ » ، إذا قلت : « هَذَا يَضْرِبُ زَيْدًا » ، وإذا قلت : « هَذَا مُعْطٍ زَيْدًا دِرْهَمًا » و « هَذَا حَاسِبٌ أَخَاكَ مُنْطَلِقًا » ، و « مُعْطٍ زَيْدًا عَمْرًا قَاتِلًا » فهو بمنزلة^(٧) : « يُعْطِي » و « يَحْسِبُ » و « يُعْلِمُ » . وإذا قلت : « هَذَا مُعْطٍ دِرْهَمًا » فهو بمنزلة قولك : « هَذَا يُعْطِي دِرْهَمًا » فيعطى هو فعلٌ مفعولٌ تعدى إلى مفعول آخر ، و « مُعْطٍ » اسم المفعول المشتق من هذا الفعل ، فيعمل عمله . وكذلك تقول : « هَذَا مَكْسُوٌّ أَبُوهُ ثَوْبًا » فيعمل « مَكْسُوٌّ » عمل « يُكْسَى » ويصير بمنزلة قولك^(٨) : « هَذَا يُكْسَى أَبُوهُ ثَوْبًا » .

(١) ح س ت : « كقولنا » .

(٢) ح ت : « ولو قلت » .

(٣) ح ت : « لكان هذا فعل مفعول » .

(٤) ح : « لا يتعدى إلى مفعول ومفعول آخر » .

(٥) ق : « إلى مفعول آخر » .

(٦) س ت : « أعلم » .

(٧) ت : « عمل عمل » .

(٨) ح س ليس فيها : « قولك » .

وقوله : « وما يعمل من المصادر ذلك العمل » . اعلم أن المصدر يعمل عمل الفعل المشتق منه ، كقولك : « أعجبتني ضرب زيد عمراً »^(١) و « دق الثوب القصار » و « إعطاء عمرو زيدا درهماً »^(٢) و « عجبني من حساب أخوك أباك منطلقاً » .

فهذه المصادر تعمل عمل أفعالها ، فتصير بمنزلة قولك : أعجبتني أن ضرب زيد عمراً ، وأن دق الثوب القصار ، وأن أعطى عمرو زيدا درهماً ، وعجبني أن حسب أخوك أباك منطلقاً ، تقدرها أبداً بأن^(٣) والفعل بعدها .

ويجوز أن تضيفها ، فتخفف الذي تضيفها إليه فقط ، وتجرى الباقي على ما يوجبه معناه ، فإن كان فاعلاً رفعته ، وإن كان مفعولاً نصبته ؛ كقولك : « أعجبتني ضرب زيد عمراً » و « دق الثوب القصار » ، وإذا أدخلت عليها الألف واللام ، فهي بمنزلة متونة .

وقوله : « وما تجرى من الصفات التي لم تبلغ أن تكون في القوة كأسماء الفاعلين والمفعولين »^(٥) التي تجرى مجرى الفعل المتعدى إلى مفعول مجراها ، يريد : حسن الوجه وبأبه ؛ كقولك : « مررت برجل حسن الوجه » و « حسن الوجه » ، فتعمل حسناً في الوجه ، كما تقول : « مررت برجل ضارب زيدا » ، فتعمل ضارباً في زيد ، « وهذا حسن الوجه » كما تقول : « هذا ضارب زيدا » و « معطى درهماً » و « مكسو جبة » ، غير أنك

(١) س ت : « زيد عمراً » .

(٢) ح س ت : « زيد عمراً » .

(٣) س ت : « وعجبني من أن » .

(٤) ت : « بأن الحفيفة » .

(٥) كلمة : « والمفعولين » ساقطة من س .

لا تقول : « هَذَا الْوَجْهَ حَسَنٌ » فتقدم الوجه ، وتقول : « هَذَا زَيْدًا ضَارِبٌ » و « جُبَّةٌ مَكْسُوٌ » ، فالصفة هي قولك : « حَسَنُ الْوَجْهِ » ، وأسماء الفاعلين : « ضَارِبُ زَيْدًا » ، وأسماء المفعولين : « مَكْسُوٌ جُبَّةً »^(١) . ولم يبلغ « حَسَنُ الْوَجْهِ » أن يكون في القوة كضارب زَيْدًا ، ومَكْسُوٌ جُبَّةً ؛ لأن هذا يجوز فيه التقديم والتأخير ، والصفة لا يجوز فيها ذلك ، وأسماء الفاعلين والمفعولين تجرى مجرى الفعل في جميع تصرفه .

والهاء في قوله : « مَجْرَاهَا » تعود إلى أسماء الفاعلين ، وتقدير اللفظ : وما يجرى من الصفات تجرى أسماء الفاعلين ، وهي لم تبلغ أن تكون^(٢) في القوة كأسماء الفاعلين والمفعولين التي تجرى مجرى الفعل المتعدي إلى مفعول .

وقوله : « وما أُجْرَى مُجْرَى الْفِعْلِ »^(٣) ، وليس بفعل ولم يَقَوْ قُوَّتَهُ ، يعني : إن وأخواتها وذلك لأن (إن وأخواتها) حروف قد عملت عمل^(٤) الأفعال المتعدية إلى مفعول ، وذلك أنك إذا قلت : « إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ » كلفظ^(٥) : « ضَرَبَ زَيْدًا قَائِمٌ » ، بمنزلة فعلٍ قد تقدم مفعوله على فاعله وليس له قوة الفعل ؛ لأنه لا يتقدم^(٦) الاسم عليه ، ولا يتقدم المرفوع الذي هو خبره على المنصوب .

(١) ت : « جبته » تحريف .

(٢) عبارة : « أن تكون » ساقطة من ت .

(٣) عبارة : « المتعدي إلى مفعول ... الفعل » ساقطة من س بسبب انتقال النظر .

(٤) س ت : « حروف أعملت إعمال » .

(٥) س ت : « لفظ » .

(٦) ت : « قد تقدم » تحريف .

وقوله : « وما جَرَى من الأسماء التي ليست بأسماء الفاعلين .. » إلى آخر الباب ؛
 يعني به : ما ينصب من الأسماء على طريق التمييز ، كقولك : « هَذِهِ عِشْرُونَ دِرْهَمًا »
 و « ما في السَّمَاءِ مَوْضِعٌ رَاحَةٍ سَحَابًا » ، فهذا أضعف عوامل الأسماء ؛ لأنه لا يعمل إلا في
 منكور ولا يتقدّم عليه ما يعمل فيه ، فهذا ليس بمنزلة أسماء^(١) الفاعلين ، ولا بمنزلة
 الصفات ، ولا هي بمنزلة المصادر ؛ لأن المصادر تعمل في المعرفة والنكرة ، ويتقدّم فاعلوها
 على مفعوليها ، فليست لعشرين^(٢) درهما وبابه زيادة^(٣) قوّة شيء من العوامل التي قبلها ،
 ثم عاد إلى العوامل^(٤) فقال : « عِشْرُونَ دِرْهَمًا » وهي ناصبة ولم^(٥) تبلغ أن تكون في القوة
 كالنواصب التي قبلها ، فاعرف ذلك^(٦) .

قال سيبويه : (٧)

-
- (١) ت : « اسم » تحريف .
 (٢) س : « العشرون » .
 (٣) كلمة : « زيادة » ساقطة من س ت .
 (٤) ح س ت : « ثم أعدد العوامل » .
 (٥) س ت : « وهي لم » .
 (٦) ح : « فاعرف ذلك إن شاء الله تعالى » . وفي س : « إن شاء الله » .
 (٧) « قال سيبويه » ليست في س ت .

هذا باب الفاعل

الذى لم يتعدّه^(١) فعله إلى مفعول ، والمفعول الذى لم يتعدّ إليه فعل فاعل ولم يتعدّه^(٢) فعله إلى مفعول^(٣) .

وقد^(٤) فسرنا هذه الترجمة الجملة^(٥) .

قال سيبويه^(٦) : « والفاعل^(٧) والمفعول في هذا سواء ، يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل ؛ لأنك لم تشغل الفعل بغيره ، وفرغته له كما فعلت ذلك بالفاعل » .

قال أبو سعيد^(٨) : إن قال قائل : لم كان الفاعل مرفوعاً ، دون أن يكون منصوباً أو مخفوضاً ؟

قيل له : في ذلك وجوه منها أن الفاعل واحد والمفعول جماعة ؛ لأن الفعل قد يتعدى إلى مفعول ومفعولين وثلاثة ، ويتعدى إلى المفعول له ، والمفعول معه ، ويتعدى إلى ظرف^(٩)

(١) ح س ت : « لم يتعدّ » .

(٢) بولاق : « ولا تعدى » .

(٣) بولاق : « إلى مفعول آخر » .

(٤) قبله في ت : « قال أبو سعيد » .

(٥) كلمة : الجملة ساقطة من ق ح س ت .

(٦) بولاق ١٤/١

(٧) ي وبولاق : « الفاعل » .

(٨) عبارة : « قال أبو سعيد » ساقطة من ق .

(٩) ح س ت : « إلى ظرف » .

الزمان والمكان والحال والمصدر ، فكثُر المفعولون فاختر لهم أخف الحركات ، وجعل للفاعل إذ كان واحداً أثقلها ؛ لأن إعادة ما خفّ تكريره في الأسماء الكثيرة أيسرُ منونةً مما يثقلُ .

ووجه ثانٍ ^(١) : وهو أن الفاعل أوّل ^(٢) ؛ لأن ترتيبه أن يكون بعد الفعل ؛ لأن الفعل لا يَسْتغْنِي عنه ، ويجوز الاقتصار عليه دون المفعولين ، والمفعول بعد الفاعل في ترتيبه ، فلما كان كذلك ، وكانت الحركات مختلفة المواضع ، لاختلاف مواضع الحروف المأخوذة منها هي ^(٣) ، وذلك أن الحركات ثلاث : الضمة والفتحة والكسرة ، فالضمة ^(٤) مأخوذة من الواو ، والكسرة مأخوذة من الياء ، والفتحة مأخوذة من الألف ، ومخرج الواو من بين الشفتين ^(٥) ، ومخرج الياء من وَسَطِ اللسان ، ومخرج الألف من الحلق ^(٦) فأوّل هذه المخارج وأقربها متناولاً الواو ، فجعلوا الحركة المأخوذة منها لأوّل الأسماء رتبةً ، وآخرها لآخرها رتبةً ، وهاتان علتان مرضيتان .

وربما احتجَّ بعضُ النحويين بأن يقول : الفاعل أقوى من المفعول ؛ لأنه محتاجٌ إليه ، فجعل له أقوى الحركات للمشاركة ^(٧) . وقد احتج بعضهم بأن قال : أوّل ما يردُّ من

(١) س ت : « ووجه آخر » .

(٢) ح س ت : « الأول » .

(٣) كلمة : « هي » ساقطة من س ، وثى ت : « هي منها » .

(٤) ت : « والضمة » .

(٥) س ت : « من الشفتين » .

(٦) ح س ت : « من هواء الحلق » .

(٧) ت : « للمشاركة » .

الأسماء الفاعل ، فيردُّ والنفسُ جامَّةٌ ، فاستُعِملَ له أقوى^(١) الحركات ؛ لقوة النفس عند وروده على إتمام^(٢) النطق ، وجُعِلَ أخفَّ الحركات لما بعده .

وقد احتج بعضهم^(٣) بأن الفاعل^(٤) مضارع للمبتدأ ؛ لأنه^(٥) يُخْبَرُ عنه بفعله الذي قبله ، كما يخبر عن المبتدأ بخبره الذي بعده ، فالفعل والفاعل كالمبتدأ والخبر ، إلا في التقديم والتأخير والزمان الذي يدلُّ على صيغة الفعل ، ألا ترى أنك إذا قلت : « قَامَ زَيْدٌ » فمعناه « زَيْدٌ قَائِمٌ » إلا أن « قَامَ زَيْدٌ » قد دلَّ على زمان متقدِّم^(٦) ، والقيام الذي به خبرت^(٧) عن زيد مفلوظٌ به قبله . وإذا قلت : « زَيْدٌ قَائِمٌ » فهو غير دالٍّ على زمان متقدِّم أو متأخر .

واعلم أن قولنا : فاعِلٌ وفِعْلٌ ليس المقصد^(٨) فيه إلى أن يكون الفاعل^(٩) مخترعاً للفِعْلِ على حقيقته^(١٠) ، وإنما يُقصد في ذلك إلى اللفظ الذي لقَّبناه^(١١) فِعْلاً في أول الكتاب الدال بصيغته على الأزمنة المختلفة ، متى ما بنيناه لاسم ورفعناه به ، سواء كان مخترعاً له أو غير مخترع رفعناه به وسمَّيناه فاعلاً من طريق النحو ، لا على حقيقة الفِعْلِ ، ألا ترى أنا

(١) ح س ت : « أنقل » .

(٢) ت : « تمام » .

(٣) عبارة : « بأن قال أول ما يرد من الأسماء ... وقد احتج بعضهم » ساقطة من ي بسبب انتقال النظر .

(٤) ت : « بأن قال إن الفاعل » .

(٥) ح : « إلا أنه » .

(٦) ح : « يتقدم » .

(٧) ح : « أخبرت » .

(٨) ق : « المقصود » . وفي س : « القصد » .

(٩) كلمة : « الفاعل » ساقطة من ت .

(١٠) س ت : « على حقيقة » .

(١١) ق : « قلبيناه » تحريف .

(١٢) كلمة : « له » ليست في س ت .

نقول : « مَاتَ زَيْدٌ » ، ولم يفعل^(١) موتاً ، ونقول من طريق النحو : « مَاتَ » فعل ماضٍ و « زَيْدٌ » فاعله ، و « طَلَعَتِ الشَّمْسُ » و « اُنْتُصَبَتِ الخَشَبَةُ » و « نَظَفَ ثَوْبُكَ » ، وما أشبه ذلك من الأفعال التي لا تُحصى .

وقد يُنْقَلُ^(٢) الفعل عن الاسم الذي سميناه فاعلاً ، ويحذف^(٣) الفاعل ، ويغير لفظ الفعل ، ويرفع به ما كان مفعولاً في اللفظ ، كقولنا : « ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا » ، تحذف زيدا وتغير الفعل ، وتبنيه لعمره . وسبيل هذا سبيل^(٤) الفاعل الذي بَنَيْنَا له الفعل ، ورفعناه به ، غير أَنَّ النحويين يُسَمُّونَ هذا الفعل : ^(٥)فِعْلَ مَفْعُولٍ به ؛ لأنه قد كان له فاعل حذف وغير لفظُ الفعل بالحركات ، والعمل فيها واحد ، فالذي يرتفع بالفعل هو الذي يُشْغَلُ الفعل به سواء كان فاعلاً أو مفعولاً أُقيم مقامَ الفاعل . ومعنى شَغَلَ الفعل به أَنَّك تجعله خبراً^(٦) غير مُستغن عنه . وذلك معنى قول سيبويه : « لَأَنَّكَ لَمْ تَشْغَلِ الفِعْلَ بغيره^(٧) » يعنى إذا قلت : « ضَرَبَ زَيْدٌ » لم تشغل الفعل بغيره^(٨) ، ولو شغلت الفعل بغيره لنصبته كقولك : « ضَرَبَ عَمْرٌو زَيْدًا^(٩) » .

(١) ح س ت : « وهو لم يفعل » .

(٢) ي : « ينتقل » .

(٣) ح : « فيحذف » .

(٤) س ت : « فسيبيله سبيل » .

(٥) كلمة : « الفعل » ساقطة من س .

(٦) س ت : « خبراً له » .

(٧) س : « الفعل به » تحريف .

(٨) عبارة : « لم تشغل الفعل بغيره » ساقطة من ح .

(٩) ت : « ضرب زيد عمرا » .

ثم قال سيبويه^(١) بعد أن مثَّلَ فَعَلَ الفاعل وهو : « ذَهَبَ زَيْدٌ » ، وفعل المفعول وهو : « ضَرَبَ زَيْدٌ » فقال^(٢) : « وَالْأَسْمَاءُ^(٣) المَحْدَثُ عنها والأمثلة دليله على ما مضى وعلى ما لم^(٤) يَمُضْ من المَحْدَث به عن الأسماء ، وهو الذهاب والجلوس والضرب » .

يعنى أنك إذا قلت : « ذَهَبَ زَيْدٌ » و « جَلَسَ عَمْرُو » و « يُضْرَبُ^(٥) أَخوك » فقد دلت على ذهاب في زمان ماضٍ كان من زيد ، وجلوس كان من عمرو ، وضرب يقع بالأخ في زمان مستقبل ، فحدثت^(٦) عن زيد بذلك الذهاب الماضى ، وحدثت عن الأخ بالضرب الذى يقع به ، والأمثلة هي أمثلة الأفعال التى منها ماضٍ وغير ماضٍ^(٧) ، والمحدث به عن الأسماء هو المصادر والأسماء هاهنا هم المسمون الفاعلون ، كأنه أراد أصحاب الأسماء . وقد مضى هذا في أول الكتاب .

فإن قال قائل : لم قال سيبويه : « فالأسماء المَحْدَث عنها والأمثلة دليله على ما مضى ، وعلى ما لم يَمُضْ » ، ونحن نعلم أن الأمثلة وحدها هي الدالة على الأزمنة الماضية ، غير الماضية ، والأسماء لا تدل على ذلك ؟

(١) بولاق ١٤/١

(٢) كلمة : « وهو » ساقطة من س .

(٣) كلمة : « فقال » ساقطة من س ت .

(٤) ح : « الأسماء » وفي س ت وبولاق : « فالأسماء » .

(٥) بولاق : « وما لم » .

(٦) س ت : وضرب تحريف بدليل قوله : « في زمان مستقبل » فيما يلى .

(٧) ت : « فحدث » .

(٨) س ت : « التى منها ما مضى وغير ما مضى » .

فالجواب عنه^(١) أن يقال : إن الفعل بنفسه إذا عرّى من الاسم لم يكن كلاماً ، وإنما يتم الكلام بذكر الفاعل معه ، فإذا ذكر الفعل والفاعل^(٢) دلّ حينئذ على المصادر المحدّث بها عن الأسماء ، غير أن الدلالة على الأزمنة للأفعال وخلط الأسماء بها لاحتياجها إلى الأسماء أعنى احتياج الفعل^(٣) .

ثم قال سيبويه^(٤) : « وليست الأمثلة بالأحداث ، ولا يكون ما كان^(٥) منه الأحداث^(٦) » .

يعنى أن قولك : « قَامَ وَيُقُومُ » و« انْطَلَقَ وَيَنْطَلِقُ » و« ضَرَبَ وَيَضْرِبُ » وما أشبه ذلك من أمثلة الفعل ليست هي^(٧) المصادر ، وذلك أن هذه الأمثلة تدل على المصادر والأزمنة ، فليست هي المصادر^(٨) وحدها^(٩) ولا هذه الأمثلة الفاعلون الذين يكون منهم الأحداث ، كزيد وعمر ووسائل الأسماء التي يقع منها الأحداث .

(١) س ت : « عن سؤاله » .

(٢) ي : « فإذا ذكر الفاعل والفاعل » تحريف .

(٣) ت : « لاحتياجها إليها » . وفي س بدل هذه الفقرة : « فالجواب عن سؤاله أن يقال : الأسماء هي المخبر عنها ، ويريد بالأسماء الفاعلين ، وتم الكلام . ثم قال : والأمثلة دليّة . يعنى : الأفعال هي دليّة على ما مضى من المصادر وما لم يمض منها ، وهي إخبار عن الفاعلين » .

(٤) بولاق ١٤/١

(٥) ح س ت : « ما يكون » .

(٦) عبارة : « منه الأحداث » ساقطة من ي . وفي بولاق وهارون : « ولا ما يكون منه الأحداث » .

(٧) ت : « من » .

(٨) عبارة : « والأزمنة فليست هي المصادر » ساقطة من ح .

(٩) عبارة : « وذلك أن هذه الأمثلة ... المصادر وحدها » بدلها في س ت : « لأن الفعل يدل على مصادر وأزمنة ، وليست الأفعال وحدها بالأزمنة ولا هي وحدها بالمصادر » .

وقوله (١) : « هي الأسماء (٢) » . يريد أصحاب الأسماء (٣) الفاعلين .

(١) بولاق ١٤/٦

(٢) بولاق : « وهي الأسماء » .

(٣) ت . « أسماء » .

﴿ هذا باب الفاعل الذى يتعداه فعله إلى مفعول ﴾

قال سيبويه^(١) : « وذلك قولك : ضَرَبَ عَبْدُ اللَّهِ زَيْدًا ، فعبد الله ارتفع ها هنا كما ارتفع فى ذَهَبَ ، وشَغَلَتْ ضَرَبَ به ، كما شَغَلَتْ به ذَهَبَ » . وقد فسرنا هذا^(٢) .

وشبه سيبويه رفع الفاعل الذى يتعدى فعله فى « ضَرَبَ » . برفع الفاعل الذى لا يتعدى فعله فى « ذَهَبَ » ، لاجتماعهما فى أنها فاعلان قد شُغِلَ الفعلُ بهما ، وإن كانا قد اختلفا فى التعدى .

ثم قال^(٣) : « وانتصب زيد ؛ لأنه مفعول^(٤) تعدى إليه فعلُ الفاعل » . وقد بينا هذا .

(١) بولاق ١٤/١

(٢) ت : « قال أبو سعيد : وقد فسرنا هذا » .

(٣) بولاق ١٤/١ وفى ت : « ثم قال سيبويه » .

(٤) بولاق : « مفعول به » .

ثم قال ^(١) : « وإن ^(٢) قَدَّمْتَ المفعول وأَخَرْتَ الفاعل جَرَى اللفظُ كما جرى في الأول ، وذلك قولك : ضَرَبَ زَيْدًا عَبْدُ اللَّهِ ؛ لأنك ^(٣) إنما أردت به مؤخراً ما أردت به مقدماً ، ولم تُرد أن تشغل الفعل بأوّل منه ، وإن كان مؤخراً في اللفظ ، فمن ثَمَّ كان حد اللفظ أن يكون فيه مقدماً ^(٤) وهو عَرَبِيٌّ جَيِّدٌ كثير ، كأنهم يقدمون ^(٥) الذي ^(٦) بيانه أهم لهم ^(٧) ، وهم ببيانه أعنى ، وإن كانا جميعاً ^(٨) يَهْمَانِهِم وَيَعْنِيَانِهِم » .

قال أبو سعيد : أمّا قولهم : « ضَرَبَ زَيْدًا عَبْدُ اللَّهِ » ، فإنهم قَدَّمُوا المفعول على الفاعل لدلالة الإعراب عليه ، فلم يَضُرَّ من جهة المعنى تقديمه ، واكتسبوا بتقديمه ضَرْباً من التوسّع في الكلام ؛ لأن في كلامهم الشَّعْرَ 'نَقْفَى' والكلام المسجّع ، وربما اتفق أن يكون السجع في الفاعل فيؤخرونه .

فإذا وقع في الكلام ^(٩) ما لا يتبيّن ^(١٠) فيه الإعراب في فاعلٍ ولا مفعولٍ قَدَّمَ الفاعل لا غير ، كقولهم : « ضَرَبَ عَيْسَى مُوسَى » ، فعيسى هو الفاعل لا غير ، وإن بان ^(١١)

(١) بولاق ١٤/١

(٢) ح س ت : « فإن » .

(٣) ت : « وذلك أنك » .

(٤) بولاق : « اللفظ فيه أن يكون الفاعل مقدماً » .

(٥) بولاق : « كأنهم إنما يقدمون » .

(٦) س ح : « ما بيانه » .

(٧) س : « أهم إليهم » .

(٨) كلمة : جميعاً ساقطة من ق .

(٩) كلمة : « الكلام » ساقطة من ح س ت .

(١٠) س ت : « يبين » .

(١١) ح س ت : « تبين » .

الإعراب في أحدهما جاز التقديم والتأخير ، كقولك : « ضَرَبَ زَيْدًا عَيْسَى » و « ضَرَبَ عَيْسَى زَيْدًا »^(١)

والفاعل كيفما^(٢) تصرفت فيه^(٣) الحال^(٤) ، فهو^(٥) الذى يُبنى له الفعل ، والمفعول كالفضلة في الكلام ؛ للاستغناء عنه ، والفاعل وإن كان مؤخرا في اللفظ فإن تقديره التقديم ؛ لأن الفعل لا يستغنى عنه .

وقول سيبويه : « فمن ثم كان حدُّ اللفظ أن يكون فيه مقدِّما » .

يعنى إنما^(٦) أردت أن تشغل الفعل بالفاعل وتبنيه له ، وإن كان في اللفظ مؤخرا ، أو لم ترد^(٧) أن يبنى^(٨) الفعل لاسم قبل الفاعل ، وهو قوله : « أن تشغل الفعل بأوّل منه » يعنى بالمفعول الذى هو قبله ، لأن^(٩) حدُّ اللفظ أن يكون مقدِّما ، وليس يريد بقوله : « حد اللفظ » أن يكون تقديمُ الفاعل هو حدُّ^(١٠) اللفظ الذى لا يحسنُ غيره ، وإنما نريد^(١١) بحد اللفظ : ترتيبه وتقديره .

(١) ح س ت : « زيد » .

(٢) س : « كيف » .

(٣) س ح : « به » .

(٤) ت : « تصرف الحال به » .

(٥) س ت : « هو » .

(٦) ت : « لما أراد » .

(٧) س ت : « ولم ترد » .

(٨) ا ي ق س : « تبنى » .

(٩) ح ت : « كأن » .

(١٠) كلمة : « حد » ساقطة من س

(١١) ت : « أراد » .

وقوله : « وهو عربيٌّ جيّدٌ كثيرٌ » . يريد به تقديم المفعول ، وردّ كلامه هذا إلى قوله : « وإن^(١) قدّمت المفعول وأخرت الفاعل » .

وقوله : « كأنهم يقدّمون الذي بيانه^(٢) أهم » . معنى ذلك أنه قد تكون أغراض الناس في فعلٍ ما أن يقع بإنسانٍ بعينه ، ولا يبألون مَنْ أوقعه به ، كمثل ما يريدُه الناسُ من قتل خارجيٍّ مفسدٍ^(٣) في الأرض ، ولا يبألون من قتله ، فإذا قتله زيدٌ فأراد مخبرٌ أن يُخبر بذلك قدّم الخارجيّ في اللفظ^(٤) ؛ لأن القلوب متوقعة لما يقع به من أجله ، لا من أجل قتله ، فتقول : « قَتَلَ الخارجيّ زيدٌ » . وإن كان رجل ليس له بأسٌ ، ولا يُقدَّر فيه أن يقتل أحداً ، فقتل رجلاً ، فأراد المخبرُ أن يُخبر بهذا المستبعد من هذا القاتل ، كان تقديمُ القاتل في اللفظ أهم ؛ لأن الغرض أن يُعلِّم أنه قتل إنساناً^(٥) ، فيقال : « قَتَلَ زيدٌ رجلاً » . وهذا الكلام إنما هو على قدر^(٦) عناية المتكلم^(٧) ، وعلى ما يسنح له وقت^(٨) كلامه وربما فعل هذا لطلب سجع^(٩) أو قافية أو كلام مطابق ، ولأغراض^(١٠) شتى اكتفاءً بدلالة اللفظ عليه^(١١) .

(١) س : « فإن » .

(٢) ت : « تبيانه » .

(٣) س ت : « يفسد » .

(٤) ح س ت : « في لفظه » .

(٥) س ت : « إنساناً ما » .

(٦) ح س ت : « على مقدار » .

(٧) ح س : « المتكلم به » .

(٨) س ت : « في وقت » .

(٩) ح س ت : « السجع » .

(١٠) س : « وأغراض » .

(١١) كلمة : « عليه » ساقطة من س .

ثم قال سيبويه : « واعلم أن الفعل الذي لا يتعدى الفاعل ، يتعدى إلى اسم الحدثان الذي أخذ منه ؛ لأنه إنما يُذكر ليبدل على الحدث » .

يعنى أن الفعل يعملُ في مصدره ، وإن كان لا يتعدى الفاعل ، كقولنا : « قَامَ زَيْدٌ قِيَامًا » . والمصدر أصحُّ المفعولات ؛ لأن الفاعل يُجَدِّثُهُ ويُخْرِجُهُ مِنَ الْعَدَمِ إِلَى الوجود ، وصيغة الفعل تدلُّ عليه ، والأفعال كلها متعدية إليه عاملةٌ فيه ، كقولك : « ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا ضَرْبًا » و « قَتَلَ بَكْرٌ خَالِدًا قَتْلًا »^(١) . وأنا أذكر الأشياء^(٢) التي تشترك الأفعالُ في تعدِّيها إليها ، والأشياء التي تختلف فيها^(٣) ، إن شاء الله :

فأما الأشياء التي تشترك في تعدى الأفعال إليها ، وعملها فيها ، فهي المصادر وظروف الزمان والمكان والحال ، والمفعول معه^(٤) ، والمفعول له . فأما المصدر فقد ذكرناه ، وظروف الزمان كقولك^(٥) : « قَامَ زَيْدٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ » ، وظروف المكان : « قَامَ زَيْدٌ خَلْفَكَ » ، والحال : « قَامَ زَيْدٌ ضَاحِكًا » أى فى حال ضحكه ، والمفعول معه قولك^(٦) : « مَا صَنَعْتَ وَأَبَاكَ ؟ » و « جَاءَ الشَّتَاءُ وَالطَّيَالِسَةُ » ، تريد : ما صنعتَ مع أبيك ؟ ، وجاء الشتاء مع

(١) ح س ت : « قتل خالد بكرا قتلا » .

(٢) ق : « شيئا » تحريف .

(٣) كلمة : « فيها » ساقطة من ت . ومكانها فى ح : « فيه » تحريف .

(٤) عبارة : « والمفعول معه » ساقطة من ق .

(٥) ح س ت : « قولك » .

(٦) ح س ت : « كقولك » . وفى ق : « قوله » .

الطيالسة ، والمفعول له ^(١) : « قَامَ زَيْدٌ حَذَرَ الشَّرِّ » ، يريد ^(٢) لِحَذَرَ ^(٣) الشرُّ ومن أجله .

وأما اختلاف الأفعال في غير هذه الستة ، فمن الأفعال ما لا يتعدى إلى شيء سوى هذه الستة ، كقولك : « قَامَ زَيْدٌ » و « ذَهَبَ عَمْرٌو » . ومنها ما يتعدى إلى مفعول ^(٤) سواها ، كقولك : « ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا » .

ومنها ما يتعدى إلى مفعولين وهو على ضربين : أحدهما يجوز الاقتصار على أحد المفعولين فيه ^(٥) ، كقولك : « أُعْطِيَ زَيْدٌ عَمْرًا دِرْهَمًا » ، ويجوز أن تقول ^(٦) : « أُعْطِيَ زَيْدٌ عَمْرًا » و « أُعْطِيَ زَيْدٌ دِرْهَمًا » ^(٧) وتسكت والضرب الآخر : لا يجوز فيه الاقتصار على أحدهما ، وهو قولك : « حَسِبَ زَيْدٌ عَمْرًا مُنْطَلِقًا » ولا يجوز أن تقول : « حَسِبَ زَيْدٌ عَمْرًا » ولا « حَسِبَ زَيْدٌ مُنْطَلِقًا » ^(٨) .

ومنها ما يتعدى إلى ثلاثة مفعولين ^(٩) سوى الستة : كقولك : « أَعْلَمَ اللَّهُ زَيْدًا عَمْرًا مُنْطَلِقًا » ^(١٠)

(١) ح س ت : « والمفعول له قولك » .

(٢) ح س ت : « أي » .

(٣) ح : « يحذر » .

(٤) ح س ت : « إلى مفعول واحد » .

(٥) ح س ت : « يجوز فيه الاقتصار على أحد المفعولين » .

(٦) عبارة : « ويجوز أن تقول » ساقطة من ح س ت .

(٧) عبارة : « وأعطى زيد درهما » ساقطة من ح س ت .

(٨) عبارة : « ولا يجوز أن تقول ... منطلقا » ساقطة من ح س ت بسبب انتقال النظر .

(٩) كلمة : « مفعولين » ساقطة من ح س ت .

(١٠) س ت : « أعلمت زيدا عمرا منطلقا » .

والنحويون يذكرون تعدّي الأفعال إلى أربعة من الستة ، واشترائها فيها ، وهي المصادر ، وظروف الزمان ، وظروف المكان ، والحال ، ولم يذكروا المفعول معه ، ولا المفعول له مع هذه الأربعة ، وذلك أن كل فعل لابد له من مصدر ، وظرف زمان ، وظرف مكان^(١) ، وحال ، وقد تخلو من المفعول له ، والمفعول معه ، وذلك أن المفعول له هو الذى^(٢) وقع الفعل من أجله وهو الغرض الداعى للفاعل إلى إيقاع الفعل^(٣) ، والمفعول معه هو الذى يشاركه الفاعل ويلابسه فيه تقول^(٤) : « قَامَ زَيْدٌ حَذَرَ الشَّرِّ » ، فكأنه قام ، وكان غرضه^(٥) فى قيامه أن يُكْفَى الشر الذى يحذره^(٦) و « قَامَ زَيْدٌ ابْتِغَاءَ الْخَيْرِ » أى لا ابتغاء الخير^(٧) وكان قصده إلى ذلك^(٨)

ولو أن^(٩) إنسانا تكلم وهو نائم ، أو فعل فعلاً وهو ساه ، ولم يكن له^(١٠) فيه غرض ، لم يكن فى فعله مفعول له ، ولو فعل فعلاً^(١١) لم يشاركه فيه غيره لم يكن^(١٢) مفعول معه^(١٣) ،

(١) ح : « وظرف مكان وظرف زمان » وفى س : « ومن ظرف مكان وظرف زمان » . وفى ت : « ومن ظرف مكان وزمان » .

(٢) ت : « هو الغرض الذى » .

(٣) ت : « وقع الفعل من أجله وللغرض إليه » .

(٤) ت : « والمفعول معه هو الذى يشارك ما قبله فى الفعل ويدخل فيه معه . وذلك أنا إذا قلنا : « .

(٥) ت : « فكأنه قام وعرضه » .

(٦) ت : « أن يحذر الشر بقيامه » . وفى ح س : « أن يكفى الشر الذى يحذره بترك قيامه » .

(٧) عبارة : « أى لا ابتغاء الخير » ساقطة من س بسبب انتقال النظر .

(٨) بعده فى ت زيادة : « والمفعول معه كقولنا : تفرد زيد بضياقة عمرو ، وقتل زيد وحده الأسد » ولا معنى له .

(٩) ت : « فلو أن » .

(١٠) كلمة : « له » ساقطة من ت .

(١١) عبارة : « وهو ساه ... فعلاً » ساقطة من س بسبب انتقال النظر .

(١٢) ت : « لم يكن ثم » .

(١٣) ب ق ي : « مفعول له » تحريف .

فذكر النحويون الأربعة التي يحتاج الفعل إليها ، ولا يَسْتَعْنِي عن واحد منها مذكوراً أو محذوفاً ، وهذه المفعولات تجيء واحداً واحداً مشروحاً إن شاء الله تعالى ^(١) .

فقول ^(٢) سيبويه : « إن الفعل الذي لا يتعدى ، يتعدى ، إلى اسم الحدثان » ^(٣) نحو « ذَهَبَ زَيْدٌ ذَهَاباً » ، فذهب ^(٤) هو فعل لا يتعدى ، والحدثان هو الذهاب ، واسمه هذا اللفظ أعنى لفظ الذهاب .

وقوله ^(٥) : « ألا ترى أن قولك : « قَدْ ذَهَبَ » فيه دليل على أنه ^(٦) قد كان منه ذَهَابٌ » .

قال أبو سعيد ^(٧) : اعلم ^(٨) أن سيبويه يجعل المفعول الذي تدل صيغة الفعل عليه أقوى من المفعول الذي لا تدل صيغة الفعل عليه ، والمفعول الذي تدل صيغة الفعل عليه ^(٩) اثنان ^(١٠) : المصدر وظروف الزمان ، فبدأ سيبويه بالمصدر ؛ لأنه أقوى من ظروف

(١) كلمة : « تعالى » ليست في س ت .

(٢) ت : « وقول » .

(٣) س ت : « إلى الحدثان » .

(٤) س : « وذهب » .

(٥) بولاق ١٥/١

(٦) بولاق : « ذهب بمنزلة قولك » .

(٧) عبارة : « قال أبو سعيد » ساقطة من ح س ت .

(٨) س ح : « واعلم » .

(٩) ح س ت : « الذي تدل عليه صيغة الفعل » .

(١٠) ح : « مفعولان » .

الزمان^(١) ؛ لأن الفاعل قد فعله وأحدثه ، ولم يفعل الزمان ، وإنما^(٢) فَعَلَ فيه .
ثم قال سيبويه^(٣) : « وإذا قلت ضَرَبَ عَبْدُ اللَّهِ ، لم يتبين^(٤) أن المفعول زيدٌ أو عمرو » .

يريد^(٥) أن « ضَرَبَ عَبْدُ اللَّهِ » في تعدّيه إلى « زيد » ليس بمنزلة « ذَهَبَ عَبْدُ اللَّهِ » في تعدّيه إلى الذهاب ، وذلك أنك إذا قلت : « ذَهَبَ عَبْدُ اللَّهِ »^(٦) فقولك : « ذَهَبَ » يدلّ على ضرب من المصادر والأحداث دون سائرهما ، وهو « الذهاب » ، فإذا^(٧) قلت : « ضَرَبَ عَبْدُ اللَّهِ » أمكن أن يكون الضرب واقعاً بجميع الأسماء نحو « زيد » و « عمرو » و « بكر »^(٨) و « خالد » ، فمفعول الضرب لم تدل عليه صيغة فِعْلِهِ ، كما دلت^(٩) على المصدر .

(١) عبارة : « فبدأ سيبويه ... الزمان » ساقطة من ي بسبب انتقال النظر .

(٢) س ت : « إنما »

(٣) بولاق ١٥/١

(٤) س ت وبولاق : « لم يستبين »

(٥) قبله في س ح : « قال المفسر » .

(٦) عبارة : « في تعدّيه إلى الذهاب ... عبد الله » ساقطة من ق بسبب انتقال النظر .

(٧) س ت : « وإذا » .

(٨) كلمة : « وبكر » ساقطة من س ت .

(٩) س ت : « كما دل » .

ثم مثل فقال^(١) : « وذلك قولك : ذَهَبَ عَبْدُ اللَّهِ الذَّهَابَ الشَّدِيدَ ، وَقَعَدَ قَعْدَةً سَوْءَ ، وَقَعَدَ قَعْدَتَيْنِ ، لَمَّا عَمِلَ فِي الْحَدَثِ عَمَلٌ فِي الْمَرَّةِ مِنْهُ وَالْمَرَّتَيْنِ ، وَمَا يَكُونُ^(٢) ضَرْباً مِنْهُ ، فَمِنْ ذَلِكَ : قَعَدَ الْقُرْفُصَاءَ ، وَاشْتَمَلَ الصَّيَّاءَ ، وَرَجَعَ الْقَهْقَرَى ؛ لِأَنَّهُ ضَرَبَ مِنْ فَعَلِهِ الَّذِي أَخَذَ مِنْهُ . »

وقال أبو سعيد^(٣) : اعلم أن المصادر على ثلاثة أنحاء : فنحو منها يدل على نوع المصدر فقط ، كقولك : « ضَرَبَ زَيْدٌ ضَرْباً » و « قَعَدَ قُعُوداً » ، فضرباً وقعوداً يدلان على نوع الضرب والقعود ، ولا يدلان على مرّة ، ولا مرّتين ، ولا على صفة دون صفة .

والنحو الثاني : يدل على الكمية والعدد ، كقولك : « قَعَدَ زَيْدٌ قَعْدَتَيْنِ » و « ضَرَبَ زَيْدٌ عَمراً ضَرْبَةً » .

والضرب^(٤) الثالث : يدل على كيفية^(٥) المصدر ، كقولك : « قَعَدَ الْقُرْفُصَاءَ » و « اشْتَمَلَ الصَّيَّاءَ » و « رَجَعَ الْقَهْقَرَى » و « قَعَدَ قَعْدَةً سَوْءً » ، وذلك أن « الْقُرْفُصَاءَ » هو ضرب من القعود على وصف لا يقع على كل قعود ، وهو أن يقعد مجتمعاً متداخلاً ، وتقديره : قعد القعودُ القرفصاء^(٦) ، فحذف القعودَ ، وأقام القُرْفُصَاءَ مقامه ، و « اشْتَمَلَ الصَّيَّاءَ »

(١) بولاق ١/١٥٥

(٢) ب ق ي : « وما يلزم » !

(٣) عبارة : قال أبو سعيد ليست في ت . وفي س ح : « قال المفسر » .

(٤) س ت : « والنحو » .

(٥) ت : « صفة » .

(٦) عبارة : « هو ضرب من القعود .. القرفصاء » مكررة في ح بسبب انتقال النظر .

منه : الاشتمال الصَّاء ، وهو أن يتجلَّ بثوب ، ويكون يده داخل الثوب ، وليس كُلُّ شتمال^(١) كذلك ، و « رجع القهقرى » ومعناه : رجع الرجوع القَهْقَرَى^(٢) ، كأنه رجع كما ذَهَبَ متوجَّهاً الوجه الذى كان منه الذهاب ، وليس كل رجوع كذلك . وكذا « قَعَدَ قَعْدَةً سَوْءٌ » ، القَعْدَةُ هى حال قعوده ووصفه ، فقد يكون قَعْدَةً سَوْءٌ وقد يكون قَعْدَةً صِدْقٌ ، وليست من باب^(٤) « قَعْدَةٌ » ؛ لأن قَعْدَةً تقع على مرّة فقط .

وهذه الأنحاء التى ذكرناها يتعدى الفعل إليها ؛ لأنها كلها مصادر وإن كانت مختلفة فى أنفسها ، فقوله^(٥) : « الذَّهَابُ الشَّدِيدُ » هو من باب ما يدل على النوع ، غير أنه أدخل الألف واللام فيه^(٦) ، وعَرَفَهُ ، ووصفه بالشَّدة .

وقوله : « لَمَّا عَمِلَ فى الحدث عَمِلَ فى المرّة منه والمَرَّتَيْنِ » يعنى لَمَّا^(٧) عَمِلَ « قَعَدَ » فى « قُعُودٍ » من قولك : « قَعَدَ قُعُوداً » عمل فى « قَعْدَةٍ » و « قَعْدَتَيْنِ » إذا قلت : « قَعَدَ قَعْدَةً » و « قَعْدَتَيْنِ » وعمل فى « القُرْفُصَاءِ » ، و « الصَّاء » و « القَهْقَرَى » ، لأنه صفة المصدر وضرب منه ، فاعرف ذلك^(٨) إن شاء الله تعالى^(٩) .

(١) ق : « الشمال » تحريف .

(٢) عبارة : « ومعناه : رجع الرجوع القهقرى » ساقطة من ت بسبب انتقال النظر .

(٣) كلمة : « وقد يكون » ليست فى س ت .

(٤) ا ق : « والسبب رباب » تحريف .

(٥) س ت : « وقوله » .

(٦) س ت : « أدخل فيه الألف واللام » .

(٧) س : يعنى أنه لَمَّا .

(٨) س : « فاعرفه » .

(٩) كلمة : تعالى ليست فى ح س ت .

قال سيبويه^(١) : « ويتعدى إلى الزمان نحو قولك : ذَهَبَ ؛ لأنه بنى لما مضى منه وما لم^(٢) يمض ، فإذا قال^(٣) : ذَهَبَ ، فهو دليل على أن^(٤) الحدث فيما مضى من الزمان ، وإذا قال : سَيَذْهَبُ ، فهو^(٥) دليل على أنه سيكون^(٦) فيما يُسْتَقْبَلُ من الزمان ، ففيه بيان ما مضى وما لم يمض منه ، كما أن فيه استدلالاً على وقوع الحدث » .

قال أبو سعيد^(٧) : وقد بينا أن أولى المفعولات بِعَمَلِ الفعل فيه ، ما دلّت^(٨) صيغة الفعل عليه مجملًا . وقد ذكرنا المصادر التي قد دلّت صيغة الفعل عليها ، وقد دلّت صيغة الفعل على الزمان مجملًا^(٩) أيضا ، فكان^(١٠) عمله فيه كعمله في المصدر .

^(١١) فإن قال قائل : الفعل يدل على الزمان كدلالته على المكان ؛ لأنه قد علم أنه لا يقع إلا في مكان ، كما أنه لا يقع إلا في زمان .

(١) بولاق ١/١٥

(٢) ت : « ولما لم » .

(٣) ت : « قلت » .

(٤) كلمة : « أن » ليست في ت س .

(٥) هارون ١/٣٥ : « فإنه » .

(٦) بولاق : « يكون » .

(٧) كلمة : « أبو سعيد » ساقطة من س .

(٨) ح س ت : « قد قدمنا » .

(٩) س : « مادل » .

(١٠) كلمة : « مجملًا » ساقطة من ح س ت .

(١١) ق ح : « فإن » .

قيل له : هذا المعنى وإن كان مفهوماً منها جميعاً^(١) من طريق المعنى فإن صيغة الفعل تُحَصَّلُ لنا زماناً دون زمانٍ بذاتها ؛ لأننا إذا قلنا : « ذَهَبَ » حصل لنا زمانٌ ماضٍ دون غيره ، وإذا قلنا : « يذهب » حصل^(٢) لنا زمانٌ غير ماضٍ بلفظ الفعل ، ولا يحصل لنا مكانٌ بعينه دون مكانٍ ، فلذلك كانت ظروفُ الزَّمانِ أولى بالفعل .

قال سيبويه^(٣) : « وإن^(٤) شئتَ لم تجعلها^(٥) ظرفاً ، فهو يجوز في كل شيء من أسماء^(٦) الزَّمانِ ، كما كان^(٧) في كل شيء من أسماء الحَدَثِ » .

قال أبو سعيد : اعلم أنَّ الظروف على ضربين : منها متمكِّن ، وغير متمكِّن^(٨) فالتمكِّن منها ما يجوز أن يكون مرفوعاً في حالٍ ، نحو « اليوم » و « الليلة » ، و « خلفك » ، و « قدَّامك » ؛ لأنك تقول : « اليَوْمُ طَيِّبٌ » ، و « اللَّيْلَةُ مُظْلِمَةٌ » ، و « خَلْفُكَ وَاسِعٌ » . وغير المتمكِّن ما لا يدخله الرفع ولا يستعمل إلا ظرفاً نحو : « قَبْلُ » و « بَعْدُ »^(٩) و « عِنْدُ » ؛ لأنك لا تقول : « قَبْلُكَ قَدِيمٌ » ولا^(١٠) « بَعْدُكَ مُتَأَخِّرٌ » ولا « عِنْدُكَ وَاسِعٌ » .

(١) عبارة : « منها جميعاً » ساقطة من س ت .

(٢) س ت : « فقد حصل » .

(٣) بولاق ١٥/١

(٤) بولاق : « فإن » .

(٥) بولاق : « تجعلها » .

(٦) كلمة : « أسماء » ساقطة من س .

(٧) بولاق : « كما جاز » .

(٨) ح س ت : « ومنها غير متمكِّن » .

(٩) كلمة : « وعند » ساقطة من ي .

(١٠) كلمة : « لا » ليست في س .

وهذان النوعان يستقصيان^(١) في باب الظروف ، وإنما قدّمنا ذكرهما ؛ لأنّ الظرف المتمكن يجوز أن يجعل مفعولاً على سعة الكلام ويقام مقام الفاعل ، والظرف الذي لا يتمكن لا يجعل^(٢) مفعولاً على السعة ولا يقام^(٣) مقام الفاعل ، فإذا قلت : «صُمْتُ اليوم» جاز أن يكون ظرفاً وجاز أن يكون مفعولاً على السعة ، واللفظان واحد ، والتقديران مختلفان ، فإذا جعلته ظرفاً فتقديره «صُمْتُ في اليوم» ، قدّرت وصول الصوم إلى اليوم بتوسط «في» ، فأنت تنويناها ، وإن لم تليّفْ بها ، وإذا^(٤) جعلته مفعولاً على السعة ، فأنت غير ناول «في» ، ولكنك تقدّر فعل الصوم باليوم^(٥) ، كما تفعل الضرب بزيد ، إذا قلت : «ضَرَبْتُ زَيْداً» ، وهذا على المجاز ؛ لأنّ اليوم لا يؤثر فيه الصوم ، كما يؤثر الضرب في زيد .

وقد جاء مثل ذلك^(٦) في القرآن ، ثم في الشعر ، قال الله عز وجل : ﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾^(٧) ، وليس لليل والنهار^(٨) مَكْرٌ ، وإنما المكر يَقَعُ فيها ، فجعل^(٩) ما يقع فيها

(١) ت : « مستقصيان » .

(٢) عبارة : « مفعولاً على سعة الكلام ... لا يجعل » ساقطة من ح س ت .

(٣) س : « ويقام » تحريف .

(٤) ت : « فإذا » .

(٥) س ت : « تقدّر الصوم وقع أو فعل باليوم » .

(٦) ح س ت : « وقد جاء ذلك » .

(٧) سورة سبأ ٣٤/٣٣ وفي س زيادة : « إذ تأمرؤنا » .

(٨) ح : « الليل على النهار » تحريف .

(٩) ح : « فيجعل » .

بمنزلة ما يوقعه ، أو يوقع منها^(١) ؛ لأن المصادر إنما تضاف إلى الفاعل أو المفعول . وقال تعالى^(٢) : ﴿ أَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا اللَّيْلَ لَيْسَكُنُوا فِيهِ ، وَالنَّهَارَ مُبْصِرًا ﴾^(٣) . والنهار لا يُبْصَرُ ، وإنما يُبْصَرُ فيه .

وقال الشاعر :

أَمَّا النَّهَارُ فَفِي قَيْدٍ وَسِلْسِلَةٍ وَاللَّيْلُ فِي جَوْفٍ مَنْحُوتٍ مِنَ السَّاجِ^(٤)

فإذا قلت : «صُمْتُ الْيَوْمَ» وجعلته^(٥) ظرفاً ، ثم كُنَيْت عنه قلت : «صُمْتُ فِيهِ» ؛ لأنك^(٦) تردّ الحرف المحذوف ، وإنما رددته ؛ لأن الكناية لا تقوم بنفسها ، ولا تقوم مقام «في» كما قام الظاهر وإذا كُنَيْت عنه فقد^(٧) جعلته مفعولاً على السَّعَةِ ، فقلت^(٨) : «صُمْتُه» لأنك لست تنوي حرفاً ، كما تقول : «ضَرَبْتُهُ» .

قال الشاعر :

وَيَوْمٍ شَهِدَنَاهُ سُلَيْسًا وَعَامِرًا قَلِيلٍ سِوَى الطُّغْنِ النَّهَالِ نَوَافِلُهُ^(٩)

(١) س ح : « بهما » . وفي ت : « فيها » تحريف .

(٢) ت ح : « وقال الله تعالى » . وفي س : « وقال عز وجل » .

(٣) سورة النمل ٢٧/٨٦ وفي ب ق ي ح : « أولم يروا » . وفي ت : « ألم تر » وكلاهما تحريف .

(٤) البيت بلانسية في سيبويه ٨٠/١ والشتنمري ٨٠/١ والمقتضب ٣٣١/٤

(٥) كلمة : « وجعلته » ساقطة من ح .

(٦) كلمة : « لأنك » ساقطة من ح س ت .

(٧) ي س ت : « وقد » .

(٨) ح س ت : « قلت » .

(٩) البيت لرجل من بني عامر في سيبويه ٩٠/١ والشتنمري ٩٠/١ وبلانسية في الكامل للمبرد ٣٣/١ والمقتضب

١٠٥/٣ ؛ ١٠٧/٣ ؛ ٣٣١/٣ ومعنى اللبيب ٥٠٣/٢ وأمالى ابن السجري ٦/١

وجعل : «صُمْتُ^(١) الْيَوْمَ» مفعولاً على السَّعة ، فإذا^(٢) جعلتَ الفعلَ لما لم يُسم فاعله واستعملته^(٣) مفعولاً على السَّعة قلت : «صِيَمَ الْيَوْمُ» ، ولا يجوز أن تردّه إلى ما لم يُسم فاعله حتى تنقله عن الظرف إلى المفعول على السَّعة ، فإذا قلت «صُمْتُ عِنْدَكَ» لم يكن فيه إلا وجه واحد : لأنه ظرفٌ غير متمكّن ، ولا يكون مفعولاً على السَّعة ، ولا ينقل إلى ما لم يُسم فاعله ، فيقال : «صِيَمَ عِنْدَكَ» .

وأما قول سيبويه : «فهو^(٤) يجوز في كل شيء من أَسْمَاءِ الزَّمان» ، فإنه أراد لأكثر لأن في الزمان ما لا يستعمل إلا ظرفاً ، كَسَحَرِ يَوْمِكَ ، إذا لم يكن فيه ألف ولا م كقولك : «سِيرَ عَلَيْهِ سَحَرٌ» إذا أردته من يَوْمِكَ ، وكذلك : صَحْوَةٌ ، وعَشِيَّةٌ ، وعتمة ، إذا أردتهن من يومك . وهذا يستقصى في بابه إن شاء الله تعالى^(٥) . ولفظ سيبويه عام ومراده الأكثر . وقد ذكرنا جواز هذا المعنى فيما مضى .

(١) ح ت س : «جعل ضمير» !

(٢) ت : «وإذا» .

(٣) ح س ت : «وقد جعلته» .

(٤) ت : «فإنه» .

(٥) كلمة : «تعالى» ليست في س .

وقوله : « كما كان في كل شيء من أسماء الحدث » ، يعني أنه يجوز أن يجعل الظرف من الزمان مفعولاً على السعة ، كما جاز أن تجعل المصادر مفعوله على السعة ، والمفعول على السعة^(١) يراد به أن يجعل بمنزلة^(٢) المفعول به كزيد وعمر^(٣) .

والمصادر تحيء على ضربين : منها ما يراد به تأكيد الفعل فقط ، ومنها ما يراد به إبانة فائدة فيه^(٤) ، فما أردت به تأكيد الفعل فقط ، لم تجعله مفعولاً على سعة الكلام ، وما كان فيه فائدة جاز أن تجعله مفعولاً على السعة ، إلا أن لا يكون متمكناً ، فإذا لم يكن متمكناً لم يقيم مقام الفاعل ، ولم يكن إلا منصوباً ، كقولهم : « سُبْحَانَ »^(٥) « وشتان » ألا ترى أنك تقول : « سُبْحَ في هذه الدار تَسْبِيحُ لله كثير » و « تَسْبِيحُ الله كثيراً » ، ولا يجوز أن تقول : « سُبْحَ في هذه الدار »^(٦) « سُبْحَانَ الله » ، وإن كان معناه معنى التَسْبِيح . وسوف نذكر المصادر المتمكنة ، وغير المتمكنة ، في بابها إن شاء الله تعالى^(٧) .

وأما^(٨) قول سيبويه : « كَمَا كَانَ فِي كُلِّ شَيْءٍ مِنْ أَسْمَاءِ الْحَدَثِ » ، فهو على ما عرفت من إرادة الأكثر باللفظ العام ، ويجوز أن يكون قوله : « فهو »^(٩) يجوز في كل شيء من أسماء

(١) عبارة : « والمفعول على السعة » ساقطة من س بسبب انتقال النظر .

(٢) عبارة : تجعل بمنزلة ساقطة من ح .

(٣) عبارة : « كما جاز أن تجعل المصادر ... وعمر » ساقطة من ت .

(٤) كلمة : « فيه » ساقطة من ح س ت .

(٥) س ت : « سبحان الله » .

(٦) عبارة : « تسبيح لله كثير ... في هذه الدار » ساقطة من ت .

(٧) كلمة : « تعالى » ساقطة من ح س .

(٨) س ت : « فأما » .

(٩) ح س ت : « وهو » .

الزَّمان» . يعنى تعُدُّ الفعل إليه على سبيل الظرف ، لا على سبيل المفعول^(١) ، كما كان فى كل شىء من أسماء الحدث على طريق المصدر ، لا على طريق المفعول .

قال سيبويه^(٢) : «ويتعدى إلى ما اشتق^(٣) من لفظه اسماً للمكان ، وإلى المكان ، لأنه ، إذا قال : ذَهَبَ ، أو قَعَدَ^(٤) ، فقد عُلِمَ أَنَّ للحدث مكاناً ، وإن لم تذكره^(٥) ، كما علم أنه قد كان ذهاب^(٦)» .

اعلم^(٧) أن سيبويه لما رتب المفعولات ، قَدَّمَ المفعول الذى يدلّ عليه صيغة اللفظ^(٨) وهو الحدث^(٩) والزَّمان ، ثم جعل المفعول الذى يدلّ عليه المعنى محمولاً على ذلك ، وهو المكان ، وسائر المفعولات ، لأنه قد عُلِمَ هذا فى المعنى ، كما علم ذلك فى اللفظ ، فاشتركا فى العلم بوقوعه ، وإن كان أحدهما من طريق اللفظ^(١٠) ، والآخر من غيره .

وقوله : «كما علم أنه قد كان» ، يريد : كما عُلِمَ أن الحدث والهَاء ضميره . قد كان : يعنى قد وقع ، وكذلك^(١١) أيضا قد علم أنه قد وقع^(١٢) فى مكان . وفى بعض النسخ : «قَدْ كَانَ ذَهَابٌ» وهذا غنى على تفسير الضمير فى كان^(١٣) .

(١) عبارة : «الظرف لا على سبيل المفعول» .

(٢) بولاق ١٥/١

(٣) بولاق : «ويتعدى هذا الفعل إلى كل ما اشتق» .

(٤) س : «ذهب وقعد» .

(٥) س وبولاق : «يذكره» . وفى ح : «نذكره» . وفى ت : «يذكر» .

(٦) كلمة : «ذهب» ليست فى ح س ت . وقد نص بعد ذلك عليه !

(٧) قبله فى ت : «قال أبو سعيد» . وفى ح س : «قال المفسر» .

(٨) س ت : «الذى يدل عليه اللفظ» .

(٩) س ت : «وهو المصدر» .

(١٠) ح : «المعنى» .

(١١) ح س ت : «فكذلك» .

(١٢) عبارة : «وكذلك أيضا علم أنه قد وقع» ساقطة من ق بسبب انتقال النظر .

(١٣) عبارة : «وفى بعض النسخ .. فى كان» ساقطة من ت .

وقوله : «اسماً للمكان ، وإلى المكان» ، فالذى هو اسم للمكان ^(١) نحو قولك :
 «المذهب» «والمجلس» و«المقعد» و«المقام» ، وسائر الأمكنة المشتقة من لفظ الأفعال .
 وأما قوله : «وإلى المكان» ^(٢) ، يريد : ما لم يكن مشتقاً من لفظ الفعل المذكور ،
 كقولك : «خلفك» و«قُدَّامَكَ» و«المكان» وما أشبه ذلك .

واعلم أن ظروف المكان ^(٤) مختصة ببعض ألفاظ الأمكنة دون بعض ، والألفاظ التى
 تكون لظروف الأمكنة ، هى الألفاظ التى لا يختص بها مكان دون مكان ، ويصلح استعمالها
 فيها كلها ^(٥) ، فمن ذلك الجهات الست ، وهى : خَلْفٌ ، وقُدَّامٌ ، وَيَمْنَةٌ ، وَبَسْرَةٌ ، وفَوْقٌ ،
 وَتَحْتُ ، وما كان فى العموم مثلهن ، وذلك أنه لا شىء من المكان إلا وهو يصلح أن يكون
 خَلْفاً لشيء ، وقُدَّاماً لشيء ، وَيَمْنَةً لشيء ^(٦) ، وَبَسْرَةً لشيء ^(٧) ، وفَوْقاً لشيء ، وَتَحْتاً لشيء .

(١) ح : «والذى هو اسم المكان» .

(٢) س ت : «فأما» .

(٣) ق ح س : «إلى المكان» .

(٤) ت «الزمان» وهو خطأ .

(٥) كلمة : «كلها» ليست فى س .

(٦) ح : «عن شىء» .

(٧) ق : «عن الشىء» . وفى ح : «عن شىء» . وفى س : «وبسرة لشيء ويمنة لشيء» .

وما جرى من الأماكن مجراهن فهو بمنزلهن ، كقولك : الناحية ، ووسط ، وجانب ، وذلك أنه لا شيء من المكان إلا وهو ناحية عن شيء ، وجانب لشيء ، ووسط لما يحيط به ، فما كان سبيله هذا السبيل ، جاز أن يكون ظرفاً من المكان ، وما كان مختصاً بضرب من البنية أو بشيء من البقاع على صورة لا يقع على غيرها لم يصلح^(١) أن يستعمل ظرفاً نحو : المسجد ، والبيت ، والدار ، والحمام ، والسوق ، والجبل ، والصحراء ، والوادي^(٢) ، وما أشبه ذلك ؛ لأن هذه أشياء سُميت بهذه الأسماء ، لاختصاصها بضرب من الصور غير موجود في غيرها^(٣) ألا ترى أن المسجد اسم لبقعة ما ، على صورة من الصور ، إذا بطلت بطل أن تكون مسجداً ، وكذلك الدار والحمام ، والجبل ؛ فتقول : « قُمْتُ خَلْفَ » و« قُمْتُ نَاحِيَةً » و« كَلَّمْتُ زَيْدًا مَكَانًا طَيِّبًا » ، ولا يجوز أن تقول : « كَلَّمْتُ زَيْدًا الْمَسْجِدَ وَلَا الْبَيْتَانِ » ، حتى تأتى بحرف الجر ؛ لأن ما لم يكن ظرفاً من المكان ، فهو بمنزلة سائر الأسماء ، يصل الفعل^(٤) إليه كما يصل إلى غيره^(٥) ، بحرف جرٍّ أو بغيره ، فتقول : « قُمْتُ فِي الْمَسْجِدِ » ، كما تقول : « تَكَلَّمْتُ فِي زَيْدٍ » .

(١) ح : « يصح » .

(٢) كلمة : « والوادي » ساقطة من ح .

(٣) ق ح س : « في غيره » .

(٤) س : « الفعل يصل » .

(٥) عبارة : « إلى غيره » ليست في ح .

قال سيوييه : (١)

«وقد قال بعضهم : ذَهَبْتُ الشَّامَ^(٢) ، وشبهه^(٣) بالمبهم ، إذ كان مكاناً ، وكان^(٤) يقع عليه المكان والمذهب^(٥) . وهذا شاذ ؛ لأنه ليس في «ذَهَبَ» دليل على «الشَّامَ» وفيه دليل على المذهب والمكان . ومثل «ذَهَبْتُ الشَّامَ» : «دَخَلْتُ الْبَيْتَ» .

قال أبو سعيد : قد قدمنا أن الأماكن المختصة التي لا تقع ألفاظها على كل مكان^(٦) لا تستعمل ظرفاً^(٧) ، فكان^(٨) من^(٩) حكم الشَّامِ^(١٠) أن لا يستعمل ظرفاً ؛ لأنه اسم لبقاع^(١١) ، بعينها ، فلما قالت العربُ : «ذَهَبْتُ الشَّامَ» وحذفوا حرف الجر ، وهو «في» أو «إلى» علمنا أن ذلك شاذٌ خارجٌ عن القياس الذي ذكرناه ، إذ كان حكمه أن يقول^(١٢) : «ذَهَبْتُ إلى الشَّامِ» أو «ذَهَبْتُ في الشَّامِ» ، وهو الأكثر في كلامهم ، إلا أن الذين تكلموا بالشاذ الذي ذكرناه^(١٤) ، قد ذهبوا فيه مذهباً ، وإن كان ضعيفاً ، وذلك المذهب هو أنك تعلم أن كلَّ

(١) بولاق ١٥/١ وما بين المعقوفين زيادة من ح س ت .

(٢) س ت وبولاق هنا وفيما يلي : « الشام » بلا همز .

(٣) ح وبولاق : « يشبه » .

(٤) كلمة : « وكان » ساقطة من بولاق .

(٥) كلمة : « والمذهب » ساقطة من س .

(٦) ق : « على مكان » تحريف .

(٧) س ت : « ظرفاً » .

(٨) ح : « وكان » .

(٩) كلمة : « من » ليست في س ت .

(١٠) س : « حكم اسم الشام » .

(١١) ق : « البقعة » . وفي س : « لبقعة » .

(١٢) ح س ت : « يقال »

(١٣) كلمة : « ذهبت » ليست في ح س ت .

(١٤) س : « تكلموا بما ذكرناه » .

بقعة ، وإن اختصت باسم ما ^(١) ، كنحو : «المسجد» و «الدار» فله اسم يشاركه فيه سائر البقاع نحو : «مكان» و «موضع» ، ألا ترى أن «المسجد» هو مكان ، وإن كان مسجداً ولو قال قائل : «قُمتُ مكاناً طيباً» ، وهو يعنى ^(٢) المسجد ، جاز ^(٣) ؛ لأنه أتى باللفظ الذى يشاركه فيه غيره ، فكذلك الشام هو مكان ، فإذا ^(٤) قال قائل ^(٥) : «ذهبتُ الشام» وجعله ظرفاً من حيث كان مكاناً ، وإن لم يأت بلفظه ، جاز ، وهذا لا يقاس عليه ؛ لأن وضع الشيء فى موضع غيره إنما يُسمع سماعاً فيسلم ، ولا يُقاس عليه ^(٦) ، كما لا يُقاس على وضع الأسماء .

ومما لفظ بلفظ فيه ، وأجرى على معناه ، لا على حقيقة اللفظ قوله :

فَبِإِنْ كِلَاباً هَذِهِ عَشْرُ أَبْطُنٍ وَأَنْتَ بَرِيءٌ مِنْ قِبَائِلِهَا الْعَشْرِ ^(٧)

فقال : عَشْرُ أَبْطُنٍ . وحكمه ^(٨) أن يقول ^(٩) : عَشْرَةُ أَبْطُنٍ ؛ لأن البطن مذكّر ، ولكنه ذهب بها ^(١٠) مذهب القبائل ؛ لأنها قبائل .

(١) كلمة : « ما » ليست فى س .

(٢) ت : « بعض » تحريف .

(٣) كلمة : « جاز » ساقطة من ح ي ومكانها فى ق : « الحرام » .

(٤) س ح : « فَبِإِنْ » .

(٥) كلمة : « قائل » ساقطة من س . وفى ت : « القائل »

(٦) كلمة : عليه ساقطة من ت .

(٧) سبق تخريج البيت هنا .

(٨) ت : « وكان حكمه » .

(٩) س : « يقال » .

(١٠) س : « به » .

وقال بعضُ النحويين : إنما قالت العرب هذا في الشَّام ؛ لأنَّ معناه : «الْيَسَارُ»^(١) وبه سُمِّيَ^(٢) لأنه شَامَةٌ كقولك : «يَسْرَةٌ» ولو قلت^(٣) «ذَهَبْتُ شَامَةً» و«ذَهَبْتُ الشَّامَةَ» و«الْيَسَارَ» جاز . قال : ومثل هذا : «الْيَمَنُ» ؛ لأنهم يريدون به اليمين^(٤) واليمينَةُ فأجاز أن تقول : ذَهَبْتُ الْيَمَنَ ، ولم يجز ذلك في «عُمَانٍ» و«مَكَّةَ» ؛ لأنه ليس فيها ذلك المعنى . ولا أشباهها^(٥)

ويُلزِمُه عندي أن يجيز في «الْعَالِيَةِ» و«نَجْدٍ» ؛ لأنها مأخوذة ، من الارتفاع وأنت لو قلت : «ذَهَبَ فُلَانٌ فَوْقَ» لجاز ؛ لأنه ظرفٌ .

وقد حذفت العرب حرف الجرّ من الأماكن مع الدخول ، فقالوا : «دَخَلْتُ الْبَيْتَ» و«دَخَلْتُ الدَّارَ»^(٦) ، وكان القياس أن تقول : «دخلت في البيت» و«دخلت في الدار»^(٧) إلا أنهم^(٨) حذفوا حرف الجرّ وجعلوه كالظروف ، لأنها أماكن .

وجعل سببويه حذف حرف الجرّ من «الشَّامِ» بتأويل أنه مكان كحذف حرف الجرّ من : «دَخَلْتُ الْبَيْتَ» بتأويل أنه مكان .

(١) ت : «التشام» !

(٢) ح : «يسمى» .

(٣) ح س ت : «وأنت لو قلت» .

(٤) ح س ت : «يريدون اليمين» .

(٥) ي س ت : «ولا في أشباهها» .

(٦) س : «ودخلت في الدار» تحريف .

(٧) عبارة : «البيت ودخلت في» ساقطة من ت بسبب انتقال النظر .

(٨) س : «لأنهم» تحريف .

وقد رد ذلك عليه^(١) من وجهين أحدهما : أنه قيل للمجتمع عنه : ليس «ذَهَبْتُ الشَّامَ»
مثل «دَخَلْتُ الْبَيْتَ» ، من قِبَلِ أَنْ «الشَّامَ» اسم لموضع بعينه ، لا يقع على كل ما كان
مثله من البلدان والمدن ، و«البيت» اسم لكل ما كان مَبْنًى^(٢) ، فكان البيت أعم .

وهذا الذى قاله هذا القائل ، وإن كان مصيباً فيه ، فلم يذهب سيبويه
حيث^(٣) ذهب ؛ لأن سيبويه إنما أراد أن يرينا أن «ذَهَبْتُ الشَّامَ» شاذ ، والأصل فيه استعمال
حرف الجر ، كما أن «دَخَلْتُ الْبَيْتَ» الأصل فيه استعمال حرف الجر^(٤) ، وإن كان البيت
أعم من «الشَّامَ» .

والوجه الآخر من وَجْهَيِ الرَّدِّ عليه : ما قاله^(٥) أبو عمر الجرمي^(٦) ، وهو أن «دَخَلْتُ»
فعل يتعدى بحرف وغير حرف تقول : «دَخَلْتُهُ» و«دَخَلْتُ فِيهِ» ، كما تقول : «جِئْتُكَ»
و«جِئْتُ إِلَيْكَ» و«تَعَلَّقْتُكَ» و«تَعَلَّقْتُ بِكَ» على أنه مفعول به كزيد وعمر ، وتارة يتعدى
حرف ، وتارة بغيره . ومن الأفعال ما يكون هكذا .

(١) س ت : « وقد رد عليه ذلك » .

(٢) عبارة : « كل ما كان مثله من البلدان ... مبنياً » بدلهما في ح س ت : « غيره وكل مكان كان مبنياً مثل البيوت فهو بيت » .

(٣) ت : « سيبويه به حيث » .

(٤) عبارة : « كما أن دخلت البيت .. الجر » ساقطة من ت بسبب انتقال النظر .

(٥) س : « ما قال » .

(٦) ح س ت : « الجرمي وهو أنك تقول البيت »

وليس الأمر على ما قاله أبو عمر . والدليل على أن «دَخَلْتُ» لا يتعدى ، وأن «دَخَلْتُ الْبَيْتَ»^(١) قد حذف منه حرف الجرّ وهو يُرَاد ، قولك : «دَخَلْتُ فِي الْأَمْرِ» ، و«دَخَلْتُ فِي كَلَامِ زَيْدٍ» ، ولا يجوز : «دَخَلْتُ الْأَمْرَ» ولا «دَخَلْتُ كَلَامَ زَيْدٍ» ، فعلت بهذا أنهم توسّعوا في حذف حرف الجرّ من الأماكن فقط ، وتركوا غيرها على القياس^(٢) .

ومما يدل على ذلك^(٣) أن الدخول هو نقيض الخروج ، والخروج لا يكون إلا بحرف جرّ ، كقولك : «خَرَجْتُ مِنَ الدَّارِ» .

ومما يدل على ذلك^(٤) أيضا أن الدخول في الشيء إنما هو انتقال من مكان إليه ، وهذا الانتقال إنما هو شيء تفعله في نفسك وتصير به إلى المكان الثاني ، والانتقال لا يتعدى إلا بحرف .

وهاتان العلتان الأخريان قد كان أبو بكر السراج يحتج بهما .

قال سيبويه^(٥) : «ومثل ذلك قول ساعدة بن جؤية :

لَسَدُنْ بِهِزَّ الْكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلُبُ»^(٦)

(١) عبارة ح س : « والدليل على أن دخلت البيت لا يتعدى وأنه » .

(٢) عبارة : « على القياس » ساقطة من س .

(٣) ح س ت : « على ذلك أيضا » .

(٤) عبارة : « على ذلك » ساقطة من ح س ت .

(٥) بولاق ١٦/١ وكلمة : « سيبويه » ساقطة من ت .

(٦) البيت في ديوان الهذليين ص ١١٢٠ وسيبويه ١٦/١ : ١٠٩/١ والشنتمري ١٦/١ وخزانة الأدب ٤٧٤/١

والعنى على الخزانة ٥٤٤/٢ واللسان (عسل) ٧٤٣/١٣ والخصائص ٣١٩/٣

[قال المفسر] :^(١) وكان ينبغي أن يقول : «عَسَلَ فِي الطَّرِيقِ الثُّعْلَبُ» وَعَسَلَ : عَدَا . وهو يصف رُحاً يَهْتَزُّ مَتْنُهُ ، فجعل سرعة اهتزازِه بمنزلة عَسَلَانِ الثُّعْلَبِ .

ولم يجعل سيبويه الطريق ظرفاً ؛ لأن الطريق اسم خاص للموضع المستطرق ، ألا ترى أنه لا يقال للمسجد طريق^(٢) ، ولا للبيت طرق على الإطلاق ، وإنما يقال : «جَعَلْتُ الْمَسْجِدَ طَرِيقاً» أى استطرقتَه ، وليس الطريق المعروف على هذا المنهاج .

وقد قال بعض النحويين إن الطريق ظرف^(٣) ؛ لأن كل موضع استطرقتَه^(٤) فهو طريق .

قال سيبويه :^(٥) «ويتعدى إلى ما كان وقتاً للأماكن^(٦) ، كما يتعدى إلى ما كان وقتاً في الأزمنة ، لأنه وقت يقع في المكان^(٧) ولا يختص به مكان واحد ، كما أن ذلك^(٨) وقت في الأزمان ،^(٩) ولا يختص به زمن بعينه» .

(١) ما بين المعقوفين زيادة من ح س .

(٢) بعده في ت : « ولا للبيت طريق » .

(٣) ي ت : « طرق » تحريف .

(٤) س ح ت : « يستطرق فيه » .

(٥) بولاق ١٦/١

(٦) بولاق : « في الأماكن » وفي هارون : ٣٦/١ « في الأمكنة » .

(٧) بولاق : « في الأماكن » .

(٨) ح س وبولاق : « ذاك » .

(٩) ت : « فلا » . وفي بولاق : « لا » .

[قال أبو سعيد^(١)] : يريد أن الفعل يتعدى إلى ما كان مقدار مسافته^(٢) من
الأمكنة ، نحو الفرسخ والميل ، وذلك أن الفرسخ والميل وما أشبهه^(٣) يصلح وقوعه على كل
مكان بتلك^(٤) المسافة^(٥) المعلومة المقدرة ، وسماه وقتاً ؛ لأن العرب قد تستعمل^(٦) التوقيت
في معنى التقدير ، وإن لم يكن زمناً ، ألا ترى أن النبي صلى الله عليه وسلم وقت مواقيت
الحج لكل بلد ، فجعلها أماكن ، فميقات أهل العراق «ذات عرق» وميقات أهل الشام^(٧)
«الجحفة» ، وميقات أهل المدينة^(٨) «ذو الحليفة»^(٩) . وسبيل الفرسخ والميل في المكان كسبيل
اليوم والشهر في الزمان .

قال سيبويه^(١٠) : «فلما صار بمنزلة الوقت^(١١) في الزمن^(١٢) كان مثله» ، يعني لما صار
الفرسخ في المكان بمنزلة الشهر في الزمن^(١٣) كان مثله في الظرف .

(١) ما بين المعقوفين زيادة من ت .

(٢) ت : « مقدرة منافسته » تحريف .

(٣) ح س ت : « وما أشبهها » .

(٤) ت : « تلك » .

(٥) س : « المساية » تحريف . وعبرة : « بتلك المسافة » ساقطة من ي .

(٦) ق : « لأنه قد يستعمل » .

(٧) في ب ق ي ت : « أهل المدينة » وما أثبتناه من س ح وهو الصواب ، ففي البخاري ١٨٢/١ (باب الحج) عن
عبد الله بن عمر قال : « فرضها رسول الله ﷺ لأهل نجد قرناً ولأهل المدينة ذا الحليفة ولأهل الشام الجحفة » .

(٨) ب ق ي ت : « أهل الشام » وما أثبتناه من س ح . وهو الصواب كما في الحديث السابق .

(٩) بعده في س ح : وغير ذلك .

(١٠) بولاق ١٦/١ .

(١١) ت : « من » .

(١٢) س ح : « الزمان » .

(١٣) س ح : « الزمان » .

قال سيبويه : ^(١) «وكذلك كان ينبغي أن يكون إذ صار فيها هو أبعدُ نحو ذهبٍ ^(٢) الشَّام» .

يعنى أن العرب لما جعلوا الشَّام ظرفاً بالتأويل الذى ذكرناه ، كان الفرسخ والميل ، وما أشبه ذلك أولى بالظرف ؛ لأنه لكل مكانٍ ، والشَّام أبعدُ من ذلك ؛ لأنه اسمُ مكانٍ بعينه .

قال سيبويه ^(٣) : «وإنما جعل في الزمان أقوى ؛ لأنَّ الفعلُ بُنى لما مضى منه وما لم يَمْضِ ، ففيه بيان متى ^(٤) وقع كما أن فيه بياناً أنه وقع ^(٥) المصدر ^(٦)» .

وقد ذكرنا قوة الزَّمان في باب الظروف ^(٧) على المكان ، وأن في الفعل بياناً لزمان محصَّلٍ من ماضٍ أو غيره ، كما أن فيه دليلاً على مصدر بعينه من بين المصادر .

قال سيبويه ^(٨) : «والأماكن لم يُبين ^(٩) لها فِعْلٌ ، وليست بمصادر ^(١٠) أخذ منها ^(١١) الأمثلة » . يريد أن الأماكن ليست بمنزلة الظروف من الزمان ^(١٢) ، ولا بمنزلة المصادر .

(١) بولاق ١٦/١ وكلمة : « سيبويه » ساقطة من ت .

(٢) ح ت س وبولاق : « ذهب » .

(٣) بولاق ١٦/١

(٤) بولاق : « بيان الفعل متى »

(٥) بولاق : « بيان أنه قد وقع » .

(٦) بعده في بولاق : « وهو الحدث » .

(٧) ح س ت : « الظرف » .

(٨) بولاق ١٦/١

(٩) ق ح : « يكن » .

(١٠) بولاق : « وليست الأماكن بمصادر » .

(١١) ت : « مصادرأ أحدثها » تحريف .

(١٢) ح س ت : « ظروف الزمان » .

قال سيبويه^(١) : « والأماكن^(٢) إلى الأناسي ونحوهم أقرب : ألا ترى أنهم يختصونها^(٣) بأسماء كزيد وعمرو ، في قولهم^(٤) : « مكّة » و « عُمان » ونحوها .
يعنى أنهم يلقّبون الأماكن ولا يلقّبون الأيام لقباً ينفرد به يوم^(٥) بعينه من بين سائر الأيام ،
كما انفردت مكّة عن سائر المدن بهذا الاسم ، ويوم السبت ، والجمعة^(٦) ، ونحوه لكل يوم
وقع في الأسبوع ذلك الموقع وإنما أراد سيبويه قوّة ظروف الزّمان وشدة إيهامها .

ثم قال^(٧) : « ويكون فيها^(٨) خَلْقٌ لا تكون لكل مكان ولا فيه كالجبل
والوادي والبحر . والدهر ليس كذلك ، والأماكن لها جُثّة ، وإنما الدهر^(٩) مُضَيُّ الليل
والنهار ، فهو^(١٠) إلى الفعل أقرب » .

(١) بولاق ١٦/١

(٢) بولاق : « فالأماكن »

(٣) ق وهارون ٣٦/١ : « يتخصونها » .

(٤) هارون ٣٦/١ : « وفي قولهم » .

(٥) كلمة : « يوم » ساقطة من ح س ت .

(٦) ح س ت : « ويوم الجمعة والسبت » .

(٧) بولاق ١٦/١

(٨) هارون ٣٧/١ : « منها » .

(٩) عبارة : « ليس كذلك ... الدهر » ساقطة من ح س ت بسبب انتقال النظر .

(١٠) ح س ت : « وهو » .

يريد : أن الأماكن فيها خُلِقَتْ ثابتةً مختلفةً كاختلاف الناس وثباتهم ، وهى جثت كما أن الناس جثت . والدَّهر جزء منه يبقى ولا يثبت ، وليس فيه خُلِقَتْ مختلفة ، وإنما هو الليل والنهار يتكرران^(١) ويعودان بساعاتها ، ويقرب^(٢) من الفعل بأشد^(٣) من قرب المكان لأن الفعل أيضا إنما هو^(٤) حركات تتَقَضَّى كتَقَضَّى الزَّمان ، وإنما أعنى بالفعل هاهنا ما عناه النحويون ، دون الفعل الحقيقى ؛ لأن العالم إنما^(٥) هو فعل الله تعالى^(٦) أحدثه وَخَلَقَهُ ، وإنما أعنى اللفظ بفعل يُفَعَّلُ^(٧) ، وذلك أن الإنسان إذا كان فى حال فعل ، فقلنا إنه يفعل الآن^(٨) ، لم يثبت على هذا أكثر من وقت واحد حتى يصير إلى أن تقول : فَعَلَ فجاء الفعل متَقَضِّيةً غير ثابتة كالزَّمان ، فاعرف ذلك إن شاء الله تعالى^(٩) .

(١) س ت : « يطلان » .

(٢) ت : « فهو يقرب » .

(٣) س : « مالكنك » تحريف .

(٤) س ت : « إنما هو أيضا » .

(٥) س ت : « كما هو » تحريف .

(٦) س ت : « لله جل وعز » .

(٧) س ت : « ويفعل » .

(٨) كلمة : « الآن » ساقطة من س ت .

(٩) كلمة : « تعالى » ليست فى س ت . وإلى هنا تنتهى نسخة ت . وفى خاتمتها مايل : « تم الجزء الأول من كتاب شرح

سبويه بحمد الله وحسن توفيقه ويتلوه فى الجزء الثانى بمشيئة الله وعونه ؛ هذا باب الفاعل الذى يتعداه فعله إلى

مفعولين . والحمد لله رب العالمين وفرغ من نقله مجتهدا فى الصحة حسب الطاقة الفقير إلى رحمة ربه ورضوانه » .

﴿ هذا باب الفاعل الذى يتعداه فعله إلى مفعولين ﴾

فإن شئت اقتصرت على المفعول الأول ، وإن شئت تعدى إلى الثانى كما تعدى إلى الأول
«وذلك»^(١) قولك : «أَعْطَى عَبْدُ اللَّهِ زَيْدًا دِرْهَمًا» ، و«كَسَوْتُ بِشَرِّ الثِّيَابِ الْجِيَادَ»
ومن ذلك : «اخْتَرْتُ الرَّجَالَ زَيْدًا»^(٢) ، ومثل ذلك فى قوله تعالى^(٣) : ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى
قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا»^(٤) و«سَمَّيْتُهُ زَيْدًا» و«كُنَيْتُ زَيْدًا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ» و«دَعَوْتُهُ زَيْدًا» ، إذا
أردت «دَعَوْتُهُ» التى تجرى مجرى «سَمَّيْتُهُ» ، وإن عנית الدعاء إلى أمر^(٥) لم يُجاوز مفعولاً
واحداً .

(١) بولاق ١٦/١

(٢) س وبولاق : « اخترت الرجال عبد الله » .

(٣) عبارة : « قوله تعالى » ساقطة من س . وفى بولاق : « عز وجل » .

(٤) سورة الأعراف ١٥٥/٧ وفى بولاق : « رجلا لميقاتنا » .

(٥) س : « إلى أمر من الأمور » .

قال أبو سعيد : اعلم أن هذا الباب^(١) يشتمل^(٢) على وجهين من التعدي : أحدهما : أن يتعدى الفعل إلى مفعولين^(٣) ، وأحد المفعولين فاعل بالآخر^(٤) فعلاً يصل إليه من غير توصل^(٥) حرف جر ، وذلك قولك : « أعطى عبداً الله زيدا درهماً » ، وذلك أن زيدا قد أخذ الدرهم وهو فاعل به الأخذ ، وقد وصل الأخذ منه إلى الدرهم من غير توسط^(٦) حرف جر ، وكذلك « كسوتُ بشراً الثياب الجياد » . وكان الأصل^(٧) . « أخذ زيدا درهماً » و« لبسَ بشراً الثياب الجياد »^(٨) وقد عُلِمَ أن الأخذ لا بد له من مأخوذ منه ، واللبس لا بد له من كاس ، فأردت أن تبين من الذي أوصل إليه الأخذ ، والذي كساه ، فلما ذكرتهما^(٩) لم يكن بد من رفعهما ؛ لأنها أدخلتا الفاعل في فعله ، وهو زيد وبشر ، فرفعتهما بفعلها الذي فعلاه بالفاعل^(١٠) من إيصاله إلى فعله بالمفعول ، وهو الدرهم والثياب ، فاكتفى الفعل بالفاعل وارتفع به ، وانصب ما سواه ؛ لأن الفعل لا يرفع أكثر من واحد .

(١) ق ح : « التأويل » تحريف .

(٢) س : « مشتمل » .

(٣) ق : « مفعوله » تحريف .

(٤) ب ق ح : « والآخر » تحريف .

(٥) س : « بغير توسط » .

(٦) ح : « متوسط » تحريف .

(٧) س : « وكان الأصل في ذلك » .

(٨) كلمة : « الجياد » ساقطة من ح .

(٩) ق : « دخلتهما » تحريف .

(١٠) عبارة : « في فعله وهو زيد وبشر ... بالفاعل » ساقطة من ق .

والوجه الثاني من وجهي ما يشتمل عليه الباب : أن يتعدى الفعل إلى مفعولٍ بغير حرف جر ، ويتصل بآخر « مِنْ » ^(١) ، ولم يكن ^(٢) المفعول في الأصل فاعلاً بالذي ^(٣) فيه حرف الجر ، فنزَع حرف الجر من الثاني ، فيصل الفعل إليه ، وذلك قولك : « اخْتَرْتُ الرَّجَالَ عَبْدَ اللَّهِ » . والأصل : « اخْتَرْتُ عَبْدَ اللَّهِ مِنَ الرُّجَالِ » ، وحذفت « مِنْ » ، فوصل الفعل إلى الرجال ، ولم يكن « عَبْدَ اللَّهِ » فاعلاً بالرجال شيئاً ، كما فعل زيدٌ بالدرهم الأخذ . ومثل ذلك : « سَمَّيْتَهُ زَيْدًا » و « كَنَيْتُ زَيْدًا أَبَا عَبْدَ اللَّهِ » والأصل : « سَمَّيْتُهُ بِزَيْدٍ » و « كَنَيْتُ زَيْدًا بِأَبِي عَبْدَ اللَّهِ » ، ولم يكن زيدٌ فاعلاً بأبي عبد الله شيئاً .

فإن قال قائل : أنت تقول : « تَكْنَى زَيْدٌ أَبَا عَبْدَ اللَّهِ » ، تجعله فاعلاً ، وتنصب « أَبَا عَبْدَ اللَّهِ » فتجعله مفعولاً له ، فهلاً جعلته من القسم الأول .

قيل له : ليس في ^(٤) قولنا : « تَكْنَى زَيْدٌ أَبَا عَبْدَ اللَّهِ » و « تَسْمَى أَخُوكَ زَيْدًا » دلالة على أن أحدهما فاعل ^(٥) بالآخر ^(٦) ، إنما هو من باب قبول الفعل الذي أوقع به ، وهو قولك : « حَرَّكْتُهُ فَتَحَرَّكَ » ، و « كَسَرْتُهُ فَتَكَسَّرَ » ، والنية فيه حرف الجر ، كأنك قلت : « تَسْمَى زَيْدٌ يَعْمُرُو » ولم يكن من باب الفاعل الذي يبين به من أدخله في فعله ، كقولك : « أَخَذَ زَيْدٌ دِرْهَمًا » ، ثم يبين من أدخله ^(٧) في الأخذ وسهله له فقلت : « أعطى عبدُ الله زيداً درهماً » .

(١) عبارة : « بآخر مز » : ساقطة من ق س .

(٢) ح : « حتى لم يكن » .

(٣) ح : « فاعلاً للذي » .

(٤) كلمة : « في » : ساقطة من س .

(٥) ق ي : « فاعلاً » تحريف .

(٦) ح : « في الآخر » .

(٧) عبارة : « في فعله كقولك .. أدخله في » ساقطة من ح س بسبب انتقال النظر .

وأما قول^(١) سيبويه : « دَعَوْتُهُ زَيْدًا ، إذا أَرَدْتَ دَعَوْتَهُ التي تجرى مجرى
سَمَّيْتُهُ » ، فإنَّ الدعاء في الكلام على ثلاثة^(٢) معاني ، أحدهما : التسمية . والآخر : أن
تستدعيه إلى أمر يحضره . والثالث : في معنى المسألة لله تعالى^(٣) .

فإذا كان الدعاء بمعنى التسمية جرى مجرى التسمية ، فقلت : « دَعَوْتُ أَخَاكَ زَيْدًا »
و « دَعَوْتُ أَخَاكَ بِزَيْدٍ » ، كما تقول : « سَمَّيْتُ أَخَاكَ زَيْدًا » و « سَمَّيْتُ أَخَاكَ بِزَيْدٍ » ، وهو
الذي يدخل في هذا الباب ، دون معنى الاستدعاء ، وهو الذي قاله^(٤) سيبويه : « وإن
عنيت الدعاء إلى أمر لم تجاوز^(٥) مفعولاً واحداً » ، يعني الاستدعاء إلى أمر ، ألا ترى أنك
تقول : « استدعيت أخاك » ، ولا تقول^(٦) : « استدعيت أخاك بزيد^(٧) » . وقول^(٨)
الشاعر :

أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ رَبِّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ^(٩)

(١) س : « وقول » .

(٢) ي : « ثلاث » تحريف .

(٣) كلمة : « تعالى » ليست في س .

(٤) س ح : « قال » .

(٥) ي : « تجاوزه » .

(٦) س : « ألا ترى أنك لا تقول » .

(٧) عبارة : « استدعيت أخاك بزيد » ساقطة من ح .

(٨) س : « وأما قول » .

(٩) البيت بلانسية في سيبويه ١٧/١ والسننرى ١٧/١ والمقتضب ٣٢١/١ : ٣٣١/١ واللسان (غفر) ٣٣٠/٦

ومقاييس اللغة ٨٩/٦ والخصائص ٢٤٧/٣ وشرح ابن يعيش ٥١/٨ وخزانة الأدب ٤٨٦/١ والعين على

الخرانة ٢٢٦/٣

فإنه أراد : أستغفر الله من ذنب . وهذا هو من القسم^(١) الثاني .

وقال عمرو بن معد يكرب :

أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَأَفْعَلُ مَا أَمَرْتُ بِهِ فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَسَبٍ^(٢)

والمعنى^(٣) : أَمَرْتُكَ بِالْخَيْرِ^(٤) . وهو أيضا من القسم الثاني .

وقال سيبويه^(٥) : وَإِنَّمَا فَصَّلَ هَذَا أَنَّهَا أَفْعَالٌ تُوَصَّلُ بِحَرْفِ الْإِضَافَةِ^(٦) ، فتقول : اخْتَرْتُهُ^(٧) مِنَ الرِّجَالِ ، وَسَمَّيْتُهُ بِفُلَانٍ ، كَمَا تَقُولُ : عَرَّفْتُهُ بِهَذِهِ الْعَلَامَةِ ، وَأَوْضَحْتُهُ بِهَا ، وَاسْتَغْفِرُ اللَّهَ مِنْ ذَلِكَ ، فَلَمَّا حَذَفُوا حَرْفَ الْجَرِّ عَمِلَ الْفَعْلُ «

(١) ح س : « وهذا هو القسم » .

(٢) نسبة لعمرو بن معد يكرب كذلك كل من سيبويه ١٧/١ والشتنمري ١٧/١ وشرح شواهد المغني ٢٤٨ وقال عنه في الحزانة ١٦٤/١ والدرر اللوامع ١٠٦/٢ إنه لعمرو بن معد يكرب الزبيدي أو أعشى طرود أو العباس بن مرداس أو زريعة بن السائب أو خفاف بن نديّة وهو في قطعة من تسعة أبيات في المؤلف والمختلف للآمدي ١٧ كما نقله جامع ديوان خفاف بن نديّة عن بعض المصادر . وهو بلا نسبة في المقتضب ٣٦/٢ : ٨٦/٢ : ٣٢١/٢ وأمالى ابن الشجري ٣١٥/١ والجمل للزجاجي ٤٠

(٣) س : « فالمعنى » .

(٤) س : « الخير » تحريف .

(٥) بولاق ١٧/١

(٦) ح وبولاق : « بحروف الإضافة » .

(٧) بولاق : « اخترت فلانا » .

يعنى أن هذه الأفعال التى تتعدى إلى مفعولين مما كان فى الأصل متعدياً إلى واحد بغير حرف جرّ ، وإلى الثانى بحرف جرّ ، مما جعلناه القسم الثانى ، وجعلنا أحد المفعولين غير فاعل بالآخر فى الأصل ، إنما فصله من القسم الأول ؛ لاختلاف معناها فى الأصل . وقد ذكرنا ذلك .

وأما قوله^(١) : « سَمَّيْتُهُ بِفُلَانٍ ، كَمَا تَقُولُ : عَرَفْتُهُ بِهَذِهِ الْعَلَامَةِ » ، فإن « عَرَفْتُهُ » على ضربين : فإن أردت شهرته حتى عُرِفَ به^(٢) ، فإنه يجرى مجرى التسمية ؛ لأنك إذا شهرته بشيء فعرف^(٣) به فهو بمنزلة تسميتك له بالاسم الذى يعرف به .

والوجه الآخر^(٤) : أن يكون « عَرَفْتُهُ » بمعنى أعلمته أمراً كان يجهله ، وتقول فى الوجه الأول : « عَرَفْتُ أَخَاكَ بِزَيْدٍ » ، كما تقول : « عَرَفْتُ أَخَاكَ بِالْعِمَامَةِ السَّوْدَاءِ »^(٥) ، إذا جعلتها علامة له يعرفه^(٦) غيره بها . وتقول على^(٧) الوجه الثانى : « عَرَفْتُ أَخَاكَ زَيْدًا » ، إذا أعلمته إياه ، ولم يكن عارفاً به من قبل ، وهذا^(٨) من القسم الأول ؛ لأن الأصل : « عَرَفَ أَخُوكَ زَيْدًا » ، كما تقول : « أَخَذَ زَيْدٌ دِرْهَمًا » ، وقولك^(٩) : « عَرَفْتُ أَخَاكَ بِزَيْدٍ »

(١) س ح : « وأما قول سيبويه . »

(٢) كلمة : « به » ساقطة من ح س .

(٣) ق : « وعرف » .

(٤) س : « الأول » تحريف .

(٥) ح : « عرفت أخاك زيدا » تحريف .

(٦) ق : « فعرفه » .

(٧) س ح : « فى » .

(٨) س ح : « وهو » .

(٩) س ح : « وقولنا » .

وإن جرى مجرى : « سَمِيْتُ أَخَاكَ بِزَيْدٍ »^(١) فلا يجوز حذف حرف الجر منه ، كما جاز في « سَمِيْتُ » ؛ لئلا يلتبس بالوجه الآخر من وجهي « عَرَفْتُ » وليس « لِسَمِيْتُ » إلا طريقة واحدة .

قال سيبويه^(٢) : « ومثل ذلك^(٣) قول المتلمس :
آلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ وَالْحَبُّ يَأْكُلُهُ فِي الْقَرْيَةِ السُّومُ^(٤)
يريد : على حب العراق »^(٥) . وإنما هذا شاهد لجواز حذف حرف الجر ، لا للذي يتضمنه الباب من تعدى الفعل إلى مفعولين ، وهو متصل بقوله : « فلما حذفوا حرف الجر عمل الفعل » ، كما عمل « آلَيْتَ » في « حَبِّ » لما حذف « عَلَى » . وقال بعض النحويين : « الحَبُّ منصوب بإضمار فعل كأنه قال : آلَيْتَ أَطْعَمُ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمَهُ ، ومعناه :

(١) عبارة : وإن جرى ... بزيد « ساقطة من ح س .

(٢) بولاق ١٧/١

(٣) بولاق : « ومن ذلك » .

(٤) البيت للمتلمس جرير بن عبد المسيح الضبعي في ديوانه ق ١٦/٤ ص ١٨٠ وسيبويه ١٧/١ والشتنمري ١٧/١ وخزانة الأدب ٧٥/٣ وانظر مصادر أخرى في هامش الديوان . وعلى هامش (ب) بجوار البيت : « آلَيْتَ يفتح التاء يخاطب عمرو بن هند . وفي الكتاب يقع بضم التاء ، وإنما عمرو هو الخالف » .

(٥) عبارة : « يريد على حب العراق » ساقطة من ح س .

. لا أطعم حبَّ العراق لا أطعمه ؛ لأنَّ « آليت » بمعنى حَلَفْتُ ، وجواب اليمين إذا كان فعلاً منفيّاً ، جاز حذفُ النفي ، كما قال تعالى^(١) : ﴿ تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُونُسُ ﴾^(٢) يريد^(٣) : والله لا تفتأ تذكر يوسف .

وقال سيبويه^(٤) مستشهداً لجواز حذف حرف الجر : « كما^(٥) قال^(٦) نُبِئتُ زَيْدًا يريد : عن زيد » ثم قال : « وليست (عَنْ)^(٨) هاهنا بمنزلة الباء في قولك :^(٩) كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ، وليس بزيد ؛ لأنَّ على وعن^(١٠) لا يفعل بهما^(١١) ذلك^(١٢) ولا بمن^(١٣) في الواجب » .

(١) ح س : « كما قال الله تبارك وتعالى » .

(٢) سورة يوسف ٨٥/١٢

(٣) س ح : « ومعناه » .

(٤) بولاق ١٧/١

(٥) س ح : « وكما »

(٦) بولاق : « وكما تقول » .

(٧) بولاق : « نبئت زيدا يقول ذاك أى عم زيد » .

(٨) بولاق : « وليست عن وعلى » .

(٩) بولاق : « في قوله » .

(١٠) بولاق : « لأنَّ عن وعلى » .

(١١) هارون ٣٨/١ : « بها » .

(١٢) بولاق : « ذاك » .

(١٣) كلمة : « ولا » ساقطة من س .

قال أبو سعيد^(١) : « واعلم^(٢) أن الحروف التي يجوز حذفها على ضربين : منها ما يحذف وهو مقدّر منسوى^(٣) لصحة معنى الكلام ، ومنها ما يكون زائداً لضرب من التأكيد^(٤) ، والكلام لا يجوز إليه ، فإذا حذف لم يقدر . وأما^(٥) الذي يكون زائداً قولك :^(٦) كفى بالله ولياً^(٧) ، والمعنى : كفى الله وليس أخوك بزيد ؛ لأن^(٨) معناه : ليس أخوك زيداً . وما قام من أحد ، لأن معناه : ما قام أحد ، فإذا حذفنا هذه الحروف ، لم يختل الكلام ، ولا^(٩) يجوز المعنى إلى تقديرها . وأما الذي يقتضيه معنى الكلام فنحو قولك : « نُبِّئْتُ زَيْدًا فَعَلَ كَذَا وَكَذَا » تقديره : نُبِّئْتُ عَنْ زَيْدٍ ؛ لأن « نُبِّئْتُ » في معنى « أُخْبِرْتُ » والخبر يقتضى « عَنْ » في المعنى ، وكذلك : « أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ » الباء مقدرة ؛ لأن الأمر لا يصل إلى المأمور به إلا بحرف ، فأراد سيبويه^(١٠) أن « عَنْ » المحذوفة في قولك : نُبِّئْتُ زَيْدًا ، و« عَلَى »^(١١) المحذوفة في قوله^(١٢) : آلَيْتُ حَبَّ الْعِرَاقِ ، ليستا زائدتين ، وأن المعنى يجوز إليهما بأن قال^(١٣) : « عَلَى » و« عَنْ » لم يَزَادَا قَطُّ ولا واحدة منهما ، ولم يدخلَا إلا لمعنى يُجَوِّجُ إِلَيْهِ

(١) عبارة : « قال أبو سعيد » ساقطة من ق .

(٢) ح س : « اعلم » .

(٣) كلمة : « منسوى » ساقطة من س .

(٤) ح س : « التوكيد » .

(٥) س : « فأما » .

(٦) س ح : « فنحو قولك » . وفي ي : « كقولك » .

(٧) كلمة : « ولياً » ليست في س .

(٨) كلمة : « لأن » ساقطة من س .

(٩) س : « ولم » .

(١٠) س ح : « قال سيبويه » .

(١١) س : « عن » تحريف .

(١٢) ي س ح : « قولك » تحريف .

(١٣) س ح : « قال إن » .

الكلام ، فإذا وجدناها في شيء ثم فقدناها^(١) ، علمنا أنها مقدرة ، كأنهم لما قالوا : نُبِّتُ عَنْ زَيْدٍ ، ثم قالوا : نُبِّتَ زَيْدًا ، علمنا أن « عَنْ » مقدرة^(٢) ، ولو لم تكن مقدرة عند حذفها كانت زائدةً عند ذكرها ، وهي لم تكن قطّ زائدة كزيادة الباء في كَفَى بِاللَّهِ وَلَيْسَ أَخُوكَ بَزَيْدٍ .

ومعنى قوله : « وَلَا يَمْنُ فِي الْوَاجِبِ » يريد : أن « مِنْ » سبيلها في الواجب أنها تدخل لمعنى ، فإذا حذفت فهي تُرَاد كُنحو قولك : « اخْتَرْتُ الرَّجَالَ زَيْدًا » ، يريد : من الرجال^(٣) ، وقد تزايد في النفي ، كقولك : « مَا قَامَ مِنْ أَحَدٍ » ، فَعَنْ وَعَلَى فِي كُلِّ حَالٍ ، وَمِنْ فِي الْوَاجِبِ دُونَ النَّفْيِ تَدْخُلُ لِمَعْنَى ، فَإِذَا حُذِفَ قُدِّرَ .

قال سيوييه^(٤) : وليست : اُسْتَغْفِرَ اللَّهُ ذَنْبًا ، وَأَمَرْتُكَ الْخَيْرَ أَكْثَرَ فِي كَلَامِهِمْ جَمِيعًا ، وَإِنَّمَا يَتَكَلَّمُ بِهَا بَعْضُهُمْ .

يعنى أن حذف حرف الجرّ من هذين الفعلين ليس كثيرا في كلامهم العرب ، وإنما يتكلم^(٥) به بعضُ العرب . وليس كلّ ما كان متعدّيا^(٦) بحرف جرّ جاز حذفه إلا ما كان

(١) س ح : « فقدناها فيه » .

(٢) عبارة : « كأنهم قالوا : نبئت ... مقدرة » ساقطة من س .

(٣) عبارة : « يريد من الرجال » ساقطة من ق .

(٤) بولاق ١٧/١

(٥) عبارة : « بها بعضهم يعنى أن حذف ... وإنما يتكلم » ساقطة من ح ي بسبب انتقال النظر .

(٦) ح س : « متعديا من الفعل » .

مسموعاً من العرب سماعاً ، ألا ترى أنك تقول : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ، وَتَكَلَّمْتُ فِي زَيْدٍ ،
ولا تقول : مَرَرْتُ زَيْدًا ، وَلَا تَكَلَّمْتُ زَيْدًا ، كما تقول ^(١) : أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ ، وَدَخَلْتُ الْبَيْتَ ^(٢) ،
في معنى : أَمَرْتُكَ بِالْخَيْرِ ، وَدَخَلْتُ فِي الْبَيْتِ .

وقال سيبويه ^(٣) : « وَأَمَّا ^(٤) سَمَّيْتُ وَكُنَّيْتُ ، فَإِنَّمَا أُدْخِلْتُ ^(٥) الْبَاءَ عَلَى حَدِّ
مَا دَخَلْتُ فِي عَرَفْتُ » .

يعنى أن الباء في « سَمَّيْتُهِ بِزَيْدٍ » و « كُنَّيْتُهِ بِأَبِي عَمْرٍو » يُحْتَاجُ إِلَيْهَا فِي التَّقْدِيرِ ، وَإِنْ
حُذِفَتْ كَمَا يَحْتَاجُ إِلَيْهَا فِي قَوْلِكَ : عَرَفْتُهُ بِزَيْدٍ ، إِذَا أُرِدَتْ : شَهْرَتُهُ بِهَذَا الْاسْمِ ، ثُمَّ بَيْنَ
سَبِيوِيهِ احْتِيَاجُ « عَرَفْتُ » إِلَى الْبَاءِ فَقَالَ ^(٦) : « تَقُولُ : عَرَفْتُهُ زَيْدًا ، ثُمَّ تَقُولُ : عَرَفْتُهُ
بَزَيْدٍ ، فَهُوَ سِوَى ذَلِكَ الْمَعْنَى » .

يعنى أنك تقول ^(٧) : « عَرَفْتُهُ زَيْدًا ^(٨) » ، وَالْمَعْنَى ^(٩) : أَعْلَمْتُهُ . وَتَقُولُ : « عَرَفْتُهُ
بَزَيْدٍ » ، بِمَعْنَى شَهْرَتِهِ ، فَالْمَعْنَيَانِ ^(١٠) مُخْتَلِفَانِ ، وَلَا يَجُوزُ حَذْفُ الْبَاءِ فِي : « عَرَفْتُهُ بِزَيْدٍ » .

(١) كلمة : « تقول » ساقطة من ح . ومكانها في س : « قلت » .

(٢) ق ي : « وأدخلت البيت » . وفي ح : « ودخلت في البيت » وكلاهما تحريف .

(٣) بولاق ١٧/١

(٤) هارون ٣٨/١ : « فأما » .

(٥) بولاق : « دخلتها » . وفي س : « دخلت » .

(٦) بولاق ١٧/١

(٧) عبارة : « فقال تقول عرفته ... تقول » ساقطة من س .

(٨) س : « بقوله عرفته زيدا » .

(٩) ق ح س : « بمعنى » .

(١٠) ق : « فالمعنى » تحريف .

ثم قال: ^(١) « وإِنَّمَا ^(٢) تدخل في سَمَّيْتُ ^(٣) على حَدِّ ما دَخَلَتْ في : عَرَفْتُهُ بِزَيْدٍ » .
وقد بينا هذا .

ثم قال سيبويه ^(٤) : « وليس كُلُّ الفعل يُفَعَّلُ به هذا كما أَنَّهُ ليس كُلُّ فعل يتعدَّى الفاعل ولا يتعدَّى إلى مفعولين » .

^(٥)
يعنى : ليس كُلُّ ما كان متعدياً بحرف جر جاز حذفه ؛ بل المتعدى بحرف جر على قسمين ؛ أحدهما : يجوز حذفه كما ذكر ^(٦) في : « دَخَلْتُ الْبَيْتَ » و « اخْتَرْتُ الرَّجَالَ زَيْدًا » . والآخر لا يجوز حذفه « كَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ » و « تَكَلَّمْتُ في عَمْرٍو » ^(٧) ، كما كان الفعل في الأصل على ضربين ، منه ما يتعدى نحو : « ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا » ، ومنه ما لا يتعدى ، نحو : « جَلَسَ » و « قَامَ » وهذا معنى قوله : « كما أَنَّهُ ليس كل فعل يتعدى الفاعل » ، وقوله : « ولا يتعدى إلى مفعولين » ، كأنه قال ^(٨) : ولا كل فعل يتعدى إلى مفعولين ، بل منه ما يتعدى إلى مفعول ، ومنه ما يتعدى إلى مفعولين ^(٩) ، فكذلك ليس كُلُّ فعل يتعدى إلى مفعول بلا حرف جرٍّ وإلى مفعول ثانٍ بحرف جرٍّ ، يجوز حذف حرف الجرِّ من الثانى حتى

(١) بولاق ١٧/١

(٢) بولاق : « فَإِنَّمَا » .

(٣) عبارة : « ثم قال : وإِنَّمَا تدخل ... بزید » ساقطة من ق بسبب انتقال النظر .

(٤) بولاق ١٧/١

(٥) ح : « بحرف جاز » . وفي س : « بحرف جر يجوز » .

(٦) ي س : « كما ذكرت » .

(٧) ح س : « تكلمت في زيد » .

(٨) س : يعنى ليس » .

(٩) س : « بل ما يتعدى إلى مفعولين ومنه مالا يتعدى إلى مفعولين » .

يصير الفعل متعدياً إلى مفعولين ، ألا ترى أنا إذا قلنا : « أَخَذْتُ الْمَالَ مِنْ زَيْدٍ » لم يصلح أن تحذف « مِنْ » فتقول : « أَخَذْتُ الْمَالَ زَيْدًا » كما صلح أن تقول : « اخْتَرْتُ الرَّجَالَ زَيْدًا » .

قال سيبويه^(١) : « ومنه قول الفرزدق :

وَمِنَّا الَّذِي اخْتِيرَ الرَّجَالَ سَمَاحَةً وَجُودًا إِذَا هَبَّ الرِّيحُ الرِّعَازِعُ »^(٢)

فهذا^(٣) البيت شاهد لقولنا : « اخْتَرْتُ الرَّجَالَ زَيْدًا » ؛ وذلك أنك لو^(٤) رددت هذا إلى ما لم يُسَمَّ فاعله قلت : « اخْتِيرَ زَيْدُ الرَّجَالَ » ، فإن قَدِّمْتُ قلت : « زَيْدٌ اخْتِيرَ الرَّجَالَ » وقوله : « مِنَّا الَّذِي اخْتِيرَ » في « اخْتِيرَ » ضميرٌ قد أُقيم مقامُ الفاعل يعودُ على^(٥) الذي ، والرجال المفعول الثاني .

قال^(٦) الفرزدق :

نَبِئْتُ عَبْدَ اللَّهِ بِالْجَوِّ أَصْبَحْتُ كِرَامًا مَوَالِيهَا لَثِيمًا صَمِيمُهَا^(٧)

(١) بولاق ١٨/١

(٢) البيت في ديوانه ص ٥١٦ وسيبويه ١٨/١ والشتنمري ١٨/١ والمقتضب ٣٣٠/٤ ونقائض جرير والفرزدق ٦٩٦/٢ وخزانة الأدب ٦٦٩/٣ ؛ ٦٧٣/٣ وبلا نسبة في شرح ابن عيش ٥١/٨ وفي بعض هذه المصادر : « منا الذي » .

(٣) س : « وهذا » .

(٤) س : « إذا » .

(٥) س : « يعود إلى »

(٦) س : وقال » .

(٧) البيت للفرزدق كذلك في سيبويه والشتنمري ١٨/١ والعيني على الخزانة ٥٢٢/٢ وليس في ديوانه .

مستشهداً^(١) لما قدم من حذف «عَنْ» في قوله: «نُبِّئْتُ زَيْدًا» في معنى «نُبِّئْتُ عَنْ زَيْدٍ».

وقد أنكر قوم هذا فقالوا: «نُبِّئْتُ زَيْدًا فَعَلَ كَذَا» بمعنى «أُعْلِمْتُ زَيْدًا فَعَلَ كَذَا»، ونحن إذا قلنا: «أُعْلِمْتُهُ زَيْدًا قَائِمًا»^(٢) فليست «عَنْ» مقدرة، وكذلك هي غير مقدرة، في قولك «نُبِّئْتُ زَيْدًا».

فالجواب^(٣) في هذا أن «نُبِّئْتُ»^(٤) وإن كانت تجرى مجرى «أُعْلِمْتُ» في العمل، ويتقارب معناهما، فليست هي «أُعْلِمْتُ»؛ وذلك أن «نُبِّئْتُ» مأخوذ من «النَّبَأ» و«النَّبَأ» هو الخبر لا العلم، بإجماع أهل اللغة، والخبر فهو^(٥) يتعدى بعن، ألا ترى أنك تقول: «هَذَا خَبَرٌ عَنْ زَيْدٍ»، إذا أخبرك به بخبر عنه بخبر ما، فكذا^(٦) «هَذَا خَبَرٌ عَنْ دَارِكٍ وَعَنْ أَمْرِكٍ»، وما أشبه ذلك، فأصل النبا يصل بعن، وإن حذف في بعض المواضع. و«عبد الله» في البيت: قبيلة، فلذلك^(٧) أنت مواليتها وصميمها، فاعرف ذلك إن شاء الله تعالى^(٨).

(١) س: «استشهد».

(٢) س ح: «أعلمت زيدا قائما» تحريف.

(٣) س ح: «والجواب».

(٤) ح: «نبت زيدا».

(٥) كلمة: «فهو» ساقطة من س.

(٦) س: «وكذلك».

(٧) س: «فكذلك» تحريف.

(٨) كلمة: «تعالى» ليست في ح س.

هذا^(١) باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين
وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين^(٢)

« وذلك قولك : حَسِبَ عَبْدُ اللَّهِ زَيْدًا بَكْرًا ، وَظَنَّ عَمْرُو خَالِدًا أَبَاكَ ، وَخَالَ عَبْدُ
اللَّهِ زَيْدًا أَخَاكَ ، ومثل ذلك : رَأَى عَبْدُ اللَّهِ زَيْدًا صَاحِبَنَا ، وَوَجَدَ عَبْدُ اللَّهِ زَيْدًا ذَا
الْحِفَاطِ » .

قال أبو سعيد : اعلم أن الأفعال التي يشتمل عليها هذا الباب ، إنما هي أفعال من
أفعال^(٣) تدخل على مبتدأ وخبر ، لتبيين اليقين^(٤) أو الشك ، وهي سبعة أفعال : ظَنَنْتُ ،
وَحَسِبْتُ ، وَجَلْتُ ، وَرَأَيْتُ ، إِذَا أَرَدْتَ بِهَا رُيَّةَ الْقَلْبِ ، وَوَجَدْتُ ، إِذَا أَرَدْتَ بِهِ وُجُودَ
الْقَلْبِ ، وَزَعَمْتُ ، وَعَلِمْتُ .

(١) بولاق ١٨/١ وفي هامش ق : « أفعال القلوب » .

(٢) في ح س وبولاق زيادة : « دون الآخر » .

(٣) كلمة : « أفعال » ساقطة من ح س .

(٤) س : « اليقين في الخبر » .

والاعتماد بهذه الأفعال على المفعول الثاني الذي كان خبراً للمفعول الأول ، وذلك أنك إذا قلت : « حَسِبْتُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا » فأنت لم تشك في زيد ، وإنما شككت في انطلاقه ، هل وقع أولاً ، وكذلك إذا قلت : « علمت زيدا منطلقا اليوم » وإنما وقع علمك بانطلاقه إذا كنت عالماً به من قبل ؛ وإنما كان كذلك ، لأنك إذا قلت « زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ » قبل دخول هذه الأفعال ، فإنما تفيد مخاطب انطلاقه الذي لم يكن يعرفه ، لا ذاته التي قد عرفها ، فكذلك إذا قلت : « حَسِبْتُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا » فالشك في انطلاقه ، لا في ذاته .

وهذان الاسمان ، وإن كان الاعتماد على الثاني منها ، فلا بد من ذكر الأول ، ليعلم صاحبُ القصة المشكوك فيها أو المتيقنة ، ولا بد من ذكر الثاني ؛ لأنه المعتمد عليه في اليقين^(١) أو الشك ، كما كان هو المستفاد قبل دخول هذه الأفعال ، فقد صح أنه لا يجوز الاختصار على أحدهما دون الآخر . ولو لم تذكر واحداً منها وجئت بالفعل والفاعل فقط ، جاز في كل هذه الأفعال ، كقولك : ظَنَنْتُ^(٢) . ومن أمثال العرب : « مَنْ يَسْمَعُ يَخْلُ »^(٣) ، ففى « يَخْلُ » ضمير فاعل ، ولم يأت بمفعولين ،

(١) س : « التيقن » .

(٢) ح س : « جاز كقولك في هذه الأفعال ظننت » .

(٣) المثل في مجمع الأمثال للميداني ١٦٩/٢ وجمهرة الأمثال للعسكري ٢٦٣/٢ وفصل المقال ٣٢٦ وأمثال ابن رقاعة .

ولو جئت بظرف أو مصدر ، ولم تأت بواحد من المفعولين ، جاز كقولك : « ظننت ظناً » و « ظننت يوم الجمعة » و « ظننت خلفك » . وقال الله تعالى : ﴿ وَظَنَنْتُمْ ظَنُّ السُّوءِ ^(١) ﴾ ، فأنى بالمصدر فقط .

وحروف الجر إذا اتصلت بها هذه الأفعال فهي بمنزلة الظروف ، كقولك : « ظننت بزيد » و « ظننت في الدار » ، أى وقع ظنى في هذا المكان ، كما تقول : « ظننت يوم الجمعة » و « ظننت خلفك » .

وقد يتوجه بعض هذه الأفعال على معنى لا يحتاج فيه إلى مفعولين ؛ فمن ذلك : « ظننت » قد تكون بمعنى اتهمت ، ومنه يقال : « رجل ظنين » أى متهم ، فإذا كان كذلك تعدى إلى مفعول واحد ، تقول : « ظننت زيدا » كما تقول : « اتهمت زيدا » .

ومنه : « علمت » إذا أردت به ^(٢) معرفة ذات الاسم ، ولم تكن عارفاً به من قبل كقولك : « علمت زيدا » أى عرفته ولم أكن أعرفه من قبل ، وليس بمنزلة قولك : « علمت زيدا قائماً » إذا أخبرت عن معرفتك بقيامه ، وكنت عارفاً من قبل .

(١) سورة الفتح ١٢/٤٨

(٢) كلمة : « به » ليست في س .

ومنه « رأيت » إذا أردت به رؤية العين ، بمنزلة : « أَبْصَرْتُ » يتعدى إلى مفعول واحد ، تقول : « رَأَيْتُ زَيْدًا » ، كما تقول : « أَبْصَرْتُ زَيْدًا » ، وإذا^(١) كانت الرؤية للقلب تعدت إلى مفعولين ، على ما ذكرنا ، وكان لها معنيان : العلم والحسبان . قال الله تعالى^(٢) : ﴿ إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا ، وَنَرَاهُ قَرِيبًا ﴾^(٣) أى يَحْسُبُونَهُ بَعِيدًا ونَعْلَمُهُ قَرِيبًا . « وَالظَّنُّ » أيضا قد يكون بمعنى^(٤) العلم ، كقول الله تعالى^(٥) : ﴿ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ ﴾^(٦) .

وقال الشاعر

فقلت لهم ظنوا بألفى مُدَجَّج سراتهم في الفارسي المَسْرَدِ^(٧)
ومعناه : أيقنوا .

ومنه : « وَجَدَ عَبْدُ اللَّهِ ضَالَّتَهُ » إذا أصابها ، فهو يتعدى إلى مفعول واحد .
وأما « حَسِبَ » و « خَالَ » و « زَعَمَ » ، فلا يكن لهن معنى غير ما ذكرنا^(٨) .

(١) س : « فإذا » .

(٢) س : « الله عز وجل » .

(٣) سورة المعارج ٦/٧٠ - ٧

(٤) س : « في معنى » .

(٥) ح س : « الله تبارك وتعالى » .

(٦) سورة البقرة ٢/٤٦ وفي س ح : « وأنهم إليه راجعون » .

(٧) البيت لدريد بن الصمة بشرح المرزوقي ق ٢/٢٧١ ص ٨١٢ واللسان (ظن) ١٤٣/١٧ ويروى « علانية ظنوا » في الأصمعيات ق ٥/٢٨ ص ١١٢ وجمهرة أشعار العرب ١١٧ وغير منسوب بروايتنا في المقاييس ٤٦٢/٣ وفي ح س : « بألفى مقاتل » .

(٨) س : « غير ما ذكرناه » .

وقد جاءت سبعة أفعال لم يُسمَّ فاعلوها ، تجرى مجرى هذه الأفعال التي قدمنا ذكرها وهي : نُبِثْتُ ، وَأُنْبِثْتُ ، وَخُبِرْتُ ، وَأُخْبِرْتُ ، وَأُعْلِمْتُ ، وَأُرِيْتُ ، وَحُدِّثْتُ ، وقد كانت متعدية في الأصل إلى ثلاثة ، فأقيم واحد منها مقام الفاعل ، وبقي الآخرون كمفعولي الظن في جميع أحكامهما ؛ لأن معنى : أُعْلِمْتُ ، وَأُرِيْتُ ، يعود إلى : عَلِمْتُ ، وَرَأَيْتُ وَأُنْبِثْتُ ، وَنُبِثْتُ ، وَخُبِرْتُ ، وَأُخْبِرْتُ ، وَحُدِّثْتُ يعود معناها إلى : حسبْتُ^(١) .

وقد كان تعدى الفعل في هذه الخمسة الأفعال^(٢) بحرف جرٍّ ؛ لأن معنى : « أَنْبِثُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا » : « نُبِثْتُ عَنْ زَيْدٍ » ، وقد مر هذا .

قال سيبويه^(٣) : « وَإِنَّمَا مَنَعَكَ أَنْ تَقْتَصِرَ عَلَى أَحَدِ الْمَفْعُولِينَ هَاهُنَا أَنَّكَ إِنَّمَا أَرَدْتَ أَنْ تَبَيِّنَ مَا اسْتَقَرَّ عِنْدَكَ مِنْ حَالِ الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ يَقِينًا كَانَ أَوْشَكًا » .
يعنى^(٤) من خبره وقصته .

« وَذَكَرْتَ الْأَوَّلَ لِتُعْلِمَ الَّذِي تَضِيفُ إِلَيْهِ مَا اسْتَقَرَّ عِنْدَكَ »^(٥) .

(١) س ح : « أَخْبِرْتُ » .

(٢) قوله : « الخمسة الأفعال » خلاف المختار في أساليب العربية : ففي درة الفواص للحريزي ٢٢/٥٦ : « ويقولون : ما فعلت الثلاثة الأتواب ، فيعرفون الاسميين ويضيفون الأول منها إلى الثاني . والاختيار أن يعرف الأخير من كل عدد مضاف : فيقال : ما فعلت ثلاثة الأتواب وفيهم انصرفت ثلاثمائة الدرهم » .

(٣) بولاق ١٨/١

(٤) ح س : « تريد » .

(٥) ح س وبولاق : « ما استقر له عندك » .

يعنى أنك إذا قلت : « عَلِمْتُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا » بَيَّنْتَ ما استقر عندك من حال زيد ، وهو الانطلاق ، وكان يقيناً لا شكاً ، وذكرت زيدا ، وهو الأول ، لِيُعرَفَ صاحبُ الانطلاق أى شىء استقر له عندك من الانطلاق ، فمعنى قوله : « لَتُعَلِّمَ الذى الذى تضيف إليه » لتُعَلِّمَ زيدا^(١) الذى أضفت إليه الشىء الذى استقر له ، يعنى لزيد ، عندك وهو الانطلاق^(٢) .

ثم قال :^(٣) : « وَإِنَّمَا^(٤) ذَكَرْتُ « ظَنَنْتُ » ونحوه ، لتجعل خبر الأول^(٥) يقيناً أو شكاً » . وقد ذكرنا^(٦) هذا .

ثم قال :^(٧) « ولم ترد أن تجعل المفعول^(٨) الأول فيه بشك^(٩) ، أو يعتمد فيه على اليقين^(١٠) » .

(١) عبارة : « لتعلم زيدا » مكانها فى ح س : « يعنى ليعلم الذى تخاطبه حال زيد » .

(٢) فى ح س هنا زيادة هى : « ومما يبين ذلك أن المفعولين بمنزلة المبتدأ والخبر ، فمن حيث لم يجوز أن تقول : زيد ، ولا أن تأتى بخبر ، لم يجوز أن تقول : حسبت زيدا ، فإذا قلت قد حسبت وحذفت المفعولين فحذفها بمنزلة السكوت عن المبتدأ ، وليس الساكت بالمخطفى ، فكذلك ليس المحذوف للمفعولين بالمخطفى » .

(٣) بولاق ١٨/١

(٤) بولاق : « فَإِنَّمَا » . وفى س : « فإذا » تحريف .

(٥) بولاق : « خبر المفعول الأول » .

(٦) س : « وقد كنا ذكرنا » .

(٧) بولاق ١٨/١

(٨) كلمة : « المفعول » ساقطة من بولاق وهارون ٤٠/١

(٩) بولاق : « الشك » مثل س .

(١٠) س : « أو يعتمد عليه فى اليقين » . بولاق : « أو تعتمد عليه بالتيقن » . هارون ٤٠/١ : « أو تقيم عليه فى التيقن » .

يعنى أنك إذا قلت : « حَسِبْتُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا » ، فليس الشك في زيد ، وإذا قلت « عَلِمْتُ زَيْدًا خَارِجًا » فالعلم لم يقع به ، وإنما وقع بخروجه ، فلم يُعتمد على زيد في العلم .
ثم قال : ^(١) « ومثل ذلك : عَلِمْتُ زَيْدًا الظَّرِيفَ ، وَزَعَمَ عَبْدُ اللَّهِ زَيْدًا أَخَاكَ » .
وهذا مثال لما يتعدى إلى مفعولين ^(٢) .

ثم قال ^(٣) : « وإن قلت ^(٤) : رَأَيْتُ ، فأردت به ^(٥) رؤية العين ، أو : وَجَدْتُ ، فأردت وَجْدَانَ الضَّالَّةِ ، فهو بمنزلة : ضَرَبْتُ » . وقد ذكرنا هذا .

ثم قال ^(٦) : « ولكنك إنما تريدُ بَوَجَدْتُ : عَلِمْتُ ، وبرَأَيْتُ ^(٧) : ذلك أيضا » .

يعنى : أردت بَوَجَدْتُ الذى يتعدى إلى مفعولين بمعنى : عَلِمْتُ ، وهو الوجود بالقلب ، وكذلك : رأيت ، ^(٨) الذى هو رؤية القلب .

(١) بولاق ١٨/١

(٢) س : « المفعولين » .

(٣) بولاق ١٨/١

(٤) س : « فإن قلت » .

(٥) كلمة : « به » ليست في بولاق .

(٦) بولاق ١٨/١

(٧) ق ي ح : « ورأيت » .

(٨) س : « وكذلك أردت برأيت » .

ثم قال: ^(١) « ألا ترى أنه يجوز للأعمى أن يقول : رَأَيْتُ زَيْدًا الصَّالِحَ ، وقد تكون بمعنى : عرفت » ^(٢).

يعنى : وقد تكون « علمت » بمعنى « عَرَفْتُ » وقد تكون « عَلِمْتُ » ^(٣) لحدوث العلم بالأول . وقد ذكرنا هذا . وهو بمنزلة « عَرَفْتُ » ؛ لأن « عَرَفْتُ » إنما يُراد به حدوث المعرفة بالاسم ، فإذا قلت : « عَرَفْتُ زَيْدًا » فإنما عرفت ذاته ، ولم تكن عارفاً ، ولو قلت : « عَرَفْتُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا » كانت ^(٤) المعرفة بذات زيد لا بانطلاقه ، و « مُنْطَلِقًا » نُصِبَ على الحال ، كأنك قلت : عرفته ^(٥) في حال انطلاقه .

ولا فرق ^(٦) بين العلم والمعرفة ، ووُجُود القلب ورؤيته إذا أردت ^(٧) بها العلم في التَّحْصِيل ، غير أن العرب تجعل عرفت زيدا لمعرفة ذاته فقط ، وتجعل « وَجَدْتُ »

(١) بولاق ١٨/١

(٢) بولاق : « وقد يكون علمت بمعنى : عرفت » . وفي س : « وقد تكون علمت بمنزلة : عرفت » .

(٣) عبارة : « بمعنى عرفت » . وقد تكون علمت « ساقطة من س بسبب انتقال النظر .

(٤) ح س : « لكانت » .

(٥) ح س : « عرفت زيدا » .

(٦) س : « فلا فرق » .

(٧) ح س : « إذ أردنا » .

و«رَأَيْتُ» لمعرفة قَصَّتْهُ^(١) فقط ، كقولك : وَجَدْتُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا ، ، و«رَأَيْتُهُ مُتَكَلِّمًا»^(٢) ، وتجعل «عِلِمْتُ» مرَّةً لمعرفة الذات فقط^(٣) ، في مذهب «عَرَفْتُ» ومرَّةً في معرفة^(٤) القِصَّة ، في مذهب «وَجَدْتُ» . وقال الله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ ﴾^(٥) . وقال تعالى : ﴿ وَأَخْرَيْنَ مِنْ دُونِهِمْ لَأَ تَعْلَمُونَهُمْ ﴾^(٦) .

قال سيبويه :^(٨) «أَمَّا»^(٩) ظَنَنْتُ ذَاكَ ، فإنما جاز السَّكُوتُ عليه ؛ لأنك تقول^(١٠) : ظَنَنْتُ ، فتقتصرُ .

يعنى : أن قول العرب : «ظَنَنْتُ ذَاكَ» إنما يعنون ذاك الظَّنَّ ، وقد جاز أن تقول : ظَنَنْتُ ، كما بيَّنَّا^(١١) ، فإذا جئت بِذَاكَ ، وأنت تعنى به المصدر ، فإنما أَكَّدْتَ الفِعْلَ ، ولم تأتِ بمفعول يُجَوِّجُ إلى مفعول آخر .

(١) ح س : «لمعرفة الخبر» .

(٢) عبارة ب : «فقط كقولك وجدت ... متكلمًا» .

(٣) كلمة : «فقط» ساقطة من س .

(٤) س : «لمعرفة» .

(٥) سورة البقرة ٦٥/٢

(٦) كلمة : «تعالى» ساقطة من س .

(٧) سورة الأنفال ٦٠/٨ وفي ح س هنا زيادة : «قال سيبويه : وهي هاهنا بمنزلة عرفت كما كانت رأيت على وجهين . يعنى أن العلم قد يكون متعديا إلى مفعولين وقد يكون متعديا إلى مفعول بمنزلة عرفت ، كما كان رأيت متعديا إلى مفعولين من رؤية القلب ومتعديا إلى مفعول من رؤية العين» .

(٨) بولاق ١٨/١

(٩) ح س وبولاق : «وأما» .

(١٠) س : «لأنك قد تقول» .

(١١) س : «بيناه» .

قال سيبويه ^(١) في تفسير هذا : « تقول ظننت ^(٢) ثم تعمله في الظن ، كما تعمل ذهبت في الذهاب ، فذاك هاهنا الظن ^(٣) كأنك قلت : ظننت ذاك الظن ، وكذلك : خلت وحسبت ^(٤) .

يعنى إذا قلت : خلت ذاك ، وحسبت ذاك .

قال ^(٥) : « ويدلُّك على أنه الظن أنك لو قلت : خلت زيدا ، وأرى زيدا لم يحز » . وهذا بين .

ثم قال ^(٦) : « وتقول : ظننت به ^(٧) . أى جعلته موضع ظنك ، كما تقول ^(٨) : نزلت به ، ونزلت عليه » :

وقد بينا أن اتصال هذه الأفعال بحروف الجر كاتصالها بالظروف ، ولا تخرج إلى ذكر مفعول آخر ^(٩) .

(١) بولاق ١٨/١

(٢) بولاق : « كما تقول ذهبت » .

(٣) بولاق : « هاهنا هو الظن » .

(٤) س ح : « خلت ذاك وحسبت ذاك » .

(٥) بولاق ١٩/١

(٦) بولاق ١٩/١

(٧) ح : « ظننته » .

(٨) س : « إذا » وهى ليست فى بولاق وهارون ٤١/١

(٩) بولاق : « كما قلت » .

(١٠) كلمة : « آخر » ساقطة من ق .

ثم قال^(١) : « ولو كانت الباء زائدةً بمنزلتها في قوله^(٢) : كَفَى بالله ، لم يميز السُّكُوتُ^(٣) عليه^(٤) . »

يعنى : لو كانت الباء في قولك : « ظننتُ يزيد » زائدة ، لاحتجت^(٥) إلى مفعول آخر ؛ لأنك لو قلت : « ظننتُ زيداً » لاحتجت إلى مفعول آخر ، والباء في « كَفَى بالله » زائدة ، لأن معناه : كفى الله .

ثم قال :^(٦) « فكأنك قلت : ظننت في الدار ، وشككت فيه^(٨) . »

يعنى أنك إذا قلت « ظننت يزيد » ، فهو كقولك^(٩) : ظننت في الدار ، وشككت في زيد . وقد بينا هذا فاعرفه^(١٠) .

(١) بولاق ١٩/١

(٢) بولاق : « قوله عز وجل » .

(٣) س : « السكوت » .

(٤) بولاق : « عليها » .

(٥) كلمة : « قولك » ساقطة من س ح .

(٦) س : « ااحتجت » .

(٧) بولاق ١٩/١

(٨) س ح وبولاق : « ومثله شككت فيه » .

(٩) كلمة : « فهو » ساقطة من ي ق .

(١٠) بعده في ح س : « إن شاء الله » .

قال سيبويه^(١)

﴿ هذا ^(٢) باب الفاعل الذي يتعدى ^(٣) فعله إلى ثلاثة مفعولين ﴾

« لا يجوز ^(٤) أن يقتصر ^(٥) على مفعول منهم واحد دون الثلاثة : لأن المفعول الأول ^(٦) هاهنا كالفاعل في الباب ^(٨) الذي قبله في المعنى ، وذلك قولك : أرى ^(٩) زيدا يشرأ خير الناس ^(١٠) ، ونبأت ^(١١) زيدا عمراً أبا فلان ، وأعلم الله زيدا عمراً خيراً منك » .

(١) بولاق ١٩/١ وهى ساقطة من ح س .

(٢) بولاق ١٩/١ وفي هامش ق : « أعلم وأرى » .

(٣) بولاق : « يتعداه » مثل س .

(٤) س وبولاق : « ولا » .

(٥) بولاق : « ولا يجوز لك » .

(٦) س وبولاق : « أن تقتصر » .

(٧) كلمة : « الأول » ساقطة من بولاق .

(٨) س وبولاق : « في الباب الأول » وهو خطأ .

(٩) س : « أعلم » .

(١٠) هارون ٤١/١ : « بشر زيدا » .

(١١) س وبولاق : « أباك » بدل « خير الناس » .

(١٢) س : « ونبا الله » .

قال أبو سعيد : اعلم أن هذا الباب منقول من الباب الذى قبله ، وذلك أن الباب الذى قبله كان متعدياً إلى مفعولين لا يجوز الاختصار على أحدهما ، فنقلت الفعل عن الفاعل إلى من أدخله فى فعله ، فصار الفاعل مفعولاً ، واجتمع ثلاثة مفعولين ، وصار المدخل له فى الفعل هو الفاعل ، وذلك أنك ^(١) إذا قلت : « عَلِمَ زَيْدٌ عَمْرًا مُنْطَلِقًا » ، فيجوز أن يكون أعلمه مُعْلِمٌ ، فإذا ذكرت ذلك المُعْلِمَ ، صَيَّرْتَ زَيْدًا ^(٢) مفعولاً له ، فقلت : « أَعْلَمَ بَكْرٌ زَيْدًا عَمْرًا مُنْطَلِقًا » .

وهذا الباب يشتمل على ثلاثة أضرب : ضرب منها ^(٤) كان متعدياً إلى مفعولين لا يجوز الاختصار على أحدهما من السبعة الأفعال ^(٥) التى قدمنا ذكرها فى الباب الذى قبل هذا ، وهى ظننت وأخواتها وهذا الضرب فى فعلين من تلك الأفعال فقط ، وذلك : أرى وأَعْلَمَ ^(٦) منقولان من رَأَى وَعَلِمَ . وكان الأخفش يقيس عليها الجميع ، فيقول : « أَظَنَّ زَيْدٌ عَمْرًا أَخَاكَ مُنْطَلِقًا » ، « وَأَزَعَمْتُهُ ذَاكَ إِيَّاهُ » ، وكذلك يعمل فى الأفعال السبعة . وغيره لم يجاوز ما قالت العرب ^(٧) .

(١) كلمة : « أنك » ساقطة من س .

(٢) يولاق : « عمرا زيدا » .

(٣) ق : « ذلك » تحريف .

(٤) س ح : « منها ما » .

(٥) انظر لهذا التركيب والمختار فيه : درة الغواص ٢٢/٥٦

(٦) ق : « أعلم وأرى » .

(٧) ح س : « يتجاوز ما قالته العرب » .

والضرب الثالث : ما يكون متعدياً إلى مفعول أو مفعولين ، ثم يعدى إلى الظرف^(١) ويجعل الظرف مفعولاً على سعة الكلام ، فيقال فيها يتعدى إلى مفعول : « سَرَقَ زَيْدٌ عَبْدَ اللَّهِ الثَّوْبَ اللَّيْلَةَ » ، فعبد الله هو المفعول الأول ، وقد سقط منه حرف الجر ، والثوب هو المفعول الصحيح ، واللييلة ظرف جعلته^(٢) مفعولاً على السعة ، و « أُعْطِيتُ عَبْدَ اللَّهِ ثَوْباً الْيَوْمَ » إذا جعلت اليوم مفعولاً على السعة .

وفي النحويين^(٣) من يقول : إنَّ الظرف لا يجعل مفعولاً على السعة بعد تعدى الفعل^(٤) إلى ثلاثة مفعولين ، لأنها نهاية التعدى ، وإنما يجعل مفعولاً على السعة فيما كان^(٥) يتعدى إلى مفعول^(٦) ليلحق بما يتعدى إلى ثلاثة .

قال سيبويه^(٧) : واعلم أن هذه الأفعال إذا انتهت إلى ما ذكرت لك من المفعولين ، فلم يكن بعد ذلك مُتَعَدِّى ، تَعَدَّتْ إلى جميع ما يتعدى^(٨) إليه الفعل الذى لا يتعدى الفاعل .

(١) كلمة : « الظرف » ساقطة من س .

(٢) س : « جعلت » تحريف .

(٣) ح س : « ومن النحويين » .

(٤) س : « فيها يتعدى إلى » .

(٥) كلمة : « كان » ساقطة من ح س .

(٦) ح س : « إلى واحد » .

(٧) بولاق ١٩/١

(٨) بولاق : « تعدى » .

قال أبو سعيد^(١) : أراد أن الفعل الذى يتعدى إلى مفعولٍ أو إلى مفعولين أو إلى ثلاثة^(٢) ، يتعدى بعد تعديهِ إلى المفعول أو المفعولين أو الثلاثة إلى الظرف من الزمان والمكان ، والحال ، والمصدر^(٣) ، وقد بينا هذا فيما مضى .

ومثله سيبويه فقال . ^(٤) : « وذلك قولك : « أعطى عبداً الله زيدا المال إعطاءً جميلاً » ، فزيد والمال هما مفعولا « أعطى » و « إعطاءً » مصدر و « جميلاً » نعت ، فتعدى « أعطى » إلى « إعطاءً » ، كتعدى قام إلى القيام ، إذا قلت : « قام زيد قياماً حسناً » .

ثم قال سيبويه^(٥) : « وسَرَقْتُ عبد الله الثوبَ اللَّيْلَةَ ، لا تجعله ظرفاً » .

يعنى : لا تجعل « الليلة » ظرفاً ، ولكنك تجعلها مفعولاً^(٦) على السعة . وقوله . « لا تجعلها ظرفاً » . يعنى : أن « سَرَقْتُ عبد الله الثوبَ اللَّيْلَةَ » يتعدى إلى ثلاثة مفعولين ، إذا لم تجعلها ظرفاً وجعلتها مفعوله على السعة^(٧) . وذكر ضمير الليلة فى قوله : « لا تجعله ظرفاً » ؛ لأنه أراد الوقت ، أو هذا اللفظ .

ثم قال :^(٨) « ولكن كما تقول : ياسارق الليلة زيدا الثوبَ ، لم تجعلها ظرفاً » .

(١) عبارة : « قال أبو سعيد » ساقطة من ق .

(٢) ح س : « أو ثلاثة » .

(٣) ح س : « والمصدر والحال » .

(٤) بولاق ١٩/١ .

(٥) بولاق ١٩/١ وكلمة : « سيبويه » ساقطة من ح س .

(٦) ح س : « تجعله مفعولة » .

(٧) عبارة : « وجعلتها مفعول على السعة » ساقطة من ح س .

(٨) بولاق ١٩/١

والضرب الآخر^(١) : ما كان في معنى الخبر والتقدير فيه « عن » وهو في خمسة أفعال .
 نَبَّأْتُ ، وَأَنْبَأْتُ ، وَخَبَّرْتُ ، وَأَخْبَرْتُ ، وَحَدَّثْتُ ، كقولك : « أَخْبَرْتُ [أَبَاكَ] ^(٢) زَيْدًا مُنْطَلِقًا » و« حَدَّثْتُ عَمْرًا بَكْرًا أَخَاكَ » .

وقد قال الحارث بن جِلْزَة :

..... فَمَنْ حَدَّثْتُموهُ لَهُ عَلَيْنَا الْعَلَاءُ^(٣)

فالتاء والميم المفعول الأول ، وقد أقيم مقام الفاعل ، والهاء المفعول الثاني ، و« له »
 علينا العلاء « جملة في موضع المفعول الثالث .

وهذان الضربان المفعول الثالث فيهما خبر عن المفعول الثاني ، ولا يجوز ذكر
 أحدهما دون الآخر ، ويجوز الاقتصار في هذين الضربين على المفعول الأول : لأن المفعول
 الأول في هذين الضربين بمنزلة الفاعل ، والفاعل يجوز أن يقتصر عليه ، ألا ترى أن قولنا :
 « أَعْلَمَ اللَّهُ زَيْدًا عَمْرًا مُنْطَلِقًا » : أصله : « عَلِمَ زَيْدٌ عَمْرًا مُنْطَلِقًا » وأنت لو قلت : « علم

(١) ح س : « والضرب الثاني » .

(٢) ما بين المعقوفين زيادة لازمة من ح س .

(٣) البيت من معلقته المشهورة في شرح القوائد السبع ص ٤٦٩ واليعنى على الخزانة ٤٤٥/٢ والدرر اللوامع
 ١٤١/١

زَيْدٌ» وسكتَ عليه جازاً^(١) وكذلك^(٢) يجوز أن تقول : « أعلمتُ زيداً » وكذلك : « نبأتُ زيداً » ، ولا تذكرَ أى شيء نبأته ، ويجوز ألا تذكر المفعول الأول وتذكر المفعولين الآخرين^(٣) ، فتقول : « أعلمتُ دَارَكَ طَيِّبَةً » ، وأنت تريد : أعلمتُ زيداً ؛ لأن زيدا ليس يتعلق بالمفعولين الآخرين^(٤) ، وليس يضطر الكلام إلى ذكره ؛ لأنه مفعول يستغنى عنه .

وقول^(٥) سيبويه : : « لا يجوز أن يقتصر على مفعول واحد دون الثلاثة » فإن معناه لا يحسن ، ألا ترى إلى قوله : « لأنَّ المفعول هاهنا كالفاعل في الباب الذى قبله » . ويجوز الاقتصار على الفاعل في الباب الذى قبله^(٦) .

وكثير من مفسرى كتاب سيبويه من المتقدمين والمتأخرين ، ربما قالوا : لا يجوز الاقتصار على واحد من الثلاثة ، تلقناً^(٧) من لفظ سيبويه من غير تفتيش ولا تحصيل . والصحيح ما خبرتك به .

(١) س : « لجاز » .

(٢) ي : « فكذلك » .

(٣) س : « الآخرين » .

(٤) س : « الآخرين » .

(٥) س ح : « وأما قول » .

(٦) عبارة : « ويجوز الاقتصار على الفاعل في الباب الذى قبله » ساقطة من س بسبب انتقال النظر .

(٧) عبارة : « واحد من الثلاثة تلقناً من » ساقطة من س ح .

يريد : أنك إذا قلت : ياسارق الليلة ، فقد جعلتها مفعولاً له^(١) على السعة لا غير ، وأضفت إليها اسم الفاعل ، كما تقول : يا ضارب زيد . وإذا قلت : « سرق عبد الله الثوب الليلة » جاز أن تكون « الليلة » مفعوله على السعة ، وجاز أن تكون ظرفاً ، فإن لم تجعلها ظرفاً فقد صيرتها بمنزلة « ياسارق الليلة » التي لا تكون ظرفاً .

فإن قال قائل : لم جاز أن تكون « الليلة ظرفاً إذا لم تضاف إليها ، ولا يجوز أن تكون ظرفاً إذا أضفت إليها ؟

قيل له :^(٢) : معنى الظرف ما كانت « في » مقدرة محذوفة ، فإذا ذكرنا « في » أو حرفاً من حروف الجر ، فقد زال عن ذلك المنهاج ، فإذا أضفناه إليه فقد صارت الإضافة بمنزلة حروف الجر ، فخرج من أن يكون ظرفاً .

ثم قال سيوبه^(٣) ممثلاً لما قدم : « وتقول : أعلمت هذا زيدا قائماً العلم اليقين إعلاماً » . « فالعلم مصدر و « اليقين » نعت له ، و « إعلاماً » مصدر أيضاً ، فجاء بمصدرين ، أحدهما فيه فائدة ليست في الفعل ، وهو العلم اليقين ؛ لأنّ معناه العلم اليقين

(١) س ح : « مفعوله » .

(٢) كلمة : « له » ساقطة من س .

(٣) بولاق ١٩/١

الذى تعرف ، و « إعلماً » هو تأكيد لأعلمت ، لأنه ليس فيه فائدة أكثر مما فى أعلمت^(١) .
وقال سيبويه^(٢) فى التمثيل : « وأَدْخَلَ الله عَمْرَأَ^(٣) المَدْخَلَ الكَرِيمَ إِدْخَالاً » ،
فعمر و^(٤) المفعول الأول ، و « المَدْخَلَ » المفعول الثانى ، و « الكَرِيم » نعت له ، و « إِدْخَالاً »
مصدر .

(١) س ح : « من أعلمت » .

(٢) بولاق ١٩/١ وعبارة : « وقال سيبويه فى التمثيل » ساقطة من س ح .

(٣) بولاق : « زيدا » .

(٤) س ح : « وهو » .

﴿ هذا باب المفعول الذى تعداه فعله إلى مفعول ﴾

قال سيبويه^(١) : « وذلك قولك : كُسِيَ عَبْدُ اللَّهِ الثَّوبَ ، وَأُعْطِيَ عَبْدُ اللَّهِ الْمَالَ ، رفعت عبد الله ها هنا ، كما رفعته فى ضَرْبٍ ، حين قلت : ضَرْبَ عَبْدُ اللَّهِ ، وشَغَلْتُ به : كُسِيَ وَأُعْطِيَ ، كما شغلت به ضَرْبٍ ، وانتصب الثوب والمال ؛ لأنها مفعولان تعدى إليهما فعل مفعول ، هو بمنزلة الفاعل » .

قال أبو سعيد : قد قدمنا أَنَّ الفعل يَصَاغُ للذى يقع [به كما يصاغ للذى يقع^(٢)] منه ، وإن كانت الصيغتان مختلفتين ، فإذا قلت : ضَرْبَ زَيْدٍ ، فقد صغْتُ : « ضَرْبَ » لزيد ، ورفعته به ، كما أنك إذا قلت : جَلَسَ زَيْدٌ ، فقد صغْتُ « جَلَسَ » لزيد ، ورفعته به^(٣) .

(١) بولاق ١٩/١

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من س . ويبدو أنها سقطت من سائر النسخ بسبب انتقال النظر .

(٣) كلمة : « به » ساقطة من ح س .

و «ضَرَبَ» وبابه يسمّى فعل مفعول : لأنّ الذى صيغ^(١) له قد كان مفعولاً ، وكان له فاعلٌ مذكور ، فقد^(٢) علمت أن الفعل إذا ارتفع به فاعله^(٣) ، فجميع ما تعلّق به سوى الفاعل منصوب^(٤) [وكذلك إذا وضعته لمفعول فرفعته به فجميع ما تعلّق به سواء منصوب^(٥)] . فوجب فى قولك : « كُسى عَبْدُ اللَّهِ الثَّوبَ » و « أُعْطِيَ عَبْدُ اللَّهِ الْمَالُ » نَصْبُ الثوب والمال : لأنّ عبد الله قد ارتفع بالفعلين وصيغاً له ، وتعلّق الثوب والمال بالفعلين جميعاً^(٦) . فوجب نصبهما كما بيّنا .

وهذا الباب يتعدّى فعل المفعول فيه إلى مفعول آخر فقط ، واعتبار ذلك أنك تنظر الفعل الذى يتعدّى إلى مفعولين ، وقد سُمى فاعله ، فإذا أردت أن تنقله إلى ما لم يُسمَ فاعله حذفّت الفاعل وأقمت أحد المفعولين مقامه بصياغة الفعل له ، فصار الفعل للمفعول الذى رفعته . ونصببت المفعول الآخر ، فصار المفعول^(٧) متعدّياً إلى مفعول ، ولو كان الفعل الذى يسمى فاعله متعدّياً إلى مفعول واحد ، ثم نقلته إلى ما لم يُسمَ فاعله ، أقمت المفعول مقام الفاعل ، فصار الفعل للمفعول ، ولا يتعدّى إلى غيره ؛ لأنّ المفعول الذى كان يتعدّى إليه

(١) ح س : « لأنّ الذى قد صيغ » .

(٢) ح س : « وقد » .

(٣) ح س : « فاعل » .

(٤) ح س : « فهو منصوب » .

(٥) ما بين المعقوفين زيادة من س . ويبدو أنها سقطت من سائر النسخ بسبب انتقال النظر .

(٦) كلمة : « جميعاً » ساقطة من س .

(٧) ح س : « فصار فعل المفعول » .

قد صار مرفوعاً مصوغاً بالفعل ، وذلك نحو قولك : « ضَرَبَ زَيْدٌ » وقد كان أصله : « ضَرَبَ عَمْرُو زَيْدًا » فحذفت « عَمْرًا » وقلت : « ضَرَبَ زَيْدٌ » . ولو كان الفعل يتعدى إلى ثلاثة مفعولين^(١) ، ونقلته إلى ما لم يُسمَّ فاعله صار فعل المفعول يتعدى إلى اثنين^(٢) ، كقولك : « أَعْلَمَ زَيْدٌ عَمْرًا مُنْطَلِقًا » وقد كان : « أَعْلَمَ الله زَيْدًا عَمْرًا مُنْطَلِقًا » فافهم هذا الترتيب .

ولو كان الفعل غير متعدٍ إلى شيء من المفعولات ، فنقلته إلى ما لم يُسمَّ فاعله أقمّت المصدر ، أو الظرف^(٣) ، أو حرفاً من حُرُوفِ الجرِّ المتصلة بالاسم مقامَ الفاعل ، وذلك : « سِيرَ^(٤) بَزِيدُ السَّيْرِ الشَّدِيدِ فَرَسَخَيْنِ يَوْمَيْنِ » ، تقيم الباء مقامَ الفاعل ؛ وإن شئت قلت^(٥) : « سِيرَ بَزِيدُ السَّيْرِ الشَّدِيدِ فَرَسَخَيْنِ يَوْمَيْنِ » ، تقيم « السَّيْرَ » مقامَ الفاعل ؛ وإن شئت قلت : « سِيرَ بَزِيدُ السَّيْرِ الشَّدِيدِ فَرَسَخَانِ يَوْمَيْنِ » و« فرسخين^(٦) يومان^(٧) » ، أى الظرفين شئت ، أقمته مقامَ الفاعل .

(١) كلمة : « مفعولين » ساقطة من ح س .

(٢) ح : « الاثنين » .

(٣) س : « أقمّت الظرف » .

(٤) ح س : « قولك سير » .

(٥) كلمة : « قلت » ساقطة من ح س .

(٦) عبارة : « فرسخين يومين تقيم ... الشديد » ساقطة من ق بسبب انتقال النظر .

(٧) ح س : « وإن شئت فرسخين » .

واعلم أن الفعل^(١) الذي يتعدى يجوز أن لا تذكر مفعوله فيما لا يسمى فاعله ، وتقام حروف الجرّ أو الظرف أو المصدر مقام الفاعل ، كقولك : « ضَرَبَ بِرَزيدٍ » و « ضَرَبَ ضَرَبَتَانِ فِي الدَّارِ الْيَوْمَ » ، « وَضَرَبَ الْيَوْمَ^(٢) فِي الدَّارِ ضَرَبَتَيْنِ » .

قال سيبويه^(٣) : « فَإِنْ^(٤) شئتَ قَدِّمتَ وأُخِّرتَ ، فقلتَ : « كُسيَ الثَّوبَ زَيْدٌ » و « أُعْطِيَ الْمَالَ عَبْدُ اللَّهِ » كما قلتَ : ضَرَبَ زَيْدًا عَبْدُ اللَّهِ ، فأمره في هذا المكان كأمر الفاعل^(٥) » .

وقد بينا هذا ، ويجوز أن يقال أيضاً فيه : « الثَّوبَ كُسيَ زَيْدٌ » و « الْمَالَ أُعْطِيَ عَبْدُ اللَّهِ » كما تقول : « زَيْدًا ضَرَبَ عَمْرُو » .

قال سيبويه^(٦) : « واعلم أن المفعول الذي لا يتعداه فعله إلى مفعول يتعدى إلى كل شيء تعدي إليه فعل الفاعل الذي لا يتعداه فعله إلى مفعول^(٧) » .

يعني : أن قولك : « ضَرَبَ زَيْدٌ » هو^(٨) فعل للمفعول^(٩) الذي لا يتعدى إلى^(١٠) مفعول آخر^(١١) يتعدى إلى الظرف من الزمان والمكان والمصدر والحال ، كما تعدي فعلُ

(١) كلمة : « الفعل » ساقطة من س .

(٢) عبارة : « وضرب اليوم » ساقطة من ق بسبب انتقال النظر .

(٣) بولاق ١٩/١

(٤) ح س وبولاق : « وإن » .

(٥) ح س هارون ٤٢/١ : « فأمره في هذا كأمر الفاعل » . وفي بولاق : « فألامر في هذا كالأمر في الفاعل » .

(٦) بولاق ١٩/١

(٧) ما بين المعقوفين زيادة من ح س . وهي في بولاق وهارون . ويبدو أنها سقطت من سائر النسخ بسبب انتقال النظر .

(٨) ح س : « وهو » .

(٩) ي : « فعل المفعول » .

(١٠) ح س : « لا يتعداه فعله إلى » .

(١١) كلمة : « آخر » ساقطة من ح .

الفاعل إلى هذه الأربعة ، وإن كان لا يتعدى إلى مفعول غيرها كقولك : « جَلَسَ »
و « قَامَ » و « ذَهَبَ » .

ثم مثل تعدى فعل الفاعل^(١) إلى هذه الأربعة فقال^(٢) : « وذلك قولك : ضَرَبَ
زَيْدُ الضَّرْبِ الشَّدِيدَ » ، فهذا قد تعدى إلى المصدر .

ثم بين أن فعل المفعول قد يجوز أن يجعل الظرف معه مفعولاً على سعة الكلام ، كما
كان ذلك^(٣) في فعل الفاعل فقال^(٤) : « ضَرَبَ^(٥) عَبْدُ اللَّهِ الْيَوْمِينَ الَّذِينَ تَعْلَمُ ، لا تجعله
ظرفاً » ، يعنى اليومين « ولكن كما تقول : يا مَضْرُوبَ اللَّيْلَةِ الضَّرْبِ الشَّدِيدِ » ، الليلة في
قولك : « يا مَضْرُوبَ اللَّيْلَةِ » قد كانت مفعولة على سعة الكلام ، وأضيف إليها « مَضْرُوبٌ »
كما يضاف الفاعل إلى المفعول في قولك : « ضَارِبُ زَيْدٍ » و « مَكْسُو ثَوْبٍ » و « مُعْطَى
دِرْهَمٍ » بمنزلة « ضارب زيد » ؛ لأن هذا مفعولٌ صيغ له الفعلُ ، ثم أضيف إلى مفعوله ، كما
أن « ضارباً » فاعل صيغ له الفعلُ ، وأضيف إلى مفعوله .

ومن تمثيله أيضاً^(٦) : « أَقْعَدَ^(٧) عَبْدُ اللَّهِ الْمُقْعَدَ الْكَرِيمَ » ، المقعد ظرف من ظروف
المكان .

(١) ح : « المفعول » .

(٢) بولاق ١٩/١

(٣) ح : « كذلك » .

(٤) بولاق ١٩/١ وفي س ح : « قال » .

(٥) س ح وبولاق : « وضرب » .

(٦) بولاق ١٩/١

(٧) بولاق : « أقعد » .

ثم قال^(١) : « فجميع ما تعدى إليه فعلُ الفاعل الذي لا يتعداه فعله إلى مفعوله ، يتعدى إليه فعلُ المفعول ، الذي لا يتعداه فعله إلى مفعول^(٢) » ، يعنى : الطرفين ، والحال ، والمصدر . وقد بينا ذلك^(٣) .

ثم قال^(٤) : « واعلم أن المفعول الذى لم يتعدَّ إليه فعلُ فاعل في التعدى والاقتصار ، بمنزلة إذا تعدى إليه فعلُ الفاعل ، لأن معناه متعدياً إليه فعلُ الفاعل^(٥) ، وغير متعدٍ إليه فعله سواء » .

يريد : أن المفعول الذى لم يسمَّ فاعله ، وهو الذى لم يتعد إليه فعلُ الفاعل^(٦) ، إذا كان يجوز الاقتصارُ عليه في حال تسمية الفاعل ، جاز الاقتصارُ عليه ، وإن لم يسمَّ الفاعلُ ، وإن كان لا يجوز الاقتصارُ عليه في حال تسمية الفاعل ، لم يجوز الاقتصارُ عليه في حال ما لم يسمَّ فاعله ، وذلك أنك تقول : « ضَرَبَ عَمْرُو زَيْدًا » ، فتقتصر على « زيد » ولا تأتى بظرف ولا مصدر ولا غير ذلك ، و « كُسىَ زَيْدٌ عَمْرًا » فيجوز الاكتفاء به ، فإذا نقلته إلى ما لم يسمَّ فاعله ، قلت : « كُسىَ عَمْرُو » و « ضَرَبَ زَيْدٌ » ، فلا يحتاج إلى غيره . ولو قلت « ظَنَّ زَيْدٌ عَمْرًا مُنْطَلِقًا » ، ثم نقلته إلى ما لم يسمَّ فاعله قلت : « ظَنَّ عَمْرُو مُنْطَلِقًا » ولم يجوز : « ظَنَّ عَمْرُو » وتسكت ، كما لم يجوز أن تقول : « ظَنَّ زَيْدٌ عَمْرًا » وتسكت .

(١) بولاق ١٩/١

(٢) عبارة : « يتعدى إليه فعل ... إلى مفعول » ساقطة من قى بسبب انتقال النظر . وعبارة : « فعله إلى مفعول » ليست في بولاق وهارون .

(٣) ح : « وقد بينا جميع ذلك » .

(٤) بولاق ١٩/١

(٥) عبارة : « لأن معناه متعدياً إليه فعلُ الفاعل » ساقطة من قى بسبب انتقال النظر

(٦) س : « فعل فاعل » .

ونقل الفعل إلى ما لم يسم فاعله ، لا يجلب للفعل مفعولاً لم يكن له في حال تسمية الفاعل ، ولا يُزيل عنه مفعولاً كان له ، ألا ترى أنك تقول : « ضَرَبْتُ زَيْدًا » فلا تتجاوز هذا المفعول ، وتقول : « ضَرَبَ زَيْدٌ » فلا يتجاوزه أيضاً الفعل ؛ لأنَّ المعنى واحد . وتقول : « كَسَوْتُ زَيْدًا ثَوْبًا » فتجاوز زيدا إلى مفعول آخر ، ثم تقول : « كَسَى زَيْدٌ ثَوْبًا ^(١) » فلا تتجاوز الثوب .

قال سيبويه ^(٢) : « لأنَّ الأوَّل ^(٣) بمنزلة المنصوب » ، يعني « زيدا » في قولهم ^(٤) : « كَسَى زَيْدٌ ثَوْبًا » بمنزلة في : « كَسَوْتُ زَيْدًا ثَوْبًا » ، لأنَّ المعنى واحد ، وإن كان لفظه لفظ الفاعل ، فاعرف ذلك إن شاء الله تعالى ^(٥) .

(١) عبارة : « فتجاوز زيدا ... ثوبا » ساقطة من س بسبب انتقال النظر .

(٢) بولاق ٢٠ / ١

(٣) ح : « الأوَّل » .

(٤) ح س : « في قولك » .

(٥) كلمة : تعالى ليست في ح س .

قال سيبويه^(١) :

هذا باب المفعول الذى يتعدّاه فعله إلى مفعولين
وليس لك أن تقتصر على أحدهما دون الآخر

« وذلك^(٢) قولك : نُبِئتُ زيدا أبا فلان ، لما كان الفاعل يتعدّى إلى ثلاثة ، تعدّى
فعل المفعول^(٣) إلى اثنين » .

يعنى : « نُبِئتُ زيداَ عَمراً^(٤) أبا فلان » . وقد ذكرنا هذا .

قال^(٥) : « وتقول : أُرِىَ عَبْدَ اللَّهِ أبا فلانٍ ؛ لأنك لو أدخلت في هذا الفعل الفاعل ،
وبنيته له ، لتعدّاه فعله إلى ثلاثة مفعولين » .

(١) بولاق ٢٠/١ وعبارة : « قال سيبويه » ليست في ق ح س .

(٢) في ح : « قال سيبويه : ذلك » .

(٣) ح س وهارون وبولاق : « تعدى المفعول » .

(٤) س : « عمرا زيدا » .

(٥) بولاق ٢٠/١

يعنى : أنك إذا^(١) قلت : « يُرِينى ^(٢) زَيْدٌ عَبْدُ اللَّهِ أَبَا فَلَانٍ » ، تعدى إلى ثلاثة مفعولين فإذا نقلته إلى ما لم يُسمَّ فاعله تعدى إلى مفعولين ، وقد مر هذا .

ثم قال^(٣) : واعلم أن الأفعال إذا انتهت هاهنا ، فلم تجاوز ، تعدت إلى جميع ما يتعدى^(٤) إليه الفعل الذى لا يتعدى المفعول .

يعنى : أن الفعل بعد تعديه إلى المفعولين فى هذا الباب يتعدى إلى المصادر^(٥) والظرفين والحال كما تعدى^(٦) « ضَرَبَ زَيْدٌ » إلى ذلك .

ثم مثل فقال^(٧) : « أُعْطِيَ ^(٨) عَبْدُ اللَّهِ الثَّوبَ إعطاءً جميلاً ، وَنُبِّتُ زَيْدًا أَبَا فَلَانٍ تَنْبِيئًا ^(٩) ، وَسُرِقَ عَبْدُ اللَّهِ الثَّوبَ اللَّيْلَةَ ، لا تجعله ظرفاً ، ولكن على قولك : « يَا مَسْرُوقَ اللَّيْلَةِ الثَّوبَ » .

(١) س ح : « لو » .

(٢) ب ق ي : « أرى » تحريف .

(٣) بولاق ٢٠/٨

(٤) بولاق وهارون ٤٣/١ : « تعدى »

(٥) س : « المصدر » .

(٦) س ح : « يتعدى » .

(٧) بولاق ٢٠/٨

(٨) س ح وبولاق : « وذلك قولك أعطى » .

(٩) بولاق وهارون ٤٣/١ : « تنبينا حسنا »

ش .

قال أبو سعيد^(١) : أما قوله : « أُعْطِيَ عَبْدُ اللَّهِ الثَّوبَ إِعْطَاءً جَمِيلاً » ، فإنه عقد الباب على مفعولين لا يجوز الاقتصار على أحدهما ، ثم جعل الشاهد : « أُعْطِيَ عَبْدُ اللَّهِ الثَّوبَ » ، وساغ ذلك ، لأنه أراد أن يبين المصدر ، وهو « إِعْطَاءٌ جَمِيلاً » ولم يُرد أن يمثل نفس الفعل ، وحين أراد أن يمثل نفس الفعل قال : « نُبِتُّ زَيْدًا أَبَا فُلَانٍ » و« أَرَى عَبْدَ اللَّهِ أَبَا فُلَانٍ » .

وأما قوله : « نُبِتُّ زَيْدًا أَبَا فُلَانٍ تَنْبِيئًا » فإن « تَنْبِيئًا » مصدر « نُبِتُّ »^(٢) .

وقد قال سيبويه في باب المصادر^(٣) : إن « فَعَّلْتُ » إذا كان لام الفعل منه همزة ، فهو بمنزلة ما لأم الفعل منه ياء ، فينبغي أن يحىء على « تَفَعَّلَ » ، فيقال : « تَنْبَيْتُ » « سَرَيْتُ »^(٤) تَسْرِيَةً و« سَوَيْتُ تَسْوِيَةً » ، وإذا كان صحيحاً من غير الياء والهمزة ، جاء على « تَفَعَّلَ » و« تَفَعَّلَ » نحو : « كَرَّمْتُهُ تَكْرِيماً وَتَكْرِمَةً »^(٥) ، و« عَظَّمْتُهُ تَعْظِيماً » .

ورد عليه أبو العباس فقال : الهمزة بمنزلة سائر الحروف الصاح تحيىء على تفعيل وطن أن سيبويه لم يحجز التفعيل في باب الهمز ، وقد تكلم به في هذا الباب ، ولولا أنه جائز

(١) عبارة : « قال أبو سعيد » ساقطة من ح س .

(٢) كلمة : « نبتت » ساقطة من ح س .

(٣) في « باب ما لحقته هاء التأنيث عوضاً لما ذهب » يقول سيبويه في كتابه ٢/٢٤٥ : « وأما عزيت تعزية ونحوها فلا يجوز الحذف فيه ولا فيما أشبهه : لأنهم لا يبحثون بالياء في شيء من بنات الياء والواو مما هما في موضع اللام صحيحتين ... ولا يجوز الحذف أيضاً في تجزئة وتهنته ... لأنهم ألحقوها بأختيهما من بنات الياء والواو » .

(٤) ح س : « كما يقال سرية » .

(٥) كلمة : « وتكرمة » ساقطة من ح س .

عنده ما تكلم به ، ولكن الأكثر في باب الهمز التفعيلة ، لأنها يلحقها التليين ، وإن كان التفعيل جائزاً في الهمز ، ولكنه ذكر في باب المصادر الأكثر في كلام العرب .

وأما قوله : « سُرِقَ عَبْدُ اللَّهِ الثَّوْبَ اللَّيْلَةَ » فإنما قصد أن يبين أن فعل المفعول قد يجوز إذا كان متعدياً إلى مفعول واحد أن يجعل الظرف معه مفعولاً^(١) على السَّعة ، وقد ذكرنا نظير هذا .

ثم قال^(٢) : « صُيرَ فَعْلٌ^(٣) الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ^(٤) » حيث انتهى فعلها ، بمنزلة الفعل الذي لا يتعدى فاعله ولا مفعوله ، ولم يكونا ليكونا أضعف^(٥) من الفعل الذي لا يتعدى .

يعنى : أن المفعول والفاعل اللذين يتعدى فعلها في تعدّيهما إلى المصدر والظرفين والحال ليسا بأضعف من الفعل الذي لا يتعدى في تعدّيه إلى هذه الأشياء .

(١) ح س : « مفعولاً ثانياً » .

(٢) بولاق ٢٠ / ١

(٣) كلمة : « فعل » ساقطة من ق ح س .

(٤) ح وبولاق : « المفعول والفاعل » .

(٥) ح س وهارون ٤٣ / ١ : « بأضعف » .

قال سيبويه^(١) :

هذا باب ما يعمل فيه الفعل فينتصب^(٢)
وهو حال وقع فيه الفعل وليس بمفعول

« كالثوب في^(٣) : كَسَوْتُ الثَّوْبَ ، وَكَسَوْتُ^(٤) زَيْدًا الثَّوْبَ ؛ لَأَنَّ الثَّوْبَ لَيْسَ
بحال وقع فيها الفعل ، ولكنه مفعول كالأول » .

قال أبو سعيد : ضَمَّنَ سيبويه هذا الباب ما ينتصب لأنه حال ، وفرَّقَ بينه وبين
ما ينتصب لأنه مفعول ثانٍ ، فيما يتعدى من الفعل^(٥) إلى مفعولين ، ولك أن تقتصر على
أحدهما ، من قِيلَ أَنَّ الحَالِ إِنَّمَا^(٦) هِيَ وَصْفٌ مِنْ أَوْصَافِ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ فِي وَقْتٍ وَقَوَعِ
الْفِعْلِ ؛ كَقَوْلِكَ : « قَامَ زَيْدٌ ضَاحِكًا » أَيْ وَقَعَ فِعْلُهُ فِي الْحَالِ الَّتِي هُوَ مَوْصُوفٌ فِيهَا
بِضَاحِكِهِ ، وَ« ضَرَبَ زَيْدٌ هِنْدًا قَائِمَةً » أَيْ وَقَعَ الضَّرْبُ بِهَا فِي الْحَالِ الَّتِي هِيَ مَوْصُوفَةٌ فِيهَا

(١) بولاق ٢٠/١ وعبارة : « قال سيبويه » ساقطة من ح س .

(٢) ق س : « فينتصب » .

(٣) ح س وبولاق وهارون : « في قولك » .

(٤) ح س وبولاق وهارون : « وفي قولك كسوت » .

(٥) ح : « المفعول » تحريف .

(٦) كلمة : « إنما » ساقطة من ق .

بقائمة ، وإذا قلت : « كَسَوْتُ زَيْدًا الثَّوبَ » ، فالثوب ليس هو الكاسي ، ولا هو المكسوّ^(١) . فليس بحال وقع فيها الفعل من أحوالها ، فوجب أن يكون الثوب مثل زيد في فصول الفعل إليه وتناوله له^(٢) . وهذا معنى قوله : « ولكنّه مفعول كالأول » يعنى : الثوب مفعول كزيد .

ثم قال^(٣) : « ألا ترى أنه يكون معرفة ، ويكون معناه ثانياً كمعناه أولاً ، إذا قلت : كَسَوْتُ الثَّوبَ ، ومعناه^(٤) إذا كان بمنزلة الفاعل ، إذا قلت : كَسَى الثَّوبَ » .

قال أبو سعيد^(٥) : أما^(٦) قوله : « يكون معرفة » ، يعنى أن^(٧) المفعول الثانى مما يتعدى إلى مفعولين يكون معرفة ، كقولك : « كَسَوْتُ زَيْدًا الثَّوبَ » ، والحال لا تكون معرفة ، لأنك لا تقول : « قَامَ زَيْدُ الضَّاحِكِ » فأراك الفرق بين المفعول الثانى وبين الحال .

وأما قوله : « ويكون معناه ثانياً كمعناه أولاً » ، يعنى : أن المفعول الثانى إذا كان معه مفعول^(٨) ، فهو بمنزلة إذا لم يكن معه مفعول غيره ، وذلك أنك إذا قلت : « كَسَوْتُ زَيْدًا الثَّوبَ » ، فالثوب هو مفعول ثانٍ ، وقد وصل الفعل إليه ، وإذا قلت : « كَسَوْتُ الثَّوبَ » ولم تذكر غيره ، فهو أول ، ومعناه فى الوجهين جميعاً واحد : لأنك ، وإن لم تذكر

(١) ح : « بالمكسو » .

(٢) كلمة : « له » ساقطة من س .

(٣) بولاق ٢٠/١

(٤) س : « ومعناه » .

(٥) عبارة : « قال أبو سعيد » ساقطة من ح س .

(٦) ح : « وأما » .

(٧) كلمة : « أن » ساقطة من ح س .

(٨) س : « مفعول أول » .

غيره ، فقد علم أنك ألبسته شيئاً ما ، والحال ليس كذلك : لأن الحال لا تقوم بنفسها منفرداً^(١) عن الأسماء التي هي حال منها ، كما انفرد الثوب عن المفعول الأول ، لا تقول : « ضَرَبْتُ قَائِمَةً » وتنصب قائمة على الحال ، وأنت تريد : « ضَرَبْتُ هُنْدًا قَائِمَةً » .

وأما قوله : « كمعناه إذا كان بمنزلة الفاعل » ، يعني : أن الثوب قد يقوم^(٢) مقام الفاعل فيقال : « كُسِيَ الثَّوبُ » ، ولا تقام الحال مقام الفاعل ، ففرق بينها ، لاختلاف حكمها^(٣) .

ثم مثل الحال الذي عقد الباب عليه فقال^(٤) : « وذلك قولك^(٥) : ضَرَبْتُ عَبْدَ اللَّهِ قَائِمًا ، وَذَهَبَ زَيْدٌ رَاكِبًا ، فلو كان بمنزلة المفعول الذي يتعدى إليه فعلُ الفاعل : نحو عَبْدَ اللَّهِ وَزَيْدٌ ، ما جاز في ذهبتُ » .

يعنى : لو كان ما ينتصب بالحال كالمفعول نحو : عبد الله وزيد ما جاز الحال من « ذَهَبَ » لأن « ذهب » لا يتعدى إلى مفعول فلما جاز « ذَهَبْتُ رَاكِبًا » ولم يجوز « ذَهَبْتُ زَيْدًا » علمنا أنه ليس مثله .

(١) س : « منفردة » .

(٢) ح س : « قد يقام » .

(٣) ح س : « حكميها » .

(٤) بولاق ٢٠/١

(٥) ح : « قوله » .

ثم قال^(١) : « ولجاز أن تقول : ضَرَبْتُ زَيْدًا أَبَاكَ ، وَضَرَبْتُ زَيْدًا الْقَائِمَ ، لا تريد بالأب ولا بالقائم ، الصفة والبدل^(٢) » .

يعنى : أنه لو كان الحال بمنزلة الاسم^(٣) المفعول لجاز أن تأتى « لَضَرَبْتُ » بمفعول ثانٍ فتقول : « ضَرَبْتُ زَيْدًا أَبَاكَ » على أن تجعل « زَيْدًا » المفعول الأول ، و « أَبَاكَ » مفعولاً ثانياً ، ولا تجعله نعتاً لزيد ، وكذا « ضَرَبْتُ زَيْدًا الْقَائِمَ » ، كما قلت : « ضَرَبْتُ زَيْدًا قَائِمًا » ونصبته^(٤) على أنه حال ، فلما جاز فى « ضَرَبْتُ زَيْدًا » أن تأتى بمنصوب آخر حالٍ ، ولا تأتى بمنصوب آخر مفعولٍ ، كزيد وعمر ، علمنا أن الحال لا تشبه المفعول^(٥) .

قال سيبويه^(٦) : « فالاسم^(٧) الأول المفعول به^(٨) فى ضربت ، قد حال بينه وبين الفعل أن يكون فيه بمنزلة : لأن ضربت إنما يتعدى إلى مفعول واحد^(٩) ، كما حال الفاعل بينه وبين الفعل فى : ذَهَبَ ، أن يكون المفعول به^(١٠) فاعلاً ، وكما حالت الأسماء المجرورة بين ما بعدها وبين الجار^(١١) ، فى قولك : لى مثله رجلاً ، لى ملؤه عَسلاً ، وما فى السماء موضع راحة سحاباً^(١٢) ، وكذلك : وَيَحْهُ فَارِسًا » .

(١) بولاق ٢٠/١

(٢) بولاق : « ولا البدل » .

(٣) كلمة : « الاسم » ساقطة من ق .

(٤) س : « فنصبته » .

(٥) س : « ليست بالمفعول » .

(٦) بولاق ٢٠/١

(٧) س : « والاسم » .

(٨) كلمة : « به » ساقطة من س وبولاق وهارون ٤٤/١

(٩) عبارة : « لأن ضربت ... واحد » ساقطة من س وبولاق وهارون .

(١٠) عبارة : « المفعول به » ساقطة من بولاق وهارون مثل س .

(١١) عبارة ب ق ي ح : « الأسماء المجرورة بينها بعدها وبعد الحال » وهو تحريف .

(١٢) عبارة : « وما فى السماء موضع راحة سحاباً » ساقطة من س وبولاق وهارون .

قال أبو سعيد : أما قوله : « فالاسم الأول المفعول في ضربت ، قد حال بينه وبين الفعل » ، يعني : أنك إذا قلت : « ضَرَبْتُ زَيْدًا قَائِمًا » فزيد^(١) الذي هو المفعول الأول قد اكتفى به « ضَرَبْتُ » في التعدى إليه ، فامتنع « قائم » من وصول الضرب إليه ، كما يصل إلى المفعولات ، فانتصب ، لأنه حال ، كما أنك إذا قلت : « ذَهَبَ زَيْدٌ رَاكِبًا » فقد اكتفى « ذَهَبَ » بزيد ، لأنه^(٢) فاعل له ، فلم تصر الحال فاعلاً ، فقد صار الفاعل حائلاً بين الفعل وبين الحال أن يكون فاعلاً . ومثل ذلك أنك إذا قلت : « لِي مِثْلُ هَذَا الْجَيْشِ رَجُلًا^(٣) » و « ملء هذا القَدَحَ عَسَلًا^(٤) » فقد أضفت « مثل » إلى الجيش . ونصبت « رجلاً » على التمييز ، وكذلك « عَسَلًا » ؛ لأن المضاف إليه وهو المجرور قد حال بين الاسم المضاف وهو « مثل » و « ملء » وما أشبه ذلك ، وبين « رجلاً » و « عَسَلًا »^(٥) وما أشبه ذلك ، أن يكون مجروراً ؛ لأنه قد استوفى الجر ، وليس ينجر^(٦) به اثنان ، فانتصب لأنه تمييز كما انتصب الحال ، بعد استيفاء الفعل لفاعله ومفعوله ؛ لأنه حال ، ولم يصر فاعلاً ولا مفعولاً ، وكذلك : « وَحَّحَ زَيْدٌ فَارِسًا » بمنزلة : « لِي مِثْلُ الْجَيْشِ رَجُلًا » والهاء في « مِثْلُهُ » و « مِلْؤُهُ » و « وَحَّحَهُ » أساء مجرورة .

(١) ح س : « فزيذا » .

(٢) س : « في انه » .

(٣) ح : « لِي مِثْلُ هَذَا الْقَدَحِ عَسَلًا » .

(٤) عبارة : « الْقَدَحِ عَسَلًا » ليست في ح .

(٥) س : « وبين عسلا ورجلا » .

(٦) س : « يجر » .

ثم قال^(١) : « وكما منعت النون من عشرين^(٢) أن يكون ما بعدها جرّاً » .

يعنى أنك تقول^(٣) : « عَشْرُونَ دِرْهَمًا » فتُنصب « درهمًا » على التمييز ، وقد حالت النون بين « عشرون » وبين « درهم » أن ينجرَّ الدرهم ، بإضافة العشرين إليه ، ألا ترى أنك تقول : « عَشْرُو زَيْدٍ » إذا أردت إضافتها إلى مالكها ، وتحذف النون ، فقد علمت أن النون حائلة بين « عشرو » وبين « الدرهم » أن يكون منجرّاً .

ثم قال^(٤) : « فَعَمِلَ الْفَعْلُ هَا هُنَا فِيمَا يَكُونُ حَالًا ، كَعَمَلَ : لِي مِثْلُهُ رَجُلًا ، فِيمَا بَعْدَهُ^(٥) » .

يعنى : أن عمل الفعل في الحال ، كعمل ما يُنصب على طريق التمييز ، وذلك أن الحال لا تكون إلا نكرة ، والتمييز لا يكون إلا بنكرة ومعناها متقارب ، وذلك أنك إذا قلت : « جَاءَ زَيْدٌ » فإن^(٦) مجيئه يصلح أن يكون واقعاً في حال من أحوال يمكن أن يكون له ، فإذا قلت : « رَاكِبًا » فقد مَيَّزْتَ هذه الحالة^(٧) من سائر الأحوال المقدرة ، وإذا قلت : « جَاءَنِي »

(١) بولاق ٢٠/٨

(٢) بولاق وهارون ٤٤/١ : « في عشرين » .

(٣) قى : « أنا تقول » .

(٤) بولاق ٢٠/١

(٥) س ح وهارون ٤٤/١ : « كَعَمَلَ مِثْلُهُ فِيمَا بَعْدَهُ » .

(٦) كلمة : « فإن » ساقطة من س .

(٧) س : « الحال » .

عِشْرُونَ» يَصْلَحُ أَنْ يَكُونُوا مِنْ أَنْوَاعٍ كَثِيرَةٍ ، فَإِذَا^(١) قُلْتُ : « رَجُلًا » بَيَّنْتُ^(٢) وَاحِدًا مِنْ الْأَنْوَاعِ الْمُمْكِنَةِ ، غَيْرَ أَنَّ النَّوْعَ الْمُمَيِّزُ غَيْرُ الشَّيْءِ الْمُمَيِّزِ ، وَالْحَالُ هِيَ اسْمُ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ فِي حَالِ وَقُوعِ الْفِعْلِ فَهِيَ مَخْتَلِفَانِ فِي أَنْفُسِهِمَا ، وَمَتَقَارِبَانِ فِي طَرِيقِ نَصْبِهِمَا^(٣) .

ثُمَّ قَالَ سَيَبُويهِ^(٤) : « أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا نَكْرَةً ، كَمَا أَنَّ هَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا نَكْرَةً^(٥) » .

يَعْنَى : لَا تَكُونُ الْحَالُ إِلَّا نَكْرَةً ، كَمَا لَا يَكُونُ التَّمْيِيزُ إِلَّا نَكْرَةً .

ثُمَّ قَالَ^(٦) : « وَلَوْ كَانَ هَذَا^(٧) بِمَنْزِلَةِ الثَّوبِ وَزَيْدٌ فِي : كَسَوْتُ لَمَّا جَازَ فِي^(٨) ذَهَبْتُ رَاكِبًا ، لِأَنَّهُ لَا يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ^(٩) » .

يَعْنَى : لَوْ كَانَ الْحَالُ بِمَنْزِلَةِ الثَّوبِ لَمَّا جَازَ ذَهَبْتُ رَاكِبًا ، كَمَا لَا يَجُوزُ : « ذَهَبْتُ الثَّوبَ » وَ « ذَهَبْتُ زَيْدًا » .

(١) ح : « وَإِذَا » .

(٢) س : « فَقَدْ بَيَّنْتُ » .

(٣) ح س : « نَصْبُهَا » .

(٤) بولاق ٢٠١/١

(٥) س : « كَمَا لَا يَكُونُ التَّمْيِيزُ إِلَّا نَكْرَةً » .

(٦) بولاق ٢٠٨

(٧) بولاق : « وَلَوْ كَانَ الْحَالُ هَذَا » .

(٨) كلمة : « فِي » لَيْسَتْ فِي بُولَاقٍ وَهَارُونَ .

(٩) عبارة : « لِأَنَّهُ لَا يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ » لَيْسَتْ فِي ح س .

ثم قال ^(١) : « وإنما جاز هذا لأنه حالٌ وليس معناه كمعنى الثوب وزيد ، فعمل
كعمل غير الفعل ولم يكن أضعف ^(٢) منه ، إذ كان يتعدى إلى ما ذكرت من الأزمنة
والمصادر ونحوه » .

يريد : إنما جاز تعدى الفعل إلى الحال ، وإن كان الفعل ^(٣) لا يتعدى إلى مفعول ،
كما يعمل غير الفعل وهو « عَشْرُونَ دِرْهَمًا » ونحوه ، « ولى مثله رجلاً » ، ولم يكن
الفعل فى تعدّيه إلى الحال بأضعف من عمل العشرين فى التمييز ؛ لأنّ الفعل يتعدى إلى
الظروف والمصادر وليس كذلك العشرون .

(١) بولاق ٢٠/١

(٢) ح س : « بأضعف » .

(٣) كلمة : « الفعل » ساقطة من ح س .

هذا^(١) باب الفعل الذى يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول
واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد

« فمن ثم ذكر^(٢) على حدته ، ولم يُذكر مع الأول ، ولا يجوز فيه الاقتصار^(٣) على
الفاعل ، كما لم يجوز في ظننت على^(٤) المفعول الأول ؛ لأنّ حالك في الاحتياج إلى الآخر
ها هنا ، كحالك في الاحتياج إليه ثمة^(٥) ، وسنبين ذلك^(٦) إن شاء الله تعالى^(٧) .

قال أبو سعيد : اعلم أنّ هذه الأفعال التى ضمّنها هذا الباب أفعالٌ تدخل على مبتدأ
وخبر فتفيد فيها زماناً محصّلاً أو نفياً^(٨) أو انتقالاً أو دواماً ، فمن ذلك : « كان » ولها ثلاثة
معاني ، أحدها : ما ذكرناه^(٩) ، كقولك : « كَانَ زَيْدٌ عَالِماً » ، وكان الأصل : « زَيْدٌ عَالِمٌ »
فدخلت « كان » لتوجب أنّ ذلك في زمان ماضٍ ، وكذلك : « يَكُونُ زَيْدٌ مُنْطَلِقاً » .

(١) بولاق ٢٧/١

(٢) ح : « يذكر » .

(٣) س : « ولا يجوز الاقتصار فيه » .

(٤) بولاق : « الاقتصار على » .

(٥) ح : « ثم » وهى ساقطة من س .

(٦) بولاق : « لك » .

(٧) كلمة : « تعالى » ليست فى س وبولاق .

(٨) كلمة : « أونفيا » ساقطة من ق ح س .

(٩) ح س : « ما ذكرناه » .

وقد يكون ما جعلته « كان » في الزمان الماضي منقطعا ، وغير منقطع ؛ فأما ما لم ينقطع
فقوله تعالى^(١) : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيماً حَكِيماً ﴾^(٢) وهو في كل حال موصوف بذلك عز
وجل^(٣) ، وأما ما قد انقطع^(٤) فقولك : « قد كنت غائبا وأنا الآن حاضرا » . وقد يحتمل أن
يكون « وكان الله^(٥) عليماً حَكِيماً » في تأويل المنقطع ، ومعناه : ما وقع عليه العلم والحكمة ،
لا العلم والحكمة ، كما^(٦) قال الله تعالى^(٧) : ﴿ حَتَّى نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنْكُمْ ﴾^(٨)
والمعنى^(٩) : حتى يجاهد المجاهدون منكم^(١٠) ونحن نعلمهم .

والمعنى الثاني^(١١) من معاني كان : أن تكون في معنى : حَدَّثَ وَوَقَعَ ، كقولنا^(١٢) : « كَانَ
الْأَمْرُ » أَيْ حَدَّثَ .

والوجه الثالث : أن تكون زائدة . وقولنا : « تكون زائدة » ليس المعنى^(١٣) بذلك أن

(١) ح س : « فيقول الله عز وجل » .

(٢) فاصلة ترددت كثيرا في القرآن الكريم . انظر المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ٤٧٨

(٣) عبارة : « عز وجل » ساقطة من ح س .

(٤) ح س : « وأما ما انقطع » .

(٥) عبارة : « وكان الله » ليست في س .

(٦) عبارة : « لا العلم والحكمة كما » ساقطة من ق ح س .

(٧) س : « كما قال تعالى » .

(٨) سورة محمد عليه السلام ٣١/٤٧

(٩) س ح : « ومعناه » .

(١٠) كلمة : « منكم » ساقطة من س .

(١١) س : « ومعنى الثاني » تحريف .

(١٢) ح س : « كقولك » .

(١٣) ح س : « لسان معنى » .

دخولها كخروجها في كل معنى ، وإنما يعنى^(١) بذلك أنه ليس لها اسم ولا خبر ، ولا هى لوقوع شىء مذكور ، ولكنها دالة على زمان^(٢) ، وفاعلها مصدرها : وذلك قولك : « زَيْدٌ كَانَ قَائِمٌ » و « زَيْدٌ قَائِمٌ كَانَ » تريد ذلك الكون^(٣) ، وقد دلت كان على الزمان الماضى ؛ لأنك لو قلت : « زَيْدٌ قَائِمٌ » ولم تقل : « كَانَ » لوجب أن يكون ذلك فى الحال . وقال الشاعر :

سَرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَوْا عَلَى كَانَ الْمُسَوِّمَةِ الْعِرَابِ^(٤)

يريد : على المسوِّمة العِراب كان ذلك الكون . ومثل ذلك^(٥) قولنا : « زَيْدٌ ظَنَنْتُ مُنْطَلِقٌ » وألغينا^(٦) « ظننت » ولم نعملها^(٧) ، ومع ذلك فقد أخرجت الكلام من اليقين إلى الظن ، كأنك قلت : زيد منطلق فى ظنى . وكذلك قولك : « زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ كَانَ » وإن لم تعمل « كان » فى اللفظ ، فقد أوجبت أن هذا المعنى فى زمانٍ ماضٍ .

ولكان أخوات وهى^(٨) : صَارَ ، وَأَصْبَحَ ، وَأَمْسَى ، وَظَلَّ ، وَأَضْحَى ، وَبَاتَ ، وَلَيْسَ ، وَمَا زَالَ ، وَمَا دَامَ ، وما تصرف منهن ؛ فأما صار ففيها معنى الانتقال ، وهى تدخل على جملة

(١) عبارة : « معنى وإنما يعنى » ساقطة من ح .

(٢) ح س : « الزمان » .

(٣) ح س : « تريد كان فى ذلك الكون » .

(٤) البيت بلا نسبة فى الخزانة ٣٣ / ٤ : ٢٧١ / ٤ والعينى على الخزانة ٤١ / ٢ والدرر اللوامع ٨٩ / ١

(٥) ح س : « ومثل هذا » .

(٦) ح س : « فألغى » .

(٧) ح س : « ولم يعملها » .

(٨) س : « وهن » .

لم يكن لها مثل تلك الحال من قبل ، كقولك : « صَارَ زَيْدٌ عَالِماً » و « صَارَ الطَّيْنُ خَرْفًا » ، أى انتقل إلى هذه الحال . وقد تدخل على غير جملة لما فيها من معنى الانتقال كقولك : « صَارَ زَيْدٌ إِلَى عَمْرٍو » . وأنت لا تقول : زَيْدٌ إِلَى عَمْرٍو ، ولكنه بمعنى انتقل إلى عمرو .

وأما ^(١) أَصْبَحَ وَأَمْسَى وَأَضْحَى وَبَاتَ وَظَلَّ فهي ^(٢) أوقات مخصوصة دَخَلْنَ ^(٣) على مجمل ، فإذا قلت : « أَصْبَحَ عَالِماً » فكأنك قلت : دخل في وقت الصباح وهو عَالِمٌ ، وإذا قلت : « أَمْسَى » فقد قلت ^(٤) : دخل وقت المساء وهو كذلك . « أَضْحَى » : دخل وقت الضحى . و « ظَلَّ زَيْدٌ مُنْطَلِقًا » : أتى ^(٥) عليه النهار وهو منطلق . و « بَاتَ زَيْدٌ قَائِمًا » : أى أتى عليه الليل وهو قائمٌ ، فهذه أوقات مخصوصة . والذي يَعُمُّها ويكون مبهما واقعاً لكل وقت : « كان » .

وبينهن وبين « كان » فرق ، وذلك أن « كان » لما انقطع ، و « أَضْحَى » و « أَمْسَى » و « بَاتَ » ^(٦) غير منقطع ، ألا ترى أنك تقول : « أَصْبَحَ زَيْدٌ غَنِيًّا » فهو غنيٌّ في وقت إخبارك ، غير منقطع غناه ، وربما توسعت العربُ في بعض هذه الأفعال ، فاستعملوه في

(١) ح س : « فأما » .

(٢) س : « فهن » .

(٣) ح س : « دخلت » .

(٤) س : « فكأنك قلت » .

(٥) ح س : « أى أتى » .

(٦) س : « وبابه » !

معنى : « كَانَ » و « صَارَ » فيقولون : « أَصْبَحَ زَيْدٌ غَنِيًّا » ولا يقصد^(١) إلى وقت الصباح دون غيره . قال^(٢) الشاعر :

ثُمَّ أَضْحَوْا كَأَنَّهُمْ وَرَقٌ جَفَّ فَأَلَوْتُ بِهِ الصُّبَا وَالذُّبُورَ^(٣)

ولم يقصد إلى وقت دون وقت^(٤) .

وأما « ليس » فإنها تدخل على جملة فتنتفيها في الحال ، كقولك : « لَيْسَ زَيْدٌ قَائِمًا » والأصل : « زَيْدٌ قَائِمٌ » قبل دخول « ليس » وفيه إيجابُ قيامه في الحال ، فإذا قلت : « لَيْسَ زَيْدٌ قَائِمًا » فقد نفيت هذا المعنى ، وكان الأصل في « لَيْسَ » : « لَيْسَ »^(٥) مثل : « صَيْدُ الْبَعِيرِ »^(٦) فحذفوه ، وألزموه التخفيف ، لأنه لا يتصرف للزومه حالة واحدة^(٧) ، وإنما تختلف أبنية الأفعال لاختلاف الأوقات التي تدلّ عليها ، وجعلوا البناء الذي خصّوه به ماضيًا لأنه أخفُّ الأبنية .

(١) س : « يقصدون » .

(٢) س : « وقال » .

(٣) البيت لعنّى بن زيد العبادي ق ٣١/٨٦ ص ٩٠ وعيون الأخبار ١١٥/٣ وشرح شواهد المغنى ١٦٠ وانظر مصادر أخرى في الديوان ص ٢١٩

(٤) عبارة : « ولم يقصد إلى وقت دون وقت » ساقطة من ح س .

(٥) كلمة : « ليس » ساقطة من س بسبب انتقال النظر .

(٦) في الصحاح للجوهري (صيد) ٤٩٦/١ : « والصيد بالتحريك : مصدر الأصيد وهو الذى يرفع رأسه كبرا ... وأصله فى البعير يكون به داء فى رأسه فيرفعه ... وكذلك الذى لا يستطيع الالتفات من داء . نقول منه صيد بكسر الياء » .

(٧) انظر فى أصل « ليس » ما قلناه فى كتابنا : لحن العامة والتطور اللغوى ص ٣٧٢

فإن قال قائل : وما^(١) الدليل على أن ليس فعلٌ ؟ قيل له : الدليل على ذلك اتصال الضمائر بها التي لا تتصل^(٢) إلا بالأفعال ، كقولك : لَسْتُ وَلَسْنَا وَلَسْتُمْ وَالْقَوْمُ لَيْسُوا قَائِمِينَ .

وأما «ما زال» فما للنفي و« زال » للنفي ، فصار المعنى بدخول النفي على النفي إيجاباً فإذا قلت : « ما زال زيد قائماً » و « لم يزل بكرٌ مُنطلقاً » و « لا يزال أخوك في الدار » فقد أوجبت ذلك كله بنفي النفي . ولا تستعمل « زال » إلا مع حروف النفي ؛ لو قلت : « زال زيد مُنطلقاً » لم يَجِزُ^(٣) ، ولو قلت : « ما زال زيد إلا مُنطلقاً » لم يَجِزْ ؛ لأنك لما أدخلت « إلا » انتقض معنى « ما » فصار تقديره : « زال زيد مُنطلقاً »^(٤) وهذا لا يجوز .

وأما قوله^(٥) : « مادام زيد مُنطلقاً » فليست « ما » هاهنا مثلها في قولك : « ما زال زيد مُنطلقاً » ؛ لأن « ما » في « ما زال » للنفي ، و « ما » هاهنا مع بعدها من الفعل في موضع مصدر يراد به الزمان ، وذلك أنك إذا قلت : « أنا أقوم هاهنا ما دام زيد قاعداً » فمعناه : « أقوم هاهنا دَوَامَ زيدٍ قاعداً » ، وتريد^(٦) بالدوام : وقت الدوام^(٧) ؛ تقول^(٨) : « جئتكَ

(١) ح س : « فما » .

(٢) ح س : « اتصال الضمير بها الذي لا يتصل » .

(٣) عبارة : « ولا يزال أخوك في الدار ... لم يَجِزْ » ساقطة من ق ح .

(٤) عبارة : « لم يَجِزْ لأنك لما أدخلت ... منطلقاً » ساقطة من ق .

(٥) س : « قولك » .

(٦) س : « تريد » بلا واو .

(٧) عبارة : « وقت الدوام » ساقطة من ح .

(٨) ح س : « كما تقول » .

مَقْدَمُ الْحَاجِّ « ، تريد وقت مَقْدَمِ الْحَاجِّ ^(١) . ولو قلت : « مَا دَامَ زَيْدٌ قَائِماً » من غير أن يكون معه كلام ، لم يُجْزَ ؛ لأنه في معنى ظرف من الزَّمان ، فيحتاج إلى ما يقع فيه . ولو قلت : « مَا زَالَ زَيْدٌ قَائِماً » كان كلاماً تاماً ، ولا يستعمل ^(٢) « مَا دَامَ » إلا بلفظ « مَا » ؛ لأن « مَا » وما بعدها بمعنى المصدر . و « مَا زَالَ » يجعل مكان « مَا » حروف النفي فيقال : « لَمْ يَزَلْ » و « لَا يَزَالُ » و « لَنْ يَزَالَ » ^(٣) .

وقد يُقتصر في بعض هذه الأفعال ^(٤) على الفاعل ، كقولك : « أَصْبَحَ الرَّجُلُ » و « أَمْسَى زَيْدٌ » و « أَضْحَى بَكْرٌ » أى دَخَلَ في هذا الوقت ، كما يقال : « أَظْهَرَ الرَّجُلُ » ^(٥) أى دخل في وقت الظَّهر ، ويقال : « دَامَ الرَّجُلُ عَلَى فِعْلٍ كَذَا » ^(٦) و « دَامَ الرَّخْصُ بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى » ^(٧) .

وكل هذه الأفعال يستعمل فيها الماضي والمستقبل إلا « لَيْسَ » و « مَا دَامَ » فإن « لَيْسَ » ليس لها مستقبل ^(٨) ، و « مَا دَامَ » إذا جعلت في مذهب « كَانَ » في جعل الاسم والخبر لها ، تقول : « آتِيكَ مَا دَامَ زَيْدٌ صَاحِبَكَ » ، ولا يقال : مَا يَدُومُ زَيْدٌ صَاحِبَكَ ^(٩) ؛ وذلك أن قولك : « مَا دَامَ » ليس لها إلا طريقة واحدة ، فاختر له ^(١٠) بناء واحد ، وإنما يستعمله

(١) عبارة : « تريد وقت مقدم الحاج » ساقطة من ح .

(٢) س : « ولا يصلح أن يستعمل » .

(٣) عبارة : « ولن يزال » ساقطة من ح .

(٤) س : « في بعض الأفعال » .

(٥) كلمة : « الرجل » ساقطة من س .

(٦) س : « على كذا » .

(٧) كلمة : « تعالى » ليست في س .

(٨) س : « لا مستقبل لها » .

(٩) عبارة : « ولا يقال : ما يدوم زيد صاحبك » ساقطة من س بسبب انتقال النظر .

(١٠) س : « لها » .

القائل فيها قد وقع ^(١) ويشترط اتّصاله ودَوَامُه ، والفعل الذى يقع على « مَادَامَ » مستقبل أبداً ^(٢)

وهذه الأفعال إذا كانت مقدّراً دخولها على اسم وخبر لم يَجُزُّ الاختصارُ على الاسم دون الخبر ، ولا على الخبر دون الاسم ، كما لم يَجُزِّ الاختصار على المفعول الأوّل فى « ظَنَنْتُ » ولا على الثانى . وقد بيّنا ذلك فيما مضى .

وذكر سيبويه ^(٣) من جملة هذه الأفعال : كَانَ ، وَيَكُونُ ، وَصَارَ ، وَمَا دَامَ ، وَلَيْسَ ، ثم قال بعقب ذلك ^(٤) : « وما كان نحوهُنَّ من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر » . وقد ذكرنا جملة ذلك .

ويلحق به : « ما فتىء » وهو بمعنى : « مازال » ، وكذلك : « ما أنفك » ، ولا يستعملان إلا فى النفى ، كقولك : « ما فتىء زيد قائماً » و « لا يفتأ منطلقاً » و « ما أنفك ذاهباً » و « لا ينفك منطلقاً » ^(٥) ، ويلحقون ^(٦) به أيضاً : « طَفِقَ » ، تقول : « طَفِقَ زيد يفعل كذا » كما تقول : « ظلّ يفعل كذا » و « بات بالليل يفعل كذا » غير أن « ظلّ » ^(٧) بالنهار ، و « بات » بالليل ، و « طَفِقَ » تصلح بالنهار والليل ^(٨) .

(١) س : « فيما وقع » .

(٢) كلمة : « أبداً » ليست فى س .

(٣) بولاق ٢١/١

(٤) عبارة : « بعقب ذلك » ساقطة فى س .

(٥) عبارة : « وما أنفك ذاهباً ولا ينفك منطلقاً » ساقطة من ق بسبب انتقال النظر .

(٦) ق : « ويلحق » .

(٧) عبارة : « يفعل كذا وبات ... ظل » ساقطة من س بسبب انتقال النظر .

(٨) س : « الليل والنهار » وفى ح : « بالليل والنهار » .

ثم مثل سيبويه^(١) فقال : « تقول : كَانَ عَبْدُ اللَّهِ أَخَاكَ » ، فَأَيُّمَا أُرِدْتَ أَنْ تَخْبِرَ عَنِ
الْأَخَوَةِ وَأَدْخَلْتَ كَانَ لِتَجْعَلَ ذَلِكَ فِيهَا مَضًى^(٢) ، وَذَكَرْتَ الْأَوَّلَ كَمَا ذَكَرْتَ الْمَفْعُولَ
الْأَوَّلَ^(٣) فِي « ظَنَنْتَ » .

يعنى أَنَّ الْفَائِدَةَ فِي قَوْلِكَ : « كَانَ عَبْدُ اللَّهِ أَخَاكَ » الْإِخْبَارُ عَنِ الْأَخَوَةِ ، وَكَذَلِكَ
الْفَائِدَةُ فِي كُلِّ اسْمٍ وَخَبَرٍ فِي الْخَبَرِ دُونَ الْاسْمِ .

وقوله : « أَدْخَلْتَ كَانَ لِتَجْعَلَ ذَلِكَ فِيهَا مَضًى » ، يَعْنِي أَنَّ كَانَ دَلَّتْ أَنَّ^(٤) الْفَائِدَةَ
الْمُسْتَفَادَةَ بِالْخَبَرِ فِيهَا مَضًى مِنَ الزَّمَانِ ، وَذَكَرْتَ الْاسْمَ لِتُعْلَمَ أَنَّهُ صَاحِبُ هَذِهِ الْفَائِدَةِ^(٥) ، كَمَا
ذَكَرْتَ الْمَفْعُولَ الْأَوَّلَ فِي يَابِ « ظَنَنْتَ » .

ثم قال^(٦) : « وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : كَانَ أَخَاكَ عَبْدُ اللَّهِ ، وَقَدَّمْتَ وَأَخَّرْتَ^(٧) ، كَمَا فَعَلْتَ
ذَلِكَ فِي : ضَرَبَ ، لِأَنَّهُ فَعَلٌ مِثْلُهُ » .

يعنى أَنَّ تَقْدِيمَ الْمَنْصُوبِ فِي هَذِهِ الْأَفْعَالِ كَتَقْدِيمِ الْمَفْعُولِ . فَجَازَ^(٨) أَنْ تَقُولَ : « كَانَ
أَخَاكَ عَبْدُ اللَّهِ » كَمَا جَازَ : « ضَرَبَ أَخَاكَ عَبْدُ اللَّهِ » وَ « أَخَاكَ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ » كَمَا تَقُولُ :
« أَخَاكَ ضَرَبَ عَبْدُ اللَّهِ » . وَيَحُوزُ ذَلِكَ فِي سَائِرِ أَفْعَالِ هَذَا الْبَابِ .

(١) بولاق ٢١/١

(٢) س : « لِيَجْعَلَ فِيهَا مَضًى » .

(٣) كلمة : « الْأَوَّلَ » ساقطة من س .

(٤) س : « دَلَّتْ عَلَى أَنَّ » .

(٥) س : « لِيَعْلَمَ أَنَّهُ صَاحِبُ هَذِهِ الْفَائِدَةِ الْمُسْتَفَادَةِ » .

(٦) بولاق ٢١/٨

(٧) س وبولاق : « فَقَدَّمْتَ » .

(٨) س : « فَيَحُوزُ » .

فأما « ما زال » و « ما فتى » و « مادام »^(١) فلا يجوز تقديم الأسماء على « ما » فيهن ، وذلك أن (ما) في « ما زال » و « ما فتى » و « ما أنفك » للنفي ، ولا يجوز أن يعمل ما بعدها فيها قبلها ، فلا يجوز أن تقول : « مُنْطَلِقاً مَا زَالَ زَيْدٌ » ولا « ذَاهِباً مَا فَتَى عَمْرُو » ، كما^(٢) لا يجوز أن تقول : « زَيْدٌ مَا ضَرَبَ عَمْرُو » وأنت تريد : « مَا ضَرَبَ عَمْرُو زَيْدًا » وقد كان أبو الحسن بن كيسان^(٣) يميز : « قَائِماً مَا زَالَ زَيْدٌ » . وقد بينا فساد ذلك .

ويجوز في « لَأَ » و « لَمْ » تقديم الخبر ، فتقول : « قَائِماً لَمْ يَزَلْ زَيْدٌ » و « قَائِماً لَا يَزَالُ زَيْدٌ » كما يجوز أن تقول^(٤) : « زَيْدٌ لَمْ يَضْرِبْ عَمْرُو » و « زَيْدٌ لَا تَضْرِبْ »^(٥) .

وأما « مادام » فإن « دَامَ » و « ما فتى » واحد ، فلا يجوز أن يتقدم (ما)^(٦) شيء عمِلَ فيه « دَامَ » ؛ لأن دَامَ صلة لما^(٧) ، ولا يُفَرَّقُ بين (ما) وبينها ، كما لا يفرق بين (أن) الخفيفة والفعل ، فلا يقال : « آتِيكَ قَائِماً مَادَامَ زَيْدٌ » .

(١) س : « وما دام وما انفك » .

(٢) س : « وكما » .

(٣) هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان ، كان بصرياً كوفياً ، أخذ عن ثعلب والمبرد . توفي سنة ٢٩٩ هـ . انظر

ترجمته في طبقات النحويين واللغويين ص ١٧١

(٤) ح س : « كما أنك تقول » .

(٥) ي ح س : « لا يضرب عمرو »

(٦) كلمة : « ما » ساقطة من ح س .

(٧) كلمة : « لما » ليست في ح س .

وأما « ليس » فإن الذى يدل^(١) عليه قولُ سيبويه فى باب سَأَقِفْكَ عليه ، إذا انتهينا إليه أن تقديم الخبر عليها جائزٌ ، فتقول : « قَائِماً لَيْسَ زَيْدٌ » . وبعض النحويين يأباه ، ولا خلاف بينهم فى جواز تقديم الخبر على الاسم بعد ليس ، كقولك^(٢) : « لَيْسَ قَائِماً زَيْدٌ » .

قال سيبويه^(٣) : « وحال التقديم والتأخير فيه كحاله فى : ضَرَبَ إِلَّا أَنْ اسْمُ الْفَاعِلِ والمفعول فيه لشيء واحد » .

يعنى تقديم الخبر على الاسم فى « مكان » كتقديم المفعول فى « ضَرَبَ » إِلَّا أَنْ الاسم المرفوع والمنصوب فى كان لشيء واحد ، وفى ضرب لشيئين .

قال سيبويه^(٤) : « وتقول : كُنَاهُمْ ، كما تقول : ضَرَبْنَاهُمْ . وتقول : إذا لم نَكُنْهُمْ ، فمن ذا يَكُونُهُمْ ، كما تقول : إذا لم نَضْرِبْهُمْ ، فمن ذا يَضْرِبُهُمْ » .

أراد الدلالة على أن كان وأخواتها أفعال ؛ لاتصال الفاعلين بها ووقوعها على المفعولين ، كما يكون ذلك فى ضربناهم .

وقوله : « إذا لم نَكُنْهُمْ » يكون على وجهين : أحدهما : إذا لم نشبههم ، ألا ترى أنك تقول : « أنت زيد » ، فى معنى : مشبه له .

(١) ح س : « دل »

(٢) س : « فى قولك » .

(٣) بولاق ٢١/١

(٤) بولاق ٢١/١ وقد سقطت كلمة : « سيبويه » من ح س .

والوجه الآخر : أن يقول قائل : من كان الذين رأيتهم أمس في مكان كذا وكذا ،
فيقول المجيب : « نَحْنُ كُنَّا هُمْ » إذا كان السائل قد رآهم ، ولم يعلم أنهم المخاطبون . قال
أبو الأسود الدؤلي^(١) :

فَإِنْ لَا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ فَإِنَّهُ أَخُوها غَدَّتْهُ أُمُّهُ يَلْبَسَانِهَا^(٢)

فجعل « يكون » فعلاً واقعاً على الضمير ، وفيه ضمير فاعل ، وإنما يصف الزبيب
والخمر وقبل هذا البيت^(٣) :

دَعِ الخَمْرَ تَشْرِبْهَا الْغَوَاةُ فَإِنِّي رَأَيْتُ أَخَاهَا مُغْنِيًا لِمَكَانِهَا^(٤)

يعنى بأخيها الزبيب . ثم قال : « فَإِنْ لَا يَكُنْهَا » يعنى إن لا يَكُنْ الزبيب الخمر
« أَوْ تَكُنْهُ » يعنى تكن الخمر الزبيب ، « فَإِنَّهُ أَخُوها » يعنى الزبيب أخو الخمر ، لأنها من
شجرة واحدة .

(١) كلمة : « الدؤلى » ساقطة من ح س .

(٢) البيت في ديوانه ق ٢/٥٤ ص ٨٢ وفيه : « أُمُّ أَرْضَعَتْهُ أُمُّهُ » ولسان العرب (كون) ١٥٣/١٧ (لين)
٢٥٨/١٧ وإصلاح المنطق ٢٩٧ والعينى على الخزانة ٣١٠/١ وخزانة الأدب ٤٢٦/٢ وسيبويه ٢١/١
والاقتضاب ٣٩٢ والشتنمرى ٢١/١ والعينى على الأشموى ١١٨/١ وهو بلا نسبة فى الأشموى ١١٨/١ وبعده
فى ح : « فهو كائن ومكون كما كان ضارب ومضروب » وهو من نص سيبويه .

(٣) كلمة : « البيت » ساقطة من ح س .

(٤) البيت فى ديوانه ق ٢/٥٤ ص ٨٢ واللسان (كون) ٢٥٣/١٧ والاقتضاب ٣٩٢ وخزانة الأدب ٤٢٦/٢ والعينى
على الخزانة ٣١١/٨ والعينى على الأشموى ١١٩/٨ وفيه : « يشربها » مثل ح .

وأما أبو الأسود الدؤلي^(١)، فإن أهل البصرة يقولون : « الدؤلي »، بضم الدال، وفتح الهمزة وهو من الدُّبُل بن بَكْر بن كنانة . وفتحت الهمزة^(٢)، كما قالوا في النِّمِر : نَمَرَى . وكان ابن حبيب^(٣) يقول : الدُّبُل من كنانة ، والدُّبُلُ مهموز مضموم ، على مثال : فُعِلَ : الدُّبُل بن مَحَلَم بن غَالِب بن يَثِيع بن الهُون بن خُزَيْمَة بن مُدْرِكَة^(٤) . وجماعة من النحويين منهم الكسائي ، يقول : الدُّبُل .

أخبرنا أبو بكر أحمد بن أبي سهل الحُلَوَانِي^(٥)، قال : سمعت أبا سعيد الحسن بن الحسين السُّكْرِي^(٦)، يقول : حدثنا العباس بن محمد الجمحي ، قال : حدثنا محمد بن سلام ابن عبيد الله^(٧)، قال : قال يونس : هم ثلاثة : الدُّوُل من حنيفة ، ساكن الواو، والدُّبُل في

(١) هو أبو الأسود ظالم بن عمرو بن سفيان ، ينسب إليه أنه أول من وضع النحو . توفي سنة ٦٩ هـ . انظر ترجمته ومصادرها في إنباء الرواة ١٣/١ وهامشه .

(٢) س ح : « وفتح » وانظر اخبار النحويين البصريين للسيرا في ١٠

(٣) هو محمد بن حبيب ، بفتح الباء الأخيرة ، وحبيب اسم أمه . كان عالما بالنسب وأخبار العرب مكثرا من رواية اللغة موثقا في روايته . توفي سنة ٢٤٥ بسر من رأى . انظر ترجمته ومصادرها في إنباء الرواة للقفطي ١١٩/٣ وهامشه .

(٤) كلام ابن حبيب هذا في كتابه مختلف القبائل ومؤلفها ص ٢٥ وانظر إنباء الرواة ١٥/١

(٥) ذكره ابن الجزري في كتابه : غاية النهاية في طبقات القراء ٦١/١ رقم ٢٦٢ ولم يذكر سنة وفاته .

هو أبو سعيد السكري الحسن بن الحسين بن عبيد الله بن عبد الرحمن بن العلاء بن أبي صفرة بن المهلب العتكي .

(٦) توفي سنة ٢٧٥ هـ . انظر ترجمته في بغية الوعاة ١/٥٠٢

(٧) هو أبو عبد الله محمد بن سلام بن عبيد الله بن سالم الجمحي البصري ، المشهور صاحب طبقات الشعراء . توفي سنة

٢٣٢ هـ . انظر ترجمته في الأنساب للسمعاني ٣/٣٢٧

عبد القيس ، ساكن الباء ، والدُّبيل في كنانة رهط أبي الأسود^(١) ، الواو مهموزة ، فهو أبو الأسود الدؤلى . هذا قول عيسى بن عمر^(٢) من البصريين^(٣) .

وأما قوله^(٤) : « كَائِنٌ وَمَكُونٌ » ، فالكائن اسم الفاعل من كان ؛ لأنك إذا قلت : « كَانَ زَيْدٌ قَائِماً » جاز أن تقول : « زَيْدٌ كَائِنٌ قَائِماً » ، وأما « مَكُونٌ »^(٥) فهو لما لم يسم فاعله ، غير أن « كان » لا يجوز نقلها إلى ما لم يسم فاعله ، بأن يقام الخبر مقام الاسم ؛ لأننا إذا قلنا : « كَانَ زَيْدٌ أَخَاكَ » فزيد والأخ لا يستغنى أحدهما عن الآخر ، كالمبتدأ والخبر ، فلا يجوز أن تحذف زَيْدًا ، فيبقى الخبر منفرداً ، وقد كان لا يجوز استغناؤه عن الاسم ، كما أنك لا تقول : « حَسِبْتُ زَيْدًا » ، ولا تأتى له بخبر ؛ لأن كان وحسب جميعاً إنما يدخلان^(٦) على اسم وخبر ، ولكن الوجه الذى يصح منه « مَكُونٌ » أن تحذف الاسم والخبر جميعاً ، وتصوغ كان لمصدرها ، وذلك^(٧) المصدر ينوب مناب الاسم والخبر ، ويكون الاسم والخبر^(٨) تفسيراً له ، فتقول : « كَيْنَ الْكَوْنُ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ » ، فالكون اسم ما لم يسم فاعله لِكَيْنَ ، وزيد منطلق جملة هي^(٩) تفسير الكوْن ، ألا ترى أنه لو قال قائل : « هَلْ كَانَ زَيْدٌ مُنْطَلِقًا » ،

(١) كلام ابن سلام هذا فى كتابه : طبقات فحول الشعراء ص ١٢

(٢) ب ق ي : « على بن عيسى » وهو تحريف ، فهو عيسى بن عمر النقفى المرقى النحوى ، وهو من طبقة أبى عمرو ابن العلاء ، وعنه أخذ الخليل بن أحمد . توفى سنة ١٤٩ هـ . انظر ترجمته ومصادرهما فى إنباء الرواة

للقفطى ٣٧٤/٢

(٣) س ح : « عيسى بن عمر والبصريين » .

(٤) بولاق ٢١/١

(٥) ح : « وأما قوله مَكُونٌ » .

(٦) ح س : « وحسب جميعاً تدخل » .

(٧) ح : « فذلك » .

(٨) جملة : « ويكون الاسم والخبر » ساقطة من ق ي بسبب انتقال النظر .

(٩) كلمة : « هي » ساقطة من ق .

لقلت :

« قد كان ذاك » . وإنما تريد : قد كان^(١) ذلك^(٢) الكونُ ، فيفهم المخاطب بذلك أن زيدا منطلقاً ، وكذلك إذا قلت : « كَانَ زَيْدٌ مُنْطَلِقاً كَوْنًا » ثم نقلته إلى مالم يسم فاعله ، أقمت الكون مقام الفاعل ، وجعلت الجملة تفسيراً للكون ، فقلت : « كَيْنَ الكَوْنُ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ » . ويجوز إضمار الكون^(٣) ؛ لدلالة الفعل عليه ، إذ كان مصدرًا ، فتقول : « كَيْنَ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ » و « مَكُونُ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ » . وكان الفراء يميز « كَيْنَ أَخُوكَ » في : « كَانَ زَيْدٌ أَخَاكَ » ويزعم أنه ليس من كلام العرب ، ولكن على القياس ، وقد بينا القياس^(٤) في فساد ذلك .

قال سيبويه :^(٥) « وقد يكون لكان موضع آخر يقتصر عليه فيه^(٦) ، فتقول^(٧) : كان^(٨) عبد الله ، أى قَدْ^(٩) خُلِقَ عَبْدُ اللَّهِ ، وقد^(١٠) كان الأمرُ ، أى قد وقع^(١١) الأمرُ ، وقد دَامَ فلانٌ ، أى قد ثَبَتَ^(١٢) ، كما تقول : رَأَيْتُ زَيْدًا ، تريد من^(١٣) رؤية العين ،

(١) عبارة : « ذاك وإنما تريد قد كان » ساقطة من س بسبب انتقال النظر .

(٢) ح : « ذاك » .

(٣) ح س : « إضماره » .

(٤) جملة : « وقد بينا القياس » ساقطة من س بسبب انتقال النظر .

(٥) بولاق ٢١/١ وكلمة : « سيبويه » ساقطة من ح س .

(٦) كلمة : « فيه » ساقطة من ح س .

(٧) بولاق : « يقتصر على الفاعل فيه تقول » .

(٨) ح وبولاق : « قد كان » .

(٩) كلمة : « قد » ساقطة من س .

(١٠) كلمة : « وقد » ساقطة من ح س .

(١١) س وبولاق : « أى وقع » .

(١٢) س ح وبولاق : « أى ثبت » .

(١٣) كلمة : « من » ساقطة من س وبولاق .

وكما تقول : أنا وجدته ^(١) ، تريد وجدان الضالة ، وكما ^(٢) يكون أمسى وأصبح ^(٣) مرة بمنزلة كان ومرة بمنزلة ^(٤) استيقظوا ^(٥) وناموا .

وقد ذكرنا هذه المعاني فيما مضى ، وأراد ^(٦) أن يبين أن لفظاً واحداً قد يكون له حالان أحدهما ^(٧) يحتاج إلى اسم وخبر ، والآخر لا يحتاج ^(٨) .

ثم قال ^(٩) : « وأما ^(١٠) ليس فليس ^(١١) يكون فيها ذلك - لأنها وضعت موضعاً واحداً »

يعنى أن « ليس » لا يكون لها حال تستغنى بالفاعل فقط فيها .
قال ^(١٢) : « فأن ^(١٣) ثم لم تنصرف ^(١٤) تعرف الفعل لآخر » .

(١) من : « وكما تقول وجدته »

(٢) ج : « يقال : أنا وجدته ... وكما » ساقطة من ي بسبب انتقال النظر .

(٣) ج : « أمسى وأصبح »

(٤) ج : « كان ومرة بمنزلة » ساقطة من ي بسبب انتقال النظر

(٥) ج : « استيقظوا » مرة واحدة في أولئك الميقات »

(٦) ج : « وأراد »

(٧) ج : « أحدهما »

(٨) ج : « لا يحتاج إلى اسم وخبر »

(٩) (٩) يولاي ٢١/١

(١٠) هارون ٤٦/١ : « فأن »

(١١) ج : « فإنه ليس » وفي يولاي : « فإنه لا »

(١٢) يولاي ٢١/١

(١٣) ج : « فأن » وفي يولاي : « فإنه لا »

(١٤) ج : « لم تنصرف »

يعنى لم تتصرف « ليس » تصرف^(١) « كان » وأخواتها فى الماضى والمستقبل واسم
الفاعل ، وقد ذكرنا هذا فيما مضى .
قال^(٢) : « فمن جاء على وَقَع قوله^(٣) ، وهو^(٤) مَقَّاس لعائذى^(٥) : »

فِدَى لَبْنَى ذَهْلٍ بِنِ شَيْبَانَ نَاقَتِي إِذَا كَانَ يَوْمٌ ذُو كَوَاكِبَ أَشْهَبُ^(٦) «
يعنى^(٧) إذا وَقَع » .

ويزعم بعضُ النَّاس أنه : مُقَاعِسِ العائِذِيّ ، وهو خطأ ، إنما هو^(٨) :
مَقَّاس^(٩) واسمه : مُسْهَرِ بْنِ النِّعْمَانِ^(١٠) .

(١) ح س : « يعنى لم تصرف تصرف » .

(٢) بولاق ٢١/١ وفى ح س : « ثم قال » .

(٣) بولاق : « قول الشاعر » .

(٤) كلمة : « وهو » ساقطة من ح .

(٥) س : « قول مقاس العائذى » .

(٦) البيت فى سيبويه ٢١/١ والشنمري ٢١/١ وابن يعيش ٩٨/٧ وبلا نسبة فى المقتضب ٩٦/٤ واللسان (شهب)
٤٩١/١

(٧) بولاق : « اى » .

(٨) عبارة : « يعنى إذا وقع ... إنما هو » ساقطة من ح س .

(٩) ح س : « مقاس لقب » .

(١٠) هو مسهر بن النعمان بن عمرو بن ربيعة بن تيم بن الحارث ابن مالك بن عبيد بن خزيمه بن لؤى بن غالب بن
فهر بن مالك القرشى ، شاعر مخضرم . انظر ترجمته فى معجم الشعراء للمرزبانى ٣٣١ والمؤتلف والمختلف
للأمدى ١٠٧ وسقط اللآلى ٢١٢/١ وأخطأ ابن دريد فى الاشتقاق ١٠٨ فعده جاهلياً !

وسمى مَقَاساً بقوله :

مَقَسْتُ بِهِمْ لَيْلَ التَّامِ مُسَهَّراً إِلَى أَنْ بَدَأَ ضَوْءُ مِنَ الْفَجْرِ سَاطِعٌ^(١)

وقال عمرو بن شأس :

بَنِي أَسَدٍ هَلْ تَعْلَمُونَ بَلَاءَنَا إِذَا كَانَ يَوْمًا ذَا كَوَاكِبَ أَشْنَعًا^(٢)

يريد : إذا كان اليوم يوماً ذا كواكب أشنعاً ، وإنما^(٣) أضمَرَ لِعَلِّمَ
المخاطب ، ومعناه : إذا كان اليوم الذى يقع فيه القتال . وبعض^(٤) العرب^(٥)
يقول : « إذا كان يومٌ ذو كواكب أشنعاً » ، فيجعل « كان » بمعنى وَقَعَ ، ويجعل
« أَشْنَعًا » على الحال . وقد يجوز أن يكون « أَشْنَعًا »^(٦) خبراً .

قال سيبويه^(٧) : « وأعلم أنه إذا وقع في هذا الباب نكرةٌ ومعرفةٌ ، فالذى
تَشْتَغِلُ^(٨) به كان المعرفةُ ؛ لأنه حَدُّ الكلام ؛ لأنها شَيْءٌ واحدٌ » .

(١) البيت في الشنتمرى ٢١/١ وسمط اللآلى ٢١٣/١ وفى الثانى : « لهم ليل التمام بفتية ... بدا ضوء » . وفى ب :
« الهمام » ! وفى ح : « مشمرا » وقد أشار إلى ذلك فى السط .

(٢) البيت فى سيبويه ٢٢/١ والشنتمرى ٢٢/١

(٣) ح س : « فإنما » .

(٤) ح س : « قال وبعض » .

(٥) س : « النحويين » .

(٦) عبارة : « فيجعل كان بمعنى وقع ... أشنعاً » ساقطة من س بسبب انتقال النظر .

(٧) بولاق ٢٢/١ وهنا تبدأ نسخة ج .

(٨) س ج وبولاق : « تشغل به » .

يعنى أنك^(١) إذا قلت : « كَانَ زَيْدٌ قَائِماً » ، فالوجه أن ترفع « زَيْدًا » وتنصب « قَائِماً » ؛ لأن « زَيْدًا » و « قَائِماً » شيء واحد ، وزيد^(٢) هو معرفة ، وقائمٌ نكرة ، وحدّ الكلام^(٣) أن تخبر عَمَّنْ^(٤) يُعْرَفُ بما لا يُعْرَفُ ؛ لأنَّ الفائدة هي في^(٥) أحد الاسمين ، والآخر معروف لا فائدة فيه^(٦) . والذي فيه الفائدة هو الخبر ، فالأولى^(٧) أن يُجْعَلَ زَيْدًا المعروف هو الاسم وتجعل المنكور هو الخبر ، حتى يكون مُستفاداً ، فليس يَحْسُنُ إذن أن تقول : « كَانَ قَائِمٌ زَيْدًا » ولا يشبه هذا « ضَرَبَ رَجُلٌ زَيْدًا » ؛ لأنك إذا قلت : « ضَرَبَ رَجُلٌ زَيْدًا^(٨) » فإنما أخبرت عن رجل بالضرب الواقع منه بزید ، ولو نصبت رجلاً ورفعت زَيْدًا انعكس المعنى ، وصار المفعول فاعلاً ؛ لأنها شيئان مختلفان .

وقال^(٩) : « وهما في كان بمنزلةتهما في الابتداء إذا قلت : عَبْدُ اللَّهِ مُنْطَلِقٌ » .
يعنى أن اسم^(١٠) كان وخبره كالمتبدا وخبره في أن^(١١) الخبر فيهما نكرة ، والاسم

معرفة .

(١) كلمة : « أنك » ساقطة من ق .

(٢) كلمة : « وزيد » ساقطة من ح .

(٣) ي س ج : « ووجه الكلام » .

(٤) ح س ج : « عما » .

(٥) كلمة : (في) ليست في ي س ج .

(٦) ي س ج : « فلا فائدة فيه » .

(٧) ي س ج : « فالأولى به » .

(٨) عبارة : « لأنك إذا قلت : ضرب رجل زيدا » ساقطة من ح بسبب انتقال النظر .

(٩) بولاق ٢٢/١ وفي س : « قال » وفي ج : « ثم قال » .

(١٠) ق ح : « يعنى اسم » .

(١١) ي س ج : « لأن » .

ثم مثل^(١) فقال^(٢): « وذلك قولك : كَانَ زَيْدٌ حَلِيماً ، وكان حَلِيماً زَيْدٌ ، لا عليك قَدِّمْتَ^(٣) أم أَخَرْتَ ، إلا أنه على ما وصفتُ لك » .
يعنى أنك تنصب الخبر المنكور وإن قَدِّمته ، كما جاز تقديم المنصوب في قولك :
« ضَرَبَ زَيْدٌ عَبْدُ اللَّهِ »

[قال :^(٤)] فإذا قلت : كَانَ زَيْدٌ^(٥) ، فقد ابتدأت بما هو معروف عنده مثله عندك .
يعنى^(٦) ابتدأت بالاسم الذى يعرفه المخاطب ، كما تعرفه أنت ، فإنما ينتظر الخبر الذى لا يعلمه وتستفيذه ، فإذا قلت : حَلِيماً ، فقد أعلمته مثل ما علمت مما لم يكن يَعْلَمُ^(٧) ، ولو^(٨) قلت : كان حَلِيماً ، فقد استفاد وقوعَ حلم^(٩) لا يُدْرَى لمن هو ، فإنما ينتظر صاحبه ، فإذا قلت : زَيْدٌ علم^(١٠) أن الحِلْمَ^(١١) الذى قد استفاد^(١٢) وقوعه لَزَيْدٍ هذا المعروف ، فهو جائز وإن كان مؤخراً في اللفظ .

(١) ي س ج : « ومثل » .

(٢) بولاق ٢٢/١

(٣) ي س ج وبولاق : « أقدمت » .

(٤) ما بين المعقوفين زيادة من ي س ج . والنص في بولاق ٢٢/١

(٥) كلمة : « كان » ليست في ي س ج .

(٦) كلمة : « يعنى » ساقطة من ي .

(٧) ي س ج : « علمه » .

(٨) ح : « وإن » . وفي ب ق ي : « ولكن » تحريف .

(٩) ح : « حكم » .

(١٠) ي س ج : « فقد علم » .

(١١) ح : « الحكم » .

(١٢) س ج : « الذى استفاد » .

ثم قال^(١) : « وإن^(٢) قلت : كان حَلِيمٌ أو رَجُلٌ فقد ابتدأت^(٣) بنكرة فلا يستقيم^(٤) أن تخبر المخاطب عن المنكور ، وليس هذا بالذي يُنزلُ به المخاطب منزلتك في المعرفة ، فكرهوا أن يقربوا باب لبسٍ » .

يعنى أن ابتداءك بالنكرة لتحدث عنها غير مستقيم ؛ لأن المخاطب ليس ينزل منزلتك في معرفتها . وحكم الخطاب المفهوم أن يساوى المخاطب المتكلم في معرفة ما خبره به ، فإذا قال : « كَانَ زَيْدٌ عَالِماً » فقد^(٥) كان المخاطب عالماً بزيد من قبل ، وقد عَرَفَ عِلْمُهُ الآن ؛ لإخبار المتكلم إياه ، فقد ساواه في الأمرين جميعاً . وإذا قال : « كان عَالِمٌ زَيْدًا » فعالم منكور لا يعرفه المخاطب ، ولم يجعله خبراً فيفيده ، وقد قدمنا أن الأسماء لا تستفاد ، فمعرفة المخاطب بعالم غير واقعة ، فلم يساو المخاطب المتكلم إذن ؛ لأن المنكور في الإخبار مالا يعرفه^(٦) المخاطب ، وإن كان المتكلم قد رآه وَعَرَفَهُ .

فأما^(٧) قوله : « فكرهوا أن يقربوا باب لبسٍ » . يعنى أن المخاطب يَبْقَى على جهالته في المنكور الذى جعلته اسماً .

(١) بولاق ٢٢/١

(٢) ح : « فإن » .

(٣) ي ح س ج وبولاق : « بدأت » .

(٤) بولاق : « ولا » .

(٥) س ج : « وقد » .

(٦) ي : « لأن المنكور لا يعرفه » . وفي س ج : « لأن المنكور هو ما لا يعرفه » .

(٧) ح : « وأما » .

ثم قال^(١) : « وقد تقول : كان زَيْدٌ الطَّوِيلُ مُنْطَلِقاً ، إذا خفتَ التباسَ الزَّيْدَيْنِ » .
يعنى أنك تنعت الاسم المعروف إذا كان يشاركه في مثل لفظه غيره ، بالنعت الذى يميزه من المشاركة في جنسه^(٢) .

قال^(٣) : « وتقول : أَسْفِيهاً كانَ زَيْدٌ أُمَ حَلِيما ، وأرجلاً كانَ زَيْدٌ أُمَ صَبِيهاً ، تجعلها لزيد ؛ لأنه إنما ينبغى^(٤) أن تسأله عن خبر مَنْ هو معروف عنده » .

يعنى أنك إذا أدخلت الاستفهام على « كان » لم تغيرها عن الحكم الذى ذكرناه من جعل المعروف الاسم^(٥) والمنكور الخبر ؛ لأنك إنما تسأله أيضاً^(٦) عَمَّنْ هو معروف عندك وعنده ، ليفيدك عنه مالا تعرفه ، فيما^(٧) تقدّر أنه يعرفه . وذلك الشيء الذى تسأل إفادته هو الخبر .

قال : « والمعروف^(٨) هو المبدوء به^(٩) ، ولا يُبتدأ^(١٠) بما يكون فيه اللبس وهو النكرة » . وقد ذكرنا هذا .

(١) بولاق ٢٢/١

(٢) ي ح س ج : « من المشارك له فى الاسم » .

(٣) بولاق ٢٢/١

(٤) بولاق : « ينبغى لك » .

(٥) كلمة : « الاسم » ساقطة من ق .

(٦) كلمة : « أيضاً » ساقطة من ي .

(٧) ي ح س ج : « مما » .

(٨) بولاق ٢٢/١ وفى ي ح س ج : « فالمعروف »

(٩) ح : « المبدوء بذكره » .

(١٠) بولاق : « يبدأ » .

ثم قال : « أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : كَانَ إِنْسَانٌ حَلِيماً ، وَكَانَ^(١) رَجُلٌ مُنْطَلِقاً ، كُنْتَ تُلَبِّسُ » .

يعنى أن هذا الكلام إنما يجعل للمخاطب العلم بوقوع علم إنسان لا يعرفه من جملة الناس ، وهو قد كان يعلم هذا قبل إخبار هذا المخبر إياه ، فكرهوا أن يبدؤوا بهذا المنكور بسبب^(٢) اللبس الذى ذكرناه .

قال سيبويه^(٣) : « وَقَدْ يَجُوزُ فِي الشَّعْرِ فِي ضَعْفٍ مِنَ الْكَلَامِ . حَمَلَهُمْ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ فِعْلٌ بِمَنْزِلَةِ ضَرْبٍ ، وَأَنَّهُ قَدْ يُعْلَمُ إِذَا ذَكَرْتَ زَيْدًا ، وَجَعَلْتَهُ خَيْرًا أَنَّهُ صَاحِبُ الصِّفَةِ عَلَى ضَعْفٍ مِنَ الْكَلَامِ » .

يريد أنه يجوز أن يجعل النكرة اسمَ كان والمعرفة خبرها^(٤) في الشعر ، وإن كان جوازه في الكلام ضعيفاً^(٥) ، والذى حملهم على ذلك^(٦) أنهم قد جعلوا (كَانَ) فعلاً بمنزلة « ضَرَبَ »^(٧) . وقد يجوز أن يكون فاعل ضَرَبَ مَنْكُوراً ، ومفعوله معروفاً ، وَسَوَّغَ أَيْضاً فِي كَانَ أَنَّ الْاسْمَ فِيهَا هُوَ الْخَبَرُ ، فَإِذَا قُلْتَ : « كَانَ قَائِمٌ زَيْدًا » فزَيْدٌ هُوَ الْقَائِمُ الَّذِي قَدْ

(١) بولاق : « أَوْ كَانَ » .

(٢) ي ح س ج : « يبدؤوا بالمنكور لسبب » .

(٣) بولاق ٢٢/١

(٤) ح : « خبره » .

(٥) ي ح س ج : « ضعيفاً في الكلام » .

(٦) ي ح س ج : « على تجويز ذلك » .

(٧) ي ح س ج : « بمنزلة ضرب فعلاً » .

نكرته ، فتعرّف المنكور بتعريفك^(١) زَيْدًا ؛ إذ كانا لشيء واحد ، فكأنك تعرّف المُخْبِرَ عنه بعرفة خبره . وكان ضعفه أنك لم تعرّف بنفسه ، وحكم الاسم أن يعرّف بنفسه ، ثم يُستفاد خبره .

واستشهد سيبويه^(٢) على ذلك بقول خدّاش بن زهير :

فإنّك لا تُبالي بَعْدَ حَوْلٍ أَظْبَى كَانَ أُمّكَ أَمْ حِمَارٌ^(٣)

وبقول^(٤) حسان بن ثابت :

كَأَنَّ سُلَاقَةً مِنْ يَتِّتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ^(٥)

وقول أبي قيس^(٦) بن الأسلت الأنصاري^(٧) :

أَلَا مَنْ مَبْلُغٌ حَسَّانَ عَنِّي أَسْحَرُ كَانَ طِبِّكَ أَمْ جُنُونٌ^(٨)

(١) ي ح س ج : « بعرفتك » .

(٢) بولاق ٢٣/١

(٣) البيت في المقتضب ٩٤/٤ وسيبويه ٢٣/١ وابن يعيش ٩٤/٧ والشتنمري ٢٣/١ والخزّانة ٦٧/٤ : ٣٨٩/٤ :

٤٦٤/٤ ونسبه إلى زرارة بن فروان في شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ٤١٥ وإلى ثروان بن فزارة في خزّانة

الأدب ٢٣٠/٣ وانظر شرح شواهد المغني ٣١٠

(٤) ي ح س ج وبولاق : « وقال » .

(٥) البيت في ديوانه ص ٣ وسيبويه والشتنمري ٢٣/١ وابن يعيش ٩٣/٧ والمقتضب ٩٢/٤ وشرح شواهد المغني ٢٨٧

وخزّانة الأدب ٤٠/٤ واللسان (سبأ) ٨٦/١ (رأس) ٣٩٧/٧ (جنى) ١٦٩/١٨

(٦) بولاق : « وقال » .

(٧) كلمة : « الأنصاري » ساقطة من س ج .

(٨) البيت في كتاب سيبويه ٢٣/١ والخزّانة ٦٨/٤ والشتنمري ٢٣/١ واللسان (طب) ٤٢/٢ وفي الأخير : « أظب

كان داؤك » ثم نص على رواية سيبويه .

وقول الفرزدق^(١) .
أَسْكُرَانُ كَانَ ابْنُ الْمَرَاغَةِ إِذْ هَجَا تَمِيماً بِجُوفِ الشَّامِ أُمُّ مُتَسَاكِرٍ^(٢)

فأما^(٣) البيت الأول ، فقد رُدُّ على سيبويه الاستشهادُ به ؛ لأنه جعله شاهداً لجعل النكرة اسماً والمعرفة خبراً ، واسم كان في هذا البيت : ضمير ظيبي ، والضمير معرفة ، فحصل من هذا أن اسم كان وخبرها معرفتان ، لأن الضمير معرفة ، والأم معرفة^(٤) .

وليس الأمر على ما ظنه الرادون على^(٥) سيبويه ، وذلك أن الذي أُحْوَج أن^(٦) يكون الاسم معروفاً^(٧) تبيين الخبر^(٨) عنه للمخاطب حتى لا يلتبس عليه ويستفيد خبره على ما بيناه ، وضمير النكرة لا يستفيد منه^(٩) المخاطب أكثر من النكرة ، ألا ترى أن قائلاً لو قال : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ وَكَلَّمْتُهُ »^(١٠) ، لم تكن الهاء العائدة إلى رجل بموجبة لتعريف شخص بعينه من بين الرجال ، وإن كانت الهاء معرفة من حيث عِلْمُ المخاطب أنها تعود إلى

(١) ي ح س ج وبولاق : « وقال الفرزدق » .

(٢) البيت للفرزدق في ديوانه ص ٤٨١ وسيبويه ٢٣/١ والمقتضب ٩٣/٤ والشمئزى ٢٣/١ وخزانة الأدب ٦٥/٤ واللسان (سكر) ٣٩/٦ والخصائص ٣٧٥/٢

(٣) ي س ج : « أما » .

(٤) عبارة : « والأم معرفة » ساقطة من ي ح س ج .

(٥) ب ق : « الراد من معزى » تحريف . وانظر شرح ابن يعيش ٧ : ٩٥/٤

(٦) ي ح س ج : « أحوج إلى أن » .

(٧) ح : « معرفة » .

(٨) ي ح س ج : « الخبر » .

(٩) ي س ج : « به » .

(١٠) ي ح س ج : « فكلّمته » .

ذلك الرجل المذكور من غير أن يكون تمييز له من بين الرجال ، فلا فرق بين أن تقول : « قَائِمٌ كَانَ زَيْدًا » ويجعل في كان ضمير قائم^(١) ، وبين أن يقول : « كَانَ^(٢) قَائِمٌ زَيْدًا » في باب معرفة المخاطب بالمخبر عنه .

وجواب آخر : أن « ظَبْيٌ » اسم كان أخرى مضمرة قبل ظَبْيٍ ، وكان الثانية تفسير لها ، ويكون اسم كان الذي أراده سيبويه ظَبْيٌ .

وأما ارتفاع ظبى فإنه^(٣) على وجهين : إما أن يكون مبتدأ ، وتكون كان واسمها وخبرها في موضع خبره ، كما تكون الجمل أخبار المبتدآت ، وإما أن يرتفع بكان أخرى مضمرة ؛ لأن ألف الاستفهام بالفعل أولى ، فيكون تقديره : « أَكَانَ ظَبْيٌ كَانَ أُمُّكَ » فيكون ظَبْيٌ مرتفعاً بكان ، ويكون : « كان أمك » تفسيراً لكان المضمرة ، ويكون كان المضمرة^(٤) بمعنى وقع ، وهذه الأخرى الظاهرة تفسيراً للمضمرة لتقارب معناهما .

وهذا الشاعر إنما يصف إضراب الناس عن التشرف بالأنساب ، وتقارب ما شرف منها ووُضِعَ ، فقال : لا تُبَالِي بعد هذا الوقت إن دام ما نحن فيه إلى من نُسِبَتْ من الأمهات .

(١) عبارة : « ويجعل في كان ضمير قائم » ساقطة من ي ح س ج .

(٢) عبارة : « أن يقول كان » ساقطة من ج . وقد سقطت « أن يقول » وحدها من س .

(٣) ي ح س ج : « فارْتَفَاعَ ظَبْيٍ هُوَ » .

(٤) ي س ح : « ويكون كان المضمرة » ساقطة من ي ح س ج .

وأما البيت الثاني ، فإنه جعل (مِزَاجَها) خبر يكون (عَسَلٌ وَمَاءٌ) اسمها ، فهو مطابق لما استشهد به سيبويه من غير اعتراض عليه . غير أن في هذا البيت ما يسهل^(١) جعل النكرة اسماً من جهة المعنى ، وذلك أن الذي يستفيدُه المخاطب بِعَسَلٍ وَمَاءٍ منكورين ، هو الذي يستفيدة منها^(٢) معروفين ؛ لأنها نوعان مُتَشَابِهتا الأجزاء ، أَلَا تَرَى أَنَّ قَائِلًا لو قال لك^(٣) : شَرِبْتُ الْمَاءَ وَالْعَسَلَ ، أو قال : شَرِبْتُ مَاءً وَعَسَلًا ، كان معناهما عندك واحداً ، لعلمك أنه إذا قال : الْعَسَلَ وَالْمَاءَ أَنَّهُ لَا يَأْتِي عَلَى شَرِبِهَا أَبَدًا ، وأن غرضه من ذلك البعض . واستواء أجزائهما أن العسل والماء ، يقال لما قَلَّ منه وكَثُرَ : عَسَلٌ وَمَاءٌ ، أَلَا تَرَى أَنَّ جُرْعَةَ مَاءٍ وَأَقْلَّ مِنْهَا يُقَالُ لَهَا^(٤) مَاءٌ ، وَأَنَّ دِجْلَةَ^(٥) وَالْقُرَاتَ وَالْبَحْرَ مَاءٌ ، فَأَجْزَاؤُهُ^(٦)

(١) ي ح س ج : « سهل » .

(٢) ي س ج : « بهما » .

(٣) كلمة : « لك » ليست في ي ح س ج .

(٤) ح : « إنه » وفي س : « له » .

(٥) ي س ج : « ويقال لدجلة » .

(٦) ي ح س ج : « وأجزاؤه » .

متساوية ومما سهّل ذلك أيضا أن الضمير الذي في مزاجها يعود إلى منكور ، وهي ^(١) سُلَافَة .
وقد بينّا ما في ذلك .

وكان أبو عثمان المازني ^(٢) ينشد :
« يَكُونُ مِزَاجُهَا عَسَلًا وَمَاءً »

فيحمل : وَمَاءً على المعنى ، وذلك أن ما مازَجَ الشيءَ فقد مازَجَه الشيءُ ، فكأنه
قال : ومازَجَها ماءً .

والبيت الثالث مثل البيت الأول . ورأس : اسم خمار ^(٣)

والبيت الرابع كذلك أيضا ، غير أن بعضهم ينشد : « أَسْكُرَانِ كَانَ ابْنُ الْمَرَاغَةِ » .
وقد كان حكمه أن يقول : « أُمُّ مُتْسَاكِرَا » ؛ لأن متساكراً عطفُ على سكران ، ولكنه ^(٤) لم
يعطفه عليه لفظاً ، وعطفه على تقدير جملة معطوفة على جملة ، كأنه قال ^(٥) : أم هو مُتْسَاكِرٌ ،
كما قال :

يَهْدِي الْخَمِيسَ نِجَاداً فِي مَطَالِعِهَا إِمَّا الْمِصَاعَ وَإِمَّا ضَرْبَةَ رُغْبٍ ^(٦)

(١) ي ح س ج : « وهو » .

(٢) ي ح س ج : « وكان المازني » .

(٣) عبارة : « ورأس : اسم خمار » ساقطة من ي ح س ج .

(٤) ي ح س ج : « ولكن » .

(٥) ي ح س ج : « معطوفة فكأنه قال » .

(٦) ينسب البيت لمزاحم العقيلي في الشنتمري ٨٧/١ وليس في ديوانه ، كما ينسب للزبرقان في اللسان (مصع)

٢١٤/١٠ وهو بلا نسبة في كتاب سيبويه ٨٧/١

كأنه قال : وإما أمرنا ^(١) ضَرْبَةً رُغْبٌ .
 قال سيبويه ^(٢) : « وإذا كانا معرفةً فأنت بالخيار أيهما جعلته ^(٣) فاعلاً رَفَعْتَهُ
 ونصبت الآخر ، كما فعلت ذلك في ضَرْبٍ ، وذلك قولك : كَانَ أَخُوكَ زَيْدًا ، وكان زَيْدٌ
 صَاحِبَكَ ، وكان هذا زَيْدًا ، وكان المتكلمُ أَخَاكَ » .

قال أبو سعيد ^(٤) : إن قال قائل : إذا كان الاسم والخبر جميعاً معروفين ، فما الفائدة ؟
 قيل له : الاسم المعروف قد يُعرف بأنحاءٍ منفردة ^(٥) ، وقد يُعرف بها مركبة ، فزيد
 معروف بهذا الاسم منفرداً ، وأخوك معروف بهذا الاسم منفرداً ^(٦) ، غير أن الذي عرفهما
 بهذين الاسمين منفردين ، قد يجوز أن يجهل أن أحدهما هو الآخر ، ألا ترى أنك ^(٧) لو
 سمعت بزيد وشهراً أمره عندك ، من غير أن تراه ، لكنك عارفاً به ذكراً أو شهرةً ، ولو
 رأيت شخصه لكنك عارفاً به ^(٨) عياناً ، غير أنك لا تركب هذا الاسم الذي سمعته على
 الشخص الذي رأيته إلا بمعرفةٍ أخرى ، بأن يقال لك : هذا زيد ونحوه من المعارف ^(٩) .

(١) ي ح س ج : « وإما هو » وهو في هامش ب عن نسخة .

(٢) بولاق ٢٤/١

(٣) بولاق : « أيهما ما جعلته » وهو في هامش ب عن نسخة .

(٤) ي ح س ج : « قال المفسر » .

(٥) ي ح س ج : « مفردة » .

(٦) عبارة : « وأخوك معروف بهذا الاسم منفرداً » ساقطة من ي بسبب انتقال النظر .

(٧) ح : « أنه » .

(٨) عبارة : « ذكر أو شهرة ... عارفاً به » ساقطة من س بسبب انتقال النظر .

(٩) عبارة : « ونحوه من المعارف » ساقطة من ح ي س ج .

وقول سيبويه في هذا الفصل : « كما فعلت ذلك في ضَرْب » ، يريد : كما رفعت
الفاعل وهو منكور^(١) ونصبت المفعول وهو منكور^(٢) في ضَرْب . وقد بينا أن
الفعل^(٣) لا يختص رفع المعروف دون المنكور .

قال سيبويه^(٤) : « وتقول : مَنْ كان أخاك ، وَمَنْ كان أخوك ، كما تقول : مَنْ
ضَرْبَ أباك ، إذا جعلت (مَنْ) الفاعل ، ومن ضَرْبَ أبوك ، إذا جعلت الأبَ الفاعل وإذا
قلت : مَنْ كان أخاك ، فمن مبتدأة وهي استفهام ، ولا^(٥) يحتاج إلى صلة ، وفي ضمير
مَنْ وهو اسم كان ، وأخاك الخبر » .

وقول سيبويه : « جعلت (مَنْ) الفاعل » يريد ضمير مَنْ وإذا قلت : مَنْ كان أخوك
فأخوك اسم كان وَمَنْ خبر كان ، وهي في موضع نصب ، وليس في الكلام ضمير ، وهو بمنزلة
« قائما كان زيد » إلا أن مَنْ لا تكون إلا صَدْرًا لأنها استفهام .

قال سيبويه^(٦) : « وكذلك : أيهم كان أخاك وأيهم كان أخوك » وتفسيره كتفسير
مَنْ .

(١) عبارة : « وهو منكور » ساقطة من ق .

(٢) ي ح س ج : « وهو معروف » ! وهي ساقطة من ق .

(٣) ق : « أن الفعل ضرب » .

(٤) « بولاق ٢٤/١ »

(٥) ي ح س ج : « لا » بغير الواو .

(٦) « بولاق ٢٤/١ »

قال سيبويه^(١) : «وتقول : ما كان أخاك إلا زَيْدٌ ، كما تقول^(٢) : ما ضَرَبَ أخاك إلا زَيْدٌ» .

يريد أن دخول (إلا) لم يغيّر اللَّفْظَ عن مناجه في الإعراب ، وإنما دَخَلَتْ لتغيير معنى النفس . ومن الحروف ما يدخل لتغيير المعنى من غير أن يحدث في اللفظ تأثيراً ، كقولك : هل زَيْدٌ قائم ؟ وأزَيْدٌ قائم ؟ ولم يغيّر (هَلْ) و(الألف) مع إحداثها معنى الاستفهام لفظ الابتداء والخبر .

قال :^(٣) «ومثل ذلك قوله تعالى^(٤) : ﴿مَا كَانَ حُجَّتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا^(٥)﴾ و﴿مَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا^(٦)﴾ ، فإن^(٧) وما بعدها بمنزلة المصدر ، فكأنه^(٨) قال : «إلا قَوْلُهُمْ» .

(١) بولاق ٢٤/١

(٢) بولاق : « كقولك » .

(٣) بولاق ٢٤/١

(٤) كلمة : « تعالى » ساقطة من ي ح س ج ومكانها في بولاق : « عز وجل » .

(٥) سورة الجاثية ٢٥/٤٥ وفي ب ق ي : « وما كان » تحريف ، ومثل ذلك فيما يلي .

(٦) سورة الأعراف ٨٢/٧

(٧) ي ح س ج : « أن » .

(٨) ي ح س ج : « كأنه » .

وقال الشاعر :

وقد علّم الأقبام ما كان داءها بشهْلانٍ إلّا الخِزْيُ مِمَّنْ يَقودُها^(١)

وإن شئت قلت : ما كان داءها إلّا الخِزْيُ وقرأ بعض القراء : «ما كان حُجَّتُهُمْ^(٢)»
و«ما كان جَوَابُ قَوْمِهِ»^(٣).

قال سيبويه : «ومثْلُ قولهم : مَنْ كان أخاك قول^(٤) العرب : ما جَاءَتْ حاجَتَكَ
كأنه قال : ما صَارَتْ حاجَتَكَ ، ولكنّه أدخل التانيث على ما حيث كانت الحاجة ، كما
قال بعض العرب : مَنْ كَانَتْ أُمَّكَ ، حيث أوقع (مَنْ) على مؤنّث» .

قال أبو سعيد^(٥) : اعلم أن (مَنْ) و (ما) لهما لفظٌ ومعنى ، والألفاظ الجارية عليهما
يحق^(٦) أن تكون^(٧) محمولةً على نفيّهما^(٨) ومعناها ، فإذا جرت^(٩) على لفظهما ، كان مذكراً

(١) البيت بلا نسبة في كتاب سيبويه ٢٤/١ والشتنمى ٢٤/١ وترج ابن يعيش ٩٧/٧

(٢) هي قراءة الحسن وأبي حيوة وابن أبي إسحاق . انظر مختصر سواد القرآن لابن خالويه ١٣٨

(٣) بولاق ٢٤/١

(٤) ح : « تقول » !

(٥) ي س ح ج : « قال المفسر » .

(٦) ق : « يجوز » . وهي ليست في ي س ح .

(٧) ح : « أنه يكون » .

(٨) ي ق س ج : « لفظها » .

(٩) ي س ج : « جاءت » .

مَوْحِداً ، تقول : «مَنْ قام» سواء أردت واحداً أو اثنين أو جماعة من مذكر ومؤنث ، وكذلك : «ما أصابك» سواء أردت به شيئاً أو شيئين من مذكر ومؤنث^(٢) .

ويجوز أن تحمل الكلام على معناهما ، فتقول : «مَنْ قامت» إذا أردت مؤنثاً ، وفيكم من يختصمان ، ومن يقومان ، ومن يقمن ، ومن يقومون . قال الله تعالى : ﴿وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنْ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحاً﴾^(٣) فذكر «يقنت» على لفظ «مَنْ» ، وأنت «تعمل» على معناها ، ولو ذكرهما على اللفظ أو أنتهما على المعنى لجاز .

وبعض الكوفيين يزعم أنه لا يجوز تذكير الثاني ، لأنه قد ظهر تأنيث المعنى بقوله : «منكن» وهذا غلط لأننا إنما نردّه إلى لفظ (مَنْ) وقد قال الله تعالى^(٤) : ﴿وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحاً يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَداً قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ لَهُ رِزْقاً﴾^(٥) ، فقال تعالى : «وَمَنْ يُؤْمِنْ»^(٦) موحداً على لفظ «مَنْ» ، ثم قال : «خَالِدِينَ» على المعنى ، ثم رجع إلى اللفظ فقال تعالى^(٧) : «قد أحسن الله له رزقا» ، فبطل بما ذكرناه ما توهمه الكوفي^(٨) .

(١) ي س ج : « كقولك » .

(٢) عبارة : « وكذلك ما أصابك ... ومؤنث » ساقطة من ق بسبب انتقال النظر .

(٣) سورة الأحزاب ٣٣/٣٧

(٤) ي ح س ج : « عز وجل » .

(٥) سورة الطلاق ١٧/٦٥ وفي ي ح س ج : « ومن يؤمن بالله ورسوله ... » وهو تحريف .

(٦) ي س ج : « فقال : يؤمن بالله » .

(٧) « تعالى » ليست في ي ح س ج .

(٨) ي ح س ج : « فبطل لما ذكرناه ما توهمه هذا الكوفي » .

وقال الله تعالى في جمع (مَنْ) على المعنى : ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾^(١) وعلى اللفظ : ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾^(٢) وقال تعالى^(٣) : ﴿بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾^(٤) ثم قال تعالى^(٥) : ﴿وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾^(٦) على المعنى .
ثم قال الفرزدق في التثنية^(٧) :

تَعَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونُنِي نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذِئْبُ يَصْطَحِبَانِ^(٨)

فتناهى على المعنى . وكذلك الحكم^(٩) في «ما» ، تقول : «ما نُتِجَ مِنْ نُوقِكَ» و«ما نُتِجَتْ مِنْ نُوقِكَ» و«ما تُتِجَنْ مِنْ نُوقِكَ» ، فإذا قلت : «ما تُتِجَ مِنْ نُوقِكَ» فهو على لفظ (ما) فإذا قلت^(١٠) : «ما تُتِجَتْ» فهو على معنى ناقة ، كأنك قلت :^(١١) أَيْة نَاقَةٍ تُتِجَتْ مِنْ نُوقِكَ ، وإذا قلت^(١٢) «ما تُتِجَنْ مِنْ نُوقِكَ» فكأنه يسأله^(١٣) عن جماعة نتجن من نوقه ، ويقدر

(١) سورة يونس عليه السلام ٤٢/١٠

(٢) سورة الأنعام ٢٥/٦

(٣) ي ح س ج : «وقال الله تبارك وتعالى» .

(٤) سورة البقرة ١١٢/٢

(٥) كلمة : «تعالى» ساقطة من ي ح س ج .

(٦) سورة البقرة ١١٢/٢ وفي ب ق : «فلا خوف» تحريف .

(٧) كلمة : «في التثنية» ساقطة من س ج .

(٨) البيت في ديوانه ص ٨٧٠ وسيبويه ٤٠٤/١ وشرح ابن يعيش ١٣/٤ والسننمري ٤٠٤/١ والعيني على الحزانة

٤٦٧/١ والمقتضب ٢٩٥/٢ : ٢٥٣/٣ والأشمونى ١٥٣/١

(٩) ي ح س ج : «فكذلك هذا الحكم» .

(١٠) ي ح س ج : «وإذا قال» .

(١١) ي ح س ج : «أى» .

(١٢) ي ح س ج : «وإذا قال» .

(١٣) ي ح : «يسأل» .

اللفظ على تقدير : أَيْ نُوقُ نَتِجَنَ مِنْ نُوقِكَ ، ولو كنت سائلاً عن ناقتين ، ثم حملت الكلام على المعنى لقلت : مَا نَتِجَتْنَا مِنْ نُوقِكَ .

وأما قول العرب : «مَا جَاءَتْ حَاجَتُكَ» ، فالأصل في «جاء» أن يكون فعلاً كسائر الأفعال ، منهم من لا يجعله متعدياً ، فيقول : «جَاءَ زَيْدٌ إِلَى عَمْرٍو» ، كما تقول : «قَامَ زَيْدٌ إِلَى عَمْرٍو» ومنهم من يعديه فيقول «جَاءَ زَيْدٌ عَمْرًا» كما تقول : «لَقِيَ زَيْدٌ عَمْرًا» ، ويكون الفاعل غير المفعول .

فأما قول العرب : «مَا جَاءَتْ^(١) حَاجَتُكَ» ، فقد أجروها مجرى صارت^(٢) ، وجعلوا لها اسماً وخبراً هو الاسم ، كما كان ذلك في باب كان وأخواتها ؛ فجعلوا (ما) مبتدأ وجعلوا في (جاءت) ضمير «ما» وجعلوا ذلك الضمير اسم جاءت ، وجعلوا (حاجتك) خبر «جاءت» فصار بمنزلة : «هَذَا كَأَنَّ أُخْتَكَ» وأثثوا «جاءت» لتأنيث معنى «ما» فكأنه قال : أَيْة حاجة جاءت حاجتك ، وجعلوا^(٣) «جاء» بمنزلة^(٤) «صَارَ» وإدخالها^(٥) على اسم وخبر هو^(٦) غير

(١) س : « ما جاء » .

(٢) س : « ما صارت » .

(٣) ي س ج : « وجعل » .

(٤) س ج : « بمعنى » .

(٥) ي ح ج : « وأدخلها » .

(٦) ي ح س ج : « وهو » .

معروف إلا في هذا ، وهو من أمثال العرب ، ولم يسمع إلا بتأنيث «جاءت» وأجروه مجرى «صارت» لضرب من الشُّبه بينها ، وذلك أنك تقول : «صَارَ زَيْدٌ إِلَى عَمْرٍ» كما تقول : «جَاءَ زَيْدٌ إِلَى عَمْرٍ» ؛ ففى «جاء» من الانتقال ما فى «صَارَ» ، فحملوا «ما»^(١) جَاءَتْ حَاجَتُكَ فى جعل الاسم والخبر له على «صار» فى جعل الاسم والخبر له^(٢) إذ قلت : «صَارَ الطِّينُ خَزَفًا» و«صَارَ زَيْدٌ مُنْطَلِقًا» لما بينهما من الاشتراك فى معنى الانتقال ، وإنما يقوله الرجل للرجل إذا أتاه فى معنى قوله : «ما جاء بك» ويقال إن أول ما شهرت هذه الكلمة من قول الخوارج لابن عباس حين أتاهم يستدعى منهم الرجوع إلى الحق من قِبَلِ أمير المؤمنين^(٣) على بن أبى طالب عليه السلام .

وقول سيبويه : «ولكنه أدخل التأنيث على (ما) حيث كانت الحاجة» .

يعنى أَنْتُ «جَاءَتْ» لمعنى^(٤) التأنيث فى (ما) ؛ لأن معناها : آية حاجة ، ولو حمل «جَاءَ» على لفظ «ما» لقال : «ما جَاءَ حَاجَتُكَ» إلا أن العرب لا تستعمل هذا المثل إلا مؤنثا والأمثال إنما تحكى .

(١) كلمة : «ما» ساقطة من ي ح س ج .

(٢) كلمة : «له» ساقطة من ي ح س ج .

(٣) عبارة : «أمير المؤمنين» ليست فى ي ح س ج .

(٤) ي ح س ج : «بمعنى» .

وقول العرب : «مَنْ كَانَتْ أُمَّكَ» جعلوا (من) مبتدأً ، وجعلوا في كانت ضميراً لها ، وجعلوا ذلك الضمير اسم كان وجعلوا «أُمَّكَ» خبرها وأنشأوا «كان»^(١) على معنى «مَنْ» فكأنه قال : «أَيُّ امْرَأَةٍ كَانَتْ أُمَّكَ» .

قال سيبويه :^(٢) «وإنما صُيِّرَ جاء بمنزلة»^(٣) كان في هذا الحرف ، لأنه بمنزلة المثل كما جعلوا عَسَى بمنزلة كان في قولهم : «عَسَى الْغَوِيُّرُ أَبُوسَا» . ولا تقول : عَسَيْتُ أَخَانًا . وكما^(٤) جعلوا «لَدُنْ» لها مع «غُدُوَّة» حالة ليست مع غيرها^(٥) ، مع غُدُوَّة مَنُونَةٍ ، كقولهم : لَدُنْ غُدُوَّةً^(٦) ومن كلامهم أن يجعلوا الشيء^(٧) في موضع على غير حاله في سائر الكلام . وسترى مثل ذلك إن شاء الله تعالى^(٨) .

(١) ي ح س ج : «كانت» .

(٢) بولاق ٢٤/١

(٣) ي ح س ج : «بمعنى» .

(٤) ي ح س ج : «كما» بلا واو .

(٥) عبارة : «لها مع غُدُوَّة حالة ليست مع غيرها» ليست في بولاق وهي موجودة في جميع النسخ ، وإن كانت قلقة في مكانها ويبدو أنها حاشية مضافة إلى صلب النص .

(٦) عبارة : «مع غُدُوَّة مَنُونَةٍ ... غُدُوَّة» ليست في ي ح س ج .

(٧) ق : «الاسم» .

(٨) كلمة : تعالى ليست في ي س ج وبولاق وهارون .

قال أبو سعيد^(١) : أما^(٢) قوله : إنما^(٣) صير جاء بمنزلة كان في هذا الحرف» يعني أنهم جعلوا له^(٤) اسماً وخبراً ، كما جعلوا لكان ، وقد بينا هذا . ومثل ذلك : «عَسَى الْغَوِيرُ أَبُوسًا»^(٥) جعلوا الغوير اسم عَسَى ومرفوعاً به^(٦) ، وأبوساً خبر الغوير ، فجرت «عَسَى» مجرى «كان» في أن لها اسماً وخبراً في هذا المثل فقط . ولو قال قائل : «عَسَى زَيْدٌ أَخَاكَ» ، كما تقول : «كان زيد أخاك» لم يجز ، وإنما أراد^(٧) أن يريدك أن «جاء» و«عَسَى» في الكلام في غير هذين المثليين ليسا بمنزلة «كان» وصيراً في هذا الموضع^(٨) بمنزلة كان في العمل .

وقولهم : «عَسَى الْغَوِيرُ أَبُوسًا» يقال إن «الزَّيَاء» الرومية هي التي قالته^(٩) لما أتاها «قَصِيرٌ» بصناديق فيها رجالٌ طالباً لثأر جَذِيمَةِ الأبرش^(١٠) منها ، فأخذ في طريق الغار مُريداً للإيقاع بها ، ولم يكن الطريق الذي يسلكه إليها ذلك الطريق ، فلما أحسّت بذلك قالت : عَسَى الْغَوِيرُ أَبُوسًا .

(١) عبارة : «قال أبو سعيد» من ي ح س ج .

(٢) س : «أما» .

(٣) س ج : «وإنما» .

(٤) ح : «لها» .

(٥) المثل في مجمع الأمثال للميداني ٣١٢/١ وفصل المقال ٣٣٥ وجمهرة الأمثال للعسكري ٥٠/٢ ونهاية الأرب ٤٠/٣ والمستقصى للزمخشري ١٦٦/٢ وأمثال ابن رفاعه ٧٨ والمقتضب للمبرد ٧٠/٣

(٦) كلمة : «به» ليست في ق .

(٧) ي ح س ج : «يريد» .

(٨) ي ح س ج : «في هذين الموضعين» .

(٩) ي س ج : «قالت» .

(١٠) كلمة : «الأبرش» ساقطة من ي ح س ج .

وأبؤس جمع بؤس فكأنها^(١) قالت : صار الغوير أبؤساً ، إلا أن عسى فيها معنى الشك والتوقع ، وصار لليقين فعسى هاهنا وإن أجريناها مجرى (صار) و(كان) ، فهي غير خارجة من معنى الشك ، فكأنها قالت : عسى الغوير أن يأتيني البؤس من قبله^(٢) .

والغوير تصغير الغار . وفي الناس من يقول : عسى الغوير أن يكون أبؤساً ، فينصب أبؤساً بكون . ولا وجه لهذا الإضمار كله .

ثم ذكر سيبويه : «لَدُنْ غُدُوَّةٌ» احتجاجاً بأن الشيء قد يكون على لفظ في موضع فلا يطرده^(٣) القياس في غيره ، وذلك أن العرب تقول : لَدُنْ غُدُوَّةٌ ، فينصبون ، ولا يقولون : لَدُنْ عَشِيَّةٌ ، ولا لَدُنْ زَيْدٌ . وكذلك^(٤) : عسى الغوير أبؤساً ، وما حاجتك ، ولا يقولون : عسى زيد أخانا ، ولا جاء زيد قائماً في معنى : صار زيد قائماً . وإنما تنصب

العرب^(٥) غُدُوَّةً ، وإن كان القياس فيها الحذف على ضرب من التأويل والتشبيه ، وذلك أنهم يقولون : «لَدُنْ» فيحذفون النون ، و«لَدُنْ» فيثبتون النون ، فشبهوا هذه النون بالنون الزائدة في عشرين وضارين ؛ لأنك تقول : هذه عشروزيد ، وضاربوزيد ، ثم تقول : هذه عشرون درهما ، وضاربون زيداً .

(١) ق : «فكأنها» .

(٢) عبارة : «فكأنها قالت ... من قبله» ساقطة من ي ح س ج .

(٣) ي ح س ج : «ولا» .

(٤) ي ح س ج : «فكذلك» .

(٥) ي ح س ج : «نصبت» .

قال سيبويه ^(١) «ومن يقول من العرب : ما جَاءَتْ حَاجَتُكَ ، كثير ، كما تقول : من كانت أُمُّكَ» .

يعنى أن ^(٢) من العرب من يجعل «حَاجَتُكَ» اسم «جَاءَتْ» ويجعل خبرها «ما» ، كما يجعل «من» خبر «كانت» ، ويجعل «أُمُّكَ» اسمها ، وما ^(٣) في موضع نصب ، كأنك قلت : آيَةُ حَاجَةٍ كَانَتْ حَاجَتُكَ ، وآيَةُ امرأةٍ كَانَتْ أُمُّكَ ، كما تقول : «قائمةٌ كانت هند» ، ولا يجوز تأخير «ما» و«مَنْ» وإن كانتا منصوبتين في التقدير : لأنها استفهام ، والاستفهام لا يتأخر .

قال سيبويه ^(٤) «ولم يقولوا : ما جَاءَ حَاجَتُكَ» .

يعنى : لم يُسَمَّعْ هذا المثل إلا بالتأنيث ، وليس هو بمنزلة قولك : ^(٥) «من كان أُمُّكَ» ؛ لأن قوله : من كان أُمُّكَ ليس بمثل ، فلا ^(٦) يغير لفظه ، ولكن «من» مبتدأ وفي «كان» ضميرها ، وهو اسم كان و«أُمُّكَ» خبر كان ، وذكر «كان» على لفظ «من» .

(١) بولاق ٢٤/١

(٢) كلمة : «أن» ساقطة من ي ح س ج .

(٣) ي ح س ج : «وهما» . وهى فى هامش ب عن نسخة .

(٤) بولاق ٢٤/١ وكلمة : «سيبويه» ساقطة من ي ح س ج .

(٥) كلمة : «قولك» ساقطة من ي ح س ج .

(٦) ي ح س ج : «ولا» .

قال سيبويه^(١): «فألزموه التاء^(٢) كما اتفقوا على^(٣): لَعَمْرُ اللَّهِ ، في اليمين» .

يعنى أن العرب اتفقوا على النطق^(٤) بهذا المثل على تأنيث «جَاءَتْ» ، كما اتفقوا على قولهم في اليمين : «لَعَمْرُ اللَّهِ» ، وذلك^(٥) أَنَّ الْعَمْرَ وَالْعُمْرَ معناهما^(٦) البقاء . وقولهم : لَعَمْرُ اللَّهِ : لِبَقَاءِ اللَّهِ كأنه قال : لِبَقَاءِ اللَّهِ حَلْفِي ، ولم يقل أحد : لَعَمْرُ اللَّهِ ، وإن كان معناه معنى «الْعَمْر» في غير هذا الموضع . واختص^(٧) هذا الموضع بإحدى اللغتين ، كما اختص^(٨) «جاءت» بالتأنيث دون التذكير .

قال سيبويه^(٩) : «ومثل قولهم : ما جاءت حاجتك ، إذا صارت تقع على مؤنث : قراءة بعض القراء : ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾ ﴿وَتَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ﴾^(١١) .

(١) بولاق ٢٤/١ .

(٢) ي ح س ج : «فألزموا» .

(٣) ي س : «في» .

(٤) ي ح س ج : «في النطق» .

(٥) «وذلك» ساقطة من ح .

(٦) ي ح س ج : «معناه» .

(٧) ي ح س ج : «فاختصوا» .

(٨) ي ح س ج : «كما اختصوا» .

(٩) بولاق ٢٥/١ .

(١٠) سورة الأنعام ٢٣/٦ وهي قراءة أهل المدينة وإبى عمرو . انظر تفسير القرطبي ٤٠٣/٦ .

(١١) سورة يوسف ١٠/١٢ وهي قراءة مجاهد وإبى رجاء والحسن وقتادة . انظر تفسير القرطبي ١٣٣/٩ .

يريد أن «تَكُنْ» مؤنث ، واسمها «أَنْ قَالُوا» وليس في «أَنْ قَالُوا» تانيث لفظاً ، وإنما حُمِلَ^(١) تانيثه على معنى «أَنْ قَالُوا» إذ أتأولته تأويلَ مقالة ، كأنه قال : ثم^(٢) لم تكن فتننتهم إلا مقالتهم . وحُمِلَ «تَلْتَقِطُهُ» على المعنى في التانيث ؛ لأن لفظ البعض الذي هو فاعل الالتقاط مذكّر ، ولكنّ بعض السّيّارة في المعنى سيّارة ألا ترى أنه يجوز أن تقول : تَلْتَقِطُهُ السّيّارة ، وأنت تعنى البعض ، فهذا مثل : ما جاءت حاجتك ، حين أنث فعلها على المعنى . قال سيبويه^(٣) : «وربما قالوا في بعض الكلام : ذَهَبَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ ، وإنما أنث بعضاً^(٤) ؛ لأنّه أضافه إلى مؤنث هو منه ، ولو لم يكن منه لم يؤنثه^(٥) . لو قال : ذَهَبَتْ عَبْدُ أَمْكٍ لم يَحْسُنْ» . يعنى لم يَجُز .

قال أبو سعيد^(٦) : اعلم أن المذكر الذي يضاف إلى المؤنث على وجهين^(٧) ؛ أحدهما : تصحّ به العبارة عن معناه بلفظ المؤنث التي أضفته إليها^(٨) لو أسقطته هو . والآخر لا تصح العبارة عن معناه بلفظ المؤنث التي أضيف إليها .

(١) ي س ج : « جعل » .

(٢) كلمة : « ثم » ساقطة من س .

(٣) بولاق ٢٥/١

(٤) ي س ج : « البعض » .

(٥) ي ح س ج : « يؤنث » .

(٦) ي ح س ج : « قال المفسر » .

(٧) ي س ج : « على ضربين » .

(٨) ي س ج : « أضيف إليها » .

(٩) س : « لم » .

فأما^(١) ما يصح معناه لو أسقط بلفظ المؤنث ، فقولك : «أَضَرَّتْ بِي مَرُّ السِّنِينَ» و«آذَنِي هُبُوبُ الرِّيحِ» و«ذَهَبَتْ بَعْضُ أَصَابِعِي» و«اجْتَمَعَتْ أَهْلُ الْيَمَامَةِ» ؛ وذلك أنك^(٢) لو أسقطت المذكر فقلت : «أَضَرَّتْ بِي السُّنُونُ» و«آذَنِي الرِّيحُ» و«ذَهَبَتْ أَصَابِعِي» و«اجْتَمَعَتْ الْيَمَامَةُ» وأنت تريد ذلك المعنى لجاز .

وأما ما لاتصح به العبارة عن معناه بلفظ المؤنث ، فقولك : «ذهب عَبْدُ أُمِّكَ» . ولو قلت : «ذَهَبَتْ عَبْدُ أُمِّكَ» لم يَجُزْ ؛ لأنك لو قلت «ذَهَبَتْ أُمُّكَ» لم يكن معناه معنى قولك : «ذهب عَبْدُ أُمِّكَ» ؛ كما كان معنى : «اجْتَمَعَتْ الْيَمَامَةُ» كمعنى «اجْتَمَعَ أَهْلُ الْيَمَامَةِ»^(٤) .

وهذا الباب الأول الذي أجزنا فيه تأنيث فعل المذكر المضاف إلى المؤنث ، الذي تصح العبارة عن معناه بلفظها ، فإن الاختيار^(٥) تذكير الفعل ، إذ كان^(٦) لمذكر في اللفظ ؛ فقولك : اجْتَمَعَ أَهْلُ الْيَمَامَةِ و«ذَهَبَ بَعْضُ أَصَابِعِهِ» أجود من «اجْتَمَعَتْ» و«ذَهَبَتْ» ، والتأنيث على الجواز .

(١) ح : « وأما » .

(٢) ي س ج : « معناه بلفظ المؤنث لو أسقطت » .

(٣) كلمة : « أنك » ساقطة من ح .

(٤) عبارة : « كمعنى اجتمع أهل اليمامة » ساقطة من ح بسبب انتقال النظر .

(٥) ي س ج : « والاختيار » .

(٦) ي س : « إذا » .

ومثل تأنيث ما ذكرنا قول الأعشى :

وَتَشْرَقُ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَدْعَتْهُ كَمَا شَرَقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ^(١)

ومثل ذلك قول جرير :

إِذَا بَعْضُ السَّنِينَ تَعَرَّقَتْنا كَفَى الْآيَتَامَ فَقَدْ أَبِي الْيَتِيمِ^(٢)

فأنت «تَعَرَّقَتْنا» والفعل للبعض ، إذ كان يصح أن يقول : إذا السَّنُونَ تَعَرَّقَتْنا ، وهو يريد بَعْضُ السَّنِينَ .

وقال جرير أيضا :

لَمَّا أَتَى خَبَرَ الزُّبَيْرِ تَوَاضَعَتْ سُورُ الْمَدِينَةِ وَالْجِبَالُ الْخُشْعُ^(٣)

فأنت «تَوَاضَعَتْ» والفعل للسور ، لأنه لو قال : تَوَاضَعَتِ الْمَدِينَةُ لصح في^(٤)
المعنى الذي أراده بذكر السور^(٥)

(١) سبق تخريج البيت هنا . انظر ص

(٢) سبق تخريج البيت هنا . انظر ص .

(٣) البيت في ديوانه ص ٣٤٥ والنقائض ٩٦٩/٢ وخزانة الأدب ١٦٦/٢ وسيبويه ٢٥/١ والشتنمى ٢٥/١ ومقاييس اللغة ١٨٣/٢ والمقتضب ١٩٧/٤ والخصائص ٤١٨/٢ وبجاء القرآن ١٩٧/١ واللسان (سور) ٥٢/٦ والمذكر والمؤنث للفراء ٣٧

(٤) كلمة : « في » ساقطة من ي س ج .

(٥) كلمة : « السور » ساقطة من ق .

وكان^(١) أبو عبيدة معمر بن المثنى يقول : إن السُّورَ جَمْعُ سُورَةٍ^(٢) ، وهى كل ما علا ، وبها سُمِّيَ سُورُ المدينة سُوراً ، فزعم أن تأنيث «تواضعت» ؛ لأن السور مؤنث ؛ إذ كان جمعا ليس بينه وبين واحدة إلا طرح^(٣) الهاء ، كنحلة ونحل ، وإذا^(٤) كان الجمع كذلك جاز تأنيثه وتذكيره . وقال^(٥) الله تعالى : ﴿كَأَنَّهُمْ أُعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ^(٦)﴾ فذكر . وقال الله تعالى^(٧) : ﴿وَالنَّخْلَ بِاسْقَاتٍ لَهَا طَلْعٌ نَضِيدٌ^(٨)﴾ فأنث .

فأما^(٩) قوله : «والجبالُ الخُشَّعُ» فمن الناس من يرفع الجبال بالابتداء ، ويجعل الخشع الخبر^(١٠) ، كأنه قال : والجبالُ خُشَّعٌ . ولم يرفعها بتواضعت ؛ لأنه إذا رفعها بتواضعت ذهب معنى المدح ، لأن الخُشَّعَ هى المتضائلة ، فإذا^(١١) قال : تواضعت الجبال المتضائلة لموته لم يكن ذلك طريق المدح ، وإنما حكمه أن تقول^(١٢) : تواضعت الجبال الشوايخ .

(١) ي ح س ج : « وأبو عبيدة » .

(٢) في مجاز القرآن لأبي عبيدة ١٩٧/١ : « سور المدنية واحدها سورة » .

(٣) كلمة : طرح ساقطة من ي س ج .

(٤) ي س ج : « فإذا » .

(٥) ي ح س ج : « قال » بلاواو .

(٦) سورة القمر ٢٠/٥٤

(٧) عبارة : « الله تعالى » ليست في ي ح س ج . وفي ق : « وقال تعالى » .

(٨) سورة ق ١٠/٥٠

(٩) ي ح س ج : « وأما » .

(١٠) ي ح س ج : « خبرا » .

(١١) ي ح س ج : « وإذا » .

(١٢) ق ي ج : « يقول » .

وقال بعضهم : الجبال مرتفعةٌ بتواضعتُ والخُشعُ نعتٌ لها ، ولم يرد أنها كانت خُشعاً من قبل ، وإنما هي خُشعٌ لموته فكأنه قال : تواضعتُ الجبال الخُشع لموته ، كما قال رؤبة :
وَالسَّبُّ تَحْرِيقُ الْأَدِيمِ الْأَخْنِ^(١)
ولم يقل «الأمّتن» فيكون أبلغ على ما ذكرنا ، ولكنه أراد الأخن بالسب^(٢) .

وقال ذو الرمة :

مَشِينٌ كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسْفَهُتُ أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيَّاحِ النَّوَاسِمِ^(٣)
فأنت والفعل للمرّ ؛ لأنه لو قال : تسفّهُتُ أعاليها الرياح ، لجاز .
وقال العجاج :
طُولُ اللَّيَالِي أُسْرَعَتْ فِي نَقْضِي أَخْذَنَ بَعْضِي وَتَرَكَنَ بَعْضِي^(٤)

فأنت «أسرعت» ؛ لأنه لو قال : الليالي أُسْرَعَتْ فِي نَقْضِي ، لجاز .

(١) البيت في ديوانه ق ٧/٥٧ ص ١٦٠ واللسان (الحن) ٢٦٧/١٧

(٢) عبارة : «ولم يقل الأمّتن ... بالسب» ساقطة من ي س ج .

(٣) البيت في ديوانه ق ١٧/٧٩ ص ٦١٦ وسيبويه ٢٥/١ : ٣٣/١ والشتنمري ٢٥/٨ والخزّانة ١٦٩/٢ والمقاييس ٧٩/٣ والعيني على الخزّانة ٣٦٧/٣ واللسان (سفه) ٣٩٣/١٧ والمقتضب ١٩٧/٤ والخصائص ٤١٧/٢

(٤) البيتان في ملحق ديوانه ق ٣٢٢/٢٦ ص ٨٠ وبلا نسبة في المقتضب ١٩٩/٤ وخزّانة الأدب ١٦٧/٢ وينسبان للأغلب العجلي في العيني على الخزّانة ٣٩٥/٣ والأول للعجاج في سيبويه ٢٦/١ ومجاز القرآن ٩٩/١ والشتنمري ٢٦/١

قال سيبويه^(١) : «وَسَمِعْنَا مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ مِمَّنْ يُوْتَقُ^(٢) : اجتمعت أهلُ
اليمامة ؛ لأنه يقول في كلامه : اجتمعت اليمامة ، والمعنى^(٣) ، أهلُ اليمامة ، فأنت
الفعل^(٤)» إذ جعله^(٥) في اللفظ لليمامة ، فترك اللفظ على ما كان يكون عليه^(٦) في سعة
الكلام .

يعنى ترك لفظ التأنيث في قولك : اجتمعت أهلُ اليمامة على قوله^(٧) : اجتمعت
اليمامة^(٨) . وقال الفراء : لو كُنَّيْتُ عن المؤنث في هذا الباب لم يَجُزْ تَأْنِيثُ فِعْلِ الْمَذْكَرِ الَّذِي
أَضِيفَ إِلَيْهِ^(٩) ، لو قُلْتُ إِنْ الرِّيحَ أَذْتَنِي هُبُوبَهَا ، لم يَجُزْ أَنْ تَوْنِثَ «أَذْتَنِي»^(١٠) إذا جعلت

(١) بولاق ٢٦/٨

(٢) ي س ج : «ممن يوتق به» . وفي بولاق : «وسمعنا من يوتق به من العرب يقول» .

(٣) بولاق : «يعنى» .

(٤) بولاق : «فأنت الفعل في اللفظ» . وعبارة : «والمعنى أهل اليمامة فأنت الفعل» ليست في س ج .

(٥) ج س : «وجعله» .

(٦) ج س وبولاق : «فترك اللفظ يكون على ما يكون عليه» .

(٧) ي ح س ج : «قولك» .

(٨) ي ح س ج : «اليمامة لما قدمنا» .

(٩) في المذكر والمؤنث للفراء ص ٣٩ : «ومن استجاز قول الشاعر : كما شرقت صدر القناة من الدم ، لم يجز له أن

يقول : شرقت صدرها ، إذا كنى عنها ، وكذلك فاعل بكل ما كنى عنه ، وإنما منعهم من استجازه إذا كنوا عنه ؛

لأن المكنى لا يفرد مما قبله فيتوهم بالأول أنه قد سقط واعتمد على أن الثاني ظاهر» .

(١٠) كلمة : «أذتنى» ليست في ي ح س ج .

الفعل للهبوب . واحتج بأننا إذا قلنا : «آذنتي هبوبُ الرياح» فكأننا قلنا : «آذنتي الرياح» وجعلنا الهبوب لغواً وإذا قلنا : «آذنتي هبوبها» لم يصلح أن يجعل الهبوب لغواً ؛ لأن الكناية لا تقوم بنفسها ، فتجعل^(١) الهبوب لغواً .

والصحيح عندنا جوازُه ، وذلك أن التأنيث الذي ذكرناه ، إنما أجزناه ، لأنه تجوز العبارة عنه ، بلفظ المؤنث المضاف إليها^(٢) ، لا لأنه لغو ، وقد تجوز العبارة بلفظ المؤنث عن لفظ^(٣) المذكر ، وإن كان لفظها مكنياً ، ألا ترى أنا نقول : إنَّ الرِّيحَ آذنتي ، وإن أصابعي ذهبت ، وأنا نريد^(٤) البعض والهبوب .

قال سيبويه :^(٥) «ومثله^(٦) يا طلحة أقبل ، لأن أكثر ما تدعو طلحة بالترخيم ، فترك الحاء^(٧) على حالها ، وياتيم تيم عدي^(٨) وستري هذا في موضعه إن شاء الله تعالى»^(٩) .

(١) س ج : « فيجعل » .

(٢) ي ح س ج : « إليه » .

(٣) ي ح س ج : « ذلك » .

(٤) ي ح س ج : « وأنا أريد » .

(٥) بولاق ٢٦/١

(٦) بولاق : « ومثله » في هذا .

(٧) س ج : « فتركت » .

(٨) بولاق : « وياتيم تيم عدي اقبل » .

(٩) كلمة : « تعالى » ليست في س ج . وفي بولاق : « وستري هذا مبينا في موضعه إن شاء الله »

اعلم^(١) أن الاسم الذى فى آخره هاء التأنيث ینادى بأربعة ألفاظ :
الضم^(٢) وإثبات الهاء ، كقولك : یا طلحةُ ، وبحذف الهاء وفتح الحاء ، كقولك : یا طَلَحَ ،
وهذا أكثر ما ینادى ، ویا طَلَحُ بضم الحاء وحذف الهاء ویا طلحةُ بفتح الهاء وإثباتها . وهذا
اللفظ هو الذى^(٣) نفسره فى هذا الموضع ، وذلك أنه مفتوح ولم يلحق ترخيم فى اللفظ ،
وإنما^(٤) جاز فتحها ، لأن أكثر ما تنادى العرب هذا الاسم بحذف الهاء وفتح الحاء ، فإذا
فعلوا ذلك : ثم أدخلوا الهاء فتحوها على حسب ما تكون الحاء مفتوحة إتباعاً لها ، فكان
فتحهم آخر هذا^(٥) المنادى كفتح یا طَلَحَ ، وجعل هذا شاهداً لقوله : « اجْتَمَعَتْ أَهْلُ
الیمامة »^(٦) حين أجروه على التأنيث الذى يكون فى قوله : اجتمعت الیمامة ولم يحفل بدخول
أهل .

(١) قبله فى ی ح س ج : « قال المفسر » .

(٢) ی ح س ج : « بالضم » .

(٣) ی ح س ج : « وهذا هو الذى » .

(٤) ی ح س ج : « فإنما » .

(٥) كلمة : « هذا » ساقطة من ق ح .

(٦) عبارة : « حين أجروه على التأنيث ... الیمامة » ساقطة من ی ح س ج بسبب انتقال النظر .

وأما قوله «يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيَّ» فإنما أراد : يا تَيْمَ عَدِيَّ ، وزاد «تَيْمَ» الثاني ، فأجراه على لفظ تَيْمَ الأول تأكيداً ، ولم يُبطل الإضافة ، كما قال : اجْتَمَعَت أهل اليمامة ، فلم يبطل التأنيث بإدخال الأهل ، ويجوز أن يكون تقديره : يا تَيْمَ عَدِيَّ تَيْمَ عَدِيَّ ، فتحذف المضاف إليه الأول ،^(١) اكتفاءً بالثاني كما تقول : هذا نِصْفُ وثُلُثُ درهمٍ تريد : هذا نصفُ درهمٍ وثُلُثُ درهمٍ .

وقال الفزدق :

يا من رأى عارضاً أُسْرِبَهُ بَيْنَ ذِرَاعِي وَجَبْهَةِ الْأَسَدِ^(٢)

ويجوز^(٣) : يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيَّ ، وهو أجود ، على^(٤) أن تجعل الأول نداءً مفرداً ، وتجعل الثاني نعتاً له .

قال سيبويه^(٥) : «فإن قلت : مَنْ ضَرَبَتْ عَبْدُ أُمِّكَ ، وهذه عبد زَيْنَب ، لم يَجْزَ ؛ لأنه ليس منها ولا بها ، ولا يجوز أن تلفظ بها ، وأنت تريد الغلام»^(٦)

(١) كلمة : «الأول» ساقطة من ي ح س ج .

(٢) البيت في ديوانه ص ٢١٥ وسيبويه ٩٢/١ والشتنمري ٩٢/١ والمقتضب ٢٢٩/٤ وبلا نسبة في الخصائص ٤٠٧/٢ وفي بعض هذه المصادر : «عارضاً أرقّت له» . وفي المقتضب : «عارضاً أكفكفه» .

(٣) قبله في ي ح س ج : «يريد بين ذراعي الأسد وجبهته» .

(٤) كلمة : «على» ساقطة من ي ح س ج .

(٥) بولاق ٢٦/١

(٦) بولاق : «تريد العبد» .

يريد : أنك لا تقول : « مررتُ بزينب » وأنت تريد غلامها . وقد أحكمنا هذا مفسراً .

قال جرير :

يَا تَيْمَ تَيْمٍ عَدِيٍّ لَا أَبَا لَكُمْ لَا يُلْقِيَنَّكُمْ فِي سَوَاقِ عُمَرُ^(١)
وقد فسرنا : يَا تَيْمَ تَيْمٍ عَدِيٍّ^(٢) .

(١) البيت في ديوانه ص ٢٨٥ ونقائض جرير والفرزدق ٤٨٨/١ ونوادر أبي زيد ١٣٩ وسيبويه ٢٦/١ : ٣١٤/١
والسنتعمري ٢٦/١ وخزانة الأدب ٣٥٩/١ : ١١٦/٢ : ٢٧٣/٤ والمقتضب ٢٢٩/٤
(٢) س ج : « وقد فسرنا تيم تيم عدى » .

مصادر التحقيق

- ١ - الإيل ، للأصمعي (في كتاب الكنز اللغوي في اللسن العربي) تحقيق هفتر - ليبزج ١٩٠٥ م .
- ٢ - الإبدال ، لأبي الطيب اللغوي - تحقيق عز الدين التنوخي - دمشق ١٩٦٠ م .
- ٣ - أبواب مختارة من كتاب أبي يوسف يعقوب بن إسحاق الإصفهاني - تحقيق عبد العزيز الميمنى - القاهرة ١٣٥٠ هـ .
- ٤ - الإتياع والمزاوجة ، لابن فارس - تحقيق كمال مصطفى - القاهرة ١٩٤٧ م .
- ٥ - أدب الكاتب ، لابن قتيبة الدينورى - تحقيق جرونرت - ليدن ١٩٠٠ م .
- ٦ - الأزمنة والأمكنة ، للمرزوقى - حيدر آباد الدكن بالهند ١٣٣٢ هـ .
- ٧ - أساس البلاغة ، للزمخشري - القاهرة ١٩٢٢ م .
- ٨ - أسرار البلاغة ، للجرجاني - تحقيق ريتز - استانبول ١٩٥٤ م .
- ٩ - الأشباه والنظائر في النحو ، للسيوطى - حيدر آباد الدكن ١٣٥٩ هـ .
- ١٠ - الاشتقاق ، لابن دريد الأزدي - تحقيق عبد السلام هارون - القاهرة ١٩٥٨ م .
- ١١ - إصلاح المنطق ، لابن السكيت - تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون - القاهرة ١٩٥٦ م .
- ١٢ - الأصمعيات ، للأصمعي - تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون - القاهرة ١٩٥٦ م .
- ١٣ - الأضداد ، لأبي حاتم السجستاني (في ثلاثة كتب في الأضداد) نشر أوجست هفتر - بيروت ١٩١٣ م .

- ١٤ — الأضداد في كلام العرب ، لأبي الطيب اللغوى - تحقيق الدكتور عزة حسن - دمشق ١٩٦٣ م .
- ١٥ — الأضداد ، لمحمد بن القاسم الأنبارى - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - ١٩٦٠ م .
- ١٦ — إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ، لابن خالويه - تحقيق عبد العزيز الميمنى - القاهرة ١٩٤١ م .
- ١٧ — الأغاني ، لأبي الفرج الإصفهاني - بولاق ١٢٨٥ هـ .
- ١٨ — الاقتراح في علم أصول النحو ، للسيوطى - حيدر آباد الدكن بالهند ١٣٥٩ هـ .
- ١٩ — الاقتصاب في شرح أدب الكتاب ، للبطلينوسى ، نشر عبد الله البستاني - بيروت ١٩٠١ م .
- ٢٠ — ألف باء ، للبلوى - القاهرة ٢٢٨٧ هـ .
- ٢١ — الألفاظ الفارسية المعربة ، للسيد أدى شير - بيروت ١٩٠٨ م .
- ٢٢ — ألقاب الشعراء ، لمحمد بن حبيب - تحقيق عبد السلام هارون (في نوادر المخطوطات - المجموعة الثانية) - القاهرة ١٩٥٥ م .
- ٢٣ — أمالى الزجاجى - تحقيق عبد السلام هارون - القاهرة ١٣٨٢ هـ .
- ٢٤ — الأمالى ، لابن الشجرى - حيدر آباد الدكن بالهند ١٣٤٩ هـ .
- ٢٥ — الأمالى ، لأبي على القالى - بولاق ١٣٢٤ هـ .
- ٢٦ — الأمثال = كتاب الأمثال ، لزيد بن رفاعه - حيدر آباد الدكن بالهند ١٣٥٨ هـ .
- ٢٧ — الأمثال ، لأبي عكرمة الضبى - تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب - دمشق ١٩٧٤ م .
- ٢٨ — الأمثال ، لأبي فيد مؤرج السدوسى - تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب - القاهرة ١٩٧١ م .
- ٢٩ — إنباه الرواة على أنباه النحاة ، للقفطى - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة ١٩٥٥ - ١٩٥٠ م .

- ٣٠ - الأنساب ، للسمعاني - حيدر آباد الدكن بالهند ١٩٦٢ وما بعدها .
- ٣١ - الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، لأبي البركات ابن الأنباري - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - القاهرة ١٩٥٣ م .
- ٣٢ - البئر ، لابن الأعرابي - تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب - القاهرة ١٩٧٠ م .
- ٣٣ - البديع في نقد الشعر ، لأسامة بن منقذ - تحقيق الدكتور أحمد بدوي والدكتور حامد عبد المجيد - القاهرة ١٩٦٠ م .
- ٣٤ - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، للسيوطي - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة ١٩٦٤ - ١٩٦٥ م .
- ٣٥ - البيان والتبيين ، لأبي عمرو الجاحظ - تحقيق عبد السلام هارون ١٩٤٨ - ١٩٥٠ م .
- ٣٦ - تأويل مشكل القرآن ، لابن قتيبة - تحقيق السيد صقر - القاهرة ١٩٥٤ م .
- ٣٧ - تاج العروس من جواهر القاموس ، للزبيدي - القاهرة ١٣٠٦ هـ .
- ٣٨ - تاريخ الطبري = تاريخ الرسل والملوك ، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة ١٩٦٠ - ١٩٧٠ م .
- ٣٩ - التذكير والتأنيث في اللغة ، مع تحقيق رسالة أبي موسى الحامض في المذكر والمؤنث ، للدكتور رمضان عبد التواب - القاهرة ١٩٦٧ م .
- ٤٠ - تفسير الطبري ، لمحمد بن جرير الطبري - تحقيق محمود شاكر - القاهرة ١٣٧٤ هـ وما بعدها .
- ٤١ - تفسير القرطبي = الجامع لأحكام القرآن ، للقرطبي - القاهرة ١٩٦٧ م .
- ٤٢ - التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري ، لابن جني - تحقيق أحمد ناجي القيسي وآخرين - بغداد ١٩٦٢ م .
- ٤٣ - التنبيه على حدوث التصحيف ، لحمزة بن الحسن الإصفهاني - تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين - بغداد ١٩٦٧ م .

- ٤٤ — التنبيهات على أغاليط الرواة ، لعل بن حمزة البصرى - تحقيق عبد العزيز الميمنى -
القاهرة ١٩٦٧ م .
- ٤٥ — تهذيب إصلاح المنطق ، للتبريزى - القاهرة ١٩٠٧ م .
- ٤٦ — تهذيب الألفاظ ، لابن السكيت - نشر لويس شيخو - بيروت ١٨٩٥ م .
- ٤٧ — تهذيب اللغة ، لأبى منصور الأزهري - تحقيق عبد السلام هارون وآخرين - القاهرة
١٩٦٤ - ١٩٦٧ م .
- ٤٨ — التيسير فى القراءات السبع ، لأبى عمرو الدانى - استانبول ١٩٣٠ م .
- ٤٩ — الجمل ، للزجاجى - نشر العلامة ابن أبى شنب - باريس ١٩٥٧ م .
- ٥٠ — جهرة أشعار العرب ، لأبى زيد القرشى - بولاق ١٣٠٨ هـ .
- ٥١ — جهرة الأمثال ، لأبى هلال العسكري - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد
المجيد قطامش - القاهرة ١٩٦٤ م .
- ٥٢ — جهرة اللغة ، لابن دريد الأزدي - تحقيق كرنكو - حيدر آباد بالهند ١٣٤٤ -
١٣٥١ هـ .
- ٥٣ — الحروف التى يتكلم بها فى غير موضعها ، لابن السكيت - تحقيق الدكتور رمضان
عبد التواب - القاهرة ١٩٦٩ م .
- ٥٤ — الحماسة للبحترى - نشر كمال مصطفى - القاهرة ١٩٢٩ م .
- ٥٥ — الحماسة البصرية ، لصدر الدين بن أبى الفرج البصرى - تحقيق الدكتور مختار
الدين أحمد - حيدر آباد الدكن بالهند ١٩٦٢ م .
- ٥٦ — حماسة الخالدين = الأشباه والنظائر من أشعار المتقدمين والجاهلية والمخضرمين ،
للخالدين - تحقيق السيد محمد يوسف - القاهرة ١٩٥٨ م .
- ٥٧ — الحور العين ، لنشوان بن سعيد الحميرى - تحقيق كمال مصطفى - القاهرة
١٩٤٨ م .
- ٥٨ — حياة الحيوان الكبير ، للدميرى - القاهرة ١٩٦٥ م .

- ٥٩ - الحيوان ، لأبي عمرو الجاحظ - تحقيق عبد السلام هارون - القاهرة ١٩٣٨ - ١٩٤٥ م .
- ٦٠ - خزانة الأدب ، لعبد القادر البغدادي - بولاق ١٢٩٩ هـ .
- ٦١ - الخصائص ، لابن جني - تحقيق محمد علي النجار - القاهرة ١٩٥٢ - ١٩٥٦ م .
- ٦٢ - درة الغواص في أوهام الخواص ، للحريري - مطبعة الجوائب باستانبول ١٢٩٩ هـ .
- ٦٣ - الدرر اللوامع على همع الهوامع ، لأحمد بن الأمين الشنقيطي - القاهرة ١٣٢٨ هـ .
- ٦٤ - ديوان الأخطل - نشر أنطون صالحاني - بيروت ١٨٩١ م .
- ٦٥ - ديوان أبي الأسود الدؤلي - تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين - بغداد ١٩٦٤ م .
- ٦٦ - ديوان الأعشى = الصبح المنير في شعر أبي بصير - تحقيق جابر - لندن ١٩٢٨ م .
- ٦٧ - ديوان امرئ القيس - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة ١٩٥٨ م .
- ٦٨ - ديوان أمية بن أبي الصلت - تحقيق شولتهس - ليبزج ١٩١١ م .
- ٦٩ - ديوان أوس بن حجر - تحقيق محمد يوسف نجم - بيروت ١٩٦٠ م .
- ٧٠ - ديوان جرير بن عطية الخطفي - نشر محمد إسماعيل عبد الله الصاوي - القاهرة ١٣٥٣ هـ .
- ٧١ - ديوان جميل شعر الحب العذري - تحقيق حسين نصار - القاهرة (بلا تاريخ) .
- ٧٢ - ديوان حسان بن ثابت - نشر عبد الرحمن البرقوقي - القاهرة ١٩٢٩ م .
- ٧٣ - ديوان الخطيئة ، تحقيق نعمان أمين طه - القاهرة ١٩٥٨ م .
- ٧٤ - ديوان خفاف بن ندبة السلمى - جمعه وحققه الدكتور نوري حمودي القيسى - بغداد ١٩٦٧ م .
- ٧٥ - ديوان ذى الرمة - تحقيق كارليل هنري هيس - كمبردج ١٩١٩ م .
- ٧٦ - ديوان روبة بن العجاج - تحقيق أهلورت - ليبزج ١٩٠٣ م .
- ٧٧ - ديوان الراعي = شعر الراعي النميري وأخباره - جمع ناصر الحاني - دمشق ١٩٦٤ م .

- ٧٨ - ديوان زهير بن أبي سلمى ، بشرح ثعلب - القاهرة ١٩٤٤ م .
- ٧٩ - ديوان السموأل بن عاديا - نشر الأب لويس شيخو اليسوعى - بيروت ١٩٠٩ م .
- ٨٠ - ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني - تحقيق صلاح الدين الهادى - القاهرة ١٩٦٨ م .
- ٨١ - ديوان طرفة بن العبد البكرى ، بشرح الشنتمرى - نشر مكس سلفسون - باريس ١٩٠١ م .
- ٨٢ - ديوان طفيل الغنوى ، نشر كرنكو - لندن ١٩٢٧ م .
- ٨٣ - ديوان عامر بن الطفيل - تحقيق لایل - لندن ١٩١٣ م .
- ٨٤ - ديوان عبید الله بن قيس الرقيات - تحقيق الدكتور محمد يوسف نجم - بيروت ١٩٥٨ م .
- ٨٥ - ديوان العجاج والزفيان - نشر أهلورت - برلين ١٩٠٣ م .
- ٨٦ - ديوان عدى بن زيد العبادى - تحقيق محمد جبار المعبيد - بغداد ١٩٦٥ م .
- ٨٧ - ديوان علقمة بن عبدة ، فى العقد الثمين - تحقيق أهلورت - لندن ١٨٧٠ م .
- ٨٨ - ديوان عمر بن أبى ربيعة المخزومى - بشرح محمد محبى الدين عبد الحميد - القاهرة ١٩٦٥ م .
- ٨٩ - ديوان الفرزدق - نشر عبد الله إسماعيل الصاوى - القاهرة ١٩٣٦ م .
- ٩٠ - ديوان القطامى - تحقيق بارت - ليدن ١٩٠٢ م .
- ٩١ - ديوان قيس بن الخطيم - تحقيق الدكتور ناصر الدين الأسد - القاهرة ١٩٦٢ م .
- ٩٢ - ديوان كثير عزة - تحقيق هنرى بيرس - الجزائر/باريس ١٩٢٨ - ١٩٣٠ م .
- ٩٣ - ديوان كعب بن مالك الأنصارى - تحقيق سامى مكى العائى - بغداد ١٩٦٦ م .
- ٩٤ - ديوان ليبد بن ربيعة العامرى - تحقيق إحسان عباس - الكويت ١٩٦٢ م .
- ٩٥ - ديوان المثلث - نشر فوللرز - ليزج ١٩٠٣ م .
- ٩٦ - ديوان مجنون ليلى - تحقيق عبد الستار فراج - القاهرة (بلاتاريخ) .
- ٩٧ - ديوان مزاحم بن الحارث العقيلي - نشر كرنكو - ليدن ١٩٢٠ م .

- ٩٨ - ديوان ابن مقبل - تحقيق عزة حسن - دمشق ١٩٦٢ م .
- ٩٩ - ديوان النابغة الجعدي - تحقيق مارية نللينو - روما ١٩٥٣ م .
- ١٠٠ - ديوان النابغة الذبياني - صنعة ابن السكيت - تحقيق الدكتور شكرى فيصل - بيروت ١٩٦٨ م .
- ١٠١ - ديوان الهذليين = شرح أشعار الهذليين للسكري - تحقيق عبد الستار فراج - القاهرة ١٩٦٥ م .
- ١٠٢ - ذيل الأمل ، للقالى - بولاق ١٣٢٤ هـ .
- ١٠٣ - سر صناعة الإعراب ، لابن جنى - تحقيق مصطفى السقا وآخرين - القاهرة ١٩٥٤ م .
- ١٠٤ - سمط اللآلى فى شرح أمل القالى ، لأبى عبيد البكرى - تحقيق عبد العزيز الميمنى - القاهرة ١٩٣٦ م .
- ١٠٥ - شرح أدب الكاتب ، للجوالقى - نشر مصطفى صادق الرافعى - القاهرة ١٣٥٠ هـ .
- ١٠٦ - شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك - مطبعة عيسى الحلبي بالقاهرة (بلا تاريخ)
- ١٠٧ - شرح التصريح ، للشيخ خالد الأزهرى ، على التوضيح لألفية ابن مالك فى النحو ، لابن هشام المصرى - القاهرة ١٣٢٥ هـ .
- ١٠٨ - شرح حماسة أبى تمام ، للمرزوقى - تحقيق أحمد أمين وعبد السلام هارون - القاهرة ١٩٥١ - ١٩٥٣ م .
- ١٠٩ - شرح شافية ابن الحاجب ، للأستراباذى - مع شرح شواهد ، لعبد القادر البغدادى - تحقيق محمد الزفراف وآخرين - القاهرة ١٣٥٦ هـ .
- ١١٠ - شرح شواهد المغنى ، للسيوطى - بتصحيح الشنقيطى - القاهرة ١٣٢٢ هـ .
- ١١١ - شرح الشواهد ، للشنتمرى - على هامش كتاب سيبويه - بولاق ١٣١٦ هـ .

- ١١٢ - شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ، لابن الأنباري - تحقيق عبد السلام هارون - القاهرة ١٩٦٣ م .
- ١١٣ - شرح ما يقع فيه التصحيف ، لأبي أحمد العسكري - تحقيق عبد العزيز أحمد - القاهرة ١٩٦٣ م .
- ١١٤ - شرح المضمون به على غير أهله ، لعبيد الله بن عبد الكافي - نشر إسحاق بنيامين - القاهرة ١٩١٣ م .
- ١١٥ - شرح ابن يعيش للمفصل - القاهرة (بلا تاريخ) .
- ١١٦ - الشعر والشعراء ، لابن قتيبة الدينوري - تحقيق أحمد محمد شاكر - القاهرة ١٩٦٦ م .
- ١١٧ - شعراء النصرانية - جمع لويس شيخو - بيروت ١٨٩٠ م .
- ١١٨ - شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل ، لشهاب الدين الخفاجي - القاهرة ١٣٢٥ هـ .
- ١١٩ - شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، لابن مالك - تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي - القاهرة ١٩٥٧ م .
- ١٢٠ - صحاح الجوهري = تاج اللغة وصحاح العربية ، لأبي نصر الجوهري - تحقيق أحمد عبد الغفور عطار - القاهرة ١٩٥٦ م .
- ١٢١ - صحيح البخاري - القاهرة ١٩٣٢ م .
- ١٢٢ - الصناعتين ، لأبي هلال العسكري - تحقيق على محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم القاهرة ١٩٥٢ م .
- ١٢٣ - طبقات فحول الشعراء ، لابن سلام الجمحي - تحقيق محمود شاكر - القاهرة ١٩٥٢ م .
- ١٢٤ - طبقات النحويين واللغويين ، للزبيدي - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة ١٩٥٤ م .
- ١٢٥ - الطرائف الأدبية - جمع وتحقيق عبد العزيز الميمنى - القاهرة ١٩٣٧ م .

- ١٢٦ - العبر في خبر من غير ، للذهبي - تحقيق صلاح الدين المنجد وآخرين - الكويت ١٩٦٠ م .
- ١٢٧ - العقد الفريد ، لابن عبد ربه - تحقيق أحمد أمين وآخرين - القاهرة ١٩٤٨ - ١٩٥٣ م .
- ١٢٨ - العمدة في صناعة الشعر ونقده ، لابن رشيق القيرواني - القاهرة ١٩٠٧ م .
- ١٢٩ - العيني = شرح الشواهد الكبرى - على هامش خزانة الأدب للبغدادي - بولاق ١٢٩٩ هـ .
- ١٣٠ - عيون الأخبار ، لابن قتيبة الدينوري - القاهرة ١٩٢٨ - ١٩٣٠ م .
- ١٣١ - غاية النهاية في طبقات القراء ، لابن الجزري - تحقيق برجستراسر وبرتسل - القاهرة ١٩٣٢ - ١٩٣٥ م .
- ١٣٢ - الفاخر ، للمفضل بن سلمة - تحقيق عبد العليم الطحاوي - القاهرة ١٩٦٠ م .
- ١٣٣ - فصل المقال في شرح كتاب الأمثال ، لأبي عبيد البكري - تحقيق عبد المجيد عابدين وإحسان عباس - الخرطوم ١٩٥٨ م .
- ١٣٤ - فقه اللغة وسر العربية - مطبعة الاستقامة بالقاهرة (بلا تاريخ) .
- ١٣٥ - القلب والابدال ، لابن السكيت (ضمن كتاب الكنز اللغوي في اللسن العربي) - تحقيق هفنز - بيروت ١٩٠٣ م .
- ١٣٦ - قواعد الشعر ، لأبي العباس ثعلب - تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب - القاهرة ١٩٦٦ م .
- ١٣٧ - القوافي للتنوخى = كتاب القوافي ، للقاضى أبى يعلى عبد الباقي بن المحسن التنوخى - تحقيق عمر الأسعد ومحيى الدين رمضان - بيروت ١٩٧٠ م .
- ١٣٨ - الكامل في اللغة والأدب ، للمبرد - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم والسيد شحاتة - القاهرة ١٩٥٦ م .
- ١٣٩ - الكتاب ، لسيبويه - بولاق ١٣١٦ - ١٣١٧ هـ .
- ١٤٠ - الكتاب ، لسيبويه - تحقيق عبد السلام هارون - القاهرة ١٩٦٦ وما بعدها .

- ١٤١ - لحن العامة والتطور اللغوى ، للدكتور رمضان عبد التواب - القاهرة ١٩٦٧ م .
- ١٤٢ - لحن العوام ، لأبى بكر الزبيدى - تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب - القاهرة ١٩٦٤ م .
- ١٤٣ - لسان العرب ، لابن منظور الإفريقى - بولاق ١٣٠٠ - ١٣٠٧ هـ .
- ١٤٤ - المؤلف والمختلف ، للآمدى - تحقيق عبد الستار فراج - القاهرة ١٩٦١ م .
- ١٤٥ - المأثور عن أبى العميل وهو كتاب ما اتفق لفظه واختلف معناه - تحقيق كرنكو - بيروت ١٩٢٥ م .
- ١٤٦ - ما يجوز للشاعر فى الضرورة ، للقزاز - مخطوط بدار الكتب المصرية ٥١٥٧ أدب .
- ١٤٧ - مجاز القرآن ، لأبى عبيدة معمر بن المثنى - تحقيق فؤاد سزكين - القاهرة ١٩٥٤ - ١٩٦٢ م .
- ١٤٨ - مجالس ثعلب - تحقيق عبد السلام هارون - القاهرة ١٩٦٠ م .
- ١٤٩ - مجالس العلماء ، للزجاجى - تحقيق عبد السلام هارون - الكويت ١٩٦٢ م .
- ١٥٠ - مجمع الأمثال ، للميدانى - القاهرة ١٣١٠ هـ .
- ١٥١ - المحتسب فى تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، لابن جنى - تحقيق على النجدى ناصف وآخرين - القاهرة ١٣٨٦ هـ .
- ١٥٢ - المحكم والمحيط الأعظم ، لابن سيدة الأندلسى - تحقيق السقا ونصار وفراج وبنيت الشاطىء - القاهرة ١٩٥٨ وما بعدها .
- ١٥٣ - مختارات ابن الشجرى = ديوان مختارات شعراء العرب - اختيار ابن الشجرى - القاهرة ١٣٠٦ هـ .
- ١٥٤ - مختصر شواذ القرآن من كتاب البديع ، لابن خالويه - نشر برجشتراسر - القاهرة ١٩٣٤ م .
- ١٥٥ - مختلف القبائل ومؤلفها ، لابن حبيب - نشر إحسان إلهى رانا - لاهور ١٩٦٤ م .
- ١٥٦ - المخصص فى اللغة ، لابن سيدة الأندلسى - بولاق ١٣١٦ - ١٣٢١ هـ .

- ١٥٧ - المذكر والمؤنث ، لأبي زكريا الفراء - تحقيق مصطفى الزرقا - بيروت / حلب ١٣٤٥ هـ .
- ١٥٨ - المذكر والمؤنث ، لأبي العباس المبرد - تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب وصلاح الهادى - القاهرة ١٩٧٠ م .
- ١٥٩ - مروج الذهب ومعادن الجوهر ، للمسعودى - نشر محمد محيى الدين عبد الحميد - القاهرة ١٩٦٤ م .
- ١٦٠ - المزهرة فى علوم اللغة وأنواعها ، للسيوطى - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرين - القاهرة ١٩٥٨ م .
- ١٦١ - المستقصى فى أمثال العرب ، للزنجشبرى - حيدر آباد الدكن بالهند ١٩٦٢ م .
- ١٦٢ - معانى القرآن ، للفراء - تحقيق الشيخ محمد على النجار - القاهرة ١٩٥٥ م . وما بعدها .
- ١٦٣ - المعانى الكبير ، لابن قتيبة الدينورى - حيدر آباد بالهند ١٩٤٩ م .
- ١٦٤ - معجم الأدباء ، لياقوت الحموى - تحقيق أحمد فريد رفاعى - القاهرة ١٩٣٦ م .
- ١٦٥ - معجم البلدان ، لياقوت الحموى - تحقيق قسطنفلد - ليزج ١٨٦٦ - ١٨٧٠ م .
- ١٦٦ - معجم الشعراء ، للمرزبانى - تحقيق عبد الستار فراج - القاهرة ١٩٦٠ م .
- ١٦٧ - معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع ، لأبى عبيد البكرى - تحقيق مصطفى السقا - القاهرة ١٩٤٥ - ١٩٥١ م .
- ١٦٨ - المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم - وضعه محمد فؤاد عبد الباقي - القاهرة ١٩٤٥ م .
- ١٦٩ - المغرب من الكلام الأعجمى على حروف المعجم ، للجوالقى - تحقيق أحمد شاكى - القاهرة ١٣٦١ هـ .
- ١٧٠ - مغنى اللبيب عن كتب الأعراب ، لابن هشام المصرى - تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد - القاهرة (بلا تاريخ) .

- ١٧١ - المفضليات ، بشرح أبي محمد القاسم بن بشار الأنباري - تحقيق لایل - بيروت ١٩٢٠ م .
- ١٧٢ - مقاييس اللغة ، لابن فارس - تحقيق عبد السلام هارون - القاهرة ١٣٦٦ - ١٣٧١ هـ .
- ١٧٣ - المقتضب ، لأبي العباس المبرد - تحقيق محمد عبد الحالق عزيمة - القاهرة ١٩٦٣ - ١٩٦٨ م .
- ١٧٤ - مقدمتان في علوم القرآن - نشر المستشرق آرثر جفري - القاهرة ١٩٥٤ م .
- ١٧٥ - المقصور والممدود لابن الأنباري = كتاب حلية العقود في الفرق بين المقصور والممدود ، لأبي البركات بن الأنباري - تحقيق الدكتور عطية عامر - أوبسالا ١٩٦٦ م .
- ١٧٦ - المقصور والممدود ، لابن ولاد - تحقيق برونله - لندن/لیدن ١٩٠٠ م .
- ١٧٧ - المنصف ، لابن جنى - شرح التصريف للمازني - تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين - القاهرة ١٩٥٤ م .
- ١٧٨ - المنقوص والممدود ، للفراء - تحقيق عبد العزيز الميمنى - القاهرة ١٩٦٧ م .
- ١٧٩ - من سمي عمرا من الشعراء - ملحق بكتاب المكاثره للطبائسى - نشر جاير - فيينا ١٩٢٧ م .
- ١٨٠ - الموازنة بين شعر أبي تمام والبحترى ، للآمدى - تحقيق السيد صقر - القاهرة ١٩٦١ م .
- ١٨١ - الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء ، للمرزبانى - تحقيق على محمد البجاوى - القاهرة ١٩٦٥ م .
- ١٨٢ - نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، لأبي البركات بن الأنباري - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة ١٩٦٧ م .
- ١٨٣ - النقائض = نقائض جرير والفرزدق - تحقيق بيقان - لیدن ١٩٠٥ - ١٩٠٧ م .

- ١٨٤ - نهاية الأرب في فنون الأدب ، لشهاب الدين النويرى - القاهرة ١٩٢٩ - ١٩٥٥ م .
- ١٨٥ - النهاية في غريب الحديث والأثر ، لابن الأثير - تحقيق محمود الطناحى - القاهرة ١٩٦٣ - ١٩٦٥ م .
- ١٨٦ - النوادر في اللغة ، لأبى زيد الأنصارى - نشر سعيد الشرتونى - بيروت ١٨٩٤ م .
- ١٨٧ - نور القبس المختصر من المقتبس ، للمرزبانى - اختصار الحافظ الينمورى - تحقيق رودلف زهايم - فيسبادن ١٩٦٤ م .
- ١٨٨ - الوحشيات (أو الحماسة الصغرى) ، لأبى تمام ، تحقيق عبد العزيز الميمنى ومحمود شاكر - القاهرة ١٩٦٣ م .
- ١٨٩ - الوساطة بين المتنبى وخصومه ، لعلى بن عبد العزيز الجرجانى - تحقيق على محمد البجاوى ومحمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة ١٩٥١ م .

فهرس الموضوعات

ص

٣	مقدمة المحقق
٧	الأفعال الخمسة
٥٩	باب المسند والمسند إليه
٦٩	باب اللفظ للمعاني
٧٥	باب ما يكون في اللفظ من الأعراض
٨٩	باب ما يكون من الاستقامة من الكلام والإحالة
٩٥	باب ما يحتمل الشعر
١٣٣	باب الحذف
١٧٩	باب البدل
٢١٢	باب التقديم والتأخير
٢٣٢	باب تغيير الأعراب عن وجهه
٢٤١	باب تأنيث المذكر وتذكير المؤنث
٢٥٧	باب الفاعل
٢٦٤	باب الفاعل الذي لم يتعده فعله إلى مفعول
٢٧١	باب الفاعل الذي يتعده فعله إلى مفعول
٣٠١	باب الفاعل الذي يتعده فعله إلى مفعولين
	باب الفاعل الذي يتعده فعله إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر
٣١٥	على أحد المفعولين
٣٣٤	باب المفعول الذي تعده فعله إلى مفعول
	باب المفعول الذي يتعده فعله إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر
٣٤١	على أحدهما دون الآخر

باب ما يعمل فيه الفعل فينتصب وهو حال وقع فيه

الفعل وليس بمفعول ٣٤٥

باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول واسم

الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد ٣٥٣

مصادر التحقق ٤٠٤

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الإيداع بدار الكتب ٤٤١١/١٩٨٦

ISBN ٩٧٧ - ٠١ - ١٠٦٤ - ٧